جيفري بيجمان

الدبلوماسية المعاصرة

Contemporary Diplomacy

ترجمة د / محمد صفوت حسن

تصوير

أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

Polity

دار الفجر للنشر والتوزيع

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين

الدبلوماسية المعاصرة

تصوير

أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

@Ahmedyassin90

الدبلوماسية المعاصرة

التمثيل والاتصال في دنيا العولمة

تأليف

جيفري الين بيجمان

ترجمة

د. محمد صفوت حسن

دار الفجر للنشر والتوزيع

2014

الدبلوماسية المعاصرة

التمثيل والاتصال في دنيا العولمة

تأليف	ترجمة
جيفري الين بيجمان	د. محمد صفوت حسن

CONTEMPORARY DIPLOMACY

The English Edition Published 2012 by POLITY

حقوق النشر	رقم الإيداع
الطبعة العربية الأولى 2014	2344
جميع الحقوق محفوظة للناشر	ISBN
	978-977-358-311-8

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة

القاهرة - مصر

تليفون : 26242520 - 26246252(00202)

فاكس : 26246265 (00202)

Email: info@daralfajr.com

لايجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أوبأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما

تصوير أحمد ياسين

المحتويات

الفصل الأول: مقدمة: فهم التفاعلات الدولية من خلال الدبلوماسية	9
حديث إلى الديكتاتوريين: نقاش حول الدبلوماسية	9
لماذا ندرس الدبلوماسية؟	11
ما الذي يجب أن تكون عليه الدبلوماسية والذي لا تكون عليه؟	13
الأفكار المتكررة في الدبلوماسية المعاصرة	21
تنظيم الكتاب	24

الجزء الأول

الجهات الرئيسية الفاعلة والجهات الفرعية

الفصل الثاني: المشهد المتغير للجهات الدبلوماسية الفاعلة والفرعية	29
مقدمة: مسارح جديدة ولاعبون متغيرون	29
الجهات الدبلوماسية الفاعلة: نظرة كلاسيكية	31
الجهات الدبلوماسية الفاعلة والفرعية: نظرة معاصرة	35
الفصل الثالث: حكومات الدول والحكومات الفرعية والحكومات المحلية	45
مقدمة: تطور سيادة الدولة وممارستها الدبلوماسية	45
الدور المتغير لوزارات الخارجية	51
حالة اختبار: المعايير الناشئة للتمثيل في الاتحاد الأوروبي	56
الوزارات والأجهزة الحكومة التي تعمل كجهات دبلوماسية فاعلة	62
دبلوماسية الحكومات الفرعية والمحلية	64

تصوير أحمد ياسين

الفصل الرابع : المؤسسات العالمية والأنظمة المتخطية للحدود القومية والهيئات الإقليمية	**69**
مقدمه: نشأة المؤسسات العالمية	69
المنظمات العالمية كجهات دبلوماسية	72
المؤسسات المعرفية والأنظمة المتخطية للحدود القومية والهيئات الإقليمية	73
المؤسسات متعددة الأطراف والمتخطية للحدود القومية والإقليمية: نظرة عن كثب	78
التمثيل الدبلوماسي لحكومات الدول لدى الجهات الدبلوماسي غير الرسمية	87
التمثيل الدبلوماسي للمنظمات الدولية لدى الحكومات القومية	91
الفصل الخامس: الشركات العالمية والشركات المتخطية للحدود القومية	**97**
مقدمة: الشركات العالمية كجهات دبلوماسية	97
كيف تغيرت الدبلوماسية القائمة بين الشركة والدولة؟	101
الدبلوماسية بين الشركات والحكومات المضيفة	107
تأثير الحجم على الحكومة الأمريكية والشركات المؤسسة بالولايات المتحدة كجهات دبلوماسية	112
دراسة حالة: اندماج سيتي كورب مع ترافيلرز وإصلاح الخدمات المالية الأمريكية	117
الفصل السادس: منظمات المجتمع المدني والدبلوماسيون البارزون	**123**
مقدمة: المجتمع المدني والدبلوماسية	123
منظمات المجتمع المدني كجهات دبلوماسية فاعلة	125
الشخصيات الدبلوماسية البارزة	133
الجانب المظلم لمثلي المجتمع المدني الدبلوماسيين	138
حالة دراسة: دبلوماسية منظمة المجتمع المدني والشخصيات البارزة وتقليل الفقر في إفريقيا	140

تصوير أحمد ياسين

الجزء الثاني

عمليات ووظائف

الفصل السابع: التغير التكنولوجي والعملية الدبلوماسية 149

مقدمـــة: الوظائف والمهام الدبلوماسية 149

تحديد تأثير التكنولوجيا على الدبلوماسية 150

التكنولوجيا، والاتصال الدبلوماسي، والأمن 157

التكنولوجيا، واللغة، والترجمة 160

الفصل الثامن: الدبلوماسية الجماهيريـة 165

مقدمه: ظهور أداة ليس جديدة بالمرة للاتصال الدبلوماسي 165

هل هي دبلوماسية جماهيرية أم دعاية؟ 167

أساليب الدبلوماسية الجماهيرية 169

الدبلوماسية الجماهيرية والعلاقات العامة: نقطة التقاء بين الخاص والعام 172

دراسة حالة: الدبلوماسية الجماهيرية الأمريكية كبضاعة راكدة يصعب بيعها 179

الدبلوماسية الجماهيرية في أماكن متعددة 184

الفصل التاسـع: إدارة الدبلوماسية الاقتصادية 189

مقدمة: المجالات الفاعلة المعاصرة للممارسة الدبلوماسية 189

الدبلوماسية الاقتصادية: التجارة العالمية 190

تدفقات رؤساء الأموال عبر الحدود (استثمارات) 197

التعاون المالي 200

الأسواق المالية والبنكية 204

التنمية الاقتصادية 209

قضايا الهجرة 214

إدارة الأزمات كدبلوماسية اقتصادية 215

تصوير أحمد ياسين

الفصل العاشر: إدارة الدبلوماسية العسكرية والأمنية	221
مقدمة: تلبية الاحتياجات الأمنية في العصر النووي	221
الدبلوماسية الأمنية من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن	223
العلاقات والمعاهدات الأمنية الثنائية والإقليمية والدولية	227
العمليات الأمنية المشتركة الإقليمية والدولية	229
الدبلوماسية المتعلقة بضبط التسلح	237
الدبلوماسية الأمنية مع الجهات غير الحكومية	241
توسعة أجندة قضايا الدبلوماسية الأمنية	244
الفصل الحادي عشر: إدارة الدبلوماسية الثقافيـة	249
مقدمة: تقريب الاختلافات بين الثقافات	249
الزيارات الرسمية والثقافية	252
تقديم وتلقي الهدايا	253
الفنون	254
التعليم ودراسة اللغة	259
الرياضة	264
الدين	270
الفصل الثاني عشر: الخاتمــة	
النظرية والممارسة الدبلوماسية المعاصرة:نظرة مستقبلية	277
مقدمه: واقع الدبلوماسية الحالية أثناء الأزمة المالية عام 2008	277
الدبلوماسية ما بين النظرية والتطبيق	279
التحديات أمام النظرية والتطبيق في الدبلوماسية تمضي قدماً	288
المراجــع	293

تصوير أحمد ياسين

الفصل الأول

مقدمة: فهم التفاعلات الدولية من خلال الدبلوماسية

Introduction: Understanding Global Interactions Through Diplomacy

حديث إلى الديكتاتوريين: نقاش حول الدبلوماسية

Talking to Dictators: An Argument About Diplomacy

حدث في صيف 2007 أن ثار خلاف بين مرشحين ديمقراطيين للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لخوض الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة وذلك بشأن إمكانية التواصل المباشر مع رؤساء حكومات الدول المصنفة على إنها معادية للمصالح الأمريكية، وفي مناظرة جرت في تشالزستون بكارولينا الجنوبية برعاية القناة الفضائية العملاقة CNN وكذلك يوتيوب في الثالث والعشرين من يوليه 2007 قدم المرشحان المنافسان حينئذ ردوداً متباينة جداً على تساؤل من أحد المشاهدين بشأن إمكانية التحدث مباشرة مع الدكتاتوريين بدون شروط مسبقة في حالة انتخاب أحدهما رئيساً، حيث ردت السيناتور هيلاري رودهام كلينتون (نيويورك) بأنها ليس لديها مانع من التحدث مع أي دكتاتور لكن بشروط مسبقة معينة، أما السنياتور باراك أوباما (الينوي) أجاب بأنه لن يمانع من التحدث مع أي دكتاتور بدون أي شروط مسبقة على الإطلاق، ونظراً لخبرتها السابقة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في الكونجرس الأمريكي ولكونها السيدة الأمريكية الأولى في عهد إدارة زوجها بيل كلينتون، فقد أفادت السيدة/ كلينتون بأنه من المهم لإنجاح السياسة الخارجية الأمريكية أن يكون هناك حوار ولكن ليس على حساب السماح للقادة الأجانب باستغلال اللقاءات الرفيعة مع المسئولين الأمريكيين لأغراضهم الخاصة، أما أوباما فقد صرح بأنه بصدد وضع مدخل

جديد ومختلف كلية للتعامل مع مشكلة التواصل بين الولايات المتحدة والدول المعادية والذي كان مفقوداً إبان إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، وفي الأيام التالية للمناظرة قام كل من المرشحين بتدعيم موقفيهما عبر وسائل الإعلام حيث قام مؤيدو كلينتون - سعياً منهم للتمييز بين مرشحتهم وبين مرشح قليل الخبرة السيناتور أوباما - بالتركيز على قدرتها على الإجابة عن السؤال بطريقة مختلفة، أما مؤيدو أوباما فقاموا بتصوير مرشحهم على أنه يمتلك القدرة على اتباع الأسلوب الدبلوماسي بطريقة مختلفة تماماً وبعد ذلك بعام، انتخب أوباما رئيساً للولايات المتحدة ثم قام بعد ذلك بتعيين هيلاري كلينتون وزيرة للخارجية وهي الممثل الدبلوماسي الرئيسي للولايات المتحدة لدى بقية العالم.

لماذا يعتبر هذا الأمر العارض مهماً؟ لقد حدث في إطار العلمية السياسية الداخلية لبلد يراه بقية العالم في عام 2007 على أنه يتجه للانكفاء على الذات غير عابئ بما يكفي بتطلعات الشعوب والأمم الأخرى، وتكمن أهميته في أنه نقاش شارك فيه عشرات الملايين من الأمريكيين عبر وسائل الإعلام وتبادلوا فيه الرأي بشأن كيفية ممارسة الديمقراطية، ولقد قام بتقديم السؤال الأول في نقاش عبر اليوتيوب مشارك محتمل وما لبث أن تم اختياره من خلال التصويت الالكتروني من قبل مشاهدين آخرين، لقد جسد السؤال الاهتمام بأن المسئولين الأمريكيين يجب أن يمثلوا أنفسهم وأن يتواصلوا مع قادة كل الدول - المعادية منها والصديقة، كما كشف السؤال عن شعب أكثر وعياً واهتماماً بالطريقة التي تمارس بها الديمقراطية أكثر من أي وقت مضى، ولقد كانت إجابة كلينتون تمثل القيمة التي يضعها ممارسو الدبلوماسية بالخبرة والمهارة والذكاء من أجل تحقيق الأهداف، أما إجابة أوباما فكانت تعكس آراء من هم خارج المجتمع الدبلوماسي بشأن أوجه القصور في الدبلوماسية والرغبة في رفض أو إعادة تشكيل الدبلوماسية التقليدية بغرض خلق آلية جديدة، وقد استمر هذا الجدل بين الدبلوماسيين لمدة تزيد عن القرنين، وقد حدثت المناظرة على خلفية الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 وكذلك جوانب الفشل الدبلوماسية قبل وأثناء الغزو الأنجلو- أمريكي للعراق في عام 2003م.

إن موقف أوباما وكلينتون بشأن التحـدث مـع الـدكتاتوريين يلقـي الضـوء عـلى أهميـة فهـم طبيعة الدبلوماسية المعاصرة وكيفية عملها كما أنه يركز على أهمية التنظير في الدبلوماسية وبالتـالي تخيل الطريقة التي نؤدي بها عملنا وصولاً إلى ممارسة أفضل للدبلوماسية في المستقبل.

لماذا ندرس الدبلوماسية؟ Why Study Diplomacy؟

من بين الأسباب العديدة لدراسة الدبلوماسية ظهر الـدافع الأهـم وتطـور في القـرون القليلـة الماضية بالتناغم مع تطور الدبلوماسية الحديثة نفسها كما ظهر سبب مهم ثان في السنوات الأخـيرة ولعل أهم سبب تقليدي لدراسة الدبلوماسية كان سبباً مهنياً ألا وهو الإعداد للممارسـة في الميـدان الديلوماسي، كما أن الكتابات الحديثة نسبياً عن الدبلوماسية مثل كتاب ويكفورت "السفير ومهامه" (1681) وكتاب دي كاليري "على طريقة المفاوض" (1697) هذان الكتابان كان الهدف منهما إعطـاء القراء الخلفية التاريخية والتجريبية التي يحتاجونها لكي يصبحوا مفاوضـين أكفـاء ولمـا تطـور نظـام الدولة الأمة منذ القرن السادس عشر وتطورت معه الحاجة إلى علاقات دبلوماسية بين الـدول ازداد الطلب على دبلوماسيين محترفين لتولي مناصب وزراء الخارجية ثم تبعه ظهور العديد من المؤلفـات بشأن عملية التفاوض التي تعتبر محور العمل الدبلوماسي، وفي كتابه الشهير "الدبلوماسية: النظريـة والتطبيق" يخصص جيفري بيريدج النصف الأول من الكتاب لفن التفاوض.

يعتبر السبب الثاني والأحدث لدراسة الدبلوماسية أكثر أكاديمية وعموميـة مـن السـبب الأول فمـع بداية النصف الأول من القرن العشرين أصبحت الدبلوماسية تُفهم بشكل أوسع من مجرد عمليـة تمثيـل الدولة والتفاوض نيابة عنها حيث بدأ العلماء في النصف الأول من القرن في دراسة الدبلوماسية عـلى أنهـا وسيلة لفهم ما أصبح يعرف في ذلك الوقت بالعلاقـات الدوليـة: العلاقـات بـين الـدول في النظـام العـالمي وكذلك خصائص النظام الدولي للأمم نفسه، ولقد حدث هذا جزئياً بسبب الحاجة التي شعر بهـا العلـماء

لفهم أسباب الحرب العالمية الأولى والعمليات المترتبة عليها لخلق كيانات ومؤسسات صممت من أجل منع تكرار النتائج المدمرة للحرب بغية إنهاء كل الحروب، هل باستطاعة الفهم الواعي للممثلين الدبلوماسيين والعمليات الدبلوماسية أن يمنع أخطاء الدبلوماسية وبالتالي يقلل من احتمال الحروب المستقبلية؟ ربما، ولكن في نفس الوقت ازداد الاهتمام بدبلوماسية مواطني الدول التي تأثر مصيرها بفعل دبلوماسييها، وكان له نتائج مذهلة في عصر ظهرت فيه أسلحة الدمار الشامل.

حدث هذا كنتيجة مباشرة للتحولات الهائلة مثل التحول الديمقراطي في كثير من الدول وكذلك ظهور تكنولوجيا الاتصال الجماهيري وكان على الحكومات ودبلوماسييها أن يصلوا إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى التواصل مع الشعوب سواء كانت أجنبية أو داخلية بالإضافة إلى التواصل مع نظرائهم من المسئولين في الدول الأخرى.

لقد شهدت الفترة المعاصرة المزيد من التحول لهذا السبب الثاني والعام لدراسة الدبلوماسية حيث التقى الاهتمام الشعبي والأكاديمي بهذا الموضوع، حيث بعد فترة مدتها أربعون عاماً من الاستقرار النسبي في النظام الدولي ناتج عن التنافس النووي والدبلوماسي بين القوتين العظميين فقد تمخض عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين مرحلة جديدة من عدم الاستقرار في نظام لا يضم فقط دولاً بل مؤسسات قوية متعددة الجنسيات وشركات دولية عملاقة ومؤسسات عالمية للمجتمع المدني، وكانت أكبر أزمة للنظام العالمي بعد الحرب الباردة هو الهجمات الإرهابية في عام 2001 وما تلاه من غزو العراق، حيث ركزت اهتمام الشعوب والعلماء على الدبلوماسية كما فعلت الحرب العالمية في مطلع القرن ومع ذلك، ففي عصر الانترنت الذي يتميز بالتواصل الدولي المباشر حيث تمت تغطية سقوط بغداد تغطية حية على الهواء مباشرة وكذلك إعدام صدام حسين الذي تم تصويره بالفيديو وتداوله في جميع أرجاء العالم في الحال، إن إدراك الشعوب للقصور في استخدام الحكومات للدبلوماسية وفشل المبادرات الدبلوماسية وكذلك المشروعات قد وصل إلى مستويات لا يمكن تخيلها، والهدف من هذا الكتاب هو مساعدة القارئ

على أن يكون قادراً على استخدام الدبلوماسية بـالطرق العمليـة والنظريـة باعتبارهـا وسـيلة لفهـم التفاعلات الدولية بين شريحة عريضة من الممثلين الذين يعيشـون مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة وهي بيئة عالمية كثيفة الاتصال.

ما الذي يجب أن تكون عليه الدبلوماسية والذي لا تكون عليه؟

What Diplomacy Is, and What It Is Not

لا ينفصل السؤال المتعلق بالسبب في دراسـة الدبلوماسـية عـن السـؤال الأكـبر الخـاص بطبيعـة الدبلوماسية، يعتبر فهمنا لطبيعة الدبلوماسية أمراً هاماً ليس فقط لأهميتهـا الذاتيـة ولكـن أيضـاً لأن تعريف الدبلوماسية هو بمثابة تعريـف لحـدود مجـال الدراسـات الدبلوماسـية، مـا الـذي يعتـبر مـن الدراسات الدبلوماسية وما الـذي لا يمكـن اعتبـاره، وكـما نوهنـا آنفـاً، كانـت الممارسـات الدبلوماسـية المبكرة نسبياً تهتم بشكل كبير بعملية معينة: فن التفاوض وكيفية استخدام التفاوض بفاعلية لتحقيـق أهداف الدولة ولكن مع حلـول القـرن العشريـن أصبح واضحـاً أنـه لم تعـد عمليـات التفـاوض ولكـن الجهات التي تقوم بالتفـاوض وهـم الـدول ومـن يمثلهـا - هـم محـور علـم الدبلوماسـية - ولقـد قـدم الـدبلوماسي البريطـاني الشـهير السـير هارولـد نيكولسـون - وهـو مؤسـس المجـال الأكـاديمي الحـديث المعروف بالدراسات الدبلوماسية - قدم في قاموس أوكسفورد الانجليزي تعريفاً للدبلوماسـية بأنهـا "إرادة العلاقات الدولية من خلال المفاوضات وهي طريقة يمكن من خلالها تكييـف هـذه العلاقـات مـن قبـل السفراء والمبعوثين، إنها عمل أو فن الدبلوماسية أكثر من مجـرد المفاوضـات بالإضـافة إلى دور الممارسـين: السفراء والمبعوثين والدبلوماسيين المحترفين الآخرين، وهناك أيضاً دبلوماسي بريطاني آخـر رفيـع المسـتوى وهو آدم واطسون والذي تحول إلى تدريس علم الدبلوماسية في النصف الثاني مـن القـرن العشريـن بعـد تقاعده من الخدمة الدبلوماسية، وقد قام في عام 1982 بوصف الدبلوماسية بصـورة أكـثر عموميـة بأنهـا "الحوار بين الدول" وهـو تعريـف يجسـد التـوازن بـين الممثلـين الدبلوماسـيين والعمليـات الدبلوماسـية،

ومنذ نهاية الحرب الباردة وكذلك انتهاء التركيز الدولي على التوازن في القوة النووية والتقليدية بين القوتين العظميين نشأ وعي بين العلماء وعامة الناس على حد سواء بأنه ربما يكون الفهم السائد للدبلوماسية لا يزال محدوداً في هذا العصر الذي يوصف بعصر ما بعد الحداثة الذي يتسم بالمشاركة المتزايدة في النشاط الاقتصادي العالمي من حيث تدفق البضائع والخدمات ورأس المال والعمالة والمعرفة والأفكار والثقافة والذي جعل فيه التقدم التكنولوجي قدراً كبيراً جداً من الاتصال مباشرة في جميع أرجاء المعمورة أمرا ممكنا، وكذلك هناك عدد من الممثلين يفوق عدد الحكومات يمكن مشاهدتهم يعملون بالدبلوماسية من خلال نطاق عريض من العمليات يفوق ما حدده كل من نيكولوسون وواطسون، فعلى سبيل المثال تمثل الشركات الكبرى مثل جازبروم وسيتي جروب وتويوتا نفسها وتتفاوض مع الحكومات بنفس الطريقة التي تتبعها الحكومات الأخرى، وكذلك فإن المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية قد أنشأت قنوات اتصال مستمرة وكذلك أقامت مؤتمرات متعددة الأطراف خاصة بأنماط معينة من الدبلوماسية على رأسها الاتفاقيات وتطبيق القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية.

لأن هذا الكتاب يتناول التغييرات والثوابت التي تعكسها ممارسة الدبلوماسية منذ نهاية الحرب الباردة، فإنه يحاول البناء على أفكار نيكولسون وواطسون بشأن التوازن بين الممثلين والعمليات من خلال وضع الفكرتين في مساحة أرحب وأكثر ديناميكية، ولعل الشكل الآخر للاهتمام بالجهات الدبلوماسية والعمليات الدبلوماسية هو فهم الدبلوماسية على أنها تتألف من - وظيفتين أو نشاطين محوريين وهما التمثيل والاتصال، وحيث يبدأ التمثيل بفكرة الجهة الدبلوماسية ذاتها ويسأل كيف يقدم الممثل نفسه للآخرين الذين يرغب في إقامة علاقة وحوار معهم والحفاظ على تلك العلاقة وذلك الحوار، هل حاكم دولة ذات سيادة يمثل نفسه أو نفسها في المفاوضات بشكل مباشر - أي شخصياً؟ هل يعين أو تعين مبعوثاً خاصاً يتولى المهمة الدبلوماسية؟ هل يعين الحاكم ممثلاً دائماً أو سفيراً مقيماً في المكان الذي يرغب أن تمثل فيه بلده؟ هل ينشئ آلية للتواصل المنتظم أو الطارئ باستخدام التكنولوجيا مثل لقاءات الفيديو كونفرانس أو

التليفـون "السـاخن"؟ كيـف تختلـف هـذه الاختيـارات إذا كانـت السـيادة للأمـة نفسـها وليسـت للحكومة؟ كيف تختلف إذا لم يكن الحاكم رئيساً لحكومة دولة ولكن رئيسـاً تنفيـذياً لشركـة كـبرى مثل مايكروسوفت أو رئيساً لمؤسسة مجتمع مدني مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أميناً عاماً لمنظمة دولية مثل الأمم المتحدة؟

إذا تجاوزنا تلك الأسئلة عن التمثيل، عندما تمثل الدولة نفسها لدى الآخرين فإنها تثير أسـئلة تتعلق بكيفية تمثيل الدولة أمام نفسها - أي مسألة الشخصـية، فالخيـارات المتعلقـة بكيفيـة تمثيـل الدولة ولدى مَن تلعب دوراً مباشراً في تكوين طبيعة الشخصية، حيث تشكل تلـك الخيـارات جـزءاً مـن البنـاء الاجتماعـي لشخصـية الانسـان واهتماماتـه، فعنـدما قـررت جمهوريـة الصـين الشـعبية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية اختارت أن تضع لنفسها مجموعة من المعايير المتعددة للتجارة العالمية التي تفضل الأسـواق المفتوحـة وتـدخلاً أقـل مـن قبـل الحكومـات بالإضـافة إلى مجموعـة مستقرة من الإجراءات لتسوية النزاعات وتحرير التجـارة، فالانضـمام لمنظمـة التجـارة العالميـة قـد يكون له نتائج تتعلق بالسياسة التجارية للصين قد لا تستطيع الحكومـة الصـينية التنبـؤ بهـا إذ إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية عمل على تقوية الوضع الاقتصادي لمؤسسات معينة داخـل الصـين كانت تميل إلى عضوية المنظمـة مثـل الشركـات العملاقـة التـي تقـوم بالتصـنيع والتصـدير وكـذلك المؤسسات المالية حتى وإن كان ذلك يتسبب في إضعاف المنافسين مثل الصناعات التي كانت تلقـي دعماً كبيراً من الدولة، وقد أحدث ذلك تحولاً في ميزان القوى السياسية داخل الصين بشـأن صـياغة السياسة التجارية، أما الأمر الأكثر أهمية فهو عندما قررت حكومة الاتحاد السـوفيتي التوقيـع عـلى قانون هيلسنكي الذي أقره مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي عام 1975م بهدف الحصول عـلى الشرعيـة الدولية لمكتسباتها من الأراضي بعد الحرب العالمية الثانية فهي بذلك خلقت داخل سـكانها وللمـرة الأولى أملاً بأن الحكومة السوفيتية قد تنصاع للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسـان الأمـر الـذي أدى في النهاية إلى ضياع السلطة من الحزب الشيوعي الحاكم.

يبــدو النشــاط أو الوظيفــة الدبلوماســية المحوريــة - وهــي الاتصــال - واضــحة عــلى

الرغم من عدم انفصالها عن التمثيل، فالاتصال بطبيعته يجـب أن لا يـتم بـين الكيانـات الشـمولية مثل الدول والمـنظمات المتعـددة الأطـراف أو الشركـات العالميـة ولكـن بـين الأفـراد المعهـود إلـيهم بتمثيلها أو التحدث باسمها فوسائل الإعلام المعاصرة - من خلال سلطتها وإمكانية انتشارها التـي لا توازيها أية قوة لديها قدرة عاليـة عـلى الاتصـال مـن خـلال قـدرتها عـلى نقـل كميـات هائلـة مـن المعلومات سواء كانت دقيقة أم لم تكـن إلى قطاعـات ضـخمة مـن الشـعوب عـلى مسـتوى العـالم، فالدبلوماسية عملية مساومة كما كتب توماس شيليخ في عام 1966 حيث أنهـا تجـري وراء النتـائج التي قد لا تكون مثالية لأي من الأطراف ولكنها أفضل لهما من بعض النتائج الأخرى، ويشـار إلى أن فكرة الاتصال كوظيفة دبلوماسية محورية تبدأ من فهم الدبلوماسية عـلى أنهـا نـوع مـن التفـاوض ولكنها تعترف بأن الدبلوماسية تضم نقاطاً من الاتصالات أوسع من مجرد المفاوضات فالسفير الذي يقدم أوراق اعتماده لرئيس دولة ما أو الرئيس الذي يقيم مأدبة عشاء لملكـة تـزور دولتـه أو وزيـر التجارة الـذي يستضـيف الـرئيس التنفيـذي لشركـة بـرامج كمبيـوتر عالميـة في جولـة في وادٍ جديـد للتكنولوجيا أو منطقة التصدير للبرامج، كل ذلك يعد أمثلة لبنـاء العلاقـات الدبلوماسـية وصـيانتها والتي لا تقل أهمية في كونها اتصـالات دبلوماسـية عـن المفاوضـات رفيعـة المسـتوى بشـأن تحريـر الرهائن أو معاهدة متعلقة بالتجارة والاستثمار، فالشراكة بين الحكومة ورجال الأعمال للارتقاء ببلد ما كوجهة استثمارية من خلال المواقع الالكترونية متعددة الأطراف، أو مؤسسة ثقافية مدعومة من الحكومة تقوم باستضافة الفـرق المحليـة التـي تقـدم عروضـها الراقصـة أو إسـقاط منشـورات مـن الطائرات موجهة إلى سكان دولة معادية أثناء الصراع العسكري، كل ذلك يعتبر أمثلة عـلى الاتصـال من أجل الدبلوماسية الجماهيرية، وهي نوع من الاتصال الدبلوماسي الـذي كـان يمـارس منـذ مـدة طويلة ولكن أصبح ذا أهمية كبيرة في هذا العصر الذي يعتمد فيه الاتصال على التكنولوجيا.

ثمة شكل آخر مـن الاتصـال الـدبلوماسي وهـو قـديم قـدم المفاوضـات رفيعـة المستوى - ألا وهو الاتصال القنصلي، حيث كان يرسل القناصل في الأصل إلى الخارج

لتسوية النزاعات بين المواطنين التابعين لدولة معينة ومقيمين بدولة أخرى ولكـن تطـورت الوظيفـة القنصلية في الدبلوماسية لكي تشتمل عـلى كـل الاتصـالات "الروتينيـة" بـين حكـومتين مثـل إصـدار التأشيرات وتقديم الخدمات للمواطنين المقيمين في الخارج وتسهيل التجارة وأمور أخرى كثيرة.

تكمن قوة الاتصال بكل أشكاله كإدارة محورية للدبلوماسية في قدرته ليس فقط على تحقيق أهدافه الأساسية - وهي تسوية النزاعـات والحفـاظ عـلى العلاقـات والارتقـاء بالتبـادل الاجتماعـي والاقتصادي - ولكن أيضاً على تعـديل مصـالح وحتـى كيـان الـدول المتواصـلة بـين بعضـها الـبعض، فالاتصال بين مصر وإسرائيل يعتبر مثالاً حياً على قدرة الاتصـال الـدبلوماسي عـلى التغيـير عـلى كـل الأصعدة إذ عندما طار الرئيس المصري أنور السادات من القاهرة إلى القدس في أكتوبر 1977م للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي عمل على تغيير العلاقة المصرية الإسرائيلية من علاقة العداء على مدى ثلاثين عاماً منذ إنشاء دولة إسرائيل إلى علاقـة سـلام (وإن كان محدوداً) وتجارة، ولكن عند التفاوض وتوقيع معاهدة السلام بين الدولتين قـدم كـل مـن السادات وبيجين مصـالح بلـديهما حيـث تنازلـت إسرائيـل عـن احـتلال سـيناء واسـتيطانها مقابـل معاهدة السلام مع دولة عربية في حـين ضـحت مصر بتضـامنها مـع جيرانهـا العـرب مقابـل إعـادة سيادتها على أرض سيناء والعائد المادي مـن إعـادة افتتـاح قنـاة السـويس وتحـويلات ضـخمة مـن العملات الأجنبية من الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الأمن الذي يتحقق من السلام مع إسرائيل، وبالإضافة إلى تعديل مصالح كل منها فإن كلا من مصر وإسرائيل قامتا بتغيير طبيعتهما كدول حيث تخلت إسرائيل عن طبيعتها الصهيونية التوسعية وأصبحت دولة محبة لمقايضة الأرض مقابل السلام مع جيرانها وتخلت مصر عن فكـرة القوميـة العربيـة وتـدمير إسرائيـل وأصـبحت دولـة تهـدف إلى المكاسب الاقتصادية والسياسية من جراء كونها دولة في سلام مع جيرانها.

أنور السادات وجيمي كارتر ومناحم بيجين في البيت الأبيض لتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مارس 1979

مع التسليم بقدرة الاتصال على إحداث التغيير في الدول وممثليها الذين يقومون بالاتصال والتي أبرزتها الحالة المصرية الإسرائيلية فإن المرء يعتقد أن الاتصال باعتباره شكلاً حديثاً وواسعاً للتفاوض - يضم كل الأنشطة المحورية للدبلوماسية، وقد يثار تساؤل عن أشكال التمثيل والتي لا يمكن اعتبارها في حد ذاتها أفعالاً تواصلية، فعلى سبيل المثال أليس إرسال بعثة دبلوماسية دائمة لافتتاح سفارة في حد ذاته اتصالاً بالدولة المضيفة؟ وفي حين قد يبدو حقيقياً أن أي فعل من أفعال التمثيل يجسد مكوناً تواصلياً، فإنه ليس من المنطقي النزول بدراسة الدبلوماسية إلى مرتبة فرع من دراسة الاتصال أو نعتبرها مجرد مجموعة من الإشارات، ولأن دراسة الدبلوماسية تركز على كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض من خلال ممثليها، فإن الوظيفة الأساسية لكثير من الأنشطة الدبلوماسية هي في الأصل تمثيلية أكثر منها تواصلية في طبيعتها، فاختيار وزير للتجارة واختيار قائمة للطعام وخطة للجلوس في حفلة عشاء وتنظيم الواجبات

بين وزارة الشئون الخارجية ووزارة التجارة، كل ذلك يعتبر أمثلة للأنشطة الدبلوماسية التي تعتبر وظيفتها الأساسية تمثيلية أكثر منها تواصلية، وتنطوي تلك الأنشطة التمثيلية بشكل أساسي على اختيارات وقرارات تتخذ في الإطار السياسي والإداري للحكومة أو الشركة أو منظمة المجتمع المدني أو الدولة ذاتها مما يؤثر على الطريقة التي تشكل بها الدولة طبيعتها وكيانها، وتعتبر هذه الانواع من القرارات محور اهتمام علماء الدبلوماسية على الرغم من أنها قد تكون ذات قيمة هامشية بالنسبة لطلاب الاتصال.

إن فهم مكونات دراسة الدبلوماسية لا يتطلب فهماً واضحاً لمكونات الدراسة فحسب ولكن فهماً جيداً لما ليست عليه الدبلوماسية، فإذا فهمنا الدبلوماسية على أنها العدسة أو المنظور الذي نفهم من خلاله التفاعلات الدولية بشكل أكبر يمكننا التمييز بين تلك التفاعلات من خلال تلك العدسة الخاصة ونفس التفاعلات من خلال نوع آخر من العدسات مثل عدسة تحليل السياسة الخارجية أو أية سبل أخرى لدراسة العلاقات الدولية، ويبدو الفارق بين الدراسات الدبلوماسية وتحليل السياسة الخارجية على قدر كبير من الأهمية، حيث تختلف دراسة الدبلوماسية عن دراسة السياسة الخارجية اختلافاً كبيراً من حيث إن السياسة الخارجية عادة ما يتم تحليلها من منظور الدولة أو أية دولة أخرى مهتمة بصياغتها وتنفيذها، حيث يسأل طالب السياسة الخارجية أسئلة تجريبية مثل ما هي سياسة روسيا تجاه الولايات المتحدة أو منظمة التجارة العالمية؟، كما أن هناك أسئلة أخرى قد تدور في الأذهان مثل هل لدى الاتحاد الأوربي أية التزامات بنشر قوات له للدفاع عن حقوق الإنسان في كوسوفو أو دارفور؟ أو ما هي أنجع السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة لإنهاء العنف في أفغانستان؟ ويتم بعد ذلك تقييم السياسات التي تم تبنيها وتنفيذها: ما الذي نجح من وسائل استراليا في تحقيق تحرير التجارة الزراعية في جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وما الذي لم ينجح، ولماذا؟ فقد يدرس طلاب السياسة الخارجية نفس القضايا والأحداث كطلاب الدبلوماسية ولكن التركيز على الدراسات الدبلوماسية أمر مختلف، ومثلها مثل تحليل السياسة الخارجية، تركز الدراسات الدبلوماسية على الربط بين الممثلين

كأطراف والدول والمنظمات متعددة الأطراف والشركات العالمية التي يمثلونها أو لصالح أي منها يتخذون القرارات، وحتى عندما يوجه علماء الدبلوماسية أنواعاً مماثلة من الأسئلة التجريبية والتحليلية أو التفاعلات بين الدول أكثر من دول بعينها، كيف تمثل الولايات المتحدة وروسيا عند بعضهما البعض؟ كيف تتواصلان وما فاعلية اتصالهما في تحقيق أهداف كل منهما؟ هناك أسئلة معيارية يمكن توجيهها سواء كانت أخلاقية أو إجرائية إلا أنها توجه بشأن النظام والممارسات السائدة للدبلوماسية وكذلك بشأن بناء نظام الدول التي تمارس الدبلوماسية فيها، هل كان هناك ثمة اعتراض أخلاقي بشأن الاتجاه التقليدي في إجراء المفاوضات الدبلوماسية سراً كما حدث بين ويلسون ولينين في أوائل القرن العشرين؟ وهل كانت الأساليب المختلفة من الدبلوماسية "المفتوحة و"الثورية" التي كانوا يؤيدونها أكثر فاعلية في تحقيق أهداف المفاوضين؟

من المهم أيضاً أن نميز بين دراسة الدبلوماسية نفسها والمكون المهم للدراسات الدبلوماسية ألا وهو دراسة البروتوكول، حيث يتكون البروتوكول الدبلوماسي من أعراف معلنة للتفاعل الدبلوماسي: كل شيء بدءا من كيفية مخاطبة رؤساء الدول والوزراء والسفراء بعضهم البعض شخصياً أو كتابياً حتى ترتيبات الجلوس في مآدب العشاء الرسمية والإتيكيت وتفادي الوقوع في سقطات ثقافية معينة وتجدر الإشارة إلى أن معظم الحكومات تأخذ مسألة البروتوكول الدبلوماسي مأخذ الجد حيث تقوم بتعيين مسئول دبلوماسي رفيع المستوى ليكون مسئولاً عن أمور البروتوكول كلها، ففي الولايات المتحدة يعرف هذا المنصب باسم "رئيس البروتوكول" ويعين بقرار من رئيس الجمهورية، فالقيام بمهام البروتوكول بشكل صحيح أمر مهم لأنه ييسر الاتصال الدبلوماسي بين الجهات الفاعلة، إذ عندما يرتكب شخص ما خطأ بروتوكولياً، يمكن أن يكون له مردود مادي سلبي على العلاقات بين دولتين أو على جولة معينة من المفاوضات.

من هنا تقدم المعاهد الدبلوماسية برامج تدريبية في البروتوكول الدبلوماسي لإعداد المتخصصين في أعمال البروتوكول، كما تعتبر دراسة تطور البروتوكول الدبلوماسي

على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمؤرخي الدبلوماسية إلا أن علاقتها بدراسة الدبلوماسية المعاصرة لها طابع التخصص الفنى.

وفى النهاية قد يبدو أمرا مفيداً في تحقيـق أهـداف هـذا الكتـاب لغـرض الوصـول إلى طبيعـة دراسـة الدبلوماسـية ولـيس مجـرد الوقـوف عـلى معنـى الدبلوماسـية، فعنـدما نـرى أن دراسـة الدبلوماسية هي دراسة التمثيل والاتصال بـين اللاعبـين الـدوليين بمـا فيهـا الحكومـات والمؤسسـات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدنى والشركات الكبرى فإننا بهذا الفعل نضع لأنفسنا خارطـة طريق للمساحة التي يمكننا تغطيتها بـدون أن نضـطر إلى أن نتنـاول مقـدماً كـل الحـالات الصـعبة والأسئلة المترتبة على ما إذا كان أمر ما له علاقة بالدبلوماسية أم لا.

الأفكار المتكررة في الدبلوماسية المعاصرة

Recurring Themes in Contemporary Diplomacy

عند عرضنا لمجـال الدبلوماسـية المعـاصرة في الأجـزاء والفصـول القادمـة تبـدو المكونـات المحورية للتمثيل والاتصال وكأنها أفكارا متكررة ومتفاعلة، فعلى الـرغم مـن أن أفكـار التمثيـل والاتصال باعتبارها وظائف أساسية للدبلوماسية لا تمثل مبـادئ منظمـة لهـذا الكتـاب، إلاَّ أنهـا تظهـر في كـل فصـل لأنهـا تتفاعـل مـع كـل مـن الأفكـار المتكـررة الأخـرى التـي تهـيمن عـلى الدبلوماسية المعاصرة، ويمكننا التعرف على مجمـوعتين مـن الأفكـار المتكـررة: المجموعـة الأولى على مستوى الممارسة الدبلوماسية اليومية والثانية على مسـتوى أكـثر فلسـفية، فعـلى مسـتوى الممارسة الدبلوماسية تعد الفكرة المتكررة هي الفيض المتزايد من اللاعبـين الدبلوماسـيين الـذي لا يشمل فقط حكومات الدول بل يشمل أيضاً حكومـات المقاطعـات الداخليـة مثـل كاتالونيـا وكويبيك، والحكومات الموسعة مثل الاتحاد الأوربي والمـنظمات والمؤسسـات متعـددة الأطـراف مثل الأمم المتحدة والناتو، ومـنظمات المجتمـع المـدني مثـل اللجنـة الدوليـة للصـليب الأحمـر، ومنظمة السلام الأخضر، والشركـات الدوليـة مثـل تويوتـا ومايكروسـوفت إلـخ..، ويشـار إلى أن

تعدد أنماط اللاعبين له مردود على كيفية تمثيل الدول لأنفسها (حيث هناك أنماط متباينة من الممثلين المعتمدين بالإضافة إلى الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية التقليدية وكذلك هناك تبني لآليات معينة من العلاقات العامة) وكذلك على طريقة تنفيذ الاتصال الدبلوماسي (مثل البعثات التجارية المكونة من التمثيل الحكومي والتجاري والشركات العامة والخاصة التي تعمل على الارتقاء بالاستثمار الداخلي وكذلك التشاور مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية أثناء المفاوضات بشأن اتفاقيات التغيرات المناخية).

أما الفكرة الثانية في هذه المجموعة فهي التأثير على دبلوماسية التحول في تكنولوجيا الاتصالات، حيث إن ظهور التليفزيون والفيديو والتليفونات الجوالة وكذلك الانترنت عمل على تغيير الطريقة التي تختار بها الحكومات واللاعبون الدبلوماسيون الآخرون تمثيلهم من خلال تغيير الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إليهم، كما عملت على تغيير الطريقة التي يتواصل بها اللاعبون الدوليون من خلال تغيير قنوات الاتصال المتاحة (مثل روابط الأقمار الصناعية وكذلك القنوات الفضائية المتعددة) وكذلك تغيير السرعة التي يتم بها الاتصال والاختيارات التي يتم من خلالها (مثل الخطوط الساخنة والمؤتمرات عن بعد، البريد الإلكتروني) وتجدر الإشارة إلى أن التحول في تكنولوجيا الاتصالات له مردود عميق على العلاقة بين الدول والدوائر المكونة لها والتي تمنحها الشرعية، إذ عندما يكتشف الناخبون أن معظم المعلومات التي تروق لهم أولا تروق لهم بشأن حكوماتهم من خلال المؤسسات الإعلامية المتنافسة، يصبح واجباً على الحكومة أن تعيد النظر في الأسلوب الذي تضع به سياستها الخارجية والأسلوب الذي تسير بها دبلوماسيتها وكيفية التواصل مع دوائرها المكونة لها بغرض بناء تأييد شعبي وشرعية لكل أفعالها إذا ما كانت ترغب في البقاء في السلطة، وعندما يلم حاملو الأسهم والمستهلكون المتعاملون مع الشركات العالمية بالسياسات والدبلوماسية بنفس الأسلوب يمكن لإدارات تلك الشركات أن تكيف استراتيجياتها في الاتصال حسب توجه حاملي الأسهم، ويشار إلى أن مديري مؤسسات المجتمع المدني يواجهون نفس التحدي في التواصل مع المانحين وكذلك الأعضاء.

تعكس المجموعة الثانية من الأفكار المتكررة أسئلة فلسفية جداً عن الدبلوماسية، وأول هـذه القضايا الفلسفية تتعلق بمغزى التغيير، حيـث يتعلـق أحـد جوانـب النقـاش العامـة بـين المـؤرخين الدبلوماسيين بالمدى الذي تعتبر فيه التطورات في المجال الدبلوماسي جيدة حقـاً، هـل الدبلوماسـية متعددة المستويات بين حكومات الدول الأعضاء في الاتحـاد الأوربي والمؤسسـات الحكوميـة التابعـة للإتحـاد الأوربي في بروكسـل تعتـبر ظـاهرة؟ أم أنهـا صـورة معـاصرة للعلاقـات الدبلوماسـية بـين الإمبراطور شارلمان ومقاطعات إمبراطوريتـه التـي كـان يـديرها مـن خـلال منـدوبين معينـين كـانوا يعرفون بالميس؟ هل الدبلوماسـية بـين شركـات مثـل سـيتي جـروب وحكومـات الولايـات المتحـدة والمملكة المتحدة تعتبر جديدة حقاً أم أنها نسـخة حديثـة مـن الدبلوماسـية التـي كانـت تـتم بـين الشركات البريطانية والهولندية الهندية الشرقية والحكومات في أوروبا وآسيا في القرن السـابع عشر؟ إن هذا النقاش التاريخي بشأن مكونات التغيير لا يهـم فقـط العلـماء والطـلاب ولكنـه مهـم أيضـاً للدبلوماسيين الممارسين حيث إن الفهـم الـدقيق للوقـت الـذي تتغـير فيـه الظـروف قـد يـوحي أو يتطلب تغيراً حقيقياً في الممارسة وإذا ما ازدادت سرعة تكنولوجيا الاتصـالات بشـكل سريـع واتسـع مدى القنوات فإن وزارة الشئون الخارجية قد تقرر أنها تحتاج لأن تعيـد تنظـيم موظفيهـا لمعالجـة البريد الإلكتروني الوارد والبريد الصوتي والرسائل النصية ورسائل الفيديو إذا ما كانت تريد أن تكـون قادرة عـلى مواكبـة الأمـور الطارئـة في وقتهـا وبشـكل كـفء بالضـبط كـما قـررت وزارة الخارجيـة البريطانية تعيين موظف مسائي بعد اختراع التلغراف الكهربائي منذ ما يزيد عن قرن ونصف مضى.

تعتبر الفكرة الفلسفية المتكررة الثانية من وجهة نظر هـذا الكتـاب بشـأن الدبلوماسـية بمثابـة عدسـة مفيدة يمكن من خلالها رؤية وفهم التفاعلات بين الدول في الاقتصاد السياسي الدولي بشكل أرحـب، فـإذا كـان ما يقوم به الدبلوماسيون والطريقة التي يقومون بها بإمكانها حقاً أن تمدنا بصورة مفيـدة عـن التفـاعلات بـين الدول ألا يعني هذا أن المعايير وممارسات الدبلوماسية تعتبر ملكية ناشئة لمجتمع عـالمي حقيقـي؟ وإن فكـرة

المجتمع الدولي أو العالمي بها فيها من المعايير وخصـائص كانـت دومـاً مهمـة في الـتراث الانجليـزي الذي يعتبر جـزءاً مـن علـم العلاقـات الدوليـة، إن هـذا النقـاش ذو قيمـة لأنـه يبـين أن التغيـير في الممارسة الدبلوماسية يحدث ليس فقط عندما يفضله الفائزون في الحرب بغرض الهيمنة والسـيطرة ولكن باعتباره جزءاً من عملية متواصلة من البنـاء الاجتماعـي للمجتمـع الـدولي الـذي يـؤدي فيـه مختلـف الـدول ذات الـدرجات المتفاوتـة مـن القـوة دوراً مـا، وكـما تغـيرت المعـايير والممارسـات الدبلوماسية طبقاً لمعاهدات ويستفاليا (1648) وفرساي (1919)، فقد وجدت الولايات المتحـدة إن المصـالح والاسـتراتيجيات المتعلقـة بالسياسـة الخارجيـة مقيـدة كـما غـيرت جـراء اشـتراكها منـذ السبعينيات في مجموعة السبع/أو مجموعـة الـثماني عمليـة المشـاورات مـع رؤسـاء الحكومـات في القوى الصناعية.

تنظيم الكتاب Organization of the Book

لأن هذا الكتاب يتناول أساسـاً الدبلوماسـية المعـاصرة، فهـو لا يحـاول أن يقـدم تاريخـاً شاملاً للممارسة الدبلوماسية، فهناك مؤلفات عظيمـة تخـدم هـذا الغـرض ومـن أكثرهـا نفعـاً ودقة هو كتاب كيث هاميلتون وريتشارد لانجورن "ممارسة الدبلوماسية"، حيث يتنـاول هـذا الكتاب التاريخ الدبلوماسي بأسلوب منطقي - كما جـاء عـلى لسـان ديـر ديريـان - باسـتخدام الماضي من أجل فهم الحاضر بدون فرض غايات الحاضر على المـاضي ويقسـم هـذا المجلـد إلى قسمين كبيرين: "حهات فاعلة رئيسية وأخرى فرعية" و"عمليـات ووظـائف"، ويتنـاول الفصـل الأخير العلاقة بين الممارسة الدبلوماسية المعاصرة ونظرية الدبلوماسية كما يسلط الضـوء أيضـاً على التحديات التي تواجه الدبلوماسية المعاصرة أثناء تقدمها، وسوف يلاحظ القراء أن إجـراء مثل هـذا التحليـل الواسـع للـدول والعمليـات يـتلاءم بشـكل طبيعـي مـع وظـائف التمثيـل والاتصال الدبلوماسية وليس هذا من قبيل المصـادفة حيـث إن العمليـات والوظـائف هـي في الأساس آليات يتواصل بها الممثلون، وعلى المستوى النظري تناول علماء السياسـة العلاقـة بـين الوكلاء والكيانات في إحداث التغيير في السياسة الدولية، فالثنائيات الدبلوماسية مثل "التمثيـل

والاتصال"، "الدول والقنوات الدبلوماسية" و"الدول والعمليات" ما هي إلا مظاهر للحاجة الكبرى لوضع تصور للسلوك والتغير الدبلوماسي.

يبدأ الجزء الأول "الجهات الفاعلة الرئيسية والفرعية" بفصل يتناول بالتفصيل مردود الانتشار الواسع للأنماط المختلفة من اللاعبين الدبلوماسيين في العالم المعاصر ثم تأتي بعد ذلك فصول تتناول الأنماط الرئيسية للاعبين الدبلوماسيين المعاصرين كل على حدة وهي: حكومات الدول، الكيانات متعددة الأطراف، والكيانات الإقليمية، والشركات العالمية، ومنظمات المجتمع المدني، أما الجزء الثاني "عمليات ووظائف" يبدأ بفصل يستعرض المردود متعدد الأوجه للتغير في المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا النقل على الطريقة التي تدار بها الدبلوماسية، وينبثق من هذا الاستعراض فصل عن أهم آثار التغير التكنولوجي وهو ظهور الدبلوماسية الجماهيرية ودور الإعلام المعاصر وتأتي بعده الفصول التي تستعرض الطريقة التي تدار بها المجالات الوظيفية للدبلوماسية وهي الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية، ثم يأتي بعد ذلك الفصل الأخير الذي يدعو القارئ لأن يربط بين كل المداولات والنقاشات والتحليلات التي تتعلق بالممارسة الدبلوماسية المعاصرة وذلك بمراجعة حالة المداولات والنقاشات الحالية بشأن النظرية الدبلوماسية ثم ينتقل بعد ذلك إلى التفكير في العقبات التي تواجهها الممارسة الدبلوماسية في السنوات القادمة، فإذا ما كانت ممارسة الدبلوماسية - كما يعتقد كوستاس كونستاتينور - هي تنظير الدبلوماسية فإن وضع النقاش النظري المعاصر في الاعتبار هو أكثر الأمور ملاءمة في أن نخصصه للفصل الأخير من الكتاب طالما تم توثيق مشهد الممارسة الدبلوماسية المعاصرة بشيء من التفصيل.

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الجزء الأول

الجهات الرئيسية الفاعلة والجهات الفرعية

تصوير

أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

المشهد المتغير للجهات الدبلوماسية الفاعلة والفرعية

The Changing Landscape of Diplomatic

Actors and Venues

مقدمة: مسارح جديدة ولاعبون متغيرون

Introduction New Stages, Changing Players

- على هامش الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا في يناير 2007 اجتمع وزراء تجارة كل القوى التجارية العالمية الرئيسية في العالم لأول مرة بعد عدة أشهر من الانشغال وذلك بغرض إحياء مفاوضات تحرير التجارة العالمية المتعثرة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، والتي أطلق عليها "أجندة الدوحة للتنمية" وفي آخر ظهيرة للاجتماع السنوي وفي جلسة جماعية لوزراء التجارة الرئيسيين برعاية أمين عام منظمة التجارة العالمية باسكال لاس، أعلن المنتدى عزم وزراء التجارة إقامة تجمع الإعلام العالمي.
- في عام 2002 قام بونو - كبير مغني مجموعة الروك U2 ورئيس منظمة المجتمع المدني المناهضة للفقر DATA (الدين، والإيدز، والتجارة، وإفريقيا) - بدعوة بول أونيل أول وزير خزانة في حكومة جورج دبليو بوش وذلك لاصطحابه في جولة بإفريقيا، وفي رحلتهما المثيرة في عام 2002 والتي قامت وسائل الإعلام العالمية بتغطيتها بالكامل التقى كل من بونو وأونيل برؤساء الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الكبرى، وقد أرجع أونيل الفضل لأونو في تغيير فهمه لقضايا الفقراء في إفريقيا وأعلن تأييده لإعطاء الأولوية لجعل التنمية الاقتصادية في إفريقيا على رأس أجندة السياسة الخارجية لإدارة بوش.

- في نوفمبر 2002 قام الرئيس التنفيذي لميكروسوفت بيل جيتس بزيارة "رسمية" للهند، وفي أثناء زيارته والتي تعد الثالثة للهند عومل جيتس كرئيس دولة زائر حيث التقى بـرئيس الـوزراء أ.ب فاجبايي وكامل طاقم قادة الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بالإضافة إلى رؤسـاء كبريـات شركات التكنولوجيا الهندية، وقد أعلن جيتس أثناء زيارته أن مايكروسوفت سوف تسـتثمر 400 مليون دولار أمريكي في الهند خلال ثلاث سـنوات، ولقـد كـان توقيـت زيـارة جيـتس لـه مغـزى عميق إذ جاءت الزيارة بعد شـهور قليلـة مـن ممارسـة رؤسـاء الشركـات التكنولوجيـة الهنديـة والعالمية ضغوطاً هائلة على كل من رئيس الوزراء فاجبايي والـرئيس بـوش لحـل النـزاع طويـل الأمد مع باكستان بشأن كشمير والذي اندلع مرة أخرى في النصف الأول من العام حيث أعلنـوا "على فاجبايي أن يخفـف مـن حـدة التـوتر العسـكري وعـلى بـوش أن يصـبح أكـثر نشـاطاً في التوسط لحل هذا النزاع، ولو لم تكن تلك الدبلوماسية التجارية ناجحـة لمـا تمـت زيـارة جيـتس للهند.

اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي

لعل هذا المقتطفات والتي يألفها القراء ومشاهدو الأخبار بشأن الشئون الدولية في ذلك الوقت - لعلها تساعد في تكوين صورة للمشهد المتنوع والثري للجهات الدبلوماسية الفاعلة المعاصرة / والذي يختلف كثيرا عن المشهد البسيط نسبيا لدبلوماسية الدولة في العصر الذي تلا معاهدة ويستفيليا للسلام في عام 1648 أو حتى الطبوغرافيا الدبلوماسية في أوائل القرن العشرين عندما بدأت المنظمات الدولية في الظهور بعد الحرب العالمية الاولي ويعتبر العديد من العلماء ان معاهدة ويستفيليا للسلام هي التي مهدت الطريق لنظام دولي قائم على فكرة الدولة - الامة، وحتى القرن العشرين كانت الصورة الكلاسيكية عن الدبلوماسية أنها ترتبط بتمثيل حكومات الدول لدى الحكومات الأخرى وبالاتصال بينها، وبعبارة بسيطة نلاحظ نطاقا عريضا جدا من الجهات الفاعلة مرتبطة بأنشطة تمثيلية واتصالية دبلوماسية فهناك المؤسسات متعددة الاطراف بأشكالها المختلفة مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات المجتمع المدني مثل الهيئة الدولية للصليب الاحمر وحركة السلام الاخضر والمنتدى الاقتصادي العالمي وكذلك الشركات العالمية مثل مايكروسوفت وجازبروم وتويوتا أو حتى ما يطلق عليه الشخصيات الدبلوماسية البارزة مثل بونو وجيمي كارتر ونيلسون مانديلا ولكن لكي نفهم الي اي مدي يعتبر هذا التنوع من الجهات الدبلوماسية الفاعلة ذا مغزى وكيف غير من طبيعة الدبلوماسية المعاصرة يصبح علينا أن نبدأ بمحاولة فهم طبيعة الجهة الدبلوماسية الفاعلة ولماذا يعتبر من المفيد ان نفكر في الدبلوماسية من منطلق المسارح التي تشغلها الجهات الفاعلة التي تلعب انماطا خاصة من الادوار.

الجهات الدبلوماسية الفاعلة: نظرة كلاسيكية

Diplomatic Actors: The Classical View

طبقا للفكرة الكلاسيكية والويستفالية عن الدبلوماسية يعتبر كل ما يُطلق عليه جهة دبلوماسية فاعلة غير منفصل عن كل ما يعتبر دولة أمة، حيث يرتكز كلاهما على

فكرة السيادة والتي تتطور في حد ذاتها، وطبقا للهيكل القديم الهرمي للسلطة السياسية والذي كان سائدا في أوروبا وآسيا كان مصطلح " السيادة " يمثل الملك أو الحاكم بالسياسة التي يحكم أو تحكم بها فالعبارة الشهيرة " أنا الدولة " التي أطلقها الملك الفرنسي لويس الرابع عشر والذي حكم فرنسا من عام 1643 حتى عام 1715 في فجر العصر الويستفالي ربما تبين هذا الفهم للسيادة بشكل جلي ومع ذلك يعتبر لويس الرابع عشر ملكا مجددا والذي لعب دورا محوريا في اقامة الدولة الأمة الحديثة من خلال مركزية سلطة الدولة وطبقا للنظام الويستفالي كانت تعتبر الدولة الأمة ذات سيادة اذا ما مارست حكومتها سيطرة فعالة على الأرض والشعب والموارد بتلك الدولة ويعتبر هذا الفهم للسيادة مزدوجا من منظور الدبلوماسية إما أن يتوفر لدى الفرد أو لا يتوفر لديه ومن هنا أصبحت السيادة معروفة بأنها شكل من المساواة الوظيفية بين الدول وكما يبين دير ديريان فإن سيادة الدول بطبيعتها تعني الفصل بينها مما يتطلب فكرا عميقا من خلال الدبلوماسية إذ إن حكومة أية دولة صغيرة كانت أم كبيرة يجب أن تنال اعتراف الحكومات الأخرى بأنها تستحق نفس الدرجة من الاعتراف والمستوي في المعاملة في أمور التمثيل الدبلوماسي والاتصال وهكذا فإن الاعتراف بممثلي الدول باعتباره عملا يدل على الفصل بين الدول ذات السيادة قد أصبح عاملا مميزا لكل من النظام الدولي والدبلوماسية التي تحدث فيه ويشار إلي أن الجهات الدبلوماسية الفاعلة ألا وهي حكومات الدول تعرف من خلال اعتراف نظرائها بها وكان هذا بمثابة تدريب في البناء الاجتماعي للكيان في شكله الشفاف فقد أصبحت الجماعة الدولية للدول ذات السيادة نوعا من النادي الذي يصنع ويحافظ على معايير العضوية وبدون وجود النادي للحفاظ على معايير العضوية لا يتم التعرف على أي من الصفات المهمة التي تميز الدولة الأمة على الاطلاق.

لقد اتخذ التمثيل الدبلوماسي ذاته شكلا خاصا طبقا لنظام ويستفاليا حيث بدأت الحكومات بشكل عام في تبادل الممثلين مع بعضها البعض على أساس دائم ومتواصل، وفي القرون التي سبقت معاهدة سلام ويستفاليا كانت تقوم بعض الدول ذات السيادة

بإرسال ممثليها الي بعضها البعض وفي أواخر القرن الرابع عشر، أصبح إرسال ممثلين دبلوماسيين من قبل رؤساء الدول إلي حكومات أخرى على أساس دائم أمرا مألوفا ومع ذلك فإن الشكل السائد للتمثيل الدبلوماسي في عصر الإقطاع هو إرسال بعثات لأداء مهمات محددة، وبعد القرن السابع عشر أصبح التمثيل الدبلوماسي الدائم أمرا معروفا باعتباره أحد المحددات الرئيسية للدول ذات السيادة كما أن أدوار الاعتراف والتمثيل الدائم كمحددات لما يطلق عليه جهة دبلوماسية فاعلة أصبحت ملحة في العصر الحديث في الوقت الذي أصبحت فيه الفكرة الويستفالية عن الدولة ذات السيادة أقل أهمية كما سنري لاحقا، ولقد حاز ظهور التمثيل الدائم على أهمية خاصة بالنسبة للعلاقات الدولية من منطلق أنه أخرج وللمرة الاولي كادرا جديدا من الأفراد والدبلوماسيين المحترفين الذين يتشاركون معا في كثير من الأمور أكثر من مشاركتهم مواطنيهم الذين ينتمون إلى بلدهم حيث كان الدبلوماسيين المحترفون يُختارون من طبقات ارستقراطية متماثلة من المجتمعات المحلية التي يمثلونها، حيث يتشاركون في الخبرات الاجتماعية ونوعية التعليم حتى قبل تقلدهم مناصبهم الدبلوماسية وعند اختيار الدبلوماسي لوظيفة في الخارج فإنه عادة ما كان ينضم إلى جماعة خاصة ومتميزة من العاملين في مدينة أو عاصمة أجنبية والتي أصبحت تعرف بالكتيبة الدبلوماسية وهي عبارة عن جماعات من الدبلوماسيين المحترفين مبعوثين الي نفس المدينة من مختلف بقاع العالم والذين يتشاركون المعرفة والعلاقات من أجل تسيير دفة العمل الدبلوماسي ويعملون كمراقبين للأداء السليم للممارسة والإجراءات الدبلوماسية من قبل الممثلين الدبلوماسيين وكذلك الدول المضيفة وتتاح لهم بين الحين والآخر فرصة العمل الجماعي/ كما يحدث في الحالات التي يقع لأحد اعضائها تهديد أو ضرر أثناء عمله، فعلي سبيل المثال عندما احتجزت المنظمة البيروفية الإرهابية توبالك أمارو عدة مئات من الرهائن في هجوم مسلح على قاعة استقبال دبلوماسية في السفارة اليابنية في ليما وأسرت بعض الرهائن لشهور عديدة شاركت الكتيبة الدبلوماسية في ليما بنشاط في المفاوضات والوساطة لضمان إطلاق سراح زملائهم ويشار إلي أن كل كتيبة لها عاداتها

الخاصة ومعاييرها وترتيبها الهرمي كما أنه يرأس تلك الكتائب بشكل غير رسمي أقدم السفراء أو رؤساء البعثات.

كانت الأعراف الدبلوماسية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمثل مكونا أساسيا من النظام الويستفالي للدول حيث كانت الحكومات تتبادل التمثيل الدائم وكانت تستقبل وتعترف وتقبل الممثلين المعينين من قبل الدول الأخرى بأساليب متماثلة وكانت تستشير بعضها البعض بانتظام من خلال دبلوماسييها وتتواصل بشكل معتاد من خلال القنوات الدبلوماسية قبل اللجوء إلى العنف ضد بعضها البعض وقد تطور البروتوكول الدبلوماسي ومراعاة العادات والسلوكيات من قبل الدبلوماسيين ورموز الحكومة والمجتمع تطور كل ذلك ليصبح قواعد للممارسة لأنه من خلال تحديد التوقعات بشأن طريقة تصرف ممارسي الدبلوماسية يصبح من السهل عليهم ممارسة عملهم ولقد أصبح البروتوكول الدبلوماسي في حد ذاته شكلا من أشكال الاتصال، فمثلا ترتيبات الجلوس في حفلات العشاء كانت تعتبر وسيلة من قبل المضيف لنقل المعلومات إلى الضيوف عن اهميتهم ومكانتهم في سياق الظروف المحيطة بالمناسبة كما أن اشكالا معينة من اللغة تستخدم في المناسبات الرسمية كانت تؤدي دورا مماثلا، وتعتبر هذه الأعراف الدبلوماسية ثقافة دبلوماسية والتي تعتبر في حد ذاتها نتاجا لنظام الدولة الأمة الويستفالي ومنذ أن ظهرت الثقافة الدبلوماسية إلي حيز الوجود استمرت في تطورها استجابة للتغيير التكنولوجي والتغير في البناء الاجتماعي للدول بالإضافة إلى عوامل أخرى، وعلى أية حال كانت الثقافة الدبلوماسية تميل لأن تحتفظ بخصائصها المحورية على الرغم من ظهور أنواع جديدة من الجهات الفاعلة غير الدول والاتصالات التليفونية والإنترنت ودخول الأفراد وغير الارستقراطيين في مجال العمل الدبلوماسي بدولهم، وبالتالي يمكن فهم الثقافة الدبلوماسية على أنها صفة مميزة لنظام الدول الويستفالي.

إن الفكرة بأن هناك ما يميز النظام الدولي للدولة الأمة أكثر من الحجم النسبي والموارد وتوزيع القوى الذي ينجم عنها قد تطورت بفضل الوعي بثقافة دبلوماسية

متميزة كما أن فهم النظام الويستفالي على أنه يتكون من شيء ما يفوق الدول التي بداخله وتوزيع القوة بينها قد دفع بعلماء العلاقات الدولية الذين ينتمون إلي ما أصبح يعرف بالمدرسة البريطانية بين الحربين العالميتين لأن يبحثوا في وجود " المجتمع الدولي"، وهو كيان مميز يفوق الدول وعلاقات القوة بينها والتي لها معايير متطورة وممارسات خاصة بها وقد لاحظ العلماء في النصف الأول من القرن العشرين أن النظام الويستفالي للدولة الأمة والدور الخاص بسيادة الدولة كانا محل اختبار وتحدٍ بأساليب جديدة ناجمة عن تطور تكنولوجيا الإنتاج والنقل والاتصال وكذلك تدويل تدفق البضائع والخدمات ورأس المال والعمل، ولقد مثلت الحرب العظمى 1914-1918 أعظم هذه التحديات وقد لاحظ العلماء تلك العملية وكانت في بدايتها بطيئة والتي بدأت من خلالها جماعات الدول في التفاوض بشأن الترتيبات المؤسسية الجديدة والتي وافقوا فيها على التنازل عن جزء من السيادة التقليدية لكي يحققوا أهدافا مشتركة والتي تدرجت من الاتفاق على الإجراءات بشأن الاتصال عبر الحدود (اتحاد التلغراف الدولي 1865 والذي أصبح فيما بعد اتحاد الاتصالات الدولي إلى قواعد التجارة (اتفاقية بروكسل للسكر 1902) إلي الاعتراف الدولي بحقوق الملكية (اتفاقية بيرن لحماية حقوق الطبع 1886) الي الاتفاقية الدولية للأمن ومنع الحروب (معاهدة فرساي عام 1919 وميثاق عصبة الأمم).

لقد ساعد ظهور فكرة المجتمع الدولي على معرفة الكيفية والسبب في أن مؤسسات دولية جديدة بدأت في الظهور من أواخر القرن التاسع عشر كقنوات يمكن للدول من خلالها التوسط في النزاعات وتسهيل التعاون في القضايا والمشروعات ذات الاهتمام المشترك.

الجهات الدبلوماسية الفاعلة والفرعية: نظرة معاصرة

Diplomatic Actors and Venues: A Contemporary View

كما تُبين المقتطفات في بداية هذا الفصل، فقد حدث تغير منذ النصف الأول للقرن العشرين في كيفية إدارة الدبلوماسية ومكان إدارتها وكذلك فيمن يعمل بالدبلوماسية،

حيث فرض هذا الأمر تحديا فلسفيا أمام العلماء المعتادين على دراسة الجهات الدبلوماسية الفاعلة ووظائفها والثقافة الدبلوماسية من منظور الممارسات التقليدية التي كانت متبعة في القرن التاسع عشر فالجهات الفاعلة التي بزغت مثل المؤسسات متعددة الأطراف كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والشركات العالمية مثل IBM، INFOSYS ومنظمات المجتمع المدني مثل أطباء بلا حدود والقنوات التي كانت تجري الدبلوماسية من خلالها مثل منظمة التجارة العالمية والمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المرأة، كل ذلك يعتبر أكثر تنوعا من العالم الدبلوماسي الكلاسيكي الذي كان يتمثل في اللقاءات بين سفراء الدول وكذلك في المؤتمرات متعددة الاطراف بين الحين والحين.

هل من المنطقي أن ننظر إلي الدبلوماسيين من منظور انتشار الجهات الدبلوماسية الفاعلة ام نعترف بأن الدبلوماسية تتم حاليا بين أنماط متباينة من الجهات الدبلوماسية الفاعلة؟ وفي حين أن بعض الباحثين في مجال الدبلوماسية يفضلون تعريف التفاعلات مع الأنماط الجديدة من الجهات الدبلوماسية الفاعلة وبعض الأشكال المحدثة من الجهات الدبلوماسية الأخرى على أنها لا تشكل الدبلوماسية ولكن لا يحبذ اتخاذ هذا الرأي بل على العكس إذا ما كان لفكرة الدبلوماسية أن تظل ذات فائدة فإن وفرة أنواع الجهات الفاعلة والفرعية يعني أن فهمنا لطبيعة الدبلوماسية ومن يقوم بها بحاجة إلى الاتساع فقد أحدث التغيير المهم الأول تأثيرا على حكومات الدول وهي الشكل التقليدي للجهة الدبلوماسية الفاعلة وعلى الرغم من أن السيادة بقيت على أهميتها في العقود الاخيرة إلا أنها لم تعد تعني المساواة الوظيفية بالنسبة للدول كجهات دبلوماسية فاعلة بنفس الطريقة التي كانت تعنيها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،فقد كانت هناك زيادة هائلة في عدد الدول ذات السيادة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ناجمة عن عمليات التحرر من الاستعمار وكذلك الانهيار الداخلي للدول متعددة العرقيات والامبريالية ومع هذه الزيادة في العدد ظهرت كفرقة واحدة بين مواصفات الدول وقدراتها وكما قالت سوزان سترينج " إن الحجم له اعتباره " حيث أفرز التحرر

من الإمبراطورية البريطانية دولاً متباينة في السكان والحجم والثروة مثل الهند وزامبيا واستراليا وسانت لوسيا، كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد أدي إلي ظهور دولة كازخستان الغنية بالنفط والاتحاد الروسي الشاسع ذي الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا ودولة استونيا المتقدمة تكنولوجيا وكذلك جمهورية مولدوفيا غير المعترف بها، وفي حين كان عدد الدول المؤسسة للأمم المتحدة يبلغ 77 دولة في عام 1945 ارتفع العدد في 2007 إلى ما يقرب من 200 ومن بين ما يزيد عن 100 دولة حديثة في المجتمع الدولي هناك الكثير من الدول الصغيرة والفقيرة وعلى الرغم من تساويها مع الدول الأخرى كجهات دبلوماسية فاعلة إلا ان العديد منها غير قادرة على أداء الكثير من الوظائف المحورية للتمثيل والاتصال السياسي مثل جيرانها الأكبر والأغنى والأقدر، ولأنها ذات قدرات محدودة في تدريب الدبلوماسيين المحترفين والإنفاق عليهم فإن كثيرا من الدول الحديثة ترسل بعثات دبلوماسية دائمة أقل وتستقبل بعثات أقل في عواصمها ولديها وزارات صغيرة للشئون الخارجية ذات قدرات محدودة جدا.

لا يعتبر تأثير هذا الفارق في المساواة مع الدول ذات السيادة مباشرا كما يتبادر إلى الذهن حيث إن مفعوله قد خف بشكل لافت للنظر مع ظهور دور المنظمات متعددة الأطراف باعتبارها كيانات تمارس العمل الدبلوماسي ويلاحظ أن حكومات الدول الصغيرة والفقيرة تخصص الموارد المتاحة للعمل الدبلوماسي للتمثيل والتواصل مع المنظمات متعددة الأطراف الرئيسية التي تقيم علاقات معها مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الإقليمية للتكامل والتنمية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وبنك التنمية الأمريكي وكما يظهر في الفصول التالية فإن هذه الكيانات لا تعمل فقط كملتقي للعمل الدبلوماسي يدار بشكل ثنائي ولكن أيضا كمواقع ذات كفاءة لإدارة الدبلوماسية الثنائية الضرورية مع أقرانهم في نفس المكان ولنفس الغرض.

ثمة تغيير آخر كان له تأثير على الدول كلاعبين دبلوماسيين، إذ لم تصبح حكومات الدول لاعبين دبلوماسيين مختلفين عن بعضهم البعض فحسب ولكنها لم تعد النمط

الوحيد من اللاعبين الحكوميين الذين يمارسون الدبلوماسية بشكل نشط حيث إن الحكومات المحلية مثل كاتالونيا وكويبيك والتجمعات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان والاتحاد الافريقي معترف بها على أنها كيانات دبلوماسية، وعلاوة على ذلك فإن بعض المدن الكبرى مثل لندن وطوكيو ومكسيكوسيتي ونيويورك تتبادل الممثلين مع كيانات دبلوماسية أخرى كما أنها تدخل في اتصالات دبلوماسية بشأن بعض القضايا بدءا من منع الجريمة وصولا الي جذب المعارض الدولية والأحداث الرياضية.

لقد حدث تقدم ملموس في الدبلوماسية المعاصرة باعتبارها مكونة من التفاعلات بين أنماط متباينة من الكيانات وذلك بفضل التكامل بين الجهات الدبلوماسية الفاعلة والجهات الفرعية وتعتبر هذه الظاهرة جديدة وعلى قدر كبير من الأهمية تفوق الأهمية التي كانت تميزها فيما مضي، ومنذ بدايات الدبلوماسية حتى القرنين الماضيين كانت تشير فكرة قناة الاتصال الدبلوماسية فقط إلى الموقع والمكان الذي تتم فيه اللقاءات أو المفاوضات الدبلوماسية أو أي نوع آخر من الاتصالات بين الدول ذات السيادة أو الممثلين الرسميين لها وكانت قناة الاتصال دائما عبارة عن الساحة أو المقر الخاص بإحدى الدول التي ترسل إليه الدولة الأخرى مبعوثها أو بعثتها من أجل الاتصال أو المفاوضات وكما يبين كوستاس كونستاتينو في كتابه المتميز عن النظرية والممارسة الدبلوماسية بعنوان "طريق الدبلوماسية" فإن كلمة "السفارة" تشير إلى جماعة المبعوثين أو الممثلين الذين ترسلهم دولة ذات سيادة إلي دولة أخرى ذات سيادة وأصبحت فيما بعد تشير إلي بناء فعلي مخصص للتمثيل الدائم لدولة ذات سيادة في عاصمة دولة أخرى ذات سيادة وعلى أية حال مع ظهور المؤتمرات متعددة الأطراف لممارسة العمل الدبلوماسي في أوروبا بشكل منتظم في القرن التاسع عشر بدأت فكرة قناة الاتصال الدبلوماسية تأخذ شكلا مختلفا إلى حد ما ويشار إلى أن النظام الأوروبي متعدد الأطراف الذي حافظ على السلام في أوروبا بنجاح ملحوظ في معظم سنوات القرن التالي لمؤتمر فيينا في عام 1815 يعتبر مثالا واضحا للتغيير الذي حدث تجاه قنوات الاتصال متعددة الأطراف، وقد تغير مكان تلك المؤتمرات ولكن وضعية المشاركين

ظلت ثابتة ومفهومة في سياق الهدف المحدد الذي تعقد من أجله المؤتمرات وليس سياق العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدولة المضيفة والدولة الممثلة لديها، وفي الحقيقة يرجع فشل النظام الأوروبي حسب رأي كثير من الخبراء بعد الحرب العالمية الأولي إلى عدم وجود قناة الاتصال ذاتها ولقد أفضت هذه الرؤية إلى القرار الذي اتُخذ في فرساي من أجل تخصيص مقر ثابت لعصبة الأمم في جنيف.

كانت الخطوة الثانية في تطور قنوات الاتصال الدبلوماسية هي ظهور منظمات دائمة متعددة الأطراف تدار من خلالها العملية الدبلوماسية وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولقد كانت تلك المنظمات في البداية صغيرة ومكلَفة بقضايا خاصة، فعلي سبيل المثال تمخض عن مؤتمر السكر في بروكسل في عام 1902 هيئة السكر الدائمة وهي هيئة كانت مكلفة بمراقبة الالتزام بقرارات المؤتمر من قبل الدول الموقعة على الاتفاقية وكذلك غير الموقعة وتعتبر الهيئة الدائمة للسكر أول مؤسسة تجارية متعددة الأطراف لها سلطة فرض العقوبات أو الجزاءات على الدول التي تنتهك تعريفة التجارة الدولية للسكر التي وافقت عليها الدول في مؤتمر السكر ببروكسل وعلى الرغم من أن هيئة السكر الدائمة لم تدم أكثر من عقد من الزمن حتى نشوب الحرب العالمية الاولي - إلا أنها كانت فعالة في تحقيق أهدافها كما أنها تمثل تطورا ذا مغزى في الدبلوماسية التجارية متعددة الاطراف.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي قنوات اتصال مؤسسية للدبلوماسية متعددة الأطراف الأمر الذي أضحي أمرا معترفا به حيث كانت عصبة الأمم أول تجربة كبري ومتعددة الأطراف في أن يعهد إليها ببعض العناصر المحورية التي كانت تمثل السيادة الوطنية التقليدية - وهي الحماية ضد العدوان والحفاظ على السلام وتحولت إلى مؤسسة دائمة مكلفة بالإدارة العادلة للقواعد المتفق عليها لسلوك الدول، ومع ذلك بعد تأسيس عصبة الأمم بفترة ليست بطويلة جاء إنشاء غرفة التجارة الدولية وهي أول قناة اتصال متعددة الأطراف للدبلوماسية لا تشرف عليها الدول ولكن مؤسسات المجتمع المدني وهي مؤسسات التجارة الدولية تحديدا، إن تاريخ عصبة الأمم

والمؤسسات متعددة الأطراف التي جاءت بعدها مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي، وثالوث المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة)، هذا التاريخ يعتبر حكاية تخص الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى على المسرح الدولي والتي أصبح لها حرية كافية لاستخدام قنوات الاتصال متعددة الأطراف من أجل متابعة مختلف أنواع الأهداف الدبلوماسية بأساليب عديدة، ولقد أصبحت بعض المؤسسات أكثر نجاحا من مؤسسات أخرى حيث تواصل محكمة التحكيم الدولية الخاصة بالغرفة الدولية للتجارة تسوية بعض النزاعات بين الشركات في الوقت الحاضر في حين أن العقوبات الاقتصادية التي كانت تفرضها عصبة الأمم على الأعضاء المخالفين لم تكن كافية في الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية، وعلى أية حال، أصبحت المؤسسات الدبلوماسية متعددة الأطراف في منتصف القرن العشرين جزءا من الثقافة الدبلوماسية والمجتمع الدولي.

لقد كان لهذه المؤسسات متعددة الأطراف نطاق واسع في الوظائف الدبلوماسية يتدرج من عملها كقنوات اتصال بشأن القضايا العالمية الرئيسية مثل الأمن والسلم العالميين وصولا الي توسطها بين الدول بشأن قضايا اقتصادية وفنية بسيطة ولقد جعلت هذه الوظائف من المؤسسات القائمة على أدائها مؤسسات معروفة لدى الشعوب الدولية في حين أن مؤسسات أخرى بحكم طبيعتها لا تجذب اهتمام الجماهير، فالمنظمات المعنية بالأمن مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة والناتو تميل لأن تكون لديها قاعدة جماهيرية عريضة لأن قراراتها وأعمالها أو غياب تلك القرارات والأعمال يحظى باهتمام عريض في وسائل الإعلام الدولية كما أن المؤسسات متعددة الأطراف مثل لجنة بازل الخاصة بالإشراف البنكي والتي تعمل على تسهيل التعاون الدولي بشأن المعايير المالية للبنوك أو الاتحاد الدولي للاتصالات كلاهما يعملان بشكل كبير بعيدا عن أعين الجماهير.

لقد جلب ظهور المؤسسات الدبلوماسية الرئيسية الدائمة معه مجموعة من المشكلات والتحديات، حيث إن المؤسسة الدبلوماسية بطبيعتها لا تعني فقط فكرة المناسبة

المنتظمة أو المتكررة ولكن أيضا تعني مقرا أو مكانا، ويشار إلي أنه ليس كل المؤسسات الدبلوماسية لديها مقرات دائمة حيث إن مجموعة السبع أو مجموعة الثمانية فيما بعد تدار على أساس دوري من قبل الدولة التي يوكل إليها رئاسة المجموعة في كل عام، ولكن إذا اقتضت الضرورة عند إنشاء مقر للمؤسسة لكي تدير العملية الدبلوماسية متعددة الأطراف حينئذ يجب عليها أن تشترك في هذا المقر مع أية دولة وكذلك البلديات التي تمارس تلك الدولة السيادة عليها فعلي سبيل المثال وضعت مقار مؤسسات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في أراضي دولة ذات سيادة ولذلك فإن مرافق المقر وممثلي الدول الأعضاء المقبولين لديها يجب أن يسايروا الدرجة المطلوبة من قبل سيادة الدولة المضيفة وذلك لمساعدة تلك المؤسسات على أداء واجباتها بدون خوف من التحيز أو الضرر ولقد أدي هذا الي مشكلات بين الحين والآخر للدول المضيفة تتدرج من قضايا مثل كلفة توفير الخدمات العامة والأمن للمؤسسات وصولا إلى المشكلات الكبرى عندما تكون لدى الحكومات المضيفة خلافات سياسية مع المؤسسات متعددة الأطراف المقيمة على أراضيها أو قد تجد نفسها في حالة نزاع سياسي مع بعض الدول الأعضاء في المنظمة ولقد كانت الخلافات بشأن تكلفة توفير الخدمات العلامة والأمن أمرا يميز العلاقات بشكل دائم بين حكومة بلجيكا الفيدرالية والسلطات المحلية في العاصمة بروكسل من جهة والناتو والاتحاد الأوروبي اللذين لهما مقار داخل بروكسل من جهة أخرى ، وقد ظهرت مسألة تعارض السياسات في العلاقة بين الناتو وحكومة فرنسا التي استضافت الناتو من 1947 حتى عام 1967 وبعد قرار الرئيس الفرنسي ديجول بانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية للناتو في عام 1969 قام الناتو بنقل مقره إلي بروكسل كما ظهر موقف ثالث بشكل منتظم في السنوات الاخيرة عندما يقوم رؤساء الحكومة المعادية للولايات المتحدة بزيارة مقر الأمم المتحدة ويسمح لهم بالتحرك في مساحة لا تبعد أكثر من 25 ميلا عن مقر الأمم المتحدة طبقا لميثاق الأمم المتحدة - حيث قد يلقي هؤلاء خطابات مستفزة ويظهرون في محافل عامة وتعتبر زيارات الرئيس الكوبي فيدل كاسترو أكبر مثال على ذلك، أضف الي ذلك زيارات

محمود أحمدي نجاد رئيس ايران وهوجو شافيز رئيس فنزويلا، وتشكل هذه الاختلافات بعضا من التأثيرات المهمة على الدبلوماسية.

لقد خلقت سويسرا على مدار القرن العشرين لنفسها نمطا دبلوماسيا خاصا بها، حيث اشتهرت بأنها المضيف الطبيعي للعديد من المنظمات متعددة الأطراف حيث كانت في البداية مقرا لعصبة الأمم ثم لأقسام من الأمم المتحدة بعد ذلك مثل المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) وبعد ذلك استضافت سلسلة من المؤسسات بدءا من الأمانة العامة للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وكذلك منظمة التجارة العالمية وصولا إلى منظمة العمل الدولية وتستضيف سويسرا أيضا طائفة من منظمات المجتمع المدني الرئيسية بدءا من المنتدى الاقتصادي العالمي إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة (UCRI) وهي مظلة دولية لتسعمائة اتحاد تجاري يمثلون 20 مليون عامل خدمات ولكن تبنت سويسرا في نفس الوقت موقفا دبلوماسيا محايدا والذي بنته لكي يأخذ شكل حكومتها ولا يشارك رسميا في المؤسسات متعددة الأطراف حيث رفضت الانضمام الي الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى الأمم المتحدة نفسها حتى عام 2002 ومن خلال هذا الوضع الذي يسم تفاعلها مع باقي دول العالم وجدت سويسرا وسيلة لتفادي الصراعات التي تعاني منها الدول التي تستضيف المنظمات الدبلوماسية متعددة الأطراف.

إن تجاوز القضايا الناشئة عن مقر الجهات الدبلوماسية متعددة الأطراف يعتبر ذا تأثير كبير تمارسه المؤسسات الدبلوماسية متعددة الأطراف على الدبلوماسية المعاصرة، فهذه المؤسسات أقل عمرا بكثير من كثير من الدول التي انشأت معظمها إذ إن الأمم المتحدة موجودة معنا منذ فترة من الزمن أقل بكثير من عمر فرنسا وروسيا على سبيل المثال، ولكن لأن هذه المؤسسات متعددة الأطراف قد ظهرت وتطورت كجهات دبلوماسية في النصف الثاني من القرن العشرين حتى وقتنا الحالي فقد أخذت في النمو تدريجيا إلى أن أصبحت جهات دبلوماسية فاعلة قائمة بذاتها فقد أصبحت كل مؤسسة تتخذ شكلا دبلوماسيا بدرجات متفاوتة حتى في حالة عصبة الأمم والأمم المتحدة إلى

درجة ممارسة السلطة ولو كان بشكل مؤقت على حوكمة الأراضي في حالات معينة منها عملية التحول نحو الحكم الذاتي، ويشار إلى أن هذه المؤسسات يعمل بها مسئولون كبار في بعض الحالات: موظفون معينون أو منتخبون طبقا للإجراءات التي يضعها مؤسسوها وبمرور الزمن طورت المؤسسات متعددة الاطراف من نفسها وكيانها، وعندما يعمل مديرو وموظفو تلك المؤسسات سويا فإنهم يشكلون اهتماماتهم ويخلقونها ويلعبون دورا عظيما في وضع أجنداتهم الخاصة وأولويات القضايا، حينئذ تجد المؤسسات نفسها في مواجهة العديد من التحديات الدبلوماسية مثلها مثل الدول ذاتها، حيث عليهم أن يمثلوا أنفسهم لدى الجهات الدبلوماسية الأخرى ويتواصلوا معها مثل حكومات الدول والجهات غير الحكومية بما فيها المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى ويلاحظ أن كل الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا ترسل سفيرا أو أي مندوب دائم إلي نيويورك لتمثيلها بشكل مستمر، وكثير من أعضاء منظمة التجارة العالمية لديها حاليا بعثة دائمة في مقر المنظمة في جنيف كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لهما تمثيل دائم أو لمدة طويلة في عواصم الدول التي يمولان مشروعات رئيسية بها كما أن الاتحاد الأوروبي يرسل الآن مندوبا دائما في الأمم المتحدة يعمل بشكل مستقل عن المندوبين الدائمين التابعين لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ويرسل الاتحاد الأوروبي أيضا بعثات ممثلة إلى شركاء مهمين آخرين مثل جون بروتون - رئيس وزراء أيرلندا السابق الذي مثل الاتحاد الأوروبي إلي الولايات المتحدة أواخر عام 2000

من المهم أن نعرف أن تطور المؤسسات الدبلوماسية الثانوية باتجاه أن تصبح جهات دبلوماسية فاعلة قائمة بذاتها، هذا التطور يسهم في التمييز بين أنواع الجهات الدبلوماسية بالإضافة إلى زيادة عدد الجهات الدبلوماسية الفاعلة والتي يجب أن تتفاعل مع بعضها البعض ويلاحظ أن الأمر لا يتوقف على اختلاف مدي وصول الجهات الثانوية إلي مرتبة الجهات الفاعلة فحسب ولكن الاختلافات بين المؤسسات والأنواع الأخرى من الجهات الفاعلة تضع حدا لبعض الطرق التي يتم بها التمثيل الدبلوماسي والاتصال

بينهم ولكن الأهمية الكبرى لتطور المؤسسات متعددة الأطراف بالنسبة للدبلوماسية المعاصرة هـي أن قنوات الاتصال التي أنشأتها الدول لكي تسهل التمثيل والاتصال فيما بينها قد أصبحت هي ذاتها موضوعات للتمثيل الدبلوماسي والاتصال، ويشـار إلي أن جهـود الجهـات الدبلوماسـية الفاعلـة مـن أجل الاستجابة للتغيير في النظام الدولي المعاصر والاقتصاد العالمي والتكنولوجيا متواصلة في إحـداث التغيير والتكييف في الدبلوماسية وكانت نتيجة هذا التغيير والتكييف هي أن الوظائف الدبلوماسية المحورية للتمثيل والاتصال قد أصبحت مختلفة ولم تصبح سهلة.

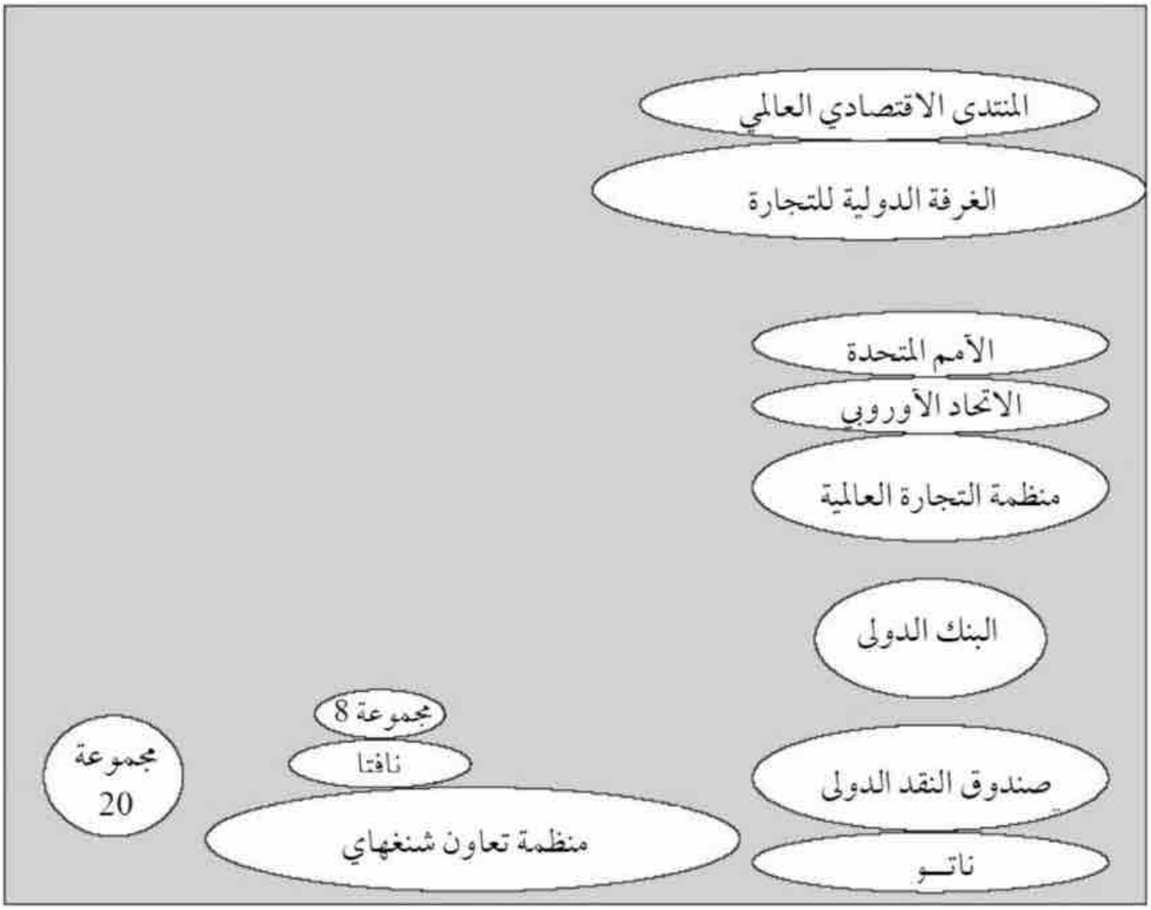

الفصل الثالث

حكومات الدول والحكومات الفرعية والحكومات المحلية

Nation-state Governments, Sub-national

And Local Governments

مقدمة: تطور سيادة الدولة وممارستها الدبلوماسية

Introduction: Evolving Nation-state Sovereignty and Diplomatic Practice

لما كان النظام الويستفالي للدول يمر بتغيرات طيلة القرن الماضي، فإن الطريقة التي أدارت بها تلك الدول الدبلوماسية كانت بحاجة للتغيير أيضا، فسيادة الدولة والحكومة التي تمثلها كانت بمثابة حجر الزاوية الذي تأسس عليه النظام الويستفالي، وعلى الرغم من النص على عدم جواز انتهاك تلك السيادة طبقا للمادة (1) في ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945 إلا أن النظام الويستفالي للدول وكذلك فكرة السيادة التي تأسست عليها بدأت هي في التغيير، وطبقا لجيمس ديربان فإن الدبلوماسية الكلاسيكية قد تأسست على فكرة أن الدول المتعددة والمتساوية متحدة مع بعضها البعض وفي نفس الوقت مستقلة عن بعضها البعض، فالدول يجب أن تكن ذات سيادة من منطلق ممارسة سلطتها بشكل كامل على أراضيها وتتمتع في نفس الوقت بالاستقلالية التامة عند التعامل مع العالم الخارجي، وقد كانت الدبلوماسية في الماضي تمثل الكيان الكامل للسياسة الإقطاعية الطبقية المسيحية الشائعة في العصور الوسطي، وكانت تعتبر المساواة الرسمية لكل دولة ذات سيادة أمرا ضروريا، كما أن الدول وحكوماتها لم يكونوا في يوم من الأيام متساوين من الناحية الوظيفية كجهات دبلوماسية فاعلة حتى مع وجود رباط ذي مغزى لدى حكومات الدول والذي كان يراعي معايير المساواة وتتصرف بشكل يتسق معها، ولقد شكلت القوى الكبرى التي

كان يتألف منها الكيان الأوروبي في القرن التاسع عشر دولا جديدة ذات سيادة وذلك عندما ضمنت سيادة دولة بلجيكا الجديدة في معاهدة لندن في عام 1831 ولكن على الرغم من أنها منحت هذه الدول مؤسسات ورموز السيادة إلا أنها لم توفر لها معيارا متساويا من القوة والتأثير الذي كان يعتبر مكونا ضروريا لسلطة السيادة التي تشاركوا فيها.إن مشكلة وجود دبلوماسية الكرسي الأسقفي للفاتيكان بعد 1870 عندما أصبح لا يسيطر على أية أراضي جعلت الأمر ضرورة ملحة، إذن من الواضح أن دبلوماسية الفاتيكان واصلت مسيرتها حتى في ظل غياب دولة ذات أراض خاصة بها يمثلها ممثلوها من خلالها، ولقد وجدت الحكومات الشيوعية في وسط أوروبا والتي تضم سكانا كاثوليك رومانيين في الثمانينيات من القرن العشرين - عندما واجهت تأثير الدبلوماسية الجماهيرية للكرسي الأسقفي للفاتيكان على مواطنيها وجدت أن سؤال ستالين الساخر والذي كان مضمونه (كم فرقة لدى البابا؟) سؤالا لا قيمة له.

إذا كانت المساواة في السيادة بين دول الويستفاليا تعتبر دائما من قبيل الخرافة فإن طبوغرافيا نظام الدولة قد تغير بشكل كبير بما فيه الكفاية في نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية بسبب الطبيعة المتغيرة للسيادة والتي تحدث تغيرات ملحوظة في الدبلوماسية التقليدية بين حكومات الدول ذاتها، ويشار إلى أن شكل النظام ذاته وطبيعة الدول داخله قد تحولت بشكل هائل، كما أن انتهاء الإمبراطوريات الأوروبية القديمة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد أديا إلى زيادة تصل إلى خمسة أضعاف في عدد الدول ذات السيادة في العالم في خمسة عقود فقط، وفيما يتعلق بتوزيع الأصول سواء كانت ثروة أو سلطة أو أرض تجدر الإشارة إلى أن التفاوت بين الدول أصبح كبيرا بدرجة هائلة وقد كانت الحرب الباردة هي الفترة التي كانت فيها دولتان وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تعتبران القوتين العظميين بسبب قدرتهما على جعل بقية الدول ذات السيادة في النظام الدولي حلفاء اعتمادا على قدرتهما النووية على تدمير الحياة على الأرض أكثر من مرة وكذلك على قدرتهما على التحكم في جعل المستعمرات الأوروبية السابقة دولا ذات سيادة. يضم نظام الدول منذ الحرب

الباردة نطاقا عريضا من الكيانات السياسية بدءا بما يسمي الدول فائقة القوة (وهـذا ينطبـق عـلى الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة) والدول العظمى (مثل المملكـة المتحـدة وفرنسـا وألمانيا وروسيا واليابان والصين والهند) والدول متناهية الصغر مثل سان مـارينو، وانـدروا، ومنـاكو، وناورو والفاتيكان (حيث لا أرض ولكن هناك ملايين البشر التابعون لها على مستوي العالم) وهـونج كونج (حيث لا سيادة لها ولكنها تعامل من قبل المجتمع الدولي كما لو كانت ذات سـيادة) وكـذلك جمهورية الصين -تايوان - (حيث يعترف بها على أنها دولة ذات سيادة من قبل المجتمع الدولي من خلال التجارة والعلاقات الاقتصادية وكذلك تعترف بها قلة من دول العالم على أنها دولة ذات سيادة رسميا وإن ادعت غالبية الدول غير ذلك نظرا للقوة السياسية لحكومة جمهورية الصين الشعبية).

إن هذا التفاوت الهائل في الحجم والثروة بين الدول المتساوية رسـميا في السـيادة يثـير بعـض القضايا العملية المهمة بشأن إدارة دبلوماسية الدولة ولعل أهم هذه القضايا هـي التكلفـة العاليـة للوظائف الدبلوماسية المحورية المتعلقة بالتمثيل والاتصال فقـد كانـت ميزانيـة عـام 2005 لـوزارة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية تبلغ 1,330 مليـار يـورو في حـين بلغـت ميزانيـة 2007 لـوزارة الخارجية لجمهورية جورجيا 40,868 مليون دولار، وتنقسم تكاليف التمثيل أساسـا إلي ثلاثـة خطـوط رئيسية: تكاليف وصيانة مقار البعثات في الخارج وتكاليف الموارد البشرية من حيث تدريب ومكافآت الدبلوماسيين والأجهزة المعاونة لهم، ومصاريف العضوية في العديد من المنظمات الدولية التي تشـارك فيها معظم حكومـات الـدول حاليـا، فعـلي سـبيل المثـال أنفـق 61.4% مـن ميزانيـة وزارة الخارجيـة لجمهورية جورجيا لعام 2007 على التمثيل الـدبلوماسي في الخـارج و22.1% عـلى النفقـات الداخليـة للوزارة منها أكثر من 30% رواتب موظفين و15.1% عـلى مصـاريف العضـوية في المـنظمات متعـددة الأطراف، ويلاحظ أن كلا مـن تلـك الخطـوط آخـذ في النمـو بسرعـة في السـنوات الأخـيرة فالسـفارات والقنصليات والمرافق الدبلوماسية الأخرى أصبحت مكلفة جدا في تشغيلها وصيانتها بسـبب التكـاليف

المتزايدة للأمن وكذلك فإن الانفجار في أعـداد الـدول ذات السـيادة جعـل مـن العـرف الـدبلوماسي الأوروبي باحتفاظ كل دولة بسفير عند دولة أخرى أمرا غير عمـلي، حيـث إن فكـرة قيـام كـل دولـة بفتح وصيانة سـفارة لهـا في أكـثر مـن 190 دولـة تعنـي تكـاليف لا يمكـن تخيلهـا، فميزانيـة وزارة الخارجية الجورجية قد تضاعفت أكثر من مـرة بـين عـامي 2004 و2007 ويرجـع الجانـب المهـم في الزيادة إلي افتتاح خمسة بعثات دبلوماسية جديدة في الخارج في عام 2006 وخمسة آخرين في عام 2007، وحتى أكثر الدول ثراء لا يمكنها تحمل تبعات البعثات الدبلوماسية في الخارج التي يجـب أن تقدم خدماتها الدبلوماسية من أجل الوفاء بالمعايير المهنية للدبلوماسية التي تصبو إليها.

أعداد الموظفين في العديد من وزارات الخارجية

الدولة	موظفو وزارة الخارجية
الولايات المتحدة - وزارة الخارجية	30260 (2004)
ألمانيا - وزارة الخارجية	11650
الهند - وزارة الشئون الخارجية	3500
الاتحاد الأوروبي مفوضية العلاقات الخارجية	5600

لقد ارتفعت تكـاليف أجـور رجـال السـلك الـدبلوماسي بشـكل كبـير أيضـاً حيـث إن وزارات الخارجية حتى في الدول الغنية لم تعد تعتمد على رغبة السفراء والدبلوماسـيين المرمـوقين الآخـرين من العائلات الارستقراطية والغنية في المساهمة بشكل ملموس في تكاليف العمل أثناء وجودهم في الخدمة مثل المساهمة في أعباء البعثة والإتيكيت الـدبلوماسي كـما كـان يحـدث في القـرنين التاسـع عشر والعشرين بين البعثات الدبلوماسية للدول، وقد كان للتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات منذ السبعينيات مـع ظهـور الأقـمار الصـناعية كبـير الأثـر في تغيـير الطريقـة التـي يـتم بهـا الاتصـال الدبلوماسي حيـث أحـدث زيـادة في إمكانيـات وكفـاءة الاتصـال الـدبلوماسي عـبر المسـافات البعيـدة

حتى وإن كان عالي التكلفة، ويشار إلي أن الميزانيات الرئيسية للاتصالات تشتمل على بناء وصيانة أقمار الاتصالات وكذلك تصنيع وصيانة الأجهزة وتشغيل وتدريب الموظفين الذين يقومون بتشغيل برامج الاتصالات وأخيرا توفير أمن الاتصالات.

إن دلالات الزيادة في تكاليف العمل الدبلوماسي لدى حكومات الدول واضحة بقدر تنوعها، حيث تواجه الميزانيات الدبلوماسية في الدول الغنية والقوية منافسة متزايدة عند فرزها عن خطوط الإنفاق، وعلى الجانب الآخر لا يمكن للدول الفقيرة والدول الصغيرة أن تتحمل إنشاء بنية تحتية التمثيل والاتصال التي تملكها الدول الكبرى والغنية مثل السفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل التجاري والمراكز الثقافية، ومن ثم اتجهت كل من الدول الغنية والفقيرة إلى تجريب استراتيجيات مختلفة في التمثيل، إحداها المشاركة في مكاتب التمثيل بوظائف محددة مثل فتح قنصليات مشتركة، حيث إن بعض الدول الصغيرة الغنية في أوروبا تشترك في الخدمات القنصلية في العديد من دول العالم الثالث كما أن السفراء الذين ترسلهم معظم الدول الصغيرة إلى الاتحاد الأوروبي هم أنفسهم المعتمدون لدى الحكومة البلجيكية ويعمل بعضهم أيضا كممثل لدولته في الناتو لأن الجهات الثلاثة يقع مقرها في بروكسل، والإستراتيجية الأخرى هي استبدال التمثيل بالاتصال المكثف حيث أصبح من الممكن استخدام التقدم الحادث في التكنولوجيا في تنفيذ العديد من الوظائف الدبلوماسية من داخل الدولة والتي كانت تتطلب بعثات مقيمة في الخارج حيث يمكن عقد الاجتماعات أو المؤتمرات وإجراء المفاوضات (على الأقل بمستويات معينة وفي ظروف معينة) من خلال الفيديو كونفرانس ويمكن أيضا إتمام الكثير من الأعمال القنصلية الروتينية مثل منح التأشيرات عبر الانترنت.

ثمة تغيير رئيسي في نظام الدولة ألا وهو التحول المتسارع الأنماط لعناصر السيادة من حكومات الدول إلى المؤسسات أو الكيانات الأخرى، وكما سبق التنويه في الفصل السابق دأبت حكومات الدول منذ أوائل القرن العشرين على خلق منظمات متعددة الأطراف للعمل كقنوات دائمة للتوسط في حل أية مشكلة بين الدول، ولقد أدي ذلك

الأمر إلى تطورين مهمين، أولهما أن شبكة من المنظمات متعددة الأطراف قد ظهرت إلى حيز الوجود تمتد من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حتى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارية العالمية ووكالة الطاقة الذرية، ولجنة بازل للإشراف البنكي، ومنظمة الصحة العالمية على سبيل المثال لا الحصر، ولقد تمخض عن هذه المنظمات نظم مهمة لما يطلق عليه الحوكمة الدولية، ولكي يحدث هذا كان على حكومات الدول أن تختار دائماً - من خلال العمليات التشريعية أو التنفيذية السياسية الداخلية - أن تعهد ببعض أنماط أو عناصر سيادتها وسلطتها في الحكم إلى كيانات أخرى، وقد اتخذ هذا الأمر التشريعي عدداً من الأشكال، فمثلاً على الجانب الأمني توافق الدول من خلال توقيع ميثاق الأمم المتحدة على أن تلتزم بالقواعد التي تنظم حقها في القيام بعملي عسكري - نظرياً على الأقل، ولعل أكثر عناصر الحوكمة الدولية شيوعاً تكمن في خلق كيانات تضع الأسلوب الذي تتشكل به الأسواق العالمية من خلال وضع المعايير التي تتخذ القوى الفاعلة من خلالها القرارات اللازمة وتضع مصفوفات التحفيز للقوى الفاعلة في تلك الأسواق، ويشار إلى أن هذه الكيانات المؤسسية و"قواعد اللعبة" تؤطر لآفاق القرارات التي يتخذها اللاعبون في السوق العالمية فعلي سبيل المثال، اختارت الدول - جراء توقيع معاهدة مراكش في عام 1994- أن تعهد إلى منظمة التجارة العالمية بسلطة دفع العملية المتواصلة للمفاوضات التجارية قدماً من أجل إحداث نوع خاص من السوق الحرة الجديدة في التجارة الدولية للبضائع والخدمات، حيث منحت منظمة التجارة العالمية سلطة التوسط لإزالة أية خلافات بين الدول ذات السيادة بشأن التجارة أي أن تقضي في النزاعات وتسويها من خلال هيئة عليا لتسوية النزاعات غير تابعة للدول تعتبر قراراتها ملزمة لكل حكومات الدول الأعضاء.

ينبثق التطور الثاني من التطور الأول، وكما سبقت الإشارة في الفصل السابق، فإن المنظمات متعددة الأطراف التي نشأت لكي تعمل كقنوات دبلوماسية قد أصبحت جهات فاعلة بالنسبة لحكومات الدول التي يجب أن تدخل في عملية تمثيل واتصال

دبلوماسية مع المنظمات ذاتها، فكل الأعضاء لهم تمثيل في الأمم المتحدة وكذلك للأمم المتحدة مكاتب تمثيل لدى الدول الأعضاء، كما أن قوى التجارة العالمية الرئيسية وكثيرا من القوى الأصغر تحتفظ ببعثات دائمة في منظمة التجارة العالمية ولدي معظمها كذلك تمثيل دائم في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثمة نقلة مهمة في تطور نظام الدولة ألا وهو انهيار الحواجز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين ما هو داخلي وما هو دولي، ففي النصف الأول من القرن العشرين كانت النزاعات ذات الصبغة الاقتصادية المحلية المختلفة بشأن قضايا مثل العمالة والأرباح والدعم الحكومي للصناعة تصنف في الأساس على أنها موضوعات سياسية داخلية، وعلى أية حال فإن هذه الموضوعات التي كانت تعتبر داخلية فيما سبق أصبحت منذ الحرب العالمية الثانية وأكثر تحديداً منذ السبعينيات تركز بشكل متزايد على قضايا دولية مثل التجارة والسياسة النقدية ودعم الحكومات الأخرى للصناعة، وهكذا فإن وزارات الخارجية والمكاتب الدبلوماسية التي أنشئت في الأساس للتوسط بين الدول أصبحت الآن مهتمة بشكل مباشر بالمجتمع المدني داخل بلادها، كما أن الشركات التي تطمح إلى زيادة أرباحها ومنظمات المجتمع المدني التي تساند توجهاً معيناً أو تعارض سياسة الحكومة الخارجية بالإضافة إلى الأفراد ذوي الأجندات والمطالب الخاصة كلهم جميعاً يسعون بشكل متزايد إلى تقديم مصالحهم على أي شيء آخر من خلال مساندة أجهزة السياسة الخارجية والدبلوماسية مساندة مباشرة، وفي نفس الوقت يستمرون في اتخاذ القنوات التقليدية لممارسة الضغط السياسي من خلال ممثليهم المنتخبين في المؤسسات التشريعية.

الدور المتغير لوزارات الخارجية The Changing Rôle of Foreign Ministries

تعتمد الطريقة التي تتم بها هذه الوساطات وكذلك طريقة إتمامها بشكل جيد إلى حد كبير على وزارة الخارجية والمؤسسات الحكومية الأخرى المخولة بإدارة دبلوماسية الدولة، ويمكننا أن نفهم أن الوساطة تحدث على مستويين في نفس الوقت: من الناحية

الرمزية حيث تزيل الخلافات من خلال التمثيل والاتصال ومن الناحية العملية حيث توفق بين الرؤى والمصالح المتباينة، ففي النموذج الكلاسيكي لمفهوم الدبلوماسية، كانت وزارة الخارجية تلعب الدور الرئيسي في الوساطة الدبلوماسية على كل من المستويين، وقد استمر هذا الوضع الريادي في جوانب كثيرة على الرغم من أن الأساليب التي كانت تتبعها وزارات الخارجية والوزارات الأخرى المهتمة بالعمل الدبلوماسي آخذة في التطور في اتجاهات جديدة تماماً، ولكي نفهم كيف تؤثر هذه التغيرات على عمليات ومنتجات الدبلوماسية، دعنا نبدأ بمراجعة الدور التقليدي لوزارة الخارجية نفسها، حيث كان ينظر إلى وزارة الخارجية على أنها تمارس وظيفة مزدوجة في الوساطة رمزياً وعملياً وكذلك على المستوي الدولي والمحلي، فوزارة الخارجية معروفة جيداً بالوساطة بين بلدها والدول الأخرى وهي وظيفة التمثيل والاتصال التي تضطلع بها باستخدام كوادرها الذين يعملون داخل البلد وكذلك الأنواع المختلفة كالسفارات والقنصليات والبعثات الأخرى سواء الدائم منها أو المؤقت، ولكن على وزارة الخارجية أيضاً أن تتعامل مع بقية أعضاء حكومة بلدها وكذلك الجهات الخاصة مثل المؤسسات السياسية (دور الفكر) وجماعات الضغط وكذلك المجتمعات العلمية، ويلاحظ أن هذه العملية في الاتصال تعمل على نشر المعلومات عن الدبلوماسية وكذلك جمع المعلومات التي تعمل في تشكيلها، حيث إن وزارة الخارجية تُعلم الجهات القائمة على إدارة السياسية الخارجية للدولة بنتائج تطبيق سياسة الدولة الخارجية وكيف يؤثر تطبيق السياسة على علاقات الدولة بالدول الأخرى.

عند أداء وزارة الخارجية لوظيفة الاتصال هذه تقوم بتقييم فاعلية السياسات واستخدام خبرتها في تطوير التوصيات السياسية للقادة السياسيين الذين عليهم أن يوافقوا على السياسة الجديدة أو المعدلة، وبهذا الوضع يمكن القول بأن وزارة الخارجية هي التي "تصنع" السياسية الخارجية ولكن ليس بمفردها فقط، إذ يجب على وزارة الخارجية إدارة السياسة الخارجية، كما يجب عليها تطبيق تلك السياسة من خلال كوادرها وبعثاتها في الخارج، وكمثال لكيفية القيام بهذه العملية لنفترض أن وزارة

الخارجية الأمريكية قدمت النصح للبيت الأبيض بأن عدداً لا بأس به من الإرهابيين المحتملين سوف يمرون عبر الأراضي الأمريكية بتأشيرات دخول صحيحة، هنا تقوم الوزارة بالتوصية بالقيام بفحص البيانات من قبل الاستخبارات لتحديد مشروعية التأشِيرات ولكن بدلاً من ذلك، يقوم موظفو مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض والذين تنصب مسئوليتهم على صنع وتنسيق السياسة الخارجية باتخاذ القرار بإخضاع كل طالبي التأشيرات من الدول التي لا تصدر جوازات سفر من خلال شرائح بيانات اليكترونية لفحص بصمات أصابعهم من أجل التعرف عليهم توطئة لإعادة فحصهم عند مواني الدخول، حينئذ يقومون بإخطار وزارة الخارجية التي بدورها يجب أن تخطر كل القنصليات الأمريكية بأن تبدأ في فحص بصمات طالبي التأشيرات في البلاد المختلفة.

طبقاً لتقاليد الدراسات الدبلوماسية التقليدية تعتبر الوظيفة الرئيسية الأخرى لوزارة الخارجية هي كما يقول برايان هوكنج "دور حارس البوابة"، إذ إنه يفهم أن الدور الرئيسي لوزارات الخارجية من الناحية التقليدية هو تنظيم وتنسيق اضطلاع المؤسسات الحكومية الأخرى بالمهام الدبلوماسية، فعندما تريد وزارة أخرى - مثل وزارة المالية أو الزراعة أو التجارة أو التعليم - أن تتعامل مع نظرائها الأجانب يصبح من اللازم أن يتم بموافقة وزارة الخارجية وبالتنسيق معها، ويعني دور "حارس البوابة" هذا من الناحية التاريخية أن وزارة الخارجية تضطلع بالدور الريادي في تنسيق السياسية الخارجية للدولة، فعلي سبيل المثال، إذا حرص مكتب التمثيل التجاري الأمريكي على التفاوض بِشأن تحرير التجارة الثنائية مع بورما استجابة لضغوط من قبل مصنعي الملابس الأمريكيين، هنا تصبح وزارة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى الموافقة على الاتصال المباشر بين مكتب التمثيل التجاري الأمريكي ومسئولي التجارة البورمية، وقبل الموافقة على المفاوضات التجارية قد تكلف وزارة الخارجية بالتأكد من أن اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة وبورما تتفق مع أهداف السياسية الخارجية الأمريكية بخصوص بورما إذ قد يخبر مسئولو وزارة الخارجية زملاءهم في مكتب

التمثيل التجاري الأمريكي بأنه يجب تأجيل المفاوضات لحين حصول الولايات المتحدة على تعهدات من الجنرالات الذين يحكمون بورما باحترام حقوق الإنسان وعقد انتخابات حرة ونزيهة هذا على الرغم من أن الاتفاقية قد يكون مرغوباً فيها، إذن فإن دور "حارس البوابة" قد يتطلب من مسئولي وزارة الخارجية الموازنة بين الضغوط التي يمارسها رجال الأعمال لتحرير التجارة والضغوط التي يمارسها المجتمع المدني من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان مؤيدة في كلتا الحالتين من قبل أعضاء الكونجرس وجماعات الضغط، وقد تحتاج الدولة لأن تبني مصفوفة سياستها الخارجية على أساس الجزرة والعصا في تعاملها مع الحكومة البورمية، وهذا بالطبع يخضع بشكل طبيعي لموافقة البيت الأبيض.

الباب العالي، اسطنبول، المقر الذي كان يستقبل فيه السلطان العثماني السفراء الأجانب، والذي أصبح الاصطلاح الذي كان يستخدم للإشارة إلى حكومة الإمبراطورية العثمانية كجهة دبلوماسية

تمتد وظيفة "حارس البوابة" التي تضطلع بها وزارة الخارجية إلى درجة وقف أنشطة كبار السياسيين بمن فيهم المشرعين وكذلك المسئولين الحكوميين، فدور "حارس البوابة" هذا له طابع ثقافي بالإضافة إلى الطابع التشريعي حيث إنه يعكس هيمنة الثقافة الدبلوماسية الخاصة بالدبلوماسية الكلاسيكية فإذا ما دعيت مثلاً عضوة في البرلمان البريطاني لزيارة جنوب إفريقيا فإنها تقوم بالطبع بتنسيق رحلتها مع وزارة الخارجية ومع البعثة الدبلوماسية في بريتوريا، حينئذ تقوم وزارة الخارجية بمراجعة رحلة عضوة البرلمان وإخطارها بأية مشكلة يمكن أن تواجهها كالأماكن التي يجب أن تتجنبها لاعتبارات أمنية أو رئيس شركة يمكن أن تتصل به لأن شركته تشتري كميات لا بأس بها من الصادات البريطانية أو مسئول سياسي محلي محط جدل عليها ألا تقابله بسبب الحساسية السياسية في العلاقات الثنائية.

على الرغم مما سبق فإننا نري ممارسات متعددة كالتي تحدث بين وزارات المالية والبنوك المركزية التي تعقد اجتماعات منتظمة من أجل تنسيق السياسة النقدية واستقرار الأسواق المالية، وكذلك نري وزارات العدل التي تعمل سوياً من أجل صياغة حلول للمشكلات المتعلقة بالهجرة والإرهاب والتجارة، وأيضاً قيام مسئولي وزارة التجارة بعقد لقاءات مع رؤساء الشركات الأجنبية بشأن قضايا ضبط الصادرات، وقيام وزارة الصحة والزراعة بعقد لقاءات مع قادة منظمات المجتمع المدني الدوليين من أجل تنسيق جهود الإغاثة من الكوارث، كل هذا يتم دون أن تقوم وزارة الخارجية بدورها التقليدي كحارس للبوابة تقريباً، وقد يبين مسح للممارسات الدبلوماسية اليوم أن الأدوار المباشرة الآخذة في الازدياد للوزارات الأخرى في الدبلوماسية قد حدت من قدرة وزارة الخارجية على أداء وظيفتها كحارس للبوابة بشكل فعال مما قد يؤدي إلى تدهور المكانة المحورية لوزارة الخارجية في الدبلوماسية.

لكي تحافظ وزارات الخارجية على دورها المحوري في دبلوماسية الدولة عليها أن تكيف دورها مع السمة الحديثة متعددة اللاعبين ومتعددة القنوات التي تميز التفاعل الدبلوماسي المعاصر.

حالة اختبار: المعايير الناشئة للتمثيل في الاتحاد الأوروبي

A Test Case: Emerging Norms of Representation to the European Union

يذكر كل برايان هوكينج وديفيد سبينز في كتابهما "وزارات الخارجية في الاتحاد الأوروبي" أن صفة "حارس البوابة" كتعبير بليغ عن علاقة وزارة الخارجية مع الوزارات الأخرى بشأن الدبلوماسية قد أفسحت المجال أمام تعبير بليغ آخر وهو "مفتاح الحدود" ويتعلق "مفتاح الحدود" بتسهيل الاتصال والتعاون بين جميع وزارات الحكومة المهتمة بالدبلوماسية، ويجب على وزارة الخارجية كمفتاح للحدود أن تتأكد من أن كل فرد يعرف ما يفعله الطرف الآخر وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة بكفاءة قدر الإمكان ويستدل هوكنج وسبينز على ذلك بالدبلوماسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحكومة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وهذا نوع من العلاقة يتطلب اتجاهاً جديداً في الدبلوماسية والذي يعتبر وسيلة لاستكشاف الطريقة التي يكيف بها الوزراء أدوارهم، ويشار إلى أن تعبير "مفتاح الحدود" يركز على فكرة إزالة الخلافات عندما تشكل الحدود والقوانين حاجزاً أمام التفاهم، وهذه ركيزة أساسية للعلاقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد نفسه، ويبين هوكنج أن جوهر فكرة "مفتاح الحدود" تكمن في السمة والأهمية المتغيرة للحدود وهم تنجم عن الاعتراف بأن تلك الحدود سواء كانت في مظاهرها المتعلقة بالأرض أو بالسياسة مليئة بالثغرات وفي مسألة الحدود والقوانين المتعلقة بالاتحاد الأوروبي تعتبر الوزارات التي يطلق عليها مفاتيح للحدود في غاية الأهمية.

تعتبر مشكلة العلاقة الدبلوماسية بين الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي والاتحاد نفسه حالة مثالية من أجل التعرف على الدور المتغير لوزارات الخارجية لأنها تثير الشك حول الفكرة الكلاسيكية عن الدولة باعتبارها كيانات متساوية مستقلة ذات سيادة كما أنها تركز على دبلوماسية غير متوازنة بين الدول التي لها مستويات مختلفة من السيادة، ولا يمكن اعتبار الدبلوماسية بين الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي والاتحاد نفسه

حواراً بين الدول على حد قول آدم واطسون حيث كـان إنشـاء الاتحـاد الأوروبي يتطلـب تنـازل كـل دولة عضو عن شيء من سيادتها لصالح الاتحاد، وكان يعني إنشاء الاتحاد بالنسبة لكل دولـة عضـو إنشاء كيان لا يعتبر الدولة ذاتها تماماً كما أنه ليس غريباً عنها تماماً، وهذا يثير أسئلة جديـدة مثـل: هل يعتبر تمثيل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي واتصالها معه مماثلـين لعلاقتهـا مـع دولـة أخـرى أي دولة أجنبية تماماً؟ أم أنه أكثر تماثلاً مع العلاقات داخل الدولة ذاتها بمعنـي التفاعـل الـذي يحـدث بين حكومة محلية والحكومة المركزية للدولة؟ وبالنسبة لوزارات الخارجية يفرض ذلك سؤالاً مباشراً عن طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه مع الاتحاد الأوروبي.

هناك تساؤل يطرح أمام وزارات الخارجيـة يتعلـق بطبيعـة الـدور الـذي تلعبـه الـوزارات في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي حيث إن الاتحـاد الأوروبي نفسـه لديـه علاقـات دبلوماسـية مـع دول أخرى تشمل الولايات المتحدة وروسيا ومعظم دول العالم بالإضافة إلى الـدول الناميـة الـذي تربطـه بها علاقات اقتصادية مثل التجمعات التي تمثل المستعمرات السابقة للاتحاد الأوروبي، ويشار إلى أن الاتحاد الأوروبي لديه وزارة خارجيـة خاصـة بـه وهـي الإدارة العامـة للعلاقـات الخارجيـة في إطـار المفوضية الأوروبية العليا والتي تعتبر الذراع التنفيـذي مهمتهـا إدارة تلـك العلاقـات، ولكـن الإدارة العامة للعلاقات الخارجية لا تدير علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الأوروبيـة الأعضـاء في الاتحـاد بشكل أكبر من قيام مكتب العلاقات الخارجية البريطاني بإدارة العلاقات بـين الحكومـة الوطنيـة في ويستنمستر والحكومة الإقليمية في كل من سكوتلاند وويلز.

كيف تتعامل وزارات خارجيـة الـدول الأعضـاء مـع النمـو الحـادث في المجـالات المتعـددة للتعـاون والصراع بين الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي؟ الأمر الأكثر أهمية كما يدعي هوكينج وسبينز هـو أن وزارات الخارجية قد تكيفت بشكل جدي مع التغير الأساسي في بيئة السياسـة الخارجيـة للـدول الأعضـاء المسـايرة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حيث غالباً ما تظهر قدرتها الهائلة على الإبـداع أكـثر مـن أيـة إدارة حكوميـة

أخرى، إن ظهور مستوي التعاون الشـامل في الاتحـاد الأوروبي لا يعنـي نهايـة التعـاون الـدبلوماسي الثنائي بين الدول الأعضاء، ومما لا شك فيه أن العلاقات الثنائية على قدر كبير من الأهمية أكـثر مـن أي وقت مضي، ولكن هناك بعض الأنماط من العلاقات الدبلوماسية الثنائية بـين الـدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي قد تجاوزتها مؤسسات وعمليات ذات حوكمة جماعية تتعدي الإطار الوطني تلعب فيها وزارات الاتحاد الأوروبي الأدوار الرائدة فعلي سبيل المثال، لا يتم التفاوض حول معظم جوانـب السياسية الأوروبية بشكل ثنائي بل يتم التفاوض حولها وتشريعها من قبل الإدارة العامـة للعلاقـات الخارجية التابعـة للمفوضـية الأوروبيـة العليـا فالسياسـات التـي تتبناهـا الإدارة العامـة للعلاقـات الخارجية يتم تنفيذها مـن قبـل قـوانين الاتحـاد الأوروبي وكـذلك قـوانين الـدول الأعضـاء بالاتحـاد ويتطلب التطبيق والتنفيذ تعاوناً من قبل حكومات الدول الأعضاء من خلال الجهاز التشريعي لكل دولة عضو، وفي بريطانيا على سبيل المثال يتم ذلك من حلال وزارات مثـل وزارة التجـارة والصـناعة وكذلك من خلال هيئة مكافحة الاحتكار والإغراق.

ثمة وظيفتين كحـارس للحـدود يجـب أن تؤديهـا وزارات خارجيـة الـدول الأعضـاء الآن طبقـاً لسبينز هما التنسيق بين السياسات الداخلية الأوروبية والدولية (أي التوسط بين ما هو داخلي ومـا هو خارجي) وتقديم مدخلات كل دولة عضو إلى السياسة الخارجيـة الجماعيـة للاتحـاد الأوروبي أو علاقاته الخارجية كما هو معروف، ومن الجـدير بالـذكر أن العلاقـات الخارجيـة تتـألف مـن ثلاثـة دعائم للسياسة:

1- التجارة والمساعدة الفنية.

2- سياسة الدفاع والعلاقات الخارجية.

3- العدالة والشئون الداخلية.

ولكي تؤدي هذه الوظائف تحتفظ وزارات خارجية الدول الأعضـاء بسـفارات لهـا في بروكسل تعرف بالممثليات الدائمـة في الاتحـاد الأوروبي، وفي كـل ممثليـة دائمـة لكـل دولة عضو تقوم الوزارات الرائدة وهـي وزارات الـدول ذات الصـلة بمجـالات السياسـة

مثـل الزراعـة والماليـة والصـحة والأمـن بالتفاعـل مبـاشرة مـع بعضـها الـبعض ومـع الإدارة العامـة للعلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي في بروكسل على الأقل في الأمور التي تدخل في نطـاق الدعامـة الأولي والثالثة، ويشـار إلى أن وزارات الخارجيـة كحـراس للحـدود تلعـب دوراً تنسـيقياً قـي إعـداد الاجتماعات الخاصة بمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر السلطة التشريعية للاتحـاد الأوروبي والذي يتألف مـن وزراء خارجيـة الـدول الأعضـاء، وعنـد إعـداد اجتماعـات المجلـس تركـز وزارات خارجية الدول الأعضاء على أن مدخلات الدولة العضو في الاتحاد في اجتماعات المجلـس تسـير عـلى نفس النسق، وهي وظيفة تنطوي على التوسط بين مختلف الوزارات المحلية الرائدة عندما تتعارض مصالحهم، فعلي سبيل المثال، قد يجد ممثلو وزارة الخارجية الفرنسية أنفسهم يتوسطون بـين الآراء المتباينة لكل من وزارتي المالية والعدل الفرنسيتين بشأن قضية اللجوء السياسي والتي يجب أن يتخذ بشأنها قرار في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي وتختلف طريقة التوسـط مـن دولـة إلى أخـرى، ففـي بلجيكا وألمانيا تتوزع واجبات التحكيم في المنازعات بين وزارتي الخارجية والاقتصـاد مـع وجـود دور لمكتب المستشار الاتحاد في ألمانيا ولكن في فرنسـا وألمانيـا يميـل مكتـب رئـيس الـوزراء إلى أداء دور التحكيم، وفي هذا الوضع تقوم وزارة الخارجية في الدولة العضو بدور المراقبـة أكـثر مـن الإشراف في عملية صنع السياسة الداخليـة، وهنـاك وزارات أخـرى قـد تختـار أن تتحـدي دور وزارة الخارجيـة كحارسة للحدود عندما تري أن وزارة الخارجية تتدخل في مصالحها أو حتى مصـالح الـدول الأخـرى الأعضاء بما يتعارض مع مصالح الوزارة الداخلية.

تعتبر الممثليات الدائمة للدول الأعضاء في الواقع امتداداً للسفارة التقليدية لوزارة الخارجية والتي تـم تكييفها لتقوم بتمثيل نطاق واسع من الوكالات الحكومية للدولة العضـو في نظـام سـياسي جديـد، وهكـذا تلعب الممثليات الدائمة دوراً ضاغطاً وتنسيقياً للدول الأعضاء في بروكسل، وجـدير بالـذكر أنـه يوجـد عـدد من وسائل الضغط من بينهـا التـأثير عـلى أفكـار المفوضـية، وتلقـي التحـذيرات المبكـرة مـن قبـل الجهـاز

التشريعي في المفوضية وكذلك القيام بالتفاوض الأولي بشأن القضايا الشائكة، وتقوم كذلك بالاتصال بالجهاز التشريعي للاتحاد الأوروبي - وهو البرلمان الأوروبي - وممارسة الضغط عليه حيث هو الجهة التي تمتلك سلطة إصلاح التشريعات التي تقدمها المفوضية والتصويت على أكثر من 80% من تشريعات الاتحاد الأوروبي (بما فيها الموازنات العامة) وتتضح الطبيعة الهجينية للمثليات الدائمة في أنه على الرغم من كونها سفارات يتم تنظيمها وتشغيلها مثل أية سفارات تابعة لوزارة الخارجية، إلا أنها تضم مندوبين من مختلف وزارات الدول الأعضاء التي لها مصالح في بروكسل، ومن ثم فإن المسئولين الحكوميين مطلوب منهم أن يعملوا كدبلوماسيين، وقد يكون لهذا الأمر مردود كبير على إدارة عمليات السفارة مع التسليم بأن المسئولين غير التابعين لوزارة الخارجية من المحتمل ألا يكونوا تحت الإدارة المباشرة للسفير، وهكذا، فإن وزارات الخارجية التي تلعب دور حارس الحدود تصبح محورية إذا ما رغبت في الإقلال من تدهور تأثيرها الناتج عن تفرق النشاط الدبلوماسي بينها وبين الوزارات الأخرى.

تلعب وزارات الخارجية دوراً أكبر من التنسيق فيما يتعلق بالدعامة الثانية حيث إن السياسة الدفاعية والخارجية للاتحاد الأوروبي أدت إلى إنشاء دائرة الدفاع والسياسة الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي وذلك في عقد التسعينيات ودائرة الأمن والدفاع المتكاملة في أوائل الألفية الثالثة، فقد أقرت معاهدة نيس في عام 2000 الدعم الهائل لسلطة صناعة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي أفضت إلى إنشاء منصب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي الذي يجب أن يكون رمزاً للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولقد أحدث ذلك نقلة كبيرة في صناعة السياسة الخارجية من عواصم الدول إلى بروكسل، والأمر الأكثر أهمية هو أن عمل دائرة الأمن والدفاع المتكامل (EFSP) ينصب على التنسيق مع الحكومات المختلفة ومن ثم فإن الدبلوماسية بين وزارات خارجية الدول الأعضاء تظل هي المفتاح، وأبرز مثال على ذلك هو تشكيل لجنة الأمن والسياسة والتي تتألف من ممثلي الدول بدرجة سفير ومقرها في الممثليات الدائمة أي السفارات وتعتبر لجنة الأمن والسياسة (PSC) مجموعة عمل مكثف حيث

تجتمع مرتين كل أسبوع للنظر في أعمال دائرة الدفاع والسياسة الخارجية (CFSP) والعمل على تنظيم أعمال دائرة الأمن والدفاع المتكامل (EFSP)، وتزود اللجان المغذية لجنة الأمن والسياسة بالمدخلات السياسية والمسائل العسكرية والجوانب المدنية لإدارة الأزمات، ولذلك يلاحظ أن تطوير سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية والخارجية تعني الكثير من العمل من جانب وزارات خارجية الدول الأعضاء وخصوصاً وزارات الدول الصغيرة التي لم يكن لها في السابق مصالح سياسية مباشرة في كثير من قضايا الأمن الأوروبي التي تظهر الآن بشكل منتظم.

لقد تطلب ظهور الاتحاد الأوروبي وأجندة قضاياه الضخمة من وزارات خارجية الدول الأعضاء إعادة تنظيم نفسها من الناحية المؤسسية لكي تواكب تلك النقلة إذ أصبح لدى وزارات الخارجية إدارات مستقلة تهتم بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وكذلك العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء بشأن القضايا غير ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي ويشار إلى أن القناة التقليدية للتوسط في المشكلات لازالت قائمة لأن الحاجة إلى تلك الوظيفة مازالت باقية، فالسفارات بين أية دولتين وخصوصاً بين بريطانيا وألمانيا تتعاون بشكل متزايد بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي وذلك للتأكيد على التعاون من أجل الدفاع عن سياسة الاتحاد الأوروبي أمام بقية دول العالم.

إن وزارات الخارجية في أوروبا شأنها في ذلك شأن أية بقعة في العالم تواجه ضغطاً متزايداً من أجل تبني دور حارس الحدود على الرغم من أن ذلك لم يمنعها من محاولة لعب دور حارس البوابة أيضاً وإن كان بنجاح أقل وتختلف وزارات الخارجية عن بعضها البعض حتى داخل أوروبا ففي إطار الترتيب الهرمي الحكومي والنظم السياسية لدولها نري بعض وزارات الخارجية أقوي وأكثر هيمنة في حين نجد البعض الآخر ضعيفاً، وتعتبر الدانمارك مثالاً على الدولة ذات وزارة خارجية قوية أما هولندا فلديها وزارة خارجية ضعيفة وكان لأيرلندا وزارة خارجية ضعيفة جداً قبل الحرب العالمية الثانية في حين تعتبر وزارة الخارجية الأيرلندية في الوقت الحالي الثانية من حيث التأثير في السياسة الأيرلندية بعد وزارة المالية.

الوزارات والأجهزة الحكومة التي تعمل كجهات دبلوماسية فاعلة

Other Ministries and Governmental Bodies as Diplomatic Actors

يلاحظ أن وزارات أخرى في حكومـات الـدول تلعـب منـذ فـترة طويلـة دوراً معينـاً في صـنع وتطبيق السياسة الخارجية إلا أن أدوارها الخاصة قـد ازدادت بشـكل لافـت في العقـود التـي تلـت الحرب العالمية الثانية، فالوزارتان اللتان لعبتا أهم الأدوار في التمثيل والاتصـال المبـاشر هـما وزارتـا التجارة والمالية، ومع التسليم بالسمة الاقتصـادية لهـذا التمثيـل والاتصـال إلا أن هـذا لـيس بـالأمر المدهش، فوزراء التجارة والمالية وطواقمهم من الموظفين يقومـون بالوسـاطة عـلى المسـتوي الثنـائي والجماعـي ومـن خـلال المؤسسـات متعـددة الأطـراف، فالأهميـة المتزايـدة للتجـارة عـلى الأجنـدة الدبلوماسية دفعت عدداً من حكومات الدول لأن تعيد التفكير في الهياكل التنظيميـة للدبلوماسـية من منطلق خدمة الصالح الوطني على أكمل وجـه حيـث يعمـل معظـم وزراء الخارجيـة والتجـارة سوياً وبشكل وثيق كما أن عدداً من الدول مثـل بلجيكـا واسـتراليا قامـت بـدمج وزارات الخارجيـة والمالية في وزارة واحدة، ودول أخرى مثل كندا اتخذت نفس الخطوة لفترة من الزمن ثـم تراجعـت عنها فيما بعد وذلك لأسباب سياسية داخلية وليس لعدم نجاح عملية الإصلاح التنظيمي.

على أية حال، يجب ألا نأخذ الزيادة في التعاون بين الوزارات بشأن سياسـة التجـارة عـلى أنـه يوحي بأنه ليست هناك اختلافات في المصالح بين المؤسسات بل ووجـود نـوع مـن التـوترات بشـأن السياسة التجارية بين مختلف الوزارات، وهذا من شأنه أن يؤثر على التفاعلات الدبلوماسـية، ففـي الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تعتبر كل من وزارة التجـارة ووزارة الزراعـة ومكتـب التمثيـل التجـاري الأمـريكي مسـئولين عـن مختلـف جوانـب السياسـة التجاريـة، وأحيانـا لا تتضـح خطـوط المسئولية بشكل كامل ولذلك قد يقول وزير التجـارة شـيئاً لمفـوض التجـارة الأوروبي في حـين يقـول الممثل التجاري الأمريكي شيئاً مختلفاً في اجتماع مع قادة البرلمان الأوروبي.

لا تــزال وزارة الخارجيــة الأمريكيــة - ولأســباب تاريخيــة - تعتــبر نفســها مســئولة عــن

الدور التنسيقي الذي يؤكد على أن السياسة التجارة تؤيد أو على الأقل لا تعوق الأهداف العليا للسياسة الخارجية الأمريكية مثل التعاون الأمني، حيث لا يقبل مسئولو وزارة الخارجية أن يفسد النزاع التجاري الأوروبي الأمريكي العلاقات بين أعضاء الناتو على سبيل المثال، ويشار إلى أن الغالب الأكبر من وظيفة حارس البوابة التي تقوم بها وزارة الخارجية قد انتزع في حقبة الستينيات بشكل واضح من التشريع الذي أنشأ مكتب التمثيل التجاري الأمريكي ومع ذلك هناك نوع من المعارضة للدور الذي يلعبونه لأن مصالح التجارة والعمل الداخلية تزيد من أهدافها الخاصة من أجل السياسة التجارية الأمريكية من خلال التجارة والزراعة، ومن المعروف أن المصالح الاقتصادية الداخلية ليس لديها نفس قوة الضغط على الدولة ولذلك فهي تضغط من أجل ألا تتعرض قضاياها لأية مساومة تنتج من أي عمل تنسيقي تقوم به الدولة.

هناك العديد من المجالات الوظيفية للدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول والتي تضطلع بها وزارات أخرى ففي القضايا المالية والبنكية تقوم وزارات المالية ومعها البنوك المركزية والتي تعتبر الآن مستقلة عن السيطرة السياسة للحكومة بالتمثيل الدبلوماسي والاتصال بنظرائهم في الدول الأخرى، حيث يلتقي وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بانتظام ويتواصلون بشكل ثنائي أو جماعي في محافل كثيرة مثل اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع ولجنة بازل بشأن الإشراف البنكي، وأصبحت الاجتماعات الطارئة بشأن الأزمات المالية الدولية أمراً روتينياً كما هو واضح في الاجتماعات التي تمت أثناء الانهيارات المتعددة للعملات في التسعينيات، ولقد سهلت تكنولوجيا الاتصالات أنواع التعاون الوثيق الذي يتم بشكل يومي وأسبوعي بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية المتقدمة كما نري الآن، ولو ذهبنا أبعد من ذلك يمكن القول بأن الكثير من الوزراء الآخرين يدخلون في علاقات مباشرة مع نظرائهم في الخارج بشأن قضايا مثل الصحة والأمن والطاقة والتعليم، كما أن الشكل والهيكل الذي يتخذونه للتمثيل والاتصال يتماثل مع الثقافة الدبلوماسية الأصلية للتمثيل من خلال وزارات الخارجية فقد جعلت التكنولوجيا من أنشطة

جديدة في الاتصال أمراً ممكنا مثل المؤتمرات عن بعد وجماعات العمل التي تلتقي عبر الانترنت.

ثمة مثال آخر على وفرة القنوات الدبلوماسية على مستوي الدولة يظهر في النمـو الحـادث في السنوات الأخيرة في الدبلوماسية البرلمانية والاتصال المباشر بين رجال التشريع عبر الحـدود الوطنيـة، ويمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تتم إما من خلال الكيانات البرلمانية متعددة الأطراف مثـل الاتحـاد البرلمـاني (IPU) أو المجلـس البرلمـاني الخـاص بالنـاتو أو المجلـس البرلمـاني الأوروبي، ويشـار إلى أن المحركات الرئيسية للنمو في الدبلوماسية الأوروبية هي الرغبة المتزادية لدى الشـعوب في أن تمـارس إشرافاً أكبر على قدرات وممارسات الأفرع التنفيذية في الحكومة التي تشتمل على الأجهزة التقليدية للدبلوماسية (رئـيس الحكومـة ووزارة الخارجيـة ... إلـخ) مـن خـلال مشرعـيهم الـذين انتخبـوهم، ويلاحظ أن قدراً كبيراً من المعلومات بين المشرعين قد أدي إلى جعل المجالس التشريعية عـلى درايـة أفضـل بالمسـائل الدبلوماسـية عنـدما تحتـاج إلى تشريـع، كـما أصـبحت المجـالس التشريعيـة أكـثر استعداداً لمساندة وزارة الخارجية عند التعامل مع الأزمـات التـي قـد تنشـأ كـما أن انتقـال أفضـل الممارسات والقدرات والمهارات بين المجالس التشريعية وجد تيسيرات جمة، فعلي سبيل المثال شارك البرلمانيون الهولنديون في مشروعات بناء القدرات مع نظرائهم المشرعين في جورجيا وفيرغيزستان.

دبلوماسية الحكومات الفرعية والمحلية

The Diplomacy of Sub-national and Local Governments

لقد تجاهل الاتجاه الكلاسيكي في دراسـة الدبلوماسـية مـن الناحيـة التاريخيـة العلاقـات التـي كانـت قائمة منذ أمد بعيد بين مستويات كثيرة من الحكومـات الفرعيـة والتابعـة والمحليـة مـن ناحيـة والكيانـات الخارجية - سواء الوطنية أو الفرعية أو المحلية في الخارج من ناحية أخـرى، كـما تجاهـل الاتجـاه التقليـدي في دراسة الدبلوماسية العلاقات بين حكومات الدول وبعض من حكوماتها الفرعية تلـك العلاقـات التـي قـد

تمثل تعقيدات هائلة فيما يتعلق بالسيادة والكيان، ومع ذلك تؤدي الحكومات الفرعية بشكل روتيني كثيراً من الوظائف الدبلوماسية المحورية المتعلقة بالتمثيل والاتصال التي تميز الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة، وكذلك فإن العلاقات بين الحكومات الوطنية والحكومات الفرعية لديها كثير من الخصائص المتعلقة بالعلاقات كما لاحظنا عند مناقشتنا للعلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد نفسه، ويلاحظ أن ممارسة الحكومات الفرعية للدبلوماسية آخذة في الازدياد بشكل لافت في السنوات الأخيرة.

تختلف الحكومات الفرعية في درجة الإنجاز بالمقارنة بالدولة التي تعتبر جزءاً من أراضيها، فهناك بعض من مناطق الحكم الذاتي داخل الدول تحتفظ منذ مدة طويلة بوزارات خارجية ولها مراكز عديدة في العاصمة الإقليمية وكذلك بعثات إلى العواصم الأجنبية التي ترغب أو تحتاج لأن تقيم معها تمثيل واتصال، هذه البعثات ليست قليلة القيمة سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً لأنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث القيمة من الناحية الرسمية والمؤسسية بعد وزارات الخارجية في الدول التي تقع ضمن أراضيها، ويشار إلى أن وجودها ووظائفها مقبولة لدى حكومة الدولة مقابل الاعتراف الإقليمي بسيادة حكومة الدولة الكاملة وسلطتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى فالمناطق المعروفة بامتلاكها لتلك المؤسسات تشتمل كويبك (كندا)، سكوتلاندا (بريطانيا)، ويلز (بريطانيا)، وكاتالونيا (أسبانيا) وبافاريا (ألمانيا)، وإذا ما نزلنا مستوي واحداً نجد أن كثيراً من الدول والمقاطعات ترسل ممثليها وتفتح مكاتب في الخارج لكي تركز بشكل واضح على التجارة والاستثمار والنهوض بالسياحة، ففي الولايات المتحدة، لدى ولايات مثل كاليفورنيا وفلوريدا ونيويورك وماساشوستس تمثيل لدى العديد من العواصم الأجنبية، وكذلك تفعل المقاطعات الكندية مثل كولومبيا البريطانية وأونتاريو وتجدر الإشارة إلى أنه في أوائل القرن الحادي والعشرين قام شوارزنيجر حاكم كاليفورنا وهي ولاية يعتبر اقتصادها السابع على مستوي العالم إذا ما اعتبرناها دولة - قام بالتعاون بشكل مباشر مع نظرائه الأجانب في قضايا تتعلق

بالطاقة والبيئة كما كان يزور ويستقبل الشخصيات الأجنبية ويوقع اتفاقيات تعاون في الحدود المسموح بها في الدستور الأمريكي.

لعل أحدث التطورات هي أن نري حكومات بعض المدن الكبرى والمناطق الحضرية الكبرى تدخل مباشرة في أنشطة دبلوماسية حيث تفتح مكاتب تمثيل في العواصم الأجنبية والمدن الرئيسية الأخرى كما ترسل حكامها في زيارات "دولة" إلى نظرائها الأجنبيات. وفي السنوات الأخيرة أصبح عمد مثل جاك شيراك (باريس) ورودلف جولياني (نيويورك) وكين لفنجستون (لندن) ويوري لوزكوف (موسكو) وأخيراً مايكل بلومبيرج (نيويورك) أصبحوا معروفين على المسرح الدبلوماسي العالمي من خلال أسفارهم، كما أن هذه الممثليات والتي كانت مقصورة في الماضي على تنشيط السياحة والتجارة والاستثمار أصحبت الآن تركز على المشاركة في حل المشكلات السياسية الكبيرة والتي تندرج من الإرهاب حتى النقل وتوفير الخدمات الاجتماعية وكذلك قضايا البيئة، وقد تأخذ شكل المشورة السياسية عندما قدم عمدة نيويورك السابق جوليانى النصح لملاكم الوزن الثقيل فيتالى كلتشكو عندما تقدم للترشح لمنصب عمدة كييف - العاصمة الأوكرانية في مايو 2008 وقد أصبح السباق للفوز باستضافة الألعاب الاولمبية الدولية نوعا من السباق العالمي بين المدن حيث يتطلب مدناً قادرة على إظهار مهاراتها الدبلوماسية والقيادية والتسويقية.

تكمن طبيعة الحكومات الفرعية وخصوصاً تلك التي تتبع أقاليم كبيرة في أنها تحتاج إلى تمثيل واتصال دبلوماسي مع الحكومات الفرعية الأخرى أو قوى أجنبية بعيدة وكما نوهنا سابقاً تعتبر العلاقات بين الحكومات الفرعية وحكومات بلادها - على الرغم من أنها لا تمثل الدبلوماسية بين الدول من حيث المؤسسات والشكليات - تعتبر مماثلة من حيث الوظائف الدبلوماسية للتمثيل والاتصال فهناك حكومات بعض الدول لديها وزارات مكلفة بشكل صريح بإدارة العلاقات مع حكوماتها الفرعية، فعلي سبيل المثال، لدى الحكومة البريطانية وزارة خاصة - وهي المختصة بايرلندا الشمالية وكذلك القيام بإدارتها باعتبارها جزءاً مكوناً للمملكة المتحدة والتي - بحكم تاريخها

الخاص - ترتبط بعلاقات معقدة مع كل من المملكة المتحدة وجارتها جمهورية ايرلندا، ويشار إلى أن الوزير البريطاني المختص بشئون ايرلندا الشمالية يؤدي العديد من الوظائف في آن واحد: المتحدث الرسمي السياسي باسم حكومة الحزب الحاكم في ويستمنستر بشأن سياسة ايرلندا الشمالية، وممثل الحكومة الوطنية أمام شعب ايرلندا الشمالية، وممثل حكومة المملكة المتحدة بشأن أمور ايرلندا التي تتطلب اهتماماً مشتركاً مع حكومة جمهورية ايرلندا.

لقد تطور النظام الويستفالي القائم على أساس الدول المتساوية وأصبح بيئة سياسية عالمية تتعامل فيها حكومات الدول من مختلف الأحجام والقدرات ليس بين بعضها البعض فحسب ولكن مع عدد متزايد من الحكومات الفرعية والجهات السياسية متعددة الأطراف، ولعل التحدي الدبلوماسي الذي تواجهه الحكومات من كل نوع وحجم هو كيفية استغلال مواردها في التمثيل والاتصال الدبلوماسي على الوجه الأفضل من أجل تحقيق أهدافها السياسية، وإذا ما كان الماضي القريب مرشداً لنا، فإنه من المحتمل أن نتاج التفاعل الدبلوماسي سوف يستمر في إعادة توزيع القوة والتأثير باتجاه الحكومات التي تستخدم مواردها بفاعلية وتمنعها عن تلك التي تستخدم مواردها بالشكل الفعال.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

المؤسسات العالمية والأنظمة المتخطية للحدود القومية والهيئات الإقليمية

Introduction: The Evolution of Multilateral Institutions

مقدمه: نشأة المؤسسات العالمية

Introduction: The Evolution of Multilateral Institutions

شهد القرن العشرون وفرة وغزارة في أنواع الهيئات السياسية ذات الصلة بالدبلوماسية، كما أن العديد من هذه الكيانات الحديثة بدأ في الأصل كساحات للدبلوماسية ثم أصبحوا تدريجياً ممثلين دبلوماسيين قائمين بأنفسهم. في هذا الفصل سنتناول الوظيفة الدبلوماسية للمؤسسات العالمية من جميع النواحي الحالية، ويمكن تقسيم هذه المؤسسات من حيث البناء والوظيفة إلى:

- أجهزة الحوكمة العالمية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية،
- منظمات استحداث وتوليد المعرفة والتي تعمل كساحات مؤسساتية مثل مجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومؤسسات التعاون والنمو الاقتصادي والمنتدى الاقتصادي العالمي والغرف التجارية العالمية،
- الكيانات المتخطية للحدود القومية مثل الاتحاد الأوروبي،
- الكيانات الحكومية الإقليمية وبنوك التنمية مثل اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة دول جنوب آسيا، ومجلس التعاون الاقتصادي الهندي - الأسيوي، ومجلس التنمية الجنوب أفريقي، والاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأسيوي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية.

لا يبدو منذ الوهلة الأولي أن المؤسسات العالمية - الممثلين غير الحكوميين مثل

الأمم المتحدة والبنك الدولي والكيانات الحكومية الإقليمية وبنوك التنمية تنتمي لنفس الطبقة التي تنتمي إليها حكومات الدول القومية ولا معني للتكلم عن الدبلوماسية بين الدول والممثلين غير الحكوميين، لأن العديد من هذه الهيئات نفسها تم اختراعها أو تفعيلها من قبل الحكومات كي تؤدي دور الآليات الدبلوماسية والتي من خلالها يمكن للحكومات الخاصة بالدولة القومية أن تتواصل مع بعضها البعض. ومع ذلك مع تغير وتطور هذه الهيئات يتوجب علينا أن نغير في طريقة فهمنا للدبلوماسية فهناك المعضلة المهمة المتعلقة بالمكان في مقابل الممثل: متى تتوقف مؤسسة عن كونها ببساطة ساحة للدبلوماسية، ومتى تصبح جهة دبلوماسية قائمةً بذاتها؟ إن المنهاج القديم لدراسة الدبلوماسية يشكك في إمكانية أن تصبح الأماكن أو الساحات الدبلوماسية ممثلين دبلوماسيين، ومن أجل أن نكون قادرين على توصيف التفاعل بين الحكومات والهيئات الاقتصادية غير الرسمية مثل الدبلوماسية، فإننا نحتاج إلى أن نعرف أن هناك عددا كبيرا من الممارسات الدبلوماسية بين الحكومات تجري أيضاً بين الحكومات وهذه الهيئات ويتوجب أن تكون هناك آليات للتمثيل غير الدبلوماسي والتواصل بين الحكومات والممثلين غير الدبلوماسيين، بما في ذلك تعيين دبلوماسيين محترفين من كلا الجانبين عليهم القيام بالأعمال الدبلوماسية المميزة، مثل إرسال واستقبال الوفود، وجمع المعلومات، والتواصل بشكل منتظم فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك (الاهتمامات الروتينية وكذلك غير العادية) وعرض الاهتمامات الخاصة بكل جانب والدفاع عنها، ويشار إلى أن كل نوع من الدبلوماسيين الممثلين في كل جانب يحتاج إلى أن يشارك في مفاوضات مع الطرف الآخر من أجل الوصول إلى عدد من الأهداف تبدأ من عقد الاتفاقيات التي تخلق نوعا من الميزات المتبادلة، مروراً بحل المنازعات والخلافات ووصولاً إلى التعامل مع الأزمات.

ظهرت المؤسسات العالمية متعددة الأطراف والهيئات الأخرى غير الرسمية وأصبح العديد من الموارد العالمية، والسكان، والنشاط الاقتصادي معتمدا على بعضه البعض، وتسمي هذه العمليات بالعولمة، ومع ذلك، فإن ظهور هذه الهيئات كان محجوبا عن

العيان نظرا لمحاولات الحكومات ودبلوماسييها الإبقاء على قوتهم وسيطرتهم على مجرى الدبلوماسية، يُعد القرن التاسع عشر من عدة أوجه العصر الذهبي وذلك لهيمنة الدول القومية على النشاط الدبلوماسي، حيث هيمنت الدبلوماسية ثنائية الجانب، وكذلك سيطرت المسائل السياسية المتعلقة بالسيادة أو الاستقلال والمقاطعات والهيمنة على الجزء الأكبر من النهج الدبلوماسي، ومع ذلك فإن الحقبة الأولي من العولمة الاقتصادية جلبت معها البنى الرئيسية لنظام الحكم العالمي حيث نشأ اتفاق أوروبا في البداية في مؤتمر فيينا في عام 1815 كآلية للقوي الأوروبية العظمى كي تعمل على تحقيق السلام والأمن عبر القارة الأوروبية في أعقاب التأثيرات العالمية المدمرة للحروب النابليونية، وعلى الرغم من أن هذا النظام كان في البداية يعتقد أنه مؤتمر أو اجتماع يعقد على فترات منتظمة، إلا أنه تطور ليصبح تفاهما أو آلية عندما يستحضرها أو ينفذها واحد أو أكثر من الأعضاء، فإنها تصبح سببا موجبا ومنظما بشكل خاص لدبلوماسية عالية المستوي تهدف إلى تفادي أو حل النزعات المتعلقة بالأمن،و قد يجتمع وزراء الخارجية، والوفود الأخرى رفيعة المستوي، وفي بعض الأحيان رؤساء الحكومات أو رؤساء الدول عندما يتطلب الأمر،حيث يلتقون ويتفاوضون، في بعض الأحيان لفترة طويلة قد تصل إلى أسابيع أو شهور في محاولة للوصول إلى حل لمشكلة متداولة، فمؤتمر لندن عام 1830-1831، والذي توصل إلى حل النزاع المتعلق بمقاطعة فرانكو - بروسيا وذلك بإعلان بلجيكا دولة قومية، هو خير مثال على نتائج هذا السعي، كما أن مؤتمر أوروبا يرجع له الفضل في الإسهام بشكل كبير في نشر السلام والاستقرار في أوروبا في أغلب سني القرن الذي يمتد من عام 1815 وحتى 1914، كما أن السلام والأمن بدورهما عملا على الإسهام بشكل كبير في المناخ المستقر لقطاع الأعمال وكذلك البيئة السياسية التي تسهم في تحرير التجارة، وتحويل العملة، والتدفق المالي عبر الحدود، الأمر الذي أحدث نموا اقتصاديا عالميا وكذلك تعاملات اقتصادية تبادلية متزايدة بشكل سريع، ومع ذلك انهار هذا النظام الجماعي عندما رفضت ألمانيا حضور اجتماع عام 1914، الأمر الذي أدي إلى سلسلة من الأحداث انتهت بالحرب العالمية العظمى.

المنظمات العالمية كجهات دبلوماسية

Multilateral Institutions as Diplomatic Actors

على الرغم من النجاحات الدبلوماسية التي حققها مؤتمر أوروبا، إلا أنه لا يعدو كونه ساحة إقليمية ضخمة للدبلوماسية كما أن أول المؤسسات العالمية الفعلية والتي تتمتع بقدر من الديمومة تم أنشاؤها في نهاية القرن التاسع عشر من أجل تحقيق تعاون في مجالات محددة من الاهتمام الاقتصادي المتبادل مثل البريد والاتصالات، فعلي سبيل المثال، تم تأسيس الاتحاد العالمي للاتصالات في عام 1874 لعمل بروتوكولات موحدة القياس من أجل بناء وتفعيل العلاقات أو الاتصالات الخاصة بالهاتف والتلغراف، وكما تمت الإشارة في الفصل الثاني، فإن مؤتمر السكر ببروكسل عام 1902 قد أنشأ كيانا عالميا وهو الهيئة الدائمة للسكر، من أجل ملاحظة ومراقبة الالتزام بالحظر الذي فرضه المؤتمر على صادرات السكر المدعمة وكانت هيئة السكر الدائمة الكيان العالمي الأول الذي يتمتع بالسلطة أو القدرة على فرض العقوبات الإلزامية على الحكومات - الموقعة على الاتفاق أو غير الموقعة - التي تلتزم بشروط المعاهدة.

خلال القرن العشرين، وجدت الحكومات أنه يتوجب عليها أن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد متنام من المؤسسات العالمية والتي كانت في معظم الأحوال الحكومات نفسها هي سبب وجودها (أو بالأحرى قامت بعمل مفاوضات لإنشائها) هذه الهيئات تتباين إلى حد كبير فيما يتعلق بحجمها وهدفها وآليات الحكومة واتخاذ القرار والقوي العظمى ذات الصلة بالحكومات التي أسستها، ويشار إلى أن أول مجموعة ظهرت كانت المؤسسات التي أنشئت لغرض التعاون الدولي في القضايا ذات الشأن الضخم، فعصبة الأمم والمنظمة التي أنشئت في أعقابها، الأمم المتحدة كلاهما تم تأسيسه لأجل تحقيق الأمن العالمي، ومن أجل النهوض بالاقتصاد العالمي تم تأسيس بنك الأعمار العالمي (BIS) عام 1930 بالإضافة إلى المنظمات الثلاثة التي نشأت في أعقاب المؤتمر العالمي في بيرتون وودز بولاية نيوهامشير عام 1944: صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي والاتفاقية العامة على التعريفة والتجارة GATT والتي

أعقبتها منظمة التجارة العالمية WTO، ومن أجل توحيد وتكامل الاهتمامات الموسعة للقوي العظمى الحالية، ظهرت مؤخراً آلية تشاورية لرؤساء الحكومات والتي تعرف حالياً باسم مجموعة السبعة ثم مجموعة الثمانية، كل واحدة من هذه المؤسسات لم تؤسس فقط مواقع دائمة لممارسة الدبلوماسية التامة بين الحكومات الأعضاء ولكنها أيضاً توفر كيانات لأجل قياس الحوكمة العالمية والتي يمكن إدارتها بواسطة التفاعل الدبلوماسي المتزايد، ولقد قامت الأمم المتحدة بإنشاء شبكة ضخمة من المنظمات والهيئات والتي قامت بتوظيف حوالي 16000 فرد في الأمانة العامة، وحوالي 47000 فرد في كل برامج الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها والتي تقوم بتنفيذ نطاق واسع من المشاريع والتي يتفق بشأنها الدول الأعضاء، بدءاً من نشر السلام والحفاظ على السلام ووصولاً إلى البحوث البيئية والحفاظ على حقوق العاملين، ولقد قامت المؤسسات الحكومية الاقتصادية العالمية بتنفيذ مشروعات ضخمة تتطلب تمثيلا دبلوماسيا موسعا وتواصلا بين الدول الأعضاء: على سبيل المثال وضع صندوق النقد الدولي نظاما ثابتا لسعر الصرف والذي استمر حتى عام 1971، كما وضع البنك الدولي معايير ثابتة لتمويل سليم للنمو الاقتصادي العالمي، وفي البناء المؤسساتي، تختلف هذه الكيانات بشكل كبير، فمن ناحية تعتمد دول مجموعة الثمانية على كيان مؤسساتي مصغر وأمانة عامة تتناوب الأعضاء عليها، في حين أن الهيئات الأخرى ما هي إلا كيانات ثابتة وأعضاء هيئة محترفون.

المؤسسات المعرفية والأنظمة المتخطية للحدود القومية والهيئات الإقليمية

Knowledge Institutions, Supranational Polities and Regional Bodies

ثمة نوع ثان من الجهات غير الرسمية،و هو عبارة عن مؤسسات مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والمنتدى الاقتصادي العالمي، والغرفة التجارية العالمية وهي تلعب دورا غير مباشر في نظام الحكم العالمي، هذه الهيئات تتميز بأن لها مهمة استشارية

ومولدة للمعرفة وتشاركية فمن مهامها الرئيسية نشر المعرفة بين أعضائها وكذلك العمل على تزويد أعضائها بالعلم والخدمات المعلوماتية، وتأخذ هذه المهام أحيانا شكل التوسط بين الأعضاء، كما في المحكمة الدولية للتحكيم الخاصة بالغرفة التجارية الدولية والتي تعمل على حل النزاعات الخاصة بالمشاريع والأعمال عبر الحدود وتقوم كذلك هذه الهيئات بعمل مشاريع خارجية مشتركة بالنيابة عن أعضائها، كما هو الحال في المبادرات الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي للتعامل مع المشكلات أو الشئون الدولية (انظر فصل 9) أو الاتفاقية الدولية للاستثمار قصيرة الأجل الخاصة بمنظمة التعاون والنمو الاقتصادي MAI (انظر ما يأتي لاحقا)، لكن هذه الأنشطة ليس لها نفس الصفة الرسمية الرئيسة مثل تلك الأنشطة الخاصة بالمنظمات الرسمية الدولية والتي تمت الإشارة لها مسبقا، يشار إلى أن العضوية في هذه المنظمات أو كيانها يختلفان كثيراً عن المؤسسات الدولية الرسمية: فهي لم تُنشأ من قبل حكومات قومية فالعضوية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتكون من حكومات الدول الصناعية، في حين أن أعضاء المنتدى الاقتصادي العالمي عبارة عن شركات عالمية ضخمة، أما عضوية الغرفة التجارية الدولية فهي تحوي نطاقا واسعا من الأعمال التي تنفذ عبر الحدود القومية، ومن هنا فإن تحديات الدبلوماسية بين المؤسسات المولدة للمعرفة والحكومات القومية تهتم بشكل كبير بجمع المعلومات اللازمة للحكومات كي تزود بها أعضائها ثم تقدم لهم الخدمات، ومن أجل تقديم التقرير السنوي العالمي التنافسي وعمل مسح اقتصادي مجدول سنوياً فإن المنتدى الاقتصادي الدولي يتطلب تعاون كل من الحكومات ورجال الأعمال في كل دولة تم فحصها أو مسحها كي تكون المعلومات التي تم جمعها كاملة وذات قيمة، ومن أجل عمل هذا المسح أو التقرير عن تأثيرات سرقة برامج الكمبيوتر على الحكومات الأعضاء، على سبيل المثال، فإن منظمة التعاون والنمو الاقتصادي قد تحتاج إلى أن تجمع معلومات من عدة دول بقدر الإمكان، بما في ذلك بعض الحكومات التي ربما لا تتعاون في غياب المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة.

تعتبر الأنظمة المتخطية الحدود القومية من أحدث وأغرب أنواع الدبلوماسية غير

الرسمية، وذلك ليس فقط لأنها تعد مواقع لممارسة الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي القائم بذاته ولكن لأن البعض قد يعتبرها شكلا من أشكال الدولة أيضاً حتى وإن لم يكن بمعني الدولة القومية بشكلها التقليدي، فالهياكل الدبلوماسية للجهات المتخطية للحدود القومية بشأن التمثيل الدبلوماسي والتواصل تشبه إلى حد كبير تلك الهياكل الخاصة بحكومات الدول بشكل أكبر من أية جهة دبلوماسي أخرى غير رسمية، يعتبر الاتحاد الأوروبي الممثل الوحيد في هذا التصنيف في الوقت الحالي، على الرغم من أن التكهنات تشير إلى أن بعض الهيئات الاتحادية الإقليمية الأخرى مثل (الاتحاد الأفريقي) قد يتطور في هذا الشأن مع الوقت كما تمت مناقشة ذلك بقدر معين من التفصيل في الفصل الثالث، فلعدة أسباب يعد الاتحاد الأوروبي كيانا فريدا من نوعه ومع ذلك فإن الأنظمة المتخطية للحدود القومية يتم تصنيفها مع الفئات الأخرى من الجهات الدبلوماسية غير الرسمية لأنهم يتصفون مع الفئات الأخرى بنفس الغموض الكائن بين وضعهم كجهة فاعلة أو كيان فرعي، ونفس الحداثة وعدم وضوح الهوية والمكانة بالنسبة لحكومات الدول.

آخر نوع من الجهات الدبلوماسية الفاعلة غير الرسمية - وهي هيئات الحوكمة الإقليمية وبنوك التنمية- يضم نظائر إقليمية للمؤسسات الرسمية الدولية السابق ذكرها، فإن العضوية فيها- مثلها مثل نظائرها العالميين - تتألف من الدول، كما أنها تختلف في عدد من الأبعاد: التوجه، العمر، درجة المؤسساتية والطموح أو مسار التقدم، (التوسع، العمق، الركود) وهذا بعض من كل، فتركيز هذه المؤسسات يتراوح بين التعاون الأمني (الناتو) والتكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (بنوك التنمية الإقليمية) والتعاون الثقافي، أو خليط منهم ، ويلاحظ أن تنظيم الولايات الأمريكية يرجع أصله المؤسساتي إلى المؤتمر العالمي في عام 1890، الأمر الذي يجعلها واحدة من أقدم الهيئات الإقليمية، في حين أن منظمة التعاون في شنجهاي تأسست عام 2001، الأمر الذي يجعلها من بين أحدث المؤسسات، كما أن منظمة حلف شمال الأطلنطي تعتبر على قدر كبير من المؤسساتية، (انظر الفصل العاشر)، في حين أن مجلس التعاون

الاقتصادي الهندي - الأسيوي يعد ساحة غير رسمية لمبادرات التعاون الإقليمية أما اتفاقيـة التجـارة الحرة الخاصة بشمال أمريكا فقد قامت بنشاط ثابت منـذ نشـأتها عـام 1993، في حـين أن الاتحـاد الأفريقي والذي تأسس فقط عام 2002، خلفا لمنظمة الاتحاد الأفريقي لديه برنـامج طمـوح للغايـة بشأن توسعه مدي ومجال التكامل بين الدول الأفريقية، الأمـر المهـم هنـا أن كـل الجهـات السـابقة تعمل في مجال الدبلوماسية والبعض منهم قد وصل إلى درجـة التمثيـل الـدبلوماسي القـائم بذاتـه، ومرة أخرى ومثل نظرائها العالميين وبسبب التسـهيلات المسـتمرة في مجـال الدبلوماسـية،غيرت كـل منها علاقات أعضائها بين بعضهم البعض، ولعل قائمة جزئية من الهيئات الرسـمية الإقليميـة وبنـوك التنمية تظهر في الصفحة المقابلة ما الذي أدي بكل هذه الأنواع من المؤسسات الدولية

بنك التنمية الأفريقي

الاتحاد الأفريقي AU

مجلس التعاون الاقتصادي الهندي الآسيوي APEC

بنك التنمية الأسيوي

مؤسسة دول جنوب شرق آسيا ASEAN

منظمة الكومنويلث للدول المستقلة CIS

البنك الأوروبي للإعمار والتنمية EBRD

مجلس التعاون الخليجي GCC

بنك التنمية الأمريكي IADB

ميركوزير/ميركوزول

مؤسسة التجارية الحرة الخاصة بشمال أمريكا NAFTA

منظمة الدول الأمريكية OAS

منظمة التعاون بشنجهاي SCO

مجلس التنمية الجنوب أفريقي SADC

أن تصبح جهات دبلوماسية فاعلة قائمة بذاتها إلى أي مدى وأكثر من كونها مجرد قنوات لممارسة الدبلوماسية؟ ، ولكي تنفذ هذه الجهات وظائفها المنوطة بها فإن الأمر يتطلب إقامة علاقات عمل منتظمة مع حكومات الدول الأعضاء، كما أن المؤسسات الدولية تتطلب دبلوماسيين حقيقيين للقيام بالمهام الدبلوماسية الشاملة والخاصة بالتمثيل الدبلوماسي والتواصل.

يأتي الموظفون المتخصصون بهذه المؤسسات غالباً من وزارات الخارجية التابعة للحكومات الأعضاء، أو من وزارات الدفاع، أو وزارات المالية، أو وزارات التجارة، أو الوكالات المتخصصة الأخرى لكن المؤسسات متعددة الأطراف منذ نشأتها أخذت في اعتبارها بشكل جاد الحاجة إلى بناء كياناتها الاحترافية ومن ثم الدبلوماسية قامت هذه الهيئات بوضع أنظمة صارمة في الكوتة لكل دولة من أجل التوظيف كما وضعت معايير توظيف أعلى من التي تضعها الدول الأعضاء في مجالات مثل امتلاك المهارة اللغوية وبذلك فإن كل مؤسسة أنشأت كادرا متميزا عن العاملين في الحكومات الأخرى والتي جاء منها العديد من الأعضاء، مثل باقي الدبلوماسيين، فإن موظفي الأمم المتحدة والبنك الدولي والعاملين في الناتو، على سبيل المثال، يتلقون رواتب معفاة من الضرائب ومصرح لهم بقيادة مركبات تحمل لوحات دبلوماسية، كما أن العاملين في المنظمات متعددة الأطراف يجدون أنهم يتشاركون الكثير مع بعضهم البعض أكثر من أبناء وطنهم في بلدانهم الأصلية وحيث أن القادة والمرؤوسين يعملون معاً طوال الوقت، فإن كل مجموعة قد طورت من مفهومها للمهمة الموكلة إليها، وأولوياتها، وأجنداتها، والقضايا التي تؤيدها وتوضح الصفحات القادمة نقاط التشابه والاختلاف بين هذه الأنواع من المؤسسات كجهات دبلوماسية فاعلة.

المؤسسات متعددة الأطراف والمتخطية للحدود القومية والإقليمية: نظرة عن كثب

Multilateral, Supranational and Regional Instructions Close Up

يعتبر بنك التسويات العالمي BIS أقدم المؤسسات الحالية، وإن كان الأقل شهرة من بين الهيئات الرسمية الدولية، وقد أنشئ ذلك البنك عام 1930، في البداية من أجل حل المشكلات التي كانت تواجهها ألمانيا تجاه التزاماتها بالتعويضات الواجبة الدفع بعد الحرب بناءً على اتفاقية فيرساي للسلام، أما مهمته الثانية فكانت تسهيل سبل التعاون بين البنوك المركزية للدول والقيام بأبحاث بخصوص الاستقرار المالي والعمل كبنك مركزي يرأس جميع البنوك المركزية بالعالم، والتي سرعان ما أصبحت وظيفته الرئيسية بعدما تم إلغاء التزامات ألمانيا بالتعويضات. في عام 1974، قام البنك بإنشاء لجنة بازل الخاصة بالرقابة البنكية، والتي تتكون من محافظي البنوك المركزية وواضعو تشريعات البنوك من عشر دول صناعية أعضاء والتي عرفت بمجموعة العشر دول وذلك من أجل تحقيق أفضل ممارسة في مجال المراقبة البنكية الدولية، وتحت رعاية لجنة بازل، تفاوض محافظو البنوك المركزية وكذلك مشرعو البنوك بشأن اتفاقية بازل الكبرى في عام 1988، والتي أقرت معيارا عالميا تطوعيا خاصا بقياس المخاطرة الائتمانية والذي تنتهجه معظم دول العالم، وتمت مراجعة هذه الاتفاقية في صيف عام 2004 في اتفاقية أخرى عرفت بإسم "بازل2" لأجل جعل آليات إدارة المخاطر أكثر تطورا وأكثر دقة وكي تتضمن أشكالا من المخاطر لأنواع جديدة من النواحي المالية والتي ظهرت في الخمسة عشر عاما الماضيين.

تُعد الأمم المتحدة أكبر وأشهر منظمة عالمية وهي التي أعقبت سابقتها عصبة الأمم والتجمع الأوروبي وهي تعد صاحبة مهمة حفظ السلام بين شعوب العالم، وفي حين أن طريقة أدائها وبعض من قراراتها الدقيقة غير معروفة على النطاق السياسي، إلا أنها تبقى المنظمة التي ترغب كل دولة في الانضمام إليها لتصبح أحد أعضائها، وحتى وقت كتابة هذا الكتاب فإن 192 دولة من حوالي 200 دولة معترف بها على وجه العموم من دول العالم أعضاء في الأمم المتحدة منذ توقيع اتفاقية إنشاء الأمم المتحدة عام 1945

في سان فرانسيسكو، فإن عضوية الأمم المتحدة تعتبر عموماً المعيار الرئيسي للشرعية لأية دولة وكذلك لحكومتها التي تتطلع إلى أن تصبح عضوا ذا سيادة في المجتمع الدولي، ويشار إلى أن انتقال مقعد الصين في الأمم المتحدة من جمهورية حكومة الصين في تايبيه إلى جمهورية الصين الشعبية في بكين عام 1971، ومقعدها الثابت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يعد مثالا حيا على أهمية هذا المنظور للشرعية الدولية وتدعى كلتا الحكومتين (ومازالتا يدعيان) كونهما الحكومة الشرعية للصين تاركين الأمر لأعضاء الأمم المتحدة (وسياسات مجلس الأمن) كي يحددوا أي منهما تستحق أن تضفي عليها الصبغة الشرعية.

يمكن اعتبار مجلس الأمن والجمعية العامة الفرعين الرئيسيين للأمم المتحدة -، ليسا فقط كقنوات لممارسة الدبلوماسية ولكن كجهات دبلوماسية فاعلة قائمة بذاتها، ويعد مجلس الأمن أقوي المؤسسات الدولية بما لديه من السلطة في إجازة أو إقرار استخدام القوة لأجل الحفاظ على السلام أو إعادة السلام بين الدول، وحتى اتفاقية شمال الأطلسي لعام 1949 والتي أسست لأقوى تحالف أمني إقليمي تخضع سلطته في استخدام القوة إلى ميثاق الأمم المتحدة، كما أن مجلس الأمن والذي يتكون اليوم من خمس دول أعضاء دائمين (جمهورية الصين الشعبية، فرنسا، المملكة المتحدة، الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة) وأحد عشر عضوا من باقي أعضاء الأمم المتحدة التي تتناوب المقاعد كل عامين، يخول له طبقاً لميثاق الأمم المتحدة أن يأخذ أي إجراءات يتطلبها الأمر بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة بشأن منع أو حل الصراعات بين الدول.

أما الجمعية العامة والتي تتكون من كل أعضاء الأمم المتحدة والتي تمتلك كل دولة عضو صوتا واحدا فإنها لديها نطاق أوسع تحت مظلة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوسعة أهداف الأمم المتحدة كما هو مخطط لذلك في تلك المسألة وحيث أنها مكان لممارسة المفاوضات والتوافق حول الأهداف الدولية فإن الجمعية العامة تعمل بشكل مستقل عن مجلس الأمن ولأن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة بالمعنى القانوني، فإن

قراراتها مؤثرة فقط من حيث أنها تخدم كحافز لحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي تقوم بتنفيذ هذه القرارات ومن هنا فإن الدبلوماسية التي تمارسها الجمعية العامة هي عملية إقناع من قبل مؤيدي وجهة نظر معينة والذين يتشاركون اهتماماً معيناً ليس فقط من أجل الموافقة على اتخاذ إجراء ولكن أيضا في تنفيذ ما تم إقراره، إن سياسات كلا الهيئتين تختلف اختلافا جوهرياً كذلك، ففي حين تميل سياسات مجلس الأمن إلى أن تكون محكومة من قبل العلاقات بين الأعضاء الدائمين وذلك فيما يتعلق بأي شأن مطروح حيث إن كل منهم لديها حق الفيتو، في حين أن سياسات الجمعية العامة من ناحية أخرى تحكمها تاريخيا الدول المتقدمة (على الرغم من أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت تحالفات أو ائتلافات الجمعية العامة متعارضة).

بالإضافة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن الأمم المتحدة تقوم بكم من العمل المكلفة به في الميثاق وذلك من خلال عدة وكالات اقتصادية متخصصة مثل مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، والبرنامج التنموي UNDP ومنظمة الأمم المتحدة التربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو UNESCO)، ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للعمل الدولي ILO، ويشار إلى أن بعض الوكالات المتخصصة مثل منظمة الفاو FAO والمنظمة المتخصصة في شئون الزراعة والغذاء ومنظمة ILO المتخصصة في العمل الدولي أصبحتا الملاذ للمنظمات الدولية لمناقشة الشئون الدولية داخل دائرة اختصاصهم في حين أن البعض الآخر مثل منظمات مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة لبرامج التطور تتنافس مع الوكالات الأخرى التي لا تتبع الأمم المتحدة (مثل منظمة الجات للتجارة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي) والتي أيضاً تستخدم كقنوات دبلوماسية وفي بعض الأحيان كجهات دبلوماسية في المجالات الاقتصادية مثل التجارة والتنمية.

ظهرت المؤسسات الرئيسية متعددة الأطراف التي قد توفر قنوات لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية كجزء من إطار عام (و إن كان بشكل جزئي)، ففي مؤتمر

بيرتون وودز الاقتصادي عام 1944، تفاوضت حكومات الدول العظمى الموشكة على النصر في الحرب العالمية الثانية فيما بينها بشأن بناء هيئات أو كيانات دولية لمنع الصراعات الاقتصادية القومية والتي ظهرت في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي والتي ساهمت في اندلاع أكبر حرب مدمرة حتى الآن واقترح الدبلوماسيون في مؤتمر بيرتون وودز مجموعة من المؤسسات لتسهيل إدارة الأوجه الرئيسية للاقتصاد العالمي المتنامي كالعلاقات المالية، والتجارة الدولية والتطور الاقتصادي، وتم إنشاء ما يسمي توأم مؤتمر بيرتون وودز: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمال والتنمية (أو البنك الدولي كما أصبح معروفاً بهذا الاسم) بطريقة تعطي حق التصويت لدولة ما بقدر ما تشارك به من رأس المال مما يعطي الدول التي تشارك بالقدر الأكبر في سوق البورصة الخاص بكل منظمة أكبر تأثير في عملية صناعة السياسة الإجمالية للمنظمة.

تحول البنك الدولي منذ ذلك الوقت إلى مجموعة البنك الدولي والتي أصبحت الآن مجموعة كاملة من الوكالات بما فيها التعاون المالي الدولي IFC وذلك لأجل تنظيم التمويل التنموي الخاص بالقطاع الخاص، وجمعية التنمية الدولية IDA والتي تقدم قروضا منخفضة الفائدة للدول الأشد فقراً، ووكالة الضمان الاستثماري الدولية MIGA والتي تؤمن وتكفل مشاريع التنمية ذات الشأن، وبعد رفض مجلس النواب الأمريكي التصديق على الطرف الثالث في الثلاثية ألا وهي منظمة التجارة الدولية في عام 1948، أخذت اتفاقيتها التجارية "كتاب القواعد" وتنظيمها الهيكلي- الاتفاقية العامة بخصوص التعريفة والتجارية GATT- مجراها، وتلزم قواعد الاتفاقية العامة بخصوص التعريفة والتجارة الدول الأعضاء بتقليص العوائق أمام تبادل البضائع وكذلك الالتزام بالمبادئ الرئيسية التفاوضية بشأن اتفاقية عدم التفرقة أو التمييز في المعاملة، فقد ظلت الأمانة العامة المنشأة خصيصاً من أجل اتفاقية الجات تؤدي دورها على مدار ثمان وأربعين عاما إلى أن توجت جولة مفاوضات التجارية الدولية في أوروجواى بإنشاء منظمة التجارية العالمية WTO كي تقوم بإدارة اتفاقية الجات بشكلها المعدل، وفي البداية كان يتم اتخاذ القرارات بالتوافق مما كان يعني فعلياً أن

الأعضاء الأكثر قوة تنال احتراما أكثر مما يناله الآخرون، كما أعادت منظمـة التجـارة العالميـة توزيـع سلطة صنع القرارات بشكل فعلي تجاه مبدأ دولة واحدة / صوت واحد الأمر الـذي أكسـبها موقفـا جديدا ومهما كجهة دبلوماسية فاعلة، الأمر الذي تفتقر إليه اتفاقية الجات وأمانتها العامة المنشـأة خصيصاً لها (انظر ما يأتي لاحقاً)، هذه المؤسسات الثلاث تضم أكـبر عـدد مـن الحكومـات الأعضـاء وتؤدي دوراً كساحات لممارسة أكبر قدر من الدبلوماسية الاقتصادية بـين الحكومـات هـذا بالإضـافة إلى كونها جهات دبلوماسية فاعلة قائمة بذاتها.

تأسست مجموعة الثمانية ومن قبلها مجموعة السبع، في البداية كمكان للقاء القمة السـنوي لقادة أو رؤساء لمجموعة من الدول القوى الكبرى حيث يتسنى لرؤساء الحكومات ووزراء المالية أن يتقابلوا في جلسات غير رسمية أريحية، لأجل تطوير وتنميـة علاقـات شخصـية وتواصـلات ودراسـة مشكلات دولية عظمي بعيداً عن الملاحقة الدقيقـة لوسـائل الإعـلام وتضـم حاليـاً العضـوية فرنسـا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وكندا واليابـان وإيطاليـا حيـث يتقـابلون عـلى مسـتوي وزراء المالية لمجموعة دول السبع ومع روسيا في مجموعة الـثمان عـلى مسـتوي رؤسـاء الحكومـات وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الثمان قد أنشئت مع بداية السبعينيات من القرن العشريـن عنـدما حدثت الأزمة المالية العالمية الناشئة من انهيار معدلات الصرف الثابتة الخاصة ببيروتون وودز، الأمر الذي تطلب تنظيم أو تهيئـة جديـدة للتعـاون الـدولي، إلا أن مجموعـة الـثمان في الأعـوام الأخـيرة الماضية أصبحت تهتم بشكل نشط وفعال بمعالجة نطاق واسع من الشئون العالمية العظمى وذلـك من خلال منظور حكومي: تضييق الهوة الرقمية، التغيرات المناخية العالمية والقضـاء عـلى الفقـر في إفريقيا من بين عدة موضوعات أخرى. والآن ولكونها أكثر من مجـرد جهـة دبلوماسـية فاعلـة، فـإن مجموعة السبع أو الثمان قد تطورت لتصل إلى مرحلة تستخدم فيها نفوذها الفعلي في قدرتها عـلى تشكيل محيط السياسة العامـة العالميـة وكـذلك فـيما يتعلـق بتغيـير أجنـدات السياسـة الخارجيـة والأولويات داخل الدول العظمى الأعضاء في المجموعة.

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واحدة من الهيئات الاستشارية أو الإعلامية والعالمية والتي تعد من أقدم المنظمات وأكثرها تخصصاً، وقد أنشئت هذه المنظمة عام 1960 منبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وكانت تقوم بتوزيع المساعدات الكندية والأمريكية الخاصة بخطة مارشال على أوروبا الغربية، كما أسند إليها دور مراقبة الاقتصاد العالمي وكذلك القيام بعمل أبحاث ودراسات وتقديم توصيات بخصوص السياسة المتبعة وتضم العضوية في هذه المنظمة حكومات الدول الصناعية وكذلك دول إضافية تنمو تدريجياً حتى وصلت إلى مستوي من التنمية مما يسمح لها بالتقدم للعضوية.

يقع المركز الرئيسي لهذه المنظمة في باريس ويضم موظفين محترفين على مستوى عال وهكذا أصحبت هذه المنظمة فاعلة في تقديم الأبحاث والمعلومات إلى حكوماتها الأعضاء لكن مع منتصف التسعينيات من القرن العشرين بحثت الحكومات الأعضاء التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التفاوض بشأن الاتفاقية الدولية للاستثمار MAI والتي كانت تسعي لتأسيس نظام دولي لتدفق الاستثمار عبر الحدود مستخدمين المنظمة كجهة دبلوماسية فاعلة لأجل تنفيذ هذا العمل، إن الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستثمار هي دراسة حالة شيقة للدبلوماسية بين المؤسسات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني CSOs، وبينما تمتلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القاعدة البيانية والخبرة اللازمين للمفاوضات، فربما تكون غير قادرة بشكل مثالي على إدارة الدبلوماسية والسياسات الدولية اللازمة لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية موضع جدل حيث إن ائتلاف منظمات المجتمع المدني وحكومات الدول النامية أظهر معارضة عامة تجاه الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تأجيل التصديق على الاتفاقية من قبل الحكومات الأعضاء في المنظمة على نحو غامض وغير دقيق، حيث ينتقد المعارضون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعدم عمل مسودة للاتفاقية تكون متاحة بشكل موسع للفحص الدقيق العام لأن الاتفاقية الدولية للاستثمار قد تعيد توزيع سلطتها

بخصوص القوانين المنظمة للاستثمار من الحكومات الديمقراطية إلى شركات الاستثمار الخاصة والتي تنوي التحول إلى شركات متخطية للحدود القومية.

ثمة مؤسسة أخرى مولدة للمعرفة ألا وهي المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يتميز بكونه موقعا أو مكانا يلتقي فيه قطاع عريض من الجهات الدبلوماسية الفاعلة بشكل منتظم، ولقد أنشئ المنتدى عام 1971 كلقاء قمة سنوي بين رجال الأعمال الأوروبيين في دافوس بسويسرا وبشكل جوهري تحول إلى منظمة تضم بضعة مئات من شركات العالم العظمى وقام المنتدى بتوسعة نطاق المشاركين الذين تمت دعوتهم إلى دافوس ليضم القادة السياسيين، ونجوم الإعلام، والأكاديميين والمثقفين وممثلي المجتمع المدني، ومن الممكن في اجتماعات المنتدى أن تتم مناقشة المشكلات العالمية والأفكار التي قد تظهر وقد يتم إجراء بعض الصفقات بشكل غير متفق عليه مسبقاً ومع الوقت توسعت أنشطة المنتدى لتضم عقد القمم الإقليمية، والقيام بعمل أبحاث ونشرها بخصوص الشئون والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية وتنفيذ المبادرات لأجل تسهيل عمل وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وذلك لأجل مواجهة المشكلات العالمية، وأحد هذه المبادرات هي مبادرة التعليم الدولية والتي تضم وكالات تنمية عالمية وحكومية وجامعات وشركات تكنولوجيا وذلك للارتقاء بالتعليم في المدارس الثانوية والابتدائية في الدول النامية باستخدام أحدث برامج التكنولوجيا المعلوماتية.

تعتبر الغرفة التجارية الدولية ICC ذات أهمية كمؤسسة عالمية حيث أنها تعمل كقناة دبلوماسية للجهات غير الرسمية، وقد أنشئت عام 1919 كي تكون هيئة عالمية للأعمال تقوم بتنفيذ التدفق الحر للتجارة ورأس المال، كما قامت الغرفة التجارية العالمية بتنفيذ سلسلة مبادرات عبر السنين لتسهيل علاقات العمل الدولية في عام 1923، هذا بالإضافة إلى أنها أسست المحكمة الدولية للتحكيم لأجل تقديم يد المساعدة للأعمال الخاصة بالأعضاء ولحل النزاعات التجارية عبر الحدود، في الثمانينيات من القرن العشرين قدمت الغرفة التجارية الدولية آليات لمكافحة الجريمة التجارية الدولية وفي

التسعينيات من القرن العشرين قدمت معايير لممارسة التنمية، ويختلف الاتحاد الأوروبي عن الجهات الدبلوماسية غير الرسمية السابق ذكرها في أنه يمكن النظر إليه على أنه كيان متخطي للحدود القومية ويعمل كجهة دبلوماسية مشابها في ذلك الدولة القومية وذلك على الرغم من كونه منظمة ذات عضوية تضم الدول القومية، وقد ناقشنا في الفصل السابق مجموعة من الشئون والمشكلات التي تظهر مثل حكومات الدول القومية التي تسعى إلى تمثيل نفسها في الاتحاد الأوروبي، وأهم ما يجب ملاحظته في هذا الفصل هو أن الاتحاد الأوروبي يمثل نفسه وبالتالي أعضاءه لدول العالم الثالث والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فقط مثل العديد من الحكومات والمؤسسات التي تمثل نفسها في الاتحاد الأوروبي وفي معظم الحالات يأخذ هذا التمثيل مكانة موازية للتمثيل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات ودول العالم الثالث. هذا التنظيم يمكن أن يؤدي إلى تعاون دبلوماسي، مثل دبلوماسيي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودبلوماسيي الاتحاد الأوروبي يمكنهم التعاون معا في عاصمة دولة ثالثه لأجل تنفيذ مشاريع مشتركة، فدبلوماسيو الاتحاد الأوروبي في واشنطن على سبيل المثال، تعاونوا مع نظرائهم الألمان والبريطانيين ودول أخرى أعضاء للضغط على حكومة الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء أكبر بشأن تلطيف التغير المناخي، ومع ذلك فإن هذا النظام من التمثيل المتوازي يمكن أيضاً أن يؤدي إلى صراع الأولويات واتخاذ القرارات الحاسمة ذلك إن لم يكن صراعات السياسات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ففي نهاية الغزو الأمريكي - الأوروبي للعراق وكذلك أثناءه، على سبيل المثال تم إبطال مسعى الدبلوماسيين التابعين للاتحاد الأوروبي في واشنطن وفي عواصم أخرى لدرجة كبيرة بسبب الاختلاف الواسع في مواقف الحكومات الأعضاء حيث كانت بريطانيا على رأس القيادة تدعمها أسبانيا وإيطاليا وبولندا أما حكومات فرنسا وألمانيا وبلجيكا فقد شنت اعتراضاً دولياً ضد الغزو.

تعد قضايا مثل الدفاع والأمن من الأمور المعقدة بالنسبة للتمثيل الدبلوماسي والتواصل الخاص بالاتحاد الأوروبي لدى مؤسسات أو دول أخرى، حيث إن بعض

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا وفرنسا بمقاعدها الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هما بالفعل ممثلين دبلوماسيين بشأن قضايا أمنية دولية مثلما يقوم الاتحاد الأوروبي نفسه بعملية ، وفي عام 1999، استحدث الاتحاد الأوروبي منصب المسئول الأعلى لشئون السياسة الأمنية والخارجية المشتركة (والتي قامت حتى وقت كتابة هذا الكتاب بقيادة خافيير سولانا) كي يمثل مجلس الاتحاد الأوروبي لشئون السياسة الخارجية الخاصة بالاتحاد الأوروبي وكي يقوم بإجراء مفاوضات بالنيابة عن المجلس.

القادة الإفريقيون والأوروبيون في قمة الاتحاد الأوروبي- إفريقيا، ليشبونة، ديسمبر 2007

ينادي البعض باستبدال المقعد البريطاني وكذلك الفرنسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمقعد مشترك للاتحاد الأوروبي وقد قوبلت هذه الدعوة بالرفض من جانب لندن وباريس وفي قضايا أخرى مثل التجارة العالمية سلم أعضاء الاتحاد

الأوروبي سيادتهم للاتحاد بشكل رسمي، لذا فقد أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه المسئولية الكاملة لتمثيل حكوماته الأعضاء إلى مؤسسات ودول أخرى بشأن القضايا والصراعات المتعلقة بالتجارة الدولية والتي تضم اتفاقيات خفض التعريفة والاتفاقات بشأن التجارة الحرة وكذلك النزاعات المتعلقة بالتجارة، وفي حين أن القدر الكبير من الدبلوماسية التجارية يتم تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، فإن الاتحاد الأوروبي يشارك في العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية والتي يتوجب التفاوض بشأنها وإتمامها على نحو منفصل كما أن دور الاتحاد الأوروبي في الدبلوماسية التجارية لا يعوق دبلوماسيي الحكومات الأعضاء من التواصل مع نظرائهم في الدول الأخرى بشكل غير رسمي بِشأن القضايا التجارية، لكن يحافظ على التواصل الرسمي والتفاوض لأجل ممثلي الاتحاد الأوروبي.

التمثيل الدبلوماسي لحكومات الدول لدى الجهات الدبلوماسي غير الرسمية

Nation-State Governments' Diplomatic Representation to Non-state Diplomatic Actors

إن معرفة كيفية قيام الجهات الدبلوماسية غير الرسمية والحكومات القومية بتمثيل أنفسهم لدى كل منهم وتواصلهم مع بعضهم البعض لهو شيء مهم لفهم نقاط التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الجهات الدبلوماسية، فهناك نوع من عدم التشابه بين اتجاهي التمثيل والتواصل الدبلوماسيين وهذا يعد انعكاساً للاختلاف بين الحكومات أو المؤسسات متعددة الأطراف والعديد من الجهات الدبلوماسية غير الرسمية، فالعملية المتطورة للقنوات والمستويات المتعددة للتمثيل والتواصل الدبلوماسيين هي الأهم في وصف كيفية إدارة الحكومات للعلاقات الدبلوماسية مع الجهات الدبلوماسية غير الرسمية، ويشار إلى أن التطور في عملية التمثيل الدبلوماسي تتسارع وتيرته وذلك بسبب الزيادة في عدد ونوع الجهات الدبلوماسية غير الرسمية ثم تبع هذه الزيادة توسع مماثل في قنوات التمثيل الحكومي والتواصل وجمع المعلومات والتفاوض حيث إن أهم القنوات الدبلوماسية غير وزارة الخارجية هي الوزارات الحكومية لشئون

التجارة الدولية ووزارة الصناعة ووزارة المالية والبنوك المركزية، وتلعب وزارة التجارة الدولية سواء بالاتحاد مع أو نيابة عن وزارات الخارجية دورا رئيسيا بشكل كبير في تمثيل الحكومات لدى منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والعديد من المؤسسات ذات العلاقة بالتجارة مثل مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، والهيئات التجارية الإقليمية (مثل NAFTA ميركوزير.. الخ)، وفي بريطانيا، على سبيل المثال، في نهايات التسعينيات من القرن العشرين وضعت الحكومة الأعمال المتعلقة بالتصدير تحت إشراف سلطة واحدة، ألا وهي التجارة البريطانية الدولية، وذلك لأجل تسهيل التعاون بين مكتب الكومونويلث والخارجية ووزارة التجارة والصناعة.

وبالمثل فإن وزارات الخارجية والبنوك المركزية تقوم بدور رئيسي في تمثيل الحكومات لدى المؤسسات الدولية فيما يتعلق بشئون السياسة المالية والإدارة المالية الدولية والتنظيم المصرفي، وعادة ما تقوم وزارة المالية التابعة للدولة بتوجيه عملية تنفيذ وتشكيل السياسة المالية والمصرفية حيث إن الشئون المتعلقة بأموال الدولة تأتي في مقدمة الأجندات المتعلقة بالسياسة المحلية، ومن الطبيعي أن تتوقع أن وزير المالية يقود سياسة التنفيذ نحو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية، حيث قام المستشار البريطاني لشئون خزانة الدولة جوردون براون بجولة مرهقة حول إفريقيا كي يلتقي بوزراء للخارجية ومصرفيين عام 2006 وذلك قبل حضور المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2007 واللقاء السنوي بدافوس للحض على المساعدة والدعم في الحملة العالمية لمكافحة الفقر في إفريقيا وعادة ما يسافر وزراء المالية في الدول النامية- والتي تعتبر زبائن لدى بيرتون وودز- بشكل دوري إلى واشنطن مع موظفيهم من أجل الاجتماع مع موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك يكونون على رأس مستقبلي الوفود التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند حضورهم إلى بلدانهم، ويشارك محافظو البنك الدولي في هذا الدور هذا بالإضافة إلى قيامهم بأعبائهم المنوطة بهم، يعد محافظو البنوك الممثلين الرئيسيين عن حكوماتهم لدى البنك الدولي للإعمار، على سبيل المثال، لكن عندما تقوم الوكالات الحكومية بالرقابة المصرفية بدلاً

من البنك المركزي، فإن هذه الوكالات يجب أن تمثل لدى البنك الدولي للإعمار.

عندما تكون البنـوك المركزيـة مسـتقلة أو شـبه مسـتقلة عـن السـيطرة أو الهيمنـة السياسـة لحكوماتهم والـذي هـو الحـال بشـكل كبـير فإنـه يتوجـب عـلى وزراء الماليـة والبنـوك المركزيـة أن يتشاوروا على المستوي المحلي بشأن السياسة المالية بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية الدولية وليس من الضروري أن يصلوا إلى اتفاق كامل.

عندما يتفق محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية ويعملـون معـاً بشـكل فاعـل، فـإنهم مـع الهيئات العاملـة معهـم بإمكـانهم أن يرفعـوا مـن مسـتواهم بشـكل جـوهري وذلـك فـيما يتعلـق بالدبلوماسية الاقتصادية فعـلي سـبيل المثـال، رئـيس الاحتيـاطي الفيـدرالي آلان جرينسـبان ووزيـر الخزانة روبرت روبين كانا يعملان معاً من أجل التحكم في استجابات صندوق النقد الـدولي والبنـك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية واتحاد البنوك التجارية الدولية الخاصة الكبرى تجـاه الأزمـة الماليـة لأمريكا اللاتينية لعام 1994، والأزمات الأسيوية والروسية لعام 1997، وفي الأزمة المالية بخريف عام 2008 تعاون كل من رئيس الاحتياطي الفيـدرالي بـين بيرنانـك وكـذلك وزيـر الخزانـة الماليـة هـنرى باولسون واللذين يعملان بشكل متشابه مع نظـيريهما البريطـانيين مستشـار خزانـة الدولـة أليسـتر دارلنج ومحافظ بنك انجلترا ميرفين كينج وذلك من أجـل حفـظ الاسـتقرار لـدى المؤسسـات الماليـة البريطانية والأمريكية.

تلعـب الـوزارات والمرافـق التابعـة للدولـة دورا مهـما فـيما يتعلـق بالدبلوماسـية الاقتصـادية مـع المؤسسات العالمية فوزراء الزراعة يقومون بدور فاعل بشكل خاص فيما يتعلق بالدبلوماسية ذات الصـلة بالشئون الزراعية كما أن وزارات الزراعة ووزراءها يعتـبرون ممثلـين دبلوماسـيين رئيسـيين في المفاوضـات الزراعيـة الدائمـة التابعـة لمنظمـة التجـارة العالميـة وكـذلك في التفـاوض مـع منظمـة التغذيـة والزراعـة التابعة للأمم المتحدة ويعتـبر رؤسـاء الحكومـات والهيئـات العاملـة التابعـة لهـم معنيـين بشـكل مبـاشر بالدبلوماسية مع المـنظمات الدوليـة حسـبما تقـتضي الضرورة، وغالبـا مـا تـتم دعـوة رؤسـاء الحكومـات

كمشاركين أساسيين في اللقاء السنوي بدافوس التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، كما شهدت دافوس حضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ورئيس الوزراء توني بلير والمستشارة الألمانية انجيلا ميركيل والرئيس الفلسطيني والرئيس الإسرائيلي فالمشاركة المباشرة من قبل الرؤساء ورؤساء الحكومات هي أكثر شيوعاً في الدول النامية والتي تستقبل بشكل منتظم وفودا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحينما تأخذ المفاوضات مجراها تنتهي إلى قرارات سياسية محلية صعبة بشأن السياسة الاقتصادية.

إن التغير الكبير في كيفية تنظيم التمثيل الدبلوماسي بشكل مؤسساتي والذي يوازي التغير في التمثيل الدبلوماسي بين الدول قد ظهر على السطح بسبب تطور تكنولوجيا الاتصال والنقل حيث تحتاج الحكومات بشكل كبير إلى القيام بزيارات أو مهام إلى المنظمات الدولية متعددة الأطراف، وتستطيع وزارات الخارجية والوزارات الأخرى التي تقوم بالدبلوماسية القيام بأعمال دبلوماسية أكثر من داخل أوطانهم وذلك باستخدام التكنولوجيا وكذلك إرسال فرق من الممثلين الدبلوماسيين من مختلف الأحجام والأعضاء والخبرات إلى أماكن مختلفة وذلك من غير إعطاء مهلة كافية لأخذ الحيطة والاستعداد، عندما تعقد منظمة التجارة العالمية لقاءها الوزاري والذي ينعقد كل عامين بعيداً عن مقرها بجنيف، فإن دولا عديدة ترسل وفودا كبيرة يخول لها مهمة التفاوض واتخاذ قرارات سياسية في داخل اللقاء حالما يقتضي الأمر ذلك لأن هذه الوفود لها خبرات فنية متاحة تحت تصرفهم، أما الحكومات الأصغر دائماً ما ترسل فرقا من الممثلين الدبلوماسيين، لكن يجب أن يعملوا في ظل النقص أو العيب النسبي الذي يتعلق بصغر العدد ومدي عمق الخبرة.

لأن معظم المنظمات الدولية يتم إدارتها من قبل أمانة دائمة تتسم بالحرفية وتقوم بالإشراف على الإعمال الدائمة للمنظمة، فقد يتطلب الأمر تمثيلا داخليا محددا دائما من قبل الحكومة، أما الوفود الأكبر فيتم إرسالها كي تمثل الحكومات في اللقاءات الدورية والتي تكون على مستوي الوزراء أحياناً أو في الجلسات التي تنعقد بكامل أعضائها، ويشار إلى أن برامج العمل المؤسساتية التي تتضمن مشاركة مباشرة من قبل الحكومات

يتم إدارتها عن بعد بين الحكومات وأمانة المنظمة أو ربما تنعقد في أماكن يتم اختيارها بناء على رغبة المشاركين، مرة أخرى فإن منظمة التجارة العالمية توضح هذا التطور بشكل جيد حيث إنها تخضع بشكل مستمر للجمعية العامة والتي تمثلها الحكومات الأعضاء عادة على مستوي السفراء، وعادة ما تحتفظ الحكومات الأعضاء بوفود صغيرة أو سفارات في المركز الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية بجنيف، وتُستمد سلطة الجمعية العامة من مؤتمر منظمة التجارة العالمية والذي يقام كل سنتين على مستوي الوزراء والذي يقام في أي مكان غير جنيف (في عام 2003 أقيم في كانكان، وفي عام 2005 أقيم في هونج كونج) ويتم تمثيل الحكومات في الهيئة التنفيذية لمنظمة التجارة العالمية بواسطة وزراء التجارة، وأحيانا بواسطة وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات وتنعقد الجمعية العمومية تحت رعاية جهات مختلفة مثل هيئة فض النزاع- لكي تستقبل وتصدر أحكاما قضائية بناء على ما تقترحه هيئة فض النزاع وما على الحكومات الأعضاء التي لديها صراع ما إلا أن ترسل وفدا خاصا إلى جنيف كي يمثلها أمام هيئة فض النزاعات، إن برامج العمل الخاص بمنظمة التجارة العالمية والتي تتضمن جولات مستمرة من عمليات تحرير التجارة الدولية ولجانا لإتمام فقرات الأجندة يتم إدارتها في جلسة في جنيف ومواقع أخرى تلائم الحكومات الأعضاء وكذلك يتم ذلك بشكل اليكتروني بين العواصم الكبرى.

التمثيل الدبلوماسي للمنظمات الدولية لدى الحكومات القومية

Multilateral Institutions' Representation to Nation-state Governments

هناك عامل رئيسي يميز كيف تمثل المنظمات الدولية نفسها أمام الحكومات وكيف يمكن لحكومات الدول القومية أن تمثل نفسها دبلوماسيا أمام بعضها البعض فالمنظمات الدولية يتوجب عليها أن تقوم بكل من دورها المنوط بها أداؤه بشكل أساسي ألا وهو كونها أدوات أو وسائل لتسهيل الدبلوماسية بين الحكومات وكذلك إلى حد ما قيامها بدورها كجهات دبلوماسية قائمة بذاتها فكل مؤسسة حكومية تأتي نتيجة لعملية

سياسية متميزة تدمج السياسة المحلية داخل الحكومات القومية المنشئة لها مع تفاعل دبلوماسي بين الحكومات المنشئة وهذا هو التمثيل والتواصل، ويتمخض عن تلك العملية بدورها منظمة معينة تتسم بوجود هدف متفق عليه وهيكل مؤسساتي وفي البداية،كان كل هيكل مؤسساتي تابع لمنظمة ما والذي يضم آليات الحوكمة واتخاذ القرارات مثله مثل الهيكل الإداري (الهيئة العاملة، موقع أو مكان المكاتب، وخلافه) يحتفظ بالتوزيع السياسي للسلطة والتي توجد بين الحكومات المنشئة عند وقت تشكيلها، فعلي سبيل المثال،أسس توزيع الأسهم طبقاً للاستثمار المبدئي في تمويل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع حقوق التصويت طبقاً لحساب الأنصبة لتوزيع مختلف للسلطة في منظمة التجارة العالمية، وهو مبدأ صوت واحد/دولة واحدة. ومع ذلك، وكما لوحظ مسبقاً، فإن كل مؤسسة طورت كيانا خاصا بها وذلك عند بدئها بالعمل، ولما طورت كل مؤسسة اهتماماتها وكيفية متابعتها بدأت في تشكيل الأجندة الخاصة بها وتطوير أولوياتها السياسية فقد أصبحت جهة دبلوماسية فاعلة جنباً إلى جنب مع الحكومات القومية التي أسستها، ولقد أصبحت المؤسسات الدولية مشاركا فعالا في العمليات الدبلوماسية المستمرة لمراقبة انجازات المنظمة والعمل على إصلاحها، وعلى سبيل المثال،كاد المشروع الدولي لإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي يجري منذ عدة أعوام أن يتحول إلى سراب لولا المشاركة الفاعلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما أن أنواع الأسئلة التي قد يسألها المراقبون الخارجيون عن هذه العملية هي في حد ذاتها مؤشر على قوة أو سلطة المؤسسات في مواجهة الحكومات الأعضاء - هل باستطاعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يقوما بإدارة عملية الإصلاح بأنفسهما؟ هل الحكومات المساهمة ستكون قادرة على فرض الإصلاحات المؤسساتية العظمى بما في ذلك الاندماج مع مؤسسة أخرى أو الإلغاء؟ هذه الأنواع من الأسئلة تفترض ليس فقط وجود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كممثلين دبلوماسيين في النقاش الدولي حول مستقبلهما بل وأيضا سلطتهما.

إن التعقيدات المتزايدة والتي أثرت على الدبلوماسية بين الدول تؤثر أيضا على

تمثيل المؤسسات الدولية لـدى الحكومـات ويميـل هـذا التعقيـد إلى الظهـور أكـثر في كيفيـة تنظـيم التمثيل الدبلوماسي بشكل مؤسسـاتي أكـثر مِمَـن يقـوم بعمليـة التمثيـل فمعظـم الكـوادر التابعـة للمنظمات والتي تتسم بالصغر والحرفية والمركزية تميـل إلى تمثيـل نفسـها عنـدما وحيـثما يتطلـب الأمـر في العديـد مـن المـنظمات،كما أن الأغلبيـة العظمـى مـن الكـوادر المحترفـة تقـوم بـدور الدبلوماسيين، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي على الأقل في جمع المعلومـات ومهـام التواصـل لأن الجميع في حاجة إلى تمثيل مؤسستهم لدى المؤسسات والمـنظمات الأخـرى ومـن المحتمـل أن تمثـل منظمات الحوكمة الدولية نفسها لدى الحكومات من خلال مهام دائمة أو مستمرة حيث إن إرسـال مهام إلى الدول وهي الدول النامية هـو أشـبه بالمفوضـية الدبلوماسـية الدائمـة للحكومـات كـما أن اللقاءات العامة السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنـوك التنميـة الإقليميـة والمـؤتمرات الوزارية التابعة لمنظمة التجارية العالمية واللقاءات السنوية بـدافوس التابعـة للمنتـدى الاقتصـادي العالمي والمجلس الدولي التابع للغرفة التجارية الدوليـة هـي مماثلـة للقمـم الحكوميـة حيـث يـتم عرض اهتمامات الدول الأعضاء، ويتم كذلك عرض الخلافـات عـلى المـلأ والتفـاوض بشـأنها في هـذه الأحداث كما أن المؤسسة المضـيفة أيضـاً تعـرض اهتماماتهـا المؤسسـاتية أمـام الحكومـات الأعضـاء وهكذا تقوم بدور الجهة الدبلوماسية وكذلك دور المضيف.

لما كانت الحكومات تهتم بالدبلوماسية الشعبية فإن المؤسسات متعددة الأطراف أيضاً تقـدم نفسها للحكومات الأعضاء من خلال الدعاية والإعلام: العرض المخطط لـه للدعايـة أمـام الجمهـور، ومن ثم أمام الحكومات التي ينتخبها الجمهور أو التي يُحكم الجمهور من قبلهـا، وذلـك بخصـوص ماهيتها وأهدافها وانجازاتها، هذه الآلية تغيرت بسـبب التقـدم التكنولـوجي وبـالأخص مـع وجـود الانترنت حيث إن ظهور شبكات التواصل عبر الانترنت جعل من الأسهل لكل أنـواع المؤسسـات غـير الرسمية، بدءاً من الشركات العالمية ووصولاً إلى منظمات المجتمع المدني أن تتواصـل مـع المـنظمات الدولية بشـكل مبـاشر متجنبـة المـنظمات الوسـيطة القوميـة والتـي قـد تكـون قـد مثلـت مسـبقاً

اهتمامات المجتمع المدني أمام المنظمات الدولية، ويشار إلى أن منظمة التجارة العالمية تقدمت بدبلوماسيتها الجماهيرية خطوة إلى الإمام عن طريق إنشاء جامعة متطورة تقدم مؤهلات تدريبية للطلاب وبالأخص طلاب الدول النامية. وبذلك بالإضافة إلى تحقيق ذاتها واهتماماتها، فإن منظمة التجارة الدولية قامت ببناء وإعادة بناء الكيانات والاهتمامات الخاصة بالأفراد الذين سيمثلون دولهم أمام منظمة التجارة الدولية وهم دبلوماسيو المستقبل الذين ستتواصل معهم الهيئة العاملة في منظمة التجارة العالمية وستتفاوض معهم كذلك.

إن المؤسسات الدولية عليها أن تتعامل بشكل مباشر مع الحركات الاجتماعية المحلية والدولية والتي تعتمد على المجتمع المدني فالضغط المكثف وحملات الدعاية والنشاطات المعارضة أجبرت المنظمات الحكومية الدولية (مجموعة الثمان، منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، الخ) على إعادة النظر في سياساتها وتغيير الإجراءات الدبلوماسية الفعلية كالموقع وتوقيت الاجتماعات، والأمن، حتى فقرات الأجندة أو البرنامج المتبع، فالاعتراضات ضد منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الوزاري لعام 1999م في سياتل أدت إلى تأجيلات اضطرارية وتغيرات في جولات التجارة الدولية المستهدفة ليس ذلك فحسب ولكن أدت إلى تغيرات في الطريقة التي تعلن بها منظمة التجارة العالمية عن نفسها وكذلك المنظمات الدولية الأخرى عن أنشطتها. تجدر الإشارة إلى أن التمثيل الدبلوماسي للمؤسسات لدى الحكومات قد تغير أيضاً وذلك مع تغير وإصلاح منظمات بعينها ففي حالة اتفاقية الجات/ منظمة التجارة العالمية تم تأسيس الدبلوماسية بين الدول القومية بخصوص الشئون التجارية العالمية بطريقة معينة بواسطة العملية السياسية التي أدت إلى تكوينها وتطويرها المبكر، وغالبا ما ينظر إلى الأمانة العامة المنشِأة خصيصاَ من أجل اتفاقية الجات على أنها ضعيفة قياساً بحكومات الدول القومية وقد برزت هذه المشكلة بسبب التقليد المتبع في اتخاذ قرارات بالإجماع والتي ظهرت في مجلس اتفاقية الجات في أعوامها الأولي حيث تُبقي عملية اتخاذ القرارات بالإجماع على نوع من المركزية الديمقراطية داخل الحكومات العظمى،

حيث إن الولايات المتحدة ومجموعات مختلفة من الحلفاء قادرون على إسكات الأصوات المعارضة ومع ذلك فإن العملية المؤسساتية لاتفاقية الجات والخاصة بتحرير التجارة أحدثت تغيرا هيكليا في الاقتصاد العالمي وكذلك تغيرا في الهيئات القائمة وفي اهتمامات الحكومات الأعضاء في اتفاقية الجات، فقد أحدثت تحولاً بين معظم الدول النامية نحو تأييد تحرير التجارة وقد أدى هذا بدوره إلى تحول المؤسسة وعملياتها خلال تأسيس منظمة التجارة العالمية بأمانتيها القوية ومبدئها القائم على صوت واحد/دولة واحدة مع آلية اتخاذ القرار بالأغلبية العظمى، والذي أدي إلى إعادة توزيع السلطة السياسية على الأقل بشكل ما بالتساوي مع إعادة توزيع السلطة في الاقتصاد العالمي لصالح الدول النامية.

بعد أن ظهرت كموقع دبلوماسي خلال القرن والنصف الماضيين غيرت المؤسسات الدولية والأنظمة المتخطية للحدود القومية والمنظمات الإقليمية من نفسها بشكل جوهري وبدرجات مختلفة حتى أصبحت جهات دبلوماسية قائمة بذاتها، كما أن ظهور وتطور هذا النوع من الجهات الدبلوماسية الفاعلة له تأثير أكبر على كيفية أداء الدبلوماسية أكثر من أي تطور آخر حدث في الوقت الراهن، كما أن التحدي الذي يواجه هذه المؤسسات في مضيها قدماً هو كيفية تحقيق مهمتها الدبلوماسية الرئيسية في كونها مواقع لحل النزاعات بين الممثلين الآخرين (الحكومات، الشركات وخلافه) ويستخدمونهم كأماكن للمقابلة وذلك أثناء تطوير اهتماماتهم المؤسساتية وأجنداتهم وأولوياتهم، كل هذه الكيانات بدءاً من الولايات المتحدة ووصولاً إلى منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي والمنتدى الاقتصادي العالمي وبنوك التنمية الإقليمية تلقت درجات مختلفة من النقد من قبل المجتمع المدني العالمي بسبب تطورهم كجهات دبلوماسية قائمة بنفسها حتى مجموعة الثمانية والتي طورت ربما أقل درجة من التمثيل في المجموعة أيضاً لم تنج من هذا النقد، فالنجاح المستقبلي لكل من هذه المؤسسات مشروط لدرجة كبيرة بقدرتها على إدارة ومحو التأثير السلبي في المخيلة الجماهيرية نظراً لكونها تملك كيانا دبلوماسيا خاصا بها.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

الشركات العالمية والشركات المتخطية للحدود القومية

Global and Transnational Firms

مقدمة: الشركات العالمية كجهات دبلوماسية

Introduction: global firms as Diplomatic Actors

عندما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون بزيارتها الرسمية الأولى إلى الهند عام 2009، قبل وصولها إلى نيودلهي سافرت إلى مومباي (بومباي) من أجل مناقشة موضوع التغير المناخي، والتعليم والعناية بالصحة مع موكيش امباني ورتان تاتا وهم المديرون التنفيذيون لشركات ريليانس اند ستري ومجموعة تاتا على الترتيب، وهما يمثلان اثنتين من كبريات الشركات العالمية الموجودة بالهند، ويشار إلى أن نفس القوى التي يتمتع بها التغير التكنولوجي والعولمة والتي غيرت من الطرق التي تدير بها الحكومات القومية الدبلوماسية هي نفسها التي صعدت من مكانة الشركات العالمية لتحتل مكانة الجهات الدبلوماسية، وتختلف الشركات بشكل كبير عن بعضها البعض في الحجم ودرجة النشاط الدولي عبر الحدود، ففي حين أن هناك بعض المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم تقوم بالقليل من المشروعات أولا تنفذ أية مشروعات خارج الحدود القومية نجد أن هناك عددا متزايدا من الشركات الصغيرة أيضا تعتبر دولية إلى درجة ما، وفي الواقع يجب أن تعمل كل المؤسسات التجارية عبر الحدود سواء أرادت ذلك أم لا.

هناك عدة طرق يمكن من خلالها أن تصبح الشركة ذات نشاط مع عدة دول أو متخطية للحدود القومية أو عالمية، إذ يمكن للشركة أن يكون لها مراكز رئيسية ومصانع وهيئة تسويقية وأصحاب أسهم بالكامل داخل دولة واحدة، ومع ذلك تقوم

بتصدير البضائع أو تقديم خدمات عبر العالم، ويمكن للشركة أن تفـتح أفرعـا في عـدة دول مختلفـة للأفرع الرئيسية عبر دول العالم،و يكون لديها مشروعات ضخمة في ثلاث أو أربع قارات حيث تقوم بالبيع والشراء في سوق الأوراق المالية، وتبيع في معظم أسواق العالم، وتعتـبر يـونيليفر شـيل وفـورد أمثلة على ما سبق ذكره آنفا، وكذلك الحال مع عدة شركات التي يمكنها أن تتخذ مكانـا وسـطا بـين ذلك لكن حيثما تفتح شركة ما سلسلة من الأفرع من المحتمل أن يكون لديها علاقة وثيقة جدا مـع واحد أو في بعض الأحيان اثنين من الدول المضيفة، وربما تضم هذه الدولـة أكـبر سـوق اسـتهلاكي أو هي الدولة التي بها التسجيل الشراكي أو هي الدولة التي يوجد بها المركـز الـرئيسي، أو هـي الدولـة التي تضم الشركة التابعة (شركة تملك أكثر من نصف أسهمها أو تسيطر عليها شركة أخـرى) أو هـي الدولة التي تحوي أكبر سوق تبادلي حيث يتم بيع وشراء الأسهم، ويمكن في النهاية أن تكون خليطـا من هذه الأشياء.

تلعب العلاقة بين الشركة والحكومة المضيفة والدبلوماسية التي تيسر تلك العلاقة، دورا خاصا في قدرة الشركات على تنفيذ أعمال على المستوى العالمي، حتى الشركات الكبرى تحتاج على الأقل أن تُظهر التزاما بقوانين الأمان والصحة الخاصة بمكان العمل والهيئة العاملة والشئون الماليـة في الـدول التي تم التسجيل بها وحيث يتم بيع وشراء الأسهم وحيث يتم إنتاج وبيع كميات كبيرة مـن المنـتج أو الخدمة، وفي مقابل هذه العملية التعاونية الجيدة، فإن الشركات تتوقع خدمات تقدم إليهـا مـن قبل الحكومات عن الضريبة، مثل السماح بالتصدير والحمايـة ضـد المنافسـة المحليـة غـير العادلـة وذلك من بين عدة أشياء أخرى، ومن هنا فإن علاقات الشركات مع الدول المضيفة هي على الأقل في نفس أهمية مفاوضات الشركات مع حكومـات الـدول الأخـرى التـي تريـد الشركـات أن تفـتح بهـا أسواقا أو تقوم بالتجارة التبادلية معها، وأن تقوم بإدخال بضائع بها وهيئة عاملة.

أكبر 15 شركة عالمية في السوق الرأسمالية

الترتيب	الشركة	رأس المال (مليار دولار أمريكي)	التسجيل
1	تيرجون اجري A/S	$17.433.014	الدنمارك
2	سبيميل ديوتش اموبيليان شركة جماهيرية محدودة	$1.319.732	المملكة المتحدة
3	نرنورديك محدودة الملكيات الروسية	$1.083.960	المملكة المتحدة
4	الشركة الجماهيرية المحدودة لاستثمار الملكية في أوروبا الحديثة	$901.605	المملكة المتحدة
5	الشركة المحدودة للاستثمارات يوروكاسل	$394.973	المملكة المتحدة
6	شركة موبيل اكسون	$327.803	الولايات المتحدة
7	البنك التجاري الصناعي الصيني المحدود	$233.171	الصين
8	ليمتيد موبايل تشاينا	$229.715	هونج كونج
9	بتروتشاينا	$211.364	الصين
10	شركة ميكروسوفت	$211.112	الولايات المتحدة
11	شركة وول مارت ستورز	$201.806	الولايات المتحدة
12	الشركة القابضة HSBC	$186.287	المملكة المتحدة
13	مجموعة بنك البناء الصيني	148.241	الصين
14	ليمتيد بيلتون BHP	178.410	استراليا
15	جي بي مورجان تشيس	166.938	الولايات المتحدة

المصدر: معلومات عن الشركات

http://www.corporateinformation.com/top-100.aspx?topcase=b,

تم الدخول على هذا الموقع 18 أغسطس 2009

ليس من السهل دائما تعريف معنى الدولة المضيفة للشركة في عدة حالات، فالعلاقة لا تختفي على المراقب غير المتخصص، فشركة توشيبا لها هذه العلاقة مع حكومة اليابان، وشركة شيل لديها علاقات مع الدولة المضيفة وهذا ينطبق على هولندا وبريطانيا، حتى وقت بيع وحدة كريسلير عام 2007، دايملر كريسلير كانت لها علاقات من هذا النوع مع ألمانيا والولايات المتحدة ، ولشركة مايكروسوفت هذه العلاقة مع الولايات المتحدة والآن أيضا لها علاقة ثانوية قوية مع بريطانيا وهكذا ومع التوسع امتدت إلى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تكون العلاقة بين الدولة المضيفة والشركة العالمية شيئا معقدا، إذ يمكن للشركة أن يكون لديها أكثر من دولة مضيفة أو لا يكون لديها دولة مضيفة، فمثلا، شركة كوربوريشن نيوز لديها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل واستراليا، وقد رتبت شركة نيوز أعمالها جغرافيا على النحو التالي "أن نشاطات شركة نيوز تتم بشكل أساسي في الولايات المتحدة وأوروبا الاتحادية والمملكة المتحدة واستراليا وآسيا وحوض المحيط الهادي، في عام 2004، أعادت شركة نيوز والتي تعمل بشكل أساسي في استراليا فتح شركتها في الولايات المتحدة بموافقة أصحاب الأسهم عبر العالم وذلك من أجل تسهيل زيادة ضخ رأس المال في أسواق رأس المال الأمريكية.

بالإضافة إلى الدبلوماسية بين الدولة والشركة تحتاج الشركات العالمية بشدة إلى أن تندمج مع مؤسسات الدولة ومتطلبات المجتمع المدني، وربما يكون للشركات اهتمامات تتعلق بالتجارة العالمية وتسعى هذه الشركات إلى إيضاح هذه الاهتمامات في الجولات الدولية لمنظمة التجارة العالمية، وذلك على سبيل المثال، حتى وإن طلبت منظمة التجارة العالمية مشاركة مع الحكومات لأجل عمل ذلك، وعندما يكون لدى منظمات المجتمع المدني اعتراضات على الهيئة العاملة أو السياسات البيئية للشركات العالمية، فإن كلتا المنظمتين من المحتمل أن يكون لها هيئات تمثلها في الموقع من أجل تسهيل التواصل، وعند الضرورة، التفاوض، وعند ذلك فإن دبلوماسيي الشركة العالمية الحالية يتواصلون مع قطاع كبير من الجهات الدبلوماسية.

كيف تغيرت الدبلوماسية القائمة بين الشركة والدولة؟

How State-firm Diplomacy Has Changed

لقد جعل التغير التكنولوجي وبالأخص التغير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سلوك وحوكمة الدول والشركات شيئا متشابها، هذه العملية تجري منذ عدة عقود، كما أوضحت سوزان سترانج، ولكن هذه العملية مرشحة للتسارع دون أي نهاية بادية في الأفق. وتحدد الكيفية التي تدار بها الدبلوماسية بشكل جيد من أي منهما مدى نجاح كل منهما في تحقيق الأهداف، يتوجب على الشركات والحكومات بشكل كبير أن يستجيبوا إلى الجماهير الخاصة باستخدام طرق متقاربة، وهناك نوع من جعل التواصل بسبب تكنولوجيا التواصلات ديموقراطيا، وحيث أن التكنولوجيا جعلت من الممكن نشر المعرفة بشكل أسرع ومن خلال قنوات مختلفة لذا فإن الجمهور العالمي يتوقع ويطالب بمعلومات ومعرفة أكثر وأكثر من الحكومات والشركات على السواء، فكل من القطاعين العام والخاص يتشاركان موضوعات مثل الممارسة الأفضل أو الممارسة العامة في كل من الأسلوب والمحتوى، ومن هنا فإن العلاقات العامة والدبلوماسية الجماهيرية ومحتوى الدعاية تم تصميمها بشكل كبير وتفصيلها ونشرها من قبل الحكومات والشركات بأساليب متشابهة، ومن هنا فإن مواد الدعاية والإعلان المتعلقة بالعلاقات الاستثمارية للشركة حاليا تشبه المواد المطبوعة (كالنشرات والإعلانات) التي ترسلها الحكومة المحلية إلى الناخبين كي تعلمهم بالكيفية التي يتم بها إنفاق الضرائب المحلية.

إن تقارب محتوى وأساليب توفير المعلومات قد ساهم في إعادة تشكيل سمات جموع الجماهير المستقبلة للمعرفة، حيث إن تيارات المعرفة التي تصل إلى الأفراد أصبحت أكثر ثراءً، مما أدى بالجماهير إلى فهم أنفسهم بشكل مختلف، لذا فإن الطرق التي يتصل بها الأفراد مع الشركات والحكومات، والتي ينظر إليها على أنها مشتركة، وسلوك الأعضاء، ودور المواطن والمستثمر، والمساهم، والعميل جميعها متقاربة، فالأفراد سواء كانوا ناخبين أو مساهمين (أصحاب الأسهم) في أي وقت، فإنهم

يطالبون بشكل كبير بتفسيرات أكبر من القيادة، والموظفين المنتخبين أو الموظفين البيروقرطيين، أو إدارة الشركات، فالناخبة تطالب بعدم ضياع أموال الضرائب بنفس الطريقة التي يتوقع بها صاحب السهم من الإدارة أن تضاعف من قيمة الأسهم، على الرغم من أن قياس قيمة الفائدة في كلتا الحالتين مختلف.

أحد العوامل ذات الصلة والتي أثرت في هذا التحول كان نهاية الحرب الباردة، والتي نشأت بعد انهيار سور برلين عام 1989، وانتهاء التنافس الثنائي بين الدولتين العظيمتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والذي كان يحمل في طياته التهديد بالفناء الحتمي لكلا القوتين حال تبادل إطلاق الأسلحة النووية ، كل هذا يحدد ويشكل علاقة المواطنين بالحكومات، وبتأكيد أولوية الأمن قبل أي شيء آخر فيما يتعلق بالمواطن، فقد قدمت الحرب الباردة درجة من الاحترام والمراعاة من قبل المواطنين تجاه حكوماتهم والتي لم تكن من قبل.

لقد أعطى التحدث عن الأمن حكومات الدولة القومية موقفا بنيويا أقوى يمكنها من الكفاح بسبب إخلاص وولاء الأفراد، حيث قضت نهاية الحرب الباردة على الأولوية المطلقة لمبدأ الأمن، لكن العلاقة بين نهاية الحرب الباردة والتقاء تيارات المعرفة هي علاقة تتسم بالتعقيد أكثر من كونها أحادية الاتجاه ويمكننا أن نفهم نهاية الحرب الباردة على أنها سبب تأثير التحول الديموقراطي المعرفي، لأن ثورة التكنولوجيا المعلوماتية بدأت بالفعل قبل سقوط سور برلين.

لقد سهل انتشار جهاز الفيديو والذي سبق ظهور الانترنت والجهاز المشغل للأقراص المدمجة المرئية نشر التيارات المعلوماتية الغربية في الجبهة السوفيتية في الثمانينيات من القرن العشرين وهكذا وبشكل واضح فإن نهاية نظام الأمن الثنائي القطبين زادت من هذه العملية حال حدوثها.

لقد تشابهت أهداف الحكومات والشركات في ظل هذا المناخ العالمي بعد الحرب الباردة والذي يتسم بكونه غني بالتكنولوجيا ووسائل التواصل، وعلى الرغم من أن

مسئولية الحكومات عن حماية المواطنين ضد أي هجوم داخلي أو خارجي هي شيء رئيسي إلا أن أهمية توفير الرفاهية الاقتصادية للمواطنين تعد هدفا رئيسيا أيضا للحكومات، وتتزايد أهمية هذا الهدف بشكل كبير في ظل رغبة حكومة الدولة القومية في توفير وكذلك خلق وظائف تضيف أهمية أو قيمة عالية، وفي ظل العمل على جذب الاستثمار الداخلي والعمل على استقرار الأسعار الاستهلاكية وكذلك استقرار سعر الصرف وتشجيع الصادرات من البضائع والخدمات، في كل ذلك لا تشبه حكومة الدولة القومية على الإطلاق إدارة أي شركة كبرى تسعى إلى المنافسة في الاقتصاد العالمي، وبالمثل فإنه على الرغم من أن إسعاد أصحاب الأسهم لدرجة أن رفع قيمة الأسهم للشركة أو بقاءها عالية هو الهدف الأساسي للشركة، إلا أن الشركات تجد نفسها في حاجة إلى بذل كم كبير من الوقت والجهد والكسب والإبقاء على الدعم الجماهيري لمشاريع الشركة، وينطبق هذا سواء كانت الشركة تبيع لسوق بعينه، أو تبني مصنعا، أو تقدم خدمات، أو تمد بالمدخلات التي تحتاجها عمليات الإنتاج، أو أنها تشارك في مشاريع مشتركة تتعلق بالمسئولية الاجتماعية، ومن هنا فإنه يحدث تقارب والتقاء في أهداف الحكومات والشركات في مجال النشاط وفي الاتجاه كذلك.

حيث إن سلوك كل من الدولة والشركة أصبح متشابها، فإن دبلوماسية الدولة القومية أصبحت ضرورية وواعدة من أجل خلق واستبقاء وظائف تضيف قيمة عالية ومن أجل جذب الاستثمار الداخلي إلى قطاعاتهم، فإنه يتوجب على الحكومات أن تتواصل مع الشركات بشكل مباشر، حيث أصبحت الحكومات تدرك وبشكل كبير أن السياسة الاقتصادية المحلية وكذلك السياسات العامة أصبحت سياسة اقتصادية عالمية، لذلك، فإن صناعة السياسة تتطلب تعاون واشتراك عدة ممثلين، ليس فقط الحكومات الأخرى والهيئات غير الرسمية ولكن أيضا الشركات الكبرى والتي لديها القدرة على خلق أو القضاء على الوظائف، والتي يمكن أن تشارك في شراكة العام مع الخاص من أجل تحقيق أهداف اجتماعية أولا تشارك، وذلك يعتمد على الطريقة التي تمد بها يد العون والمساهمة في ذلك، وبالنسبة لإدارة الشركات وبالأخص الشركات

العالمية، فإن نفس النمط يظهر على السطح، فالإستراتيجية التعاونية والتي كانت مماثلة للسياسة المحلية والسياسات العامة أصبحت سياسة عالمية الأمر الذي يتطلب تعاون الحكومات، فإذا أرادت شركة ما بناء مصنع أو مباني تابعة لها في دولة أخرى أو إذا رغبت في الدخول بأسهم في سوق دولة أخرى، أو إذا أرادت تصدير بضائع أو خدمات لسوق دولة ثانية فإن على هذه الشركة أن تتواصل وتتفاوض مع حكومة هذه الدولة، وفي بعض الأحيان تحتاج الشركة أن تتواصل فقط مع الإدارة المحلية، لكن غالبا يتطلب الأمر عضوا ما من الحكومة الإقليمية أو القومية، ومن أجل أن يكون هذا التواصل منظما ومثمرا، فإنه يتوجب على الحكومات والشركات كلاهما أن يقوموا ببناء هياكل وعمل إجراءات لتقديم أنفسهم وعرض اهتماماتهم، بعض هذه التمثيلات الدبلوماسية والتواصلات تتضمن أنواع أخرى من الجهات غير الرسمية مثل بنوك التنمية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

مؤسس شركة ميكروسوفت والمدير التنفيذي السابق لها بيل جيتس وهو يصاحب الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في الاجتماع السنوي لمبادرة كلينتون العالمية في نيويورك، سبتمبر 2008.

لقد أصبحت الدبلوماسية ونظرا لاحتوائها على أنواع كثيرة من الممثلين الدبلوماسيين أكثر تعقيدا، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض التعميمات عن المخرجات ما زالت ممكنة، تتشارك الشركات والحكومات وبشكل كبير في اهتمامات بعينها، مثل تشجيع استثمار معين، أو بناء المصانع الأمر الذي يؤدي إلى خلق عدد كبير من الوظائف ذات الدخل المرتفع، ومن هنا وبالمعنى الأشمل فإن التعاون بين الدولة والشركة أصبح مرجوا ومحتملا، ومع ذلك فإنه في نفس الوقت ليس من الضروري أن تكون نتائج الدبلوماسية بين الدولة والشركة في بعض المراحل الفردية مؤكدة.

إن الاتهامات الموجهة من قبل الاتحاد الأوروبي ضد شركة ميكروسوفت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بخصوص التحكم الشديد في الأسعار والمعارك القضائية الناشئة عن ذلك والتي استمرت لعدة أعوام حتى بعد حل قضية الحكومة الأمريكية مع ميكروسوفت، قد تبدو وكأنها تتعارض مع التوقعات بوجود تعاون كبير بين الهيئات ونحن نزعم أنها قد تتداخل وتتشابك مع الاهتمامات، وحيث إن هناك أنواعا متعددة من الاختلافات قد تظهر فإن التدخلات الدبلوماسية أصبحت مطلوبة.

يختلف الهيكل الفعلي للتمثيل الدبلوماسي بين الشركات والحكومات إلى حد كبير أكثر من كونه مجرد مهام معينة للحكومات لدى حكومات أخرى مثل السفارات والقنصليات ومكاتب التجارة.

فالتمثيل الدبلوماسي للشركات أمام الحكومات لا يختلف كثيرا عن تمثيل الحكومات أمام بعضها البعض، فالشركات الكبرى المتخطية للحدود القومية تميل إلى تأسيس مكاتب ضخمة تختص بالعلاقات الحكومية في واحدة أو أكثر من المقار الرئيسية للشركة والتي تعمل بشكل مشابه لعمل وزارة الخارجية في الحكومة القومية واكسون موبيل تعد خير مثال على شركة لها مكتب سياسي ضخم تابع لها.

وفي تقليد مشابه لما تقوم به الحكومات، فإن الشركات تمتلك مكاتب تمثيل

دبلوماسي دائمة في العواصم والمدن البعيدة حيث تؤدي الأعمال الدبلوماسية المعتادة لكن داخل الحكومة، ويختلف من تخول له مسئولية التواصل مع ممثلي الشركة وكذلك التصرف بالنيابة عن الحكومة طبقا لاتساع وعمق العلاقة بين الحكومة والشركة كما أن التواصل أو التوسط الدبلوماسي بين الحكومة والشركة يعتبر دائما غير متناسق من عدة أوجه، المهم هو أنه في أغلب الحالات لا تقوم الحكومة بإرسال تمثيل دبلوماسي إلى شركة ما بالمعنى المادي والجغرافي في حين أن الشركات يكون لديها مكاتب تمثيل دبلوماسية في العواصم القومية المهمة والتي تكون مخصصة بشكل حصري للدبلوماسية مع حكومة الدولة، فلدى الشركة معنى مختلف لكلمة "مكان" عن ذلك المعنى الذي لدى الدولة أو الحكومة، لذا فإن التمثيل الدبلوماسي للحكومة لدى الشركة لا يتحقق إقليميا أو محليا بنفس الطريقة التي يكون بها التمثيل الدبلوماسي للشركة أمام الحكومة أو التمثيل الحكومي لدى حكومة أخرى ومع ذلك فإن للحكومات مكاتب وهيئات عاملة مخصصة لأداء مهام التواصل والمهام الدبلوماسية مع الشركات العالمية الكبرى، هذه المكاتب ربما تتواجد في وزارات التجارة ووزارات المالية أو هيئات الخدمات الضريبية أو كل ما سبق ذكره.

عندما تخطط الشركات لاستثمارات ضخمة في دولة ما فإن المفاوضات مع الحكومة من الأرجح أن تكون من الضروريات المعتادة، ففي عام 2004، قررت شركة كيا موتورز وهي شركة تابعة لشركة هايونداي الصناعية الكورية أن تستثمر في مجال صناعة السيارات في سلوفاكيا من أجل إنتاج 200.000 سيارة ومركبات أخرى كل عام وعرضها للبيع في سوق الاتحاد الأوروبي، هنا سعت شركة هيونداي إلى الحصول على امتيازات وحصلت عليها، بما في ذلك المعاملات المالية الملائمة، والالتزامات بتوفير البنية التحتية والأراضي المجانية من قبل الحكومة القومية السلوفاكية، وذلك لبناء المباني الخاصة بها في شمال سلوفاكيا، وتتنافس الحكومة السلوفاكية مع الحكومات الأخرى وبالأخص مع حكومة بولندا من أجل إقناع شركة هيونداي بإنشاء مؤسساتها في سلوفاكيا، كما اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة نجاح لكلا الجانبين، لكن الاتفاقية كانت

فقط بداية العلاقة وقد يستغرق الأمر عامين كي تبدأ مباني المؤسسة في العمل وأثناء هذه المدة هناك شئون عديدة من المحتمل أن تبرز على السطح.

يتوقع العاملون في كيا وهيونداي أن يتوجب عليهم الرجوع إلى عاصمة سلوفاكيا، براتيسلافا، عدة مرات في كل عام من أجل التفاوض بشأن تجديد الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة وزيادة المهلة الممنوحة لأجل دفع الضرائب، وحالما أقيمت المباني التابعة للشركة وبدأت في العمل، فإن توازن القوى يتغير بدرجة ما نحو الحكومة، حيث إن الشركة لها كمية ضخمة من الأصول المستثمرة في مبنى مادي، حيث العديد من الناس يعولون على المكاسب المتزايدة ولذا من أجل تحقيق أفضل ظروف عمل ممكنة فإن على المديرين أن يقنعوا الموظفين السلوفاكيين أن المصنع يقوم بتوفير وظائف كافية ويعمل على تنمية الاقتصاد المحلي بشكل كاف لضمان معاملة ضريبية إيجابية، لذا فإن شركة هيونداي تحتاج إلى تطوير علاقات دبلوماسية مستمرة مع حكومة سلوفاكيا وذلك يعني تمثيلا دبلومسيا وتواصلا من خلال قنوات منتظمة، وإذا كانت العلاقة عميقة بشكل كاف، فهذا من شأنه أن يقنع شركة هيونداي بأهمية فتح مكتب في براتيسلافا تحديدا من أجل التعامل مع الحكومة كما تقتضي الحاجة ، هذه الأنواع من مكاتب التمثيل الدبلوماسي ربما تقوم بخليط من العلاقات الحكومية والعلاقات الجماهيرية والقيام بمهام أخرى حسبما يتطلب الأمر، لكن مكتب بهذه المواصفات هو في الحقيقة يعد سفيرا بين الشركة والحكومة.

الدبلوماسية بين الشركات والحكومات المضيفة

Diplomacy between Fims and Host Governments

كما تمت الإشارة مسبقاً، فإن شكل معينا من أشكال العلاقة بين الشركة والدولة أي التوسط الدبلوماسي المحدد والذي له أهمية خاصة هو ذاك التوسط الدبلوماسي بين الشركة والحكومة المستضيفة أو الحكومات فالدبلوماسية بين الشركة والحكومة المضيفة بالشكل التقليدي كانت تعتبر صفقة أو اتفاقا سياسيا محليا أو هو سياسة ضخمة من

الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في العالم، وللشركات التي تتمركز بشكل كامل أو في الأغلب داخل دولة واحدة، لكن فيما يتعلق بالحجم فإنه عندما تكون الشركة ضخمة وعالمية بشكل كاف، فإن العلاقة مع الدولة المضيفة وكذلك المفاوضات إذا تطلب الأمر، تأخذ شكل الدبلوماسية الاقتصادية بين حكومتين حتى الشركات الضخمة تحتاج لحكومة مضيفة كي توفر لها قاعدة مكانية أو مقرا رئيسيا مع مباني رسمية لأجل شركاتها وكذلك تعلن عن قوانين السوق حتى تتمكن هذه الشركات من بيع وشراء أسهمها وسنداتها ، وتحتاج العديد من الشركات إلى حرية الوصول إلى المصادر التي تعتمد عليها سواء كان ذلك الهيئة العاملة أو الأرض أو المواد الخام أو القوة الفكرية. حتى الشركات الكبرى ليس بوسعها أن تستمر دون الامتيازات التي تقدمها الحكومات وهذا يعني أنه ليس هناك أي بديل سوي إقامة وساطة دبلوماسية على الأقل مع الحكومة المضيفة.

ومع ذلك فإن الشركات الضخمة تتمتع بدرجة من القوة والنفوذ على الحكومات المضيفة الأمر الذي ينقص الشركات الصغيرة والشركات الأقل عالمية، وهذا هو ما يضع الشركة أو المؤسسة بشكل أكبر كشريك في حالة التساوي الوظيفي ويضعها بشكل أقل في حالة الإشارة إلى دور العميل أو شيء ذي صلة بالحكومة، وفي بعض الحالات تلوح الشركات الدولية الكبرى بأقصى عقوبة أثناء التفاوض مع الحكومة ألا وهي التهديد بالخروج أو الانسحاب من هذه الدولة إذ يمكن للشركة أن تغادر الدولة برمتها وتسحب معها رأس المال وتنهي الوظائف وتذهب إلى دولة أخرى، ولا تؤدي العديد من المفاوضات بين الدول والحكومات إلى نهايات ترضي جميع الأطراف وكما هو الحال في المفاوضات بين الدول، فإن كلا الجانبين يعملا على استخدام الخليط الفاعل من العصا والجزرة من أجل تحقيق أهداف التفاوض. وكما سبق الإشارة من قبل في المثال الخاص بشركة هيواندى فإن الانسحاب قد يكون تهديدا معقولا من قبل الشركة التي جعلت الحكومة أو الدولة رائدة وسابقة بما تمتلكه من أصول مادية حقيقية في إقليم الدولة، لكن تحت ضغط الظروف المباشرة ربما يتراءى للشركة أن تستخدم

تهديد الانسحاب أو المغادرة أثناء التفاوض مع الحكومة المضيفة أو حتى ببساطة تأخذ قرارا عقلانيا بافتتاح شركتها في أماكن أخرى ذات موقع موات وملائم.

هناك العديد من الأمثلة الحديثة لمغادرة الشركة وانسحابها من الدولة أو التهديد بترك الدولة، وهي أمثلة موجودة بالفعل، فشركة هونج كونج وشنغهاى المصرفية (HSBC) كان مقرها الرئيسي لفترة طويلة في هونج كونج البريطانية ولكن مع التسعينيات من القرن العشرين أصبحت شركة خدمات مالية عالمية لها فروع في عدة دول، من بين سنداتها الأصولية البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك نيويورك صغير الحجم والمسمي مارين ميدلاند، ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين، اشترى بنك HSBC أحد البنوك التجارية الكبرى في بريطانيا ألا وهو بنك ميدلاند، ومع تخلي السلطة البريطانية عن نفوذها وسلطتها على هونج كونج وتركها لجمهورية الصين الشعبية عام 1997، اتخذت إدارة بنك HSBC بعد التفاوض بين الحكومتين الصينية والبريطانية قرارا بنقل المقر الرئيسي للبنك من هونج كونج إلى لندن كما قرر كبار مديرى بنك HSBC أن الهياكل الرسمية ومناخ العمل والشفافية السياسية لبريطانيا واعدة ومبشرة بالنجاح للشركة ولأصحاب الأسهم بشكل أكبر من البيئة غير الجديرة بالاعتماد عليها أو الوثوق بها في هونج كونج تحت الحكم الصيني ولكنهم لم يقوموا بسحب الأسهم وتصفية الأعمال في هونج كونج بل قاموا ببناء علاقة مع دولة أخرى مضيفة على الرغم من أن الحكومة الصينية في بكين كانت تفضل استبقاء المقار الرئيسة لبنك HSBC في هونج كونج، وذلك قبل فرض نفوذها على هونج كونج، لكن لم يكن لدى الحكومة الصينية نفوذ كاف على بنك HSBC لإثنائه عن الانتقال إلى مكان آخر. ولأسباب مشابهة، فإن شركات عديدة وضخمة تأسست في جنوب إفريقيا بما في ذلك شركة التنقيب والمعادن الثمينة انجلو أميريكان وشركة الخدمات المالية "اولد كولوني" اللتان قررتا نقل مقارهما الرئيسية من جنوب إفريقيا إلى بريطانيا وذلك قبل التحول إلى حكم الأغلبية في جنوب إفريقيا مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين. هذه الشركات لم تترك أو تتخلي عن أعمالها في جنوب إفريقيا، وأنما فضلت الاستقرار

والشفافية في مناخ العمل والتي توفرها السياسة البريطانية والنظام التشريعي البريطاني بدلاً من الحقبة المبهمة أو غير المعروفة سلفاً من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتي يتوقعونها لجنوب إفريقيا.

مثال آخر لرحيل الشركة يوضح بأن تفاسم النفوذ أو القوة بين الحكومات المضيفة والشركات يكون في صالح الحكومة ففي نهاية التسعينات من القرن العشرين، قام عدد من شركات التأمين المؤسسة في الولايات المتحدة وشركات أخرى بنقل مقارها الرئيسة إلى بورمودا، وبورمودا هي مستعمرة ملكية بريطانية لها حكومة خاصة بها ومع تشجيع السلطات البورمودية، أدركت بعض إدارات شركات التأمين المؤسسة بالولايات المتحدة وكذلك بعض المؤسسات الأخرى أنه بإمكانهم التخفيف الجوهري من أعبائهم الضريبية إذا نقلوا مقارهم الرئيسة إلى بورمودا وهو مكان قريب يتمتع بنظام سياسي وتشريعي مشابه. ومع ذلك، فإن المشرعين في الولايات الأمريكية رأوا أنهم سيفقدون الكثير من الدخل الضريبي وكذلك سيفقدون العديد من الوظائف عند رحيل هذه الشركات والمؤسسات، لذا لجأوا إلى استخدام الدبلوماسية الجماهيرية لمنع وفي حالات قليلة إبطال هذا الاتجاه (انظر الفصل السابع) حيث قاموا بحشد المعارضة بين الجمهور الأمريكي ضد الشركات التي تخطط للقيام بهذه النقلة أو قامت بها بالفعل مما هدد موارد الدخل لهذه الشركات والتي يدرها المستهلك الأمريكي، فالدعاية السلبية ضد هذه الشركات غيرت من حسابات اتخاذ القرار وذلك عندما قرر رؤساء مجلس الإدارات التصويت من أجل البقاء أو الرحيل، ويزعم جيد ميلر أنه في جلسات الاستماع الخاصة بالكونجرس الأمريكي فيما يتعلق بموضوع حرية الانترنت والتي أثيرت عام 2006/2005 لعبت نفس الدور في حشد القوة الناعمة (وذلك من خلال استخدام الرأي العام) من أجل إثناء شركات تكنولوجيا المعلومات والمؤسسة في الولايات المتحدة مثل شركة جوجل وياهو وميكروسوفت وأنظمة سيسكو من التعاون الضخم مع حكومة الصين في مجهودات صينية لفرض رقابة على الانترنت، وطبقاً لملير فإنه في جلسات الاستماع والتشريعات المقدمة لم يصل الأمر إلى حد الضغط

أو الدفع بشركات المعلومات إلى مغادرة السوق الصيني ولكن استدعي الأمر لفت نظرهم إلى أن الجمهور الأمريكي يتوقع منهم أن يلقوا بالاً للأعمال والمشاريع الأمريكية وكذلك المبادئ السياسية في الدبلوماسية مع حكوماتهم.

هذه الأمثلة توضح كيف يمكن لنفوذ الدولة في الدبلوماسية ما بين الدولة والشركة أن تختلف مع مرور الوقت وكذلك فيما يتعلق بتوزيع القوة بين دول معينة وشركات بعينها، ومن أجل تحقيق النجاح في الدبلوماسية مع الشركات الضخمة، فإنه يتحتم على حكومات الدول أن تعدل من دورها وأهدافها من دولة تتدخل بالقوة أو بالتهديد وتركز على القانون إلى دولة محفزة تعمل على تسهيل الاتفاقيات الخاصة بالأعمال التي تفيد القطاع العام والخاص على السواء، وفي هذا النوع من الدبلوماسية الحافزة والتي وصفها براين هوكينج، فإن الدولة المشجعة تعمل على استخدام السياسة وتقنيات التفاوض الدبلوماسي في علاقاتها مع الشركات بطريقة تعمل على جلب الفائدة إلى المواطنين والممولين إلى أقصي درجة ممكنة في الحالات الثلاث السابق ذكرها، فلا الصين ولا جنوب إفريقيا كدول تفرض تدخلها كانا في موقع يسمح لهما برفع تكلفة خروج أو مغادرة بنك HSBC أو انجلو أميركان لدرجة عالية من أجل منع انتقال ومغادرة هذه الشركات الدولية المهمة. كما أنهما لم يستطيعا أن يوفرا أي تعزيزات كدولة حافزة لإقناع الشركات بالبقاء على النقيض فإن الولايات المتحدة كانت في وضع يسمح لها برفع تكلفة المغادرة للشركات إلى مستوي أكبر وأعلي من التعزيزات أو الحوافز التي تقدمها الحكومة البورمودية، وبشكل مهم، فإن هذا يعني أن الحجم النسبي وإلى حد كبير يؤثر في نتائج المفاوضات في العلاقات الدبلوماسية بين الشركة والدولة بشكل عام.

تأثير الحجم على الحكومة الأمريكية والشركات المؤسسة بالولايات المتحدة كجهات دبلوماسية

Size Still Matters: The US Government and US-Based Firms as Diplomatic Actors

لاحظت سوزان سترينج أن الحجم له أهمية كبرى في تحديد قوة أو نفـوذ الـدول القوميـة في عالم لم يعد كما كان يسمي من قبل عالم الدبلوماسيين غير الرسـميين وطبقـاً لملاحظـة سـترينج فقـد كانت هناك وجهة نظر سـائدة في التسـعينيات مـن القـرن العشريـن مؤداهـا أن كـلا مـن حكومـة الولايات المتحدة والشركات التي تأسست في الولايات المتحـدة مهـم بشـكل متفـاوت في ذاك العـالم المتغير والمتعلق بالدبلوماسية بين الشركة والدولة، ففي التسعينيات من القرن العشرين كـان هنـاك جدل دائر بخصوص اعتبار اقتصاد الولايات المتحدة المولّد الأكبر لنمو الاقتصاد العالمي وذلك بسبب التقدم التكنولوجي وتوسع التجارة ، فبرنامج الأسواق الناشئة الكبرى الخـاص بـالرئيس بيـل كلنتـون عمل على تشـجيع الـدول الناميـة الكـبرى مـع ازدهـار الطبقـات الوسـطي وذلـك بسـبب الـترويج للصادرات الأمريكية وعرضها في السوق كما أن الشركـات التـي تعمـل بالولايـات المتحـدة أصـبحت عالمية بشكل سريع، وانتقل إنتاجها إلى عدة مواقـع وازداد رأس المـال في أسـواق عديـدة، وأدرجـت أسهمها في العديد من البورصات حول العالم ومن أجل مجاراة هـذا الاتجـاه فـإن الجهـود المبذولـة مـن قبل حكومة الولايات المتحدة لتنظيم ممارسات الأعمال تنـتشر خـارج حـدود الولايـات المتحـدة. فعـلي سبيل المثال أجبرت تشريعات الولايات المتحدة الدول الأخرى عـلى الالتـزام بمبـادئ الحسـابات المقبولـة عالميـاً GAAP وهـو النظـام الأمـريكي للمعـايير الحسـابية كـما أن الوكـالات النظاميـة الحكوميـة مثـل الاحتياطي الفيدرالي، ولجنة السندات المالية والبورصة وإدارة الطعام والدواء كلهم يعلمـون مـع نظـرائهم الأجانب لتنظيم وتنسيق قوانين العمل كما أن الوكـات المتخصصـة في تقـدير السـندات أو الصـكوك مثـل ستاندرد وبورز، وكذلك فيتش ومـورنينج سـتار والتـي تقـوم بالوظيفـة المهمـة المتعلقـة بتحديـد السـعر في الشركـات والـديون، كانـت في معظـم الأوقـات تتخـذ مـن الولايـات المتحـدة مقـراً لهـا ومـع نهايـة

التسعينيات كان الدولار الأمريكي العملة العالمية السائدة في العديد من الأماكن.

وبهذا النوع من النقاش والذي يفترض فترة تاريخية من الهيمنة الأمريكية على العالم، فإن التفاوض بين حكومة الولايات المتحدة والشركات العالمية أصبح مهما لدرجة كبيرة في الحقيقة ويمثل أهمية العلاقات بين الدول، ومن أجل عمل سياسة اقتصادية ناجحة، فإن واشنطن تحتاج لبناء تحالف ناجح من الحكومات والمنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني، ومن أجل تحقيق استراتيجية عمل مربحة، فإن الشركات التي تم تأسيسها بالولايات المتحدة تحتاج لعمل نفس الشيء بشكل كبير إلى حد أن وصلت كل من حكومة الولايات المتحدة والشركات المؤسسة بالولايات المتحدة إلى مواجهة هذا التحدي، وفيما يتعلق بالعمل كدولة محفزة، فإن إدارة كلنيتون كانت ناجحة حيث يتعاون الفريق المختص بالسياسة الاقتصادية مع رئيس الاحتياطي الفيدرالي آلان جرينسبان في تدعيم سياسة خفض سعر الفائدة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي كما أن اتفاقيات واتفاقية مراكش لعام 1994، والتي أدت إلى نشأة منظمة التجارة العالمية عملت على تشجيع صادرات الولايات المتحدة إلى الأسواق الجديدة من خلال دول الأسواق الناشئة الكبرى ومع حملات تجارية عالية المستوي عملت على تشجيع الصادرات إلى أسواق أخرى مثل روسيا التي تعمل على تعزيز التحول من دولة شيوعية سابقة إلى أنظمة اقتصاد السوق من خلال مشاريع مثل لجنة جور - شيرنوميردين، وهي لجنة ثنائية تلتقي مرتين في العام لتسهيل التجارة بين الولايات وروسيا في الطاقة والأجهزة عالية التكنولوجيا والخدمات بما في ذلك خدمات تدشين القمر الصناعي التجاري، كما نجح فريق كلنتون في إقناع الكونجرس الأمريكي بمنح صفة دولة أولى بالرعاية إلى الصين الأمر الذي أدي إلى التوسع في فرص التصدير للشركات التي تأسست بالولايات المتحدة وبالمثل فإن، الكونجرس والإدارة الأمريكية تعاونا مع الشركات التي تأسست بالولايات المتحدة في شئون مهمة والتي كانت تعتبر مسبقاً سياسة اقتصادية محلية وذلك من أجل زيادة أرباح الأسهم الاقتصادية الأمريكية عالمياً حيث قامت بيل فارم 1996 بتسهيل تحرير التجارة الزراعية

العالمية المنظمة بشكل تقليدي وذلك في معظم الأحيان بدون التسبب في أي أضرار للمزارعين الأمريكيين مثال آخر هو ذاك المتعلق بتشريع إصلاح الخدمات المالية عام 1999. (انظر ما يأتي لاحقاً) لكن كلينتون لم يكن قادراً على الفوز بدعم الكونجرس لعمل مبادرات رئيسة بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية بين دولة وأخري مثل تجديد النفوذ التفاوضي "المضمار السريع" لاتفاقيات التجارة ولهدفه المتعلق بمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بالحوض الأمريكي ومبادرة أمريكا للتجارة الحرة كما فشلت الإدارة الأمريكية أيضاً دبلوماسيا في جهات مهمة والتي قد تمد يد العون والمساعدة للشركات الأمريكية مثل تدشين منظمة تجارة عالمية جديدة تختص بتحرير التجارة أو الوصول إلى قرار ناجح في الاتفاقية العالمية للاستثمار.

ما مدى نجاح الشركات العالمية التي تأسست في الولايات المتحدة في استخدام الدبلوماسية بين الدولة والشركة في التسعينيات من القرن العشرين لتحقيق أهداف أعمالهم؟ من ناحية فإن شركات الولايات المتحدة حققت انجازا هائلا من النمو الاقتصادي سواء بمقياس رأس مال السوق أو بمقياس التواجد كعلامة تجارية والشهرة دون الحاجة إلى التفاوض بشكل موسع مع الحكومات ومع ظهور ما يدعي باقتصاد التكنولوجيا العالية "الحديثة"، فإن الشركات قفزت من مرحلة الركود وعدم الشهرة إلى مرحلة الانتشار في السوق العالمي: شركات انترنت مثل أول AOL وياهو، وشركات منتجة لبرامج الكمبيوتر مثل أوراكل وكمبيوتر اسوشيت CA وشركات مختصة ببرامج الشبكة العنكبوتية مثل أنظمة سيسكو جونيبرنيت وركس وشركات المعدات شبه الموصلة مثل ابلايد ماتيزيالز. ومن ناحية أخرى فإن الشركات المؤسسة بالولايات المتحدة فقدت الكثير من فرص النمو والتي كان من الممكن اغتنامها من خلال التعاون الوثيق مع "الدولة المحفزة" أو حكومة الولايات المتحدة، وقد استطاعت شركات الولايات المتحدة أن تعمل بشكل قريب مع إدارة كلينتون من أجل بناء تواجد أكبر في العديد من الأسواق الكبرى الناشئة مثل روسيا كما أن الشركات المالية الأمريكية بالأخص لم تبذل قصارى جهدها من أجل تقليل المخاطر وذلك عن

طريق محاولة منع - بدلاً من الوصول إلى - الأزمات العالمية والتي في النهاية كلفت خسارة كبيرة في مجال الأعمال مثل أزمة ميكسكان بيسو عام 1994 والأزمات المالية الآسيوية والروسية من عام 1997 حتى 1998، لا الحكومة الأمريكية ولا الشركات المؤسسة في الولايات المتحدة استخدمت الدبلوماسية بدرجة جيدة فيما يتعلق بمصادر القوة من أجل تحقيق أهداف السياسة حينما تتعارض المصالح فعلي سبيل المثال، الشركات الأمريكية التي استفادت من وقف وإنهاء الحظر الذي فرضته الحكومة الأمريكية على التجارة مع كوبا بعد نهاية الحرب البادرة لم تؤدي إلى الضغط الكاف المطلوب لتحقيق هذا الهدف في التسعينيات من القرن الماضي وبالمثل فإن قانون الطيران الفيدرالي لعام 1958 يجعل نقل الركاب بين المدن الأمريكية يقتصر فقط على الطائرات الأمريكية وكذلك يقصر امتلاك الأجانب للطائرات الأمريكية على نسبة 24% فقط ولقد فشلت شركات خطوط الطيران الأمريكية وكذلك شركات الطيران غير الأمريكية عبر السنين في عرض القضية أمام الحكومة الأمريكية لإلغاء هذه الفقرات التشريعية ذات الصلة وتبقي على الوظائف الأمريكية في النشاط الصناعي المتعلق بالطيران وذلك بالسماح بالاندماج بين الشركات المؤسسة في الولايات المتحدة وشركات الطيران غير الأمريكية الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق شبكات طرق عالمية أكبر، وقد قامت العديد من شركات خطوط الطيران المؤسسة في الولايات المتحدة بتقليص أعمالها أو أعلنت إفلاسها، وتم تقليص عدد كبير من وظائف الطيران في العقود الحالية لأن شركات الطيران المؤسسة في الولايات المتحدة لا يسمح لها بشراء الطائرات الأمريكية.

في التسعينيات من القرن العشرين كان هناك نوع من الاهتمام العالمي بالدبلوماسية القائمة بين الدولة والشركة والتي أدرت نفعاً على المصالح العامة والخاصة في الولايات المتحدة بشكل خاص، وفي العقد التالي كانت هناك تغيرات هيكلية حيث إن ازدياد أهمية الاتحاد الأوروبي كممثل في تنظيم العمل وكذلك في تقوية دبلوماسية الاتحاد الأوروبي كان يعني أنه يتوجب على الشركات العالمية أن تخصص وقتاً أكبر للدبلوماسية

مع الاتحاد الأوروبي كما أن انهيار لمعان وبريـق تكنولوجيـا الانترنـت " دوت كـوم" في بدايـة القـرن الحادي والعشرين كان يعني أن هناك عـددا مـن الشركـات المؤسسـة في الولايـات المتحـدة فقـدت بعضاً من شهرتها التي تمتعت بها في تسعينيات القـرن العشريـن وهكـذا وجـدوا أنفسـهم في وضـع ضعيف عند التفاوض مع الحكومات ولم تحقق العديد مـن الشركـات المندمجـة الواعـدة التـي تـم تصميمها كي تعمل على خلق منافسين عالميين أكبر مثل شركات أول AOL وتايم وانر كوميونيكيشن وشركات سيتي كورب وترافلارز (انظر ما يأتي لاحقـاً) لم تحقـق النجاحـات التنافسـية التـي توقعهـا أنصارها كما أن سلسلة من الفضائح الماليـة ظهـرت في كـلا جـانبي الأطلنطـي والتـي بـدأت بشركـة انرون، وورلد كوم، هيلث ساوث، وبارمالات والتي اسـتمرت خـلال الأزمـة الماليـة الكـبرى المتعلقـة بالرهن العقاري والائتمان عام 2007-2008 والتي بدأت في الولايات المتحـدة وتحولـت إلى ركـود في العالم ، كل هذا أدي إلى أزمة عامة تتعلق بمدي صـحة نمـوذج أو شـكل تنظـيمات السـوق العـالمي والتي نفذتها الحكومة الأمريكية والشركات كلاهما على السـواء، ويشـار إلى أن المسـاعي الأمريكيـة لتوفيق تنظيمات العمل العالمية عبر الخطوط الأمريكية قـد توقفـت فعـلي سـبيل المثـال، التنـاقض الواضح بين تقاليد وقواعد الحساب في الدول المختلفة يعتبر منذ فترة طويلة مجازفـة ماليـة تواجـه المستثمرين الباحثين عن شفافية الحسابات ودقتها عند اتخاذهم قرارات بالاستثمار في هذه الدولـة وقد دعت اللجنة الأوروبية المنظمين الأمريكيين إلى الالتزام بمعايير الحسابات العالمية IAS ومقياس الحساب الأوروبي، بعد أن طالبت اللجنـة بمعـايير التسـجيل الماليـة العالميـة المسـتندة عـلى معـايير الحسابات العالمية IAS بدلاً من مبادئ الحسابات العامة المقبولة GAAP والتي يفضلها المنظمـون الأمريكيون. ظهر بعد الأزمة العالميـة الماليـة لعـام 2008 اهـتمام بتنسـيق تنظيمـي في كـلا جـانبي الأطلنطي، والزمن وحده كفيل بأن يخبرنا بما إذا كان انبعاث هذا الاهـتمام كـاف لإنهـاء الصـفقات وإصدار التشريعات المنفذة لمتطلبات السوق.

دراسة حالة: اندماج سيتي كورب مع ترافيلرز وإصلاح الخدمات المالية الأمريكية

Case Study: the Citicorp-Travelers Merger and US financial Services Reform

توضح واحدة من أحدث دراسات الحالة الدبلوماسية وأكثرها تشويقاً بين شركة معينة ألا وهي سيتي جروب وبين دولة مضيفة ألا وهي الولايات المتحدة كيف أن كلا منهما كممثل دبلوماسي يستخدم قوته الخاصة به من أجل تحقيق هدف لم يتم التوصل إليه حتى الآن، ففي نهاية التسعينيات من القرن العشرين، رغبت شركتان أمريكيتان - بنك سيتي كورب وشركه تأمين تسمي ترافيلرز - في الاندماج من أجل الشروع في تأسيس شركات خدمات مالية والتي يعتقد مدراؤها أنها سوف تكون شركة كبرى قادرة على التنافس بنجاح في سوق الخدمات المالية العالمي مع منافسين كبار عبر البحار، لكن حتى عام 1999 لم يكن هذا الاندماج ممكناً بسبب القيود الأمريكية المستمرة والمفروضة على مجموعة الشركات المالية ، ومنذ عام 1933 فرق قانون جلاس - سيتجال بين الصناعة المصرفية التجارية وتأمين السندات المالية وكذلك الأنشطة المصرفية الاستثمارية الأخرى وأعمال التأمين وقد جاء قانون جلاس - سيتجال كنتيجة لانهيار سوق البورصة عام 1929 والاعتقاد الجماهيري الناتج بأن شركات الخدمات المالية في العشرينيات من القرن العشرين كانت قوية بدرجة كبيرة ولم تخدم المصلحة العامة ، ولعدة عقود كانت الصناعة المصرفية والمالية في الولايات المتحدة وفي الدول الصناعية الأخرى قضية تتغير بمعدلات معتدلة ولا تتغير بسرعة ومع ذلك فإن العولمة وتقدم التكنولوجيا قد ساعدا في تدفق رأس المال عبر الحدود الأمر الذي ساعد على التغيير وبدأ الإصلاح يطول الخدمات المالية في السبعينيات من القرن العشرين وذلك مع عدم إشراف الحكومة ورفع يدها عن الحدود التي تحكم معدلات الفائدة والتي يجب أن تدفعها البنوك على حسابات الادخار وفي الثمانينيات من القرن العشرين أعلنت الإصلاحات المالية "بيج بانج" على وول ستريت وفي مدينة لندن (القطاع المالي للمملكة المتحدة) وكان ذلك يشمل إبعاد سيطرة الحكومة وتحكمها في تداول السندات وكذلك تم رفع العوائق التي تواجه الصناعة المصرفية الداخلية. وبالرغم من

ذلك ظل الإجماع في الولايات على أن تكون الإصلاحات المالية بطيئة ومتسلسلة، وقد سعت بعض الشركات المصرفية الكبرى للضغط على الهيئة التشريعية والإلغاء الكامل لقانون جلاس ستيجال منذ السبعينيات من القرن العشرين، لكن هذه المساعي فشلت بشكل متكرر في الكونجرس، ويشار إلى أن التحدي الضخم الذي يواجه عملية إصلاح الخدمات المالية هو كيفية إعادة تنظيم المنظومة المالية بين العديد من المؤسسات المنظمة وذلك من أجل جعل النظام أكثر فاعلية وتوفير مستوي ملائم من الإشراف في بيئة تسودها الحرية، ولقد اختلفت الآراء بشدة حول من يجب أن تخول له السلطة المنظمة في بناء هيكل إصلاحي داخل كل قطاع من الخدمات المالية: الصناعة البنكية التجارية، الصناعة البنكية الاستثمارية والتأمين ، كذلك انقسمت الآراء حول ماهية المؤسسة الحكومية المنظمة ذات الصلة: هل هي الاحتياطي الفيدرالي، أم مكتب وزارة المالية لشئون مراقبة النفقات والعملة، أم شركة التأمين الإيداعي الفيدرالي أم وكالات التأمين المنظمة على مستوي الدولة.

مع منتصف التسعينيات من القرن العشرين، أدركت إدارة كلينتون ورؤساء اللجان المالية بمجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي وإدارات الشركات المالية الضخمة أهمية العولمة المالية والإصلاحات المالية التي تمت في الثمانينيات من القرن العشرين وكذلك أدركوا مدى الحاجة الملحة لتحديث النظام المالي الأمريكي من أجل الحفاظ على وكذلك أثراء وتقوية المنافسة الأمريكية في الأسواق المالية العالمية، لكن لم يظهر في الأفق أي تحالف أو ائتلاف سياسي ناجح من أجل تمرير فاتورة الإصلاح المالي في الكونجرس حتى الآن ففي عام 1997 حاول الكونجرس ولم يوفق في تمرير فاتورة الإصلاح المالي وبعد ذلك بعام واحد سحقت موارد الدخل الإجمالي من الانترنت نشاطات الخدمات المالية وفجأة بدأت الشركة تظهر نتائج مختلفة اعتماداً على مدى إتقان ومدى سرعة إقرار استراتيجيات العمل الالكتروني في عالم الانترنت وهو عالم بلا حدود، وأصبحت المنافسة بشأن شركات الخدمات المالية الأمريكية أكبر من ذي قبل وذلك فيما يتعلق بشئون السياسة المتبعة للشركات، وفي نوفمبر عام 1999 وافق

الكونجرس على قانون جرام - ليتش - بليلي والذي ألغي فعلياً قانون جلاس ستيجال وكذلك قانون الشركة القابضة المصرفية لعام 1956 وتحت مظلة القانون الجديد سُمح للبنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وشركات التأمين والتمويل المتبادل بالاندماج وكذلك المنافسة في الأسواق الأخرى، وقد وضع الكونجرس تشريعا جديدا للاندماج المالي المسموح به وذلك بجعل الشركات الكبرى مثل وول مارت وديلاردز بعيدين عن الصناعة المصرفية.

ما الذي قلب موازين الكونجرس في عام واحد فقط؟ أعلنت كل من سيتي كورب وترافلرز اندماجهما في شركة واحدة في أبريل عام 1998 وخلقت معاملات مالية بحجم 140 مليار دولار في سوق البورصة حيث تعتبر أكبر مؤسسة مالية أمريكية على الإطلاق تضم 100 مليون عميل ولها فروع في 100 دولة ، وتحت مظلة القانون الحالي، يسمح لسيتي كورب وترافلزر أن يقوما بإنشاء شركة قابضة مصرفية بإمكانها أن تحتفظ بالأعمال الحالية لمدة تصل إلى خمسة أعوام لكن كان يتوجب عليهما التخلي عن الكثير من هذه الأعمال إذا لم يتغير القانون في ذاك الوقت، إن إعلان الاندماج بين هاتين الشركتين كان مسعى دبلوماسيا مهما بشكل كبير ويتسم بالجرأة بفضل المدير التنفيذي لسيتي كورب والذي يدعي ساندي ويل وذلك بعد مفاوضات عامة وخاصة مع أعضاء الكونجرس وموظفي إدارة كلنيتون، وفي الحقيقة تحدى ويل الحكومة بقدرته على تحقيق إصلاح في الخدمات المالية في غضون الوقت المحدد ومع إعلان الاندماج راهن ويل بسمعة شركته في مقابل التزامه بضرورة تحقق الاندماج من أجل جعل سيتي كورب قادرة على المنافسة في السوق العالمي وبالفعل تحدي ويل الكونجرس الذي لم يجرؤ على إصدار تشريع الإصلاح المالي، فقد تفاوضت شركة سيتي كروب، وحسبت بدقة مدي قوة ونفوذ أصول الشركة مجتمعة، هذه الصفقة قلبت الموازين السياسية في صالح الموافقة على الإصلاحات لأنها كبيرة لدرجة تضمن النجاح وذلك بالنظر إلى حجمها الضخم وأهميتها للمنافسة الأمريكية، فاندماج شركة سيتي كوب وكذلك قانون جرام - ليتش بليلي والذي ساعد في وجود هذا الاندماج، كلاهما غير المشهد المالي العالمي حيث لأول مرة سمح هذا الاندماج للشركات

الأمريكية أن تنافس شركات مالية أوروبية كبرى مثل البنك الألماني والذي قام بشراء السندات المالية الخاصة بالشركتين الأمريكتين المصرفيتين تراست واليكس بروان كما سمح هذا الاندماج بموجة من الاندماجات المالية عبر الحدود والتي أعادت تشكيل الصناعة عبر العالم كما أن بنك HSBC والذي كان متواجداً بالفعل في السوق الأمريكية توسع بشكل أكبر وذلك بسبب شراء بنوك أمريكية أخرى واستحوذ البنك الملكي باسكتلندا على مجموعة متطورة من الشركات المصرفية الأمريكية وأصول أخرى لشركات خدمات مالية كما سارعت سيتي كوب في شراء شرودرز المختصة بالمعاملات المالية، وفي النهاية هذا يستدعي سؤالاً بخصوص ما إذا كانت إدارة سيتي كوب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مازالت تعتبر الاندماج هو أفضل استراتيجية عمل من أجل توسعة العمل، وتبقي نقطة، مع ذلك، وهي التي تتعلق بمناخ أواخر التسعينيات من القرن العشرين والتي حكمت فيها الإدارة السابقة بأن الاندماج هو أفضل طريق نمضي فيه قدماً إلى الإمام كما أن هذه الإدارة استخدمت مهارتها بشكل فعال من أجل توصيل قراراتها إلى الحكومة الأمريكية.

أن دراسة الحالة الخاصة بستي كورب - ترافلرز توضح الفكرة الرئيسة في هذا الفصل وهي أن تنظيم الموارد بشكل فاعل في استراتيجية دبلوماسية من أجل تحقيق أهداف العمل من شأنه أن يحقق مكاسب عظيمة فالدبلوماسية الناجحة بين الشركة والدولة تتضمن علاقة مستمرة مع الحكومة - التوسط - والتخطيط لكيفية استخدام النفوذ الذي يتمتعون به في التفاوض مع مسئولي الحكومة، وقد أعادت شركة سيتي جروب تشكيل نظام الخدمات المالية لصالحها وأثناء ذلك جلبت منافع كبيرة للمصلحة الأمريكية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي وذلك بعد عقود من التراخي من جانب الكونجرس، إن الشركات التي تهمل الدبلوماسية يمكن أن تواجه ظروفا معاكسة وغير مواتية بالرغم من حجمها ورأسمالها وشهرتها العالمية، ليس فقط فيما يتعلق بالسياسة السلبية المعارضة والقرارات النظامية من قبل الحكومات ولكن أيضاً فيما يتعلق بتنافسها مع الشركات الأخرى، ولعل شركة أخرى تبلي بلاءً حسناً في المفاوضات مع الحكومة المضيفة في سياق استراتيجية لتحقيق عائد اقتصادي فشركات

مثل نيتسكيب وسن ميكروسيستمز وأوراكل ضغطت بشكل فاعل على الحكومة الأمريكية من أجل رفع قضية احتكار ضد ميكروسوفت في نهاية التسعينيات من القرن العشرين ، ذلك لأن شركة ميكروسوفت لم تولِ انتباهاً كبيراً للدبلوماسية مع واشنطن حتى هذه اللحظة، لكن الشيء الذي له نفس الأهمية هو أن الحكومات تحتاج إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الشركات العالمية المتمركزة في أراضيها من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العالمية، ولكي تكون دولا محفزة ومشجعة، فإن الحكومات تحتاج إلى زيادة فرص التعاون، فالشركات الكبرى لها درجة من النفوذ على الحكومات المضيفة (استناداً إلى مدى قابلية أصولها للانتقال) وفي قدرتها على المغادرة أو الرحيل وهو تهديد قد يكون باهظ التكاليف حال تنفيذه ولكنه خيار ممكن حدوثه بالرغم من ذلك، وبالتالي فهو أداة تفاوض فاعلة بشكل كبير.

تسهم الشركات الخاصة الكبرى عبر الحدود القومية في الاقتصاد العالمي الحالي وعلى الرغم من أنها تختلف في الهيكل البنائي والوظيفة عن حكومات الدول القومية، إلا أنها تشارك في الدبلوماسية مع الحكومات ومع بعضها البعض فلا القادة السياسيون ولا الدبلوماسيون ولا المدراء الكبار للشركات العالمية بوسعهم أن يتجاهلوا فرص المكاسب العامة والخاصة والتي يجلبها هذا النوع من المشاركة الدبلوماسية كما أن التحدي الذي يواجه إدارات الشركات العالمية هو العمل على تطوير الهياكل الدبلوماسية وكذلك المهارات المطلوبة كي يستطيعوا أن يمثلوا أنفسهم وأن يتواصلوا وأن يتفاوضوا بشكل فاعل مع نظرائهم في الحكومات وفي المنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني، إن الشركات التي تتمتع بتلك الخبرة الدبلوماسية بالفعل أظهرت بوضوح وأقامت الدليل على قيمتها وذلك من خلال تطورها السريع وتحقيق مكاسب أكبر ليس ذلك فقط ولكن أيضاً من خلال تحقيق مكاسب اجتماعية ضخمة من خلال التعاون الفاعل بين القطاع العام والخاص فشركات مثل ميكروسوفت وسيتي جروب قد اختارتا الطريق الصحيح من خلال منحنى التقدم الخاص بها وجعلتا من المحتمل أن تعمل العديد والعديد من الشركات بفاعلية كجهات دبلوماسية.

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل السادس

منظمات المجتمع المدني والدبلوماسيون البارزون

Civil Society Organizations and Eminent Person Diplomats

مقدمة: المجتمع المدني والدبلوماسية

Introduction: Civil society and Diplomacy

يفهم البعض أن فكرة المجتمع المدني تشير تقليدياً إلى المـنظمات الاجتماعيـة التـي لا تخضـع لسيطرة الأجهزة الحكومية أو العسكرية أو القضائية، وبالتالي فإن المجتمع المدني يشتمل على مجال الأعمال والمنظمات والحركات ذات الاهتمامـات السياسـية والأهـداف الاجتماعيـة والخيريـة، ولعـل إحدى نتائج عمليـة زيـادة الوصـول إلى الدبلوماسـية والمشـاركة فيهـا والتـي ناقشـناها في الفصـول السابقة كانت خلق مجال لفعاليات المجتمـع المـدني يشـاركون مـن خلالـه في التمثيـل الـدبلوماسي والاتصـال بالجهـات الفاعلـة الأخـرى بشـكل مبـاشر ولا يُكتفـي بمجـرد أن يطلـب مـنهم أن يقـوم دبلوماسيو الدولة بالحديث عن مصالحهم نيابة عنهم، ويركز هذا الفصل على نوعين رئيسـيين آخـرين من فعاليات المجتمع المـدني وهـي مـنظمات المجتمـع المـدني والدبلوماسـيون البـارزون، ففـي القـرن العشرين ظهرت منظمات المجتمع المدني (CSO) والتي تعرف أحياناً بشكل أقل دقة بـالمنظمات غـير الحكومية (NGO) كشكل رئيسي آخر من الجهات الدبلوماسية غير الحكومية، ففي النصف الثاني من القرن العشرين أصحبت هذه المنظمات وأنشطتها معلومة لدى الجماهير في جميع أرجاء العالم، إذ إن الحملة التي قامت بها جماعة السلام الأخضر لإقناع الحكومات والشعوب المعارضة للتجـارب النوويـة في ثمانينيات القرن العشرين لاقت تغطيـة إعلاميـة عـلى مسـتوي العـالم، وفي عـام 1985 تمخـض عـن جهـود جماعـة السـلام الأخضر أسـوأ أنـواع الفشـل للدبلوماسـية عنـدما قامـت القـوات الحكوميـة

سفينة جماعة السلام الأخضر رينبو وارير الغارقة في خليج أوكلاند، نيوزيلاندا، أغسطس، 1985

الفرنسية بإغراق سفينة السلام الأخضر "رينبو وارير" عند رسوها في أوكلاند بنيوزيلاندا، وذلك لمنعها من التدخل لمنع التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ، ومن حيث الطريقة التي تنفذ بها منظمات المجتمع المدني الوظائف الدبلوماسية المحورية في التمثيل والاتصال فإنها تشبه في أوجه عدة أنواع المنظمات المشتغلة بالدبلوماسية والتي ذكرناها في الفصول السابقة مثل الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات العالمية الكبرى.

ثمة مجموعة أخرى من فعاليات المجتمع المدني الدبلوماسية والتي يطلق عليها "الدبلوماسيون البارزون"، قد أثبتت وجودها على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، فعلي سبيل المثال قام في أواخر السبعينيات إليوت ريتشاردسون المدعي العام الأمريكي السابق وسفيرها إلى محكمة سانت جيمس - والذي كان يعمل بصفته

الشخصية فقط - قام بالتفاوض حول قرار بشأن نزاع حدودي بين حكومتي شيلي والأرجنتين والذي أدي إلى صراع على ممر ملاحي بين المحيط الأطلنطي والهادي بالقرب من الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية والذي كان يهدد بنشوب حرب بين الدولتين، على أية حال وكما تبين المناقشة التالية، يعتبر الدبلوماسيون البارزون مختلفين جداً عن أية جهة تنظيمية ناقشناها حتى الآن، فالدبلوماسي البارز ليس لديه نفس النوعية من العلاقات مع أية جهة يمثلها كتلك التي توجد بين سفير أية دولة وحكومته أو بين نائب الرئيس للعلاقات الحكومية في أية شركة دولية ورئيسه التنفيذي أو مجلس الإدارة.

يمكن اعتبار مجموعة أخرى من المنظمات على أنها "منظمات مجتمع مدني" لها مهام دبلوماسية ولو على درجات محدودة ومتباينة ألا وهي المجموعة التي تضم المنظمات الجنائية الدولية (TCO) والمنظمات التي تتخذ تكتيكات متطرفة (المنظمات الإرهابية وأمراء الحروب)، إن منظمات كهذه يمكن أن يفهم بأنها تمثل حداً أو حاجزاً للدبلوماسية المعاصرة، ففي حين نجد أن معظم هذه الجماعات تضطلع بتدابير محدودة من التمثيل الدبلوماسي والاتصال مثلما يحدث أن يمارس " تنظيم القاعدة" الدبلوماسية العلنية بإرسال رسائل فيديو إلى قناة الجزيرة لخلق نوع من التأييد بين جماهير المسلمين على مستوي العالم إلا أن معظم هذه المنظمات يمكن وصفها بأنها لا تميل إلى الانخراط في هذا النوع من الدبلوماسية التي يمارسها النوعان الآخران اللذان ناقشناهما سابقاً.

منظمات المجتمع المدني كجهات دبلوماسية فاعلة

Civil society Organizations as Diplomatic actors

يغطي مصطلح "منظمات المجتمع المدني" نطاقاً واسعاً من الكيانات أكثر مما نتصور، ومثل الشركات، تختلف تلك المنظمات في الحجم من منظمات صغيرة جداً ومحلية إلى منظمات دولية كبري، ولدي معظم الناس أن تلك المنظمات هي كيانات ضخمة ودولية أنشئت لكي تضطلع بمهام خيرية مثل حماية البيئة وعلاج المرضي

ومحاربة الفقر، مثل السلام الأخضر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود (MSF)، وما يميز منظمات المجتمع المدني عن المؤسسات متعددة الأطراف هو أن دوائرها لا تتألف من الحكومات وبالإضافة إلى المؤسسات الخيرية تشتمل منظمات المجتمع المدني على جماعات المصالح الدولية مثل الاشتراكية الدولية ومجلس الكنائس العالمي والمنظمات الدينية الدولية مثل جمعية سوكا جاكي البوذية الدولية وجمعية قديسي يسوع المسيح لليوم الآخر بالإضافة إلى منظمات الأعمال، ويشار إلى أن العديد من أكبر منظمات المجتمع المدني الدولية التي يزداد الاعتراف بها كجهات دبلوماسية تنقسم إلى خمسة أقسام كبيرة: منظمات مكافحة الفقر مثل " أوكسفام و"الرؤية العالمية" و"أنقذوا الأطفال"، والمنظمات الطبية والصحية مثل أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان مثل العدالة الدولية والمنظمات البيئية مثل السلام الأخضر وأصدقاء الأرض، ومنظمات الأعمال والمصالح السياسية مثل الاتحاد الدولي للاتحادات التجارية والاشتراكية الدولية، ومع ذلك، لا تحتاج منظمات المجتمع المدني لأن تكون دولية، فمثلا "داتا" (DATA) لها مردود عالمي عظيم على الرغم من حجمها الصغير نسبياً بسبب الرؤية الثاقبة لرئيسها بونو وقدرتها على تكوين شراكة مع المنظمات الأخرى.

على الرغم من أننا في هذا الكتاب نعامل الغرفة الدولية للتجارة ومنتدى الاقتصاد العالمي على أنهما منظمتان متعددتا الأطراف بحكم أن كليهما له دور في الحوكمة الدولية، إلا أنهما لم يتشكلا من قبل الحكومات، ويعرّف منتدى الاقتصاد العالمي نفسه على موقعه الإليكتروني على أنه من منظمات المجتمع المدني، ولعل أبرز العلامات الفارقة لأي من منظمات المجتمع المدني هي أن أيا منها يتم إنشاؤها بغرض أداء رسالة معينة أو تحقيق هدف بعينه، فعلي سبيل المثال تكرس منظمة أصدقاء الأرض نفسها لحماية البيئة العالمية، كما أن منظمات المجتمع المدني تناشد المنظمات الأخرى والأفراد للانضمام إليها ومساندتها في تحقيق أهدافها ويحكم عادة على مشروعيتها من قبل الجمهور على مستوي العالم من حيث فاعليتها في تنفيذ ما أنشئت لتنفيذه.

تختلف منظمات المجتمع المدني عن كل من الحكومات والشركات من حيث أنها لا تملك مصدراً ثابتاً للدخل مثل الضرائب أو المبيعات، وهكذا فإنها عادة ما تحتاج إلى تمويل خارجي لأداء مهامها، وقد تجد تمويلاً من الحكومات أو الشركات أو تتلقى مساهمات خاصة، فعلي سبيل المثال كان 85% من ميزانية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2007 والتي كانت تتراوح بين 500 مليون دولار إلى 600 مليون دولار، كان يمول من قبل حكومات الدول الصناعية، إذن يمكن اعتبار الطريقة التي تمول بها منظمة المجتمع المدني علامة على مشروعيتها على الساحة الدبلوماسية الدولية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني تشكل درجة استقلالها كجهات دبلوماسية فاعلة لأنه إذا كانت منظمات المجتمع المدني تعتمد على التمويل الحكومي فإنها بهذا الشكل سوف تعتمد على المسئولين الحكوميين وكذلك سياسات الحكومة، وحتى إذا كانت المنظمة كبيرة فإن هذا الاعتماد يمكن أن يقيد أو يحد من استقلالها وحريتها في المناورة، ولكن يجب التنويه إلى أن تمويل الحكومات لمنظمات المجتمع المدني لا يخضع دائما للمساومات حيث أصبح من الشائع أكثر من أي وقت مضي أن الحكومات زادت من تعاونها مع الأجهزة غير الحكومية التي تقوم بخدمات عامة أو تشارك في القيام بها، وكما يوضح كوبر وهوكنج، تعمل منظمات المجتمع المدني في الغالب مع الحكومات لتقديم أنواع الخدمات التي تقدمها الحكومات فقط تقليدياً للسكان وهي خدمات تتدرج من الإغاثة عند الكوارث حتى تغذية الفقراء، وتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية للمناطق الريفية وتسوية المنازعات، وفي هذه العملية يتباين هيكل العلاقة بين منظمة المجتمع المدني والحكومة بشكل كبير، فمنظمة المجتمع المدني يمكن أن تعمل كمقاول من الباطن أو ميسر أو مدير مشارك، من بين عدة وظائف، ولكي تنجح العلاقة بين الحكومة وأية منظمة مجتمع مدني في مشروع معين فإنه يجب مناقشتها بعناية في المقام الأول ومن ثم حسمها من خلال الاتصال المنظم بشأن الفترة التي يجب أن يستغرقها المشروع، لأن أية علاقة ذات نطاق واسع تمتد إلى العديد من المشروعات يجب أن تتم عبر المؤسسات مع وجود كيانات

واضحة للتمثيل وقنوات للاتصال، وكما تفعل منظمات المجتمع المدني مع الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف فإنها ترتبط بعلاقات مع الشركات العالمية التي تنفذ مشروعات ذات اهتمام مشترك، فعلى سبيل المثال تتعاون شركتنا بل وميلندا اجبتي ومايكرو سفت على توزيع تكنولوجيا تطوير التعليم في الدول النامية، وكذلك تعمل شركات الدواء الكبرى مثل ميرك مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالرعاية الصحية في بيع أدوية الإيدز بأسعار مقبولة في إفريقيا. معنى هذا أنه كما هو الحال مع الشركات والمنظمات العالمية وجدت منظمات المجتمع المدني والحكومات أنهما بحاجة إلى إقامة علاقات دائمة مع بعضها البعض، وإلى جهود وسيطة تتألف من التمثيل الدبلوماسي والاتصال.

وهناك مثال آخر موجود بين منظمات المجتمع المدني والشركات العالمية ويتضح في الحالات التي تكون فيها حاجة إلى علاقة دائمة، وقد تبدو هذه الحاجة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني أكثر تعقيدا مما تبدو عليه، فهناك بعض المنظمات كونت اسمها وسمعتها واكتسبت نوعا من الشرعية من خلال الانخراط في أفعال حساسة أو حتى عنيفة وليس من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع الجهات الفاعلة الأخرى عن طريق التمثيل والاتصال وقد وصف دير ديريان المدخل المثالي للدبلوماسية التي اتخذه الثوار الفرنسيون والروسي بأنه مدخل "ضد الدبلوماسية" حيث كان يرى أن الثقافة التقليدية القائمة على الطبقة إنما هي جزء من مشكلة تفاعل الدول مع بعضها البعض وبالنسبة لمن يعارضون الدبلوماسيين يعتبر التوسط لحل النزاعات بين البشر أهم من التوسط لحل النزاعات بين الدول، فعلى سبيل المثال تتبعت حركة السلام الأخضر بعد مواجهتها مع الحكومة الفرنسية بشأن التجارب النووية بأيام تتبعت سفينة صيد الحيتان اليابانية نيشين مارو في مياه القارة القطبية بالمحيط الجنوبي في يناير عام 2008 في محاولة لمراقبة ونشر وفي النهاية لمنع ما كانت تراه صيدا جائرا للحيتان من قبل اليابانن ويمكن رؤية تكتيكات السلام الأخضر على أنها مثال جيد لفكرة دير ديريان عن مناهضة الدبلوماسية، ولكن يلاحظ أن منظمات مثل السلام الأخضر قد واجهت نفس المحنة

التي يواجهها الثوار المناهضون للدبلوماسية إذ عندما تؤول لك السلطة والتأثير، ما هي أنجح وسيلة تتعامل بها مع الآخرين لتحقيق أهدافك؟ هل المواجهة كاستراتيجية لكسب الإدانة العالمية لعمل ما أكثر فاعلية من المفاوضات؟

لقد وصل هذا الاتجاه التصادمي من قبل منظمات المجتمع المدني في علاقاتها مع الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات إلى قمته في أوائل القرن الحادي والعشرين مباشرة بعد أن أعاقت بنجاح هائل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في نوفمبر عام 1999 فمنظمات مثل اتحاد المزارعين الفرنسيين -وهي منظمة ريفية فرنسية وجمعية الضرائب على الأعمال المالية من أجل مساعدة المواطنين- وهي جماعة مناهضة للإصلاح الليبرالي الاقتصادي الحديث وتعرف بـ ATTA كلاهما واصلا هذا النموذج من الاحتجاج العدواني ضد قمة الثماني في جنوة بإيطاليا وكذلك اجتماعات دافوس السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في عامي 2000 و2001، وقد أدت احتجاجات جنوة إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة الإيطالية مخلفة وراءها قتيلا يبلغ من العمر 23 عاما وهو كارلو جولياني وتولد عنها كذلك سخط إعلامي عارم على مستوى العالم على قادة مجموعة الدول الثماني وهو ما كانت تهدف إليه منظمات المجتمع المدني، حيث كانت تلك المنظمات تسعى من خلال الاحتجاج ضد اجتماعات دافوس إلى لفت انتباه الإعلام إلى أنشطة المنتدى الاقتصادي العالمي وبالتالي إقناع المنتدى لتوسيع أجندة قضاياه وزيادة عدد المشاركين لكي يشمل المزيد من منظمات المجتمع المدني ويشار إلى أن قادة المنتدى وأعضاءه كانوا يميلون للرضوخ لمطالب تلك المنظمات بشرط استعداد تلك المنظمات للالتزام بقواعد وإجراءات المشاركة في دافوس وهكذا أصبح في السنوات التالية العديد من منظمات المجتمع المدني مشاركين نشطين في الاجتماع السنوي لدافوس.

في يناير 2001 افتتحت مؤسسة جديدة وهي المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجري بالبرازيل بهدف جمع منظمات المجتمع المدني على مستوى العالم لنفس النوع من العصف الذهني حول المشكلات العالمية والذي تم في دافوس تحت رعاية المنتدى

الاقتصادي العالمي ولكن بأجندة مختلفة وضعتها مـنظمات المجتمـع المـدني وفي موعـد انعقـاد أول اجتماع للمنتدى الاجتماعي العالمي تعززت صلته مع مناهضي الدبلوماسية عندما قام جوزيه بوفيه رئيس اتحاد المزارعين الفرنسيين بالمشاركة في الهجوم على مزرعة بالقرب من بورتو أليجـري تمتلكهـا الشركة الزراعية العالمية "مونسانتو"، حيث قام المهاجمون بـاقتلاع المحاصـيل المعدلـة وراثيـا، ومـع مرور الزمن حذا المنتدى الاجتماعي العالمي حذو النموذج الـذي كانـت تضعه نصـب أعينهـا وهـو اجتماع دافوس السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي وبالتالي لا يمكن النظـر إليـه عـلى أنـه منـاهض للدبلوماسية.

لقد اجتذب الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في بورتو اليجـري في عـام 2005 مـا يزيد عن 100000 مشارك ينتمون إلى أكثر من 2000 منظمة ومن أكثر من 119 دولة، وبحلول عـام 2006، أثارت النجاحات التي حققها المنتدى الاقتصادي العالمي في توسيع النقاش العام حول كيفيـة تنظيم الاقتصاد العالمي وتضمين الكثير مـن بنـود أجندتـه في النقاشـات في دافـوس - أثـارت أسـئلة مهمة أمام منظمي المنتدى الاجتماعي العالمي حول مستقبل منظمتهم، حيث ثار النقاش حـول مـا إذا كان المنتدى الاجتماعي العالمي قد حقق أهدافه الرئيسية بالنجاح في إدراج أجندته ضمن أعمال دافوس أو ما إذا كانت هناك حاجة لدى المنتدى الاجتماعي العالمي لرفع الوعي العام بأجندته مـن خارج المنتدى الاقتصادي العالمي.

تعمل مداولات المنتدى الاقتصادي العالمي على تسليط الضوء على مدى النجاح الذي تحققـه منظمات المجتمع المدني في انتزاع الاعتراف بكياناتها وقضاياها من قبل الجهات الفاعلة على الساحة الدبلوماسية من أجل إنجاح أهدافها - مثل قمة الدول الثماني في عـام 2005 حـول تخفـيض معـدل الفقر - وقد تعززت بفعل الاتصالات الواسـعة بـين مـنظمات المجتمـع المـدني والمؤسسـات العالميـة متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولقـد أقامـت الأمـم المتحـدة - عـلى سبيل المثال- سلسلة من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني بهدف بحث قضايا محـددة تتعلـق بأهداف الأمم المتحدة للتنمية في الألفية الثالثة، واعترافا بالحاجة إلى التغيير المؤسسي بادر أمين عام

الأمم المتحدة كوفي عنان في عام 2003 بتعيين لجنة من الشخصيات البارزة برئاسة الرئيس البرازيلي السابق هنريك كاردوسو وذلك لبحث دور منظمات المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة وتقديم توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة مشاركة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وقد اعترف تقرير اللجنة في عام 2004 والذي قدمته إلى الجمعية العامة بأهمية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف الأمم المتحدة كما قدم توصيات بسلسلة من الإصلاحات، تلك التوصيات كانت تشتمل على زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في أجهزة الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة وتمويل المشاركة المتزايدة من قبل منظمات المجتمع المدني في الدول النامية وتحسين عملية اعتماد منظمات المجتمع المدني وتوسيع برامج الشراكة لدى منظمات المجتمع المدني، وكما ذكر تقرير اللجنة "إن العمل الفعال مع المنظمات غير الحكومية أيضا يزيد من احتمالية أن تفهم قطاعات عريضة من الجماهير قرارات الأمم المتحدة بل وتساندها "، لكي تحقق منظمات المجتمع المدني أهدافها المتنوعة فإنها تعتمد على الاعتراف والتأييد والمساندة المالية من قبل الأفراد وهم الجمهور الذي يتكون منه المجتمع المدني، وكما نوهنا سابقا، بالنسبة لكل منظمة يمكن النظر إلى عدد من المؤيدين من الأفراد والهيئات المزودين بمستوى مالي ملائم على أنه معيار شرعية منظمات المجتمع المدني، وادعائها القدرة على التحدث بإسم القضية أو الرسالة التي تكرس نفسها من أجلها، فجماعة السلام الأخضر على سبيل المثال تدعي أنها كانت تضم 2.8 مليون عضو في الأشهر الثمانية عشر السابقة على يناير 2007 كما ذكرت أن صافي دخلها السنوي في عام 2006 وصل إلى 128 مليون يورو، ومن ثم لكي تنجح أية منظمة للمجتمع المدني فإنها تحتاج لأن تستفيد بشكل كبير من الدبلوماسية الشعبية التي تتمثل في اتخاذ أساليب للتأثير على الجماهير من أجل الضغط على الحكومات من خلال أنظمتها السياسية الداخلية وذلك لإحداث تغييرات في السياسة وعادة يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تزيد من قدراتها الدبلوماسية إذا ما اتجهت إلى العالمية وطورت كياناتها وجذبت المزيد من التمويل المستقل الذي لا يعتمد على الحكومات القوية المانحة، فمنظمات المجتمع

المدني مثل أطباء بلا حدود، والسلام الأخضر، وأصدقاء الأرض واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأوكسفام والعدالة الدولية وأنقذوا الأطفال قد استفادت في جمع التمويل اللازم وفي عملها المحوري من الاعتراف الذي حققته كياناتها.

يكمن الكثير من الأنشطة التي تؤديها منظمات المجتمع المدني الدولية في تقديم الخدمة المباشرة للدوائر المكلفة بها نجد منها تلك الحالة التي يقوم فيها الصليب الأحمر بتوزيع الأدوية على القرويين لمنع الكوليرا بعد الأعاصير البحرية، وعموما فإن القدر الأكبر من أنشطة منظمات المجتمع المدني يتطلب القيام بوظائف التمثيل والاتصال الخاصة بالدبلوماسية لكي يكتب له النجاح، فمنظمات مثل أوكسفام وأطباء بلا حدود -لكي تقيم معسكر لاجئين بالقرب من دارفور أو مركز تغذية في الصومال - قد تحتاج للتفاوض والاتصال بشكل متواصل ليس فقط مع حكومة أو أكثر ولكن مع أمراء الحرب والمنظمات الإرهابية إذا رغبت في ذلك، وكذلك مع الشركات الخاصة التي توافق على تقديم الدعم اللوجستي مثل نقل المستلزمات والموظفين وطواقم الحماية إلى المعسكر أو المركز، إذن يلاحظ أن رسالة بعض منظمات المجتمع المدني ذات طبيعة دبلوماسية واضحة فالصليب الأحمر يتمتع بحقوق وواجبات محددة لمساعدة وحماية المتحاربين والمدنيين في مناطق النزاعات وذلك طبقا للقانون الدولي العام، ومنذ عام 1990 يتمتع الصليب بصفة المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أن منظمة العفو الدولية تقوم بإجراءات مكفولة لها بعد أن تتلقى تقارير عن تعذيب المساجين من قبل الحكومات، حيث قد تسعى للتفاوض مع المحكمة المهتمة لكي تقنعها بوقف التعذيب الذي تمارسه على المساجين، وقد تضغط على حكومات الدول القوية مثل فرنسا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة لكي تمارس ضغطا على الحكومات التي تمارس التعذيب بغرض منعها من القيام بذلك أو قد تدخل الرأي العام العالمي أو الإقليمي من خلال حملة للإعلان عن القطاعات التي ترتكب وذلك لتحفيز مواطن الدول القوية للضغط على المشرعين من أجل الضغط على الحكومة المهتمة من أجل إنهاء التعذيب، وهناك منظمات أخرى للمجتمع المدني التي تنخرط في شكل مختلف من

الدبلوماسية الشعبية والتي تنطوي على تكتيكات تقوم على المواجهة المباشرة، فعندما اعترضت منظمة السلام الأخضر سفينة صيد الحيتان اليابانية نيشين مارو في القارة القطبية في عام 2008 كان معها على ظهر السفينة محرر تابع لهيئة الإذاعة البريطانية وذلك لتوفير المعلومات التي تساعد على حشد المعارضة ضد برنامج صيد الحيتان الياباني التي تدعي الحكومة اليابانية أنها تنفذه لأغراض البحث.

الشخصيات الدبلوماسية البارزة Eminent Person Diplomats

منذ أقدم العصور، يزخر التاريخ بأمثلة لأشخاص ذوي مكانة عالية ومؤهلين للعمل كوسطاء في المفاوضات الدبلوماسية الحساسة والصعبة بين الفرقاء، وعادة ما نحتاج إلى تلك الوساطة عندما تكون مؤهلات ذلك الشخص مطلوبة لفتح خط الاتصال أو الحفاظ عليه وبدونه قد يغلق هذا الخط، وفي العقود الحديثة كانت هناك زيادة في الأفراد ذوي القدرات العالية الذين يعملون في المجال الدبلوماسي بطريقة احترافية معترف بها بدرجة كبيرة حيث يعمل هؤلاء الأفراد كممثلين لمصالح الآخرين أمام دبلوماسيي الحكومة والمنظمات متعددة الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى ويداومون على الاتصال بنظرائهم، وفي الغالب ولكن ليس دائما، يحرص هؤلاء الأفراد على أن يكونوا متميزين ومعروفين لدى الجماهير وتجدر الإشارة إلى أن مهام الشخصيات الدبلوماسية البارزة متعددة، حيث تمتد القيادة السياسية والدينية إلى الفن والرياضة ولقد سجل أندروف كوبر في كتابه "دبلوماسية الشخصيات المهمة" كثيرا من الأنشطة الحديثة للدبلوماسيين وحاول الإجابة عن الأسئلة المهمة التي تظهر من جراء أعمالهم ومن بين الأمثلة الشهيرة لدبلوماسية الشخصية البارزة تلك الزيارة التي قام بها القس جيس جاكسون إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في محاولة لإطلاق سراح الطيار التابع للبحرية الأمريكية الذي أسقطت طائرته بينما كان في مهمة لضرب المواقع السورية في لبنان عام 1983 ومثال آخر هو تلك الحملات المناهضة للفقر التي قادها بونو منذ التسعينيات وكان أبرزها رحلته إلى إفريقيا في عام 2002 بصحبة وزير

الخزانة الأمريكي بول أونيل وكذلك دوره في قمة الدول الثمانية في عام 2005، وكان هدف أونو في عام 2002 هو زيادة وعي أونيل بالمشكلات التي تواجه إفريقيا بدءا من الإيدز حتى نقص الماء الصالح للشرب مع استعداد أونيل للتعلم باعتباره رئيس مجلس إدارة سابق لشركة ألومنيوم وبعد ذلك أصبح من دعاة قضايا التنمية، ومن المهم أن نلاحظ أن بونو لم يتصرف كشخصية دبلوماسية بارزة فحسب ولكنه أنشأ منظمة مجتمع مدني بإسم داتا (DATA) تهتم بالديون والإيدز والتجارة وإفريقيا - وذلك لجمع الأموال من أجل مشروعاته لمكافحة الفقر.

لقد أصبح من الواضح أن الشخصيات الدبلوماسية البارزة ليست مماثلة للحكومة أو منظمة متعددة الأطراف أو الشركة الدولية أو حتى منظمة المجتمع المدني نفسها وذلك لأنها لا تمثل ولا تتواصل نيابة عن كيان ما، بل تمثل أفكارا أو أوضاعا يشعرون بالالتزام تجاهها، ويمكن تعيينهم أو قد يتطوعون لتمثيل كيان آخر ولكن دون أن يكونوا جزءا من ذلك الكيان وبالتالي يلعبون دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة بشكل يتسم بالحياد والاستقلالية، ولعله من المنطقي أن نعتبر أنشطة هؤلاء الأفراد أعمالا دبلوماسية لأنه عند نجاحهم على الأقل يلقون قبولا هم والرسائل التي يحملونها من الطرف الآخر الذي يتواصلون معه، ويلاحظ أنهم يلقون اعترافا بمكانتهم وشرعيتهم من قبل نظرائهم الذين يسعون إلى التفاوض معهم، كما أنهم ينخرطون في الوظائف الدبلوماسية المحورية كالتمثيل والاتصال بنفس الطريقة التي يتبعها نظراؤهم في الحكومة والمنظمات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والشركات العالمية، وبهذا الشكل يلعبون دورا محوريا في تسوية المنازعات بين الجهات الأخرى.

إن الفارق الرئيسي الذي يجب أن نضعه في الاعتبار عندما نتدبر الدور الذي تلعبه الشخصيات الدبلوماسية البارزة هو الفارق بين الأشخاص المستقلين الذين يوافقون على العمل كممثلين لجهة أخرى بروح الخدمة العامة - في الغالب بدون مقابل رسمي- والأشخاص الذين يقررون العمل كدبلوماسيين خدمة لقضية أو هدف ملتزمون بها شخصيا، ويمكن أن تصنف ضمن النوع الأول شخصيات مثل رؤساء

حكومات متقاعدين وسياسيين مماثلين لهم في المكانة وكذلك سفراء الأمم المتحدة للنوايا الحسنة، فرؤساء الحكومات المتقاعدون وكبار السياسيين غالبا ما يطلب منهم رؤساء حكوماتهم أو رؤساء حكومات أخرى العمل كوسطاء أو مراقبين لسير العمليات الانتخابية، فالرئيسان الأمريكيان السابقان جيمي كارتر وبيل كلينتون، ورئيس جنوب إفريقيا السابق نيلسون مانديلا، والرئيسة الأيرلندية السابقة ماري روبنسون، والأسقف المتقاعد ديزموند توتو، كلهم لعبوا هذه الأدوار مرات عديدة، ولقد ظهرت وظيفة سفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة في الخمسينيات عندما اختير ممثلون مثل داني كاي، وأودري هيبورن والسير بيترا أوستينوف كسفراء للأمم المتحدة للنوايا الحسنة وفي الوقت الحالي، عملت الممثلة انجليا جولي سفيرة للنوايا الحسنة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) ومن خلال تطوعها للقيام بزيارات للدول التي تمزقها الحروب في إفريقيا وآسيا ومن خلال كتابها عن خبراتها، تساعد جولي في لفت انتباه الإعلام الدولي لمحنة اللاجئين ورفع مستوى المساعدات التي تقدمها بعثات الأمم المتحدة كما يؤدي نجم التنس روجر فيدر دورا مماثلا في الصندوق الدولي لطوارئ الأطفال التابع للأمم المتحدة، وتبين اليونيسيف على موقعها الالكتروني أن "الشخصيات البارزة يمكن أن يوجهوا التمثيل نحو أولئك الذين لديهم القدرة على إحداث التغيير، حيث يمكنهم استخدام مواهبهم وشهرتهم في جمع الأموال ورعاية الأطفال ومساندة اليونيسيف في مهمتها".

أما الفئة الثانية من الشخصيات الدبلوماسية البارزة فتتألف من الأفراد الذين يقررون العمل على المسرح الدبلوماسي لمناصرة قضية أو مصلحة معينة يلتزمون بها، فالشخصيات الدينية مثل القس جيسي جاكسون في الولايات المتحدة تسعى لأن تقوم بدور الوسيط في النزاعات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها وذلك لبيان أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية وكذلك الدبلوماسية المطلوبة لتنفيذها لا تنفذ بشكل فاعل من قبل المسئولين الأمريكيين الرسميين فقط، ويشار إلى أن الشخصيات الفنية مثل الموسيقار بونو والسير بوب جيلدوف قد كرسا نفسيهما لقضية مكافحة

الفقر، خصوصا في إفريقيا، وقد أدركا أنهما يمكن أن يستخدما مؤهلاتهما الشخصية في الوصول إلى القادة في كل من الدول النامية والدول المانحة من أجل زيادة المنح والعطايا، وقد وجد كل من بونو وجيلدوف أنهما يمكن أن يؤثرا في تعبئة الرأي العام لكي يضغط من أجل تغيير السياسات وفي جميع الأموال لقضيتهم، ولما كبرت مشروعاتهما وجدا أنه من الملائم أن ينشئوا منظمة للمجتمع المدني لتحقيق أهدافهما.

إن مسألة اعتبار الشخصيات الدبلوماسية البارزة أفرادا فاعلين هي في الواقع مسألة اعتبار ما إذا كان الفرد شخصية بارزة أم لا، فالشخصية الدبلوماسية البارزة يعتبر ناجحا بمدى رغبة السفير أو رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء أو مير الشركة أو أي دبلوماسي آخر في استقباله والتواصل معه أو معها، وعندما يكون الاتصال الفعال مع الجمهور الدولي هو المطلوب مثل الإعلان على الملأ عن أزمة للاجئين.

قد تنجح الشخصية البارزة في مهمته أو مهمتها في أن يكون في موقع الحدث حتى يتسنى لوسائل الإعلام أن تنتهز الفرصة وتنشر ما يعلنه على نطاق واسع، وعلى أية حال إذا كان لابد من المفاوضات، فإن مجموعة كبيرة ومختلفة من المهارات الدعائية والإجرائية تكون مطلوبة في هذه الحالة، فللقيام بدور على مستوى عال من الأهمية في الوساطة يجب أن يكون الفرد على درجة أخلاقية عالية ولديه المصداقية والقدرة الدبلوماسية على أن يكون محايدا ونزيها، فالطرفان المتنازعان أو الأطراف المتنازعة يجب أن تكون لهم الرغبة في قبول نفس الشخص وأن يولوه ثقتهم، وفي الغالب تسعى كثير من الأطراف إلى الشخصيات الدينية مثل الأسقف ديزموند توتو، كما أن القادة السياسيين السابقين ذوي المكانة الأخلاقية العالية أمثال كارتر ورينسون ومانديلا ينطبق عليهم نفس القول، ويمكن أن تتوافر مهارات التفاوض القوية في نفس الأفراد ولكن يمكن أن يحدث اختلاف في القدرات، فالسيناتور السابق جورج ميشيل والذي ترأس بنجاح عملية تطبيق اتفاقية الجمعية الطبية بين أطراف النزاع طويل الأجل في شمال أيرلندا في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، يعتبر مثالا جيدا على الشخصية البارزة والذي يعتبر محلا للثقة ويملك في نفس الوقت مهارات المحاور

المتميز، ولقد عين ميشيل من قبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما لكي يعمل كمبعوث للشرق الأوسط في خطوة من أوباما لمواجهة التحديات الدبلوماسية المعقدة أمام الولايات المتحدة.

لعل أحد المؤشرات على تطور دور الشخصية الدبلوماسية البارزة في المجتمع الدولي والثقافة الدبلوماسية يمكن ملاحظته في إنشاء مجموعة "الحكماء" في عام 2001 وهي مجموعة من رؤساء الدول والحكومات المتميزين والقادة الدوليين الكبار وضعوا أنفسهم تحت تصرف المجتمع الدولي من أجل تقديم المشورة والتفاوض بشأن الحلول لمشكلات ونزاعات بين الدول أو بين الدول وجهات فاعلة أخرى، وقد ولدت فكرة "الحكماء" نتيجة لنقاش في عام 1999 بين شخصين بريطانيين - الموسيقي جبرائيل ورجل الأعمال والمصلح الاجتماعي السير ريتشارد برانسون، وقد تمكن كل من جبرائيل وبرانسون من إقناع رئيس جنوب إفريقيا السابق نيلسون مانديلا وزوجته كارسيا ميشيل والأسقف ديزمون توتو لإشهار تلك المجموعة وقاموا بعد ذلك بالتوقيع على قائمة تضم طائفة من القادة الدوليين المرموقين أمثال مؤسس بنك الفقراء محمد يونس والرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ورئيس وزراء النرويج السابق جروهالم برانتلاند، والرئيسة الأيرلندية السابقة ماري روبنسون، ومؤسسة جمعية المرأة العاملة الهندية إيلار بات، والرئيس البرازيلي السابق فرناندوا كاردوسو والدبلوماسي الأممي الأخضر الإبراهيمي، وكانت أول مهمة لمجموعة "الحكماء" إلى السودان في أكتوبر عام 2007 وذلك لرفع الوعي الدولي بأزمة دارفور والأفكار المتاحة لإيجاد حل لها، وبعد ذلك شاركت في المفاوضات الخاصة بإيجاد حل لأزمة الانتخابات في بورما وزيمبابوي وتُجمع وسائل "الحكماء" على استخدام المواهب الدبلوماسية لأعضائها في التفاوض حول إيجاد الحلول للصراعات وكذلك على شعبيتهم ومكانتهم العالية من أجل رفع الوعي بالمواقف التي يؤثر الضغط الشعبي فيها على المسئولين المنتخبين في إحداث تغيير في السياسات، ولما كانت مجموعة "الحكماء" تتلقى دعما من القطاع الخاص فقد أخذت على عاتقها إنشاء كيان تنظيمي خاص بها وبالتالي يمكن اعتبارها

هجينا يجمع بين الشخصيات الدبلوماسية البارزة تحت مظلة منظمة للمجتمع المدني وذلك لتسهيل وزيادة مردود أنشطتها.

الجانب المظلم لممثلي المجتمع المدني الدبلوماسيين

A Darker Side to Civil Society Diplomatic Actors

تعتبر المنظمات التي تنخرط في أعمال متطرفة أو إرهابية وكذلك المنظمات الإجرامية الدولية (TCO) في الأصل منظمات مجتمع مدني بحكم أنها كيانات منظمة تمارس قدرا من السلطة وتتمتع بقدر من التأييد من جهة ما أو شعب ما، ولكنها تفتقد نفس النوع من الشرعية الذي تحققه السيادة أو العمل المشروع، فمنظمات دولية إجرامية مثل جماعة كالي وميدلين التي تتاجر في المخدرات وكذلك "مافا وكامورا" وهي جماعات إجرامية تتخذ من روسيا مقرا لها، بالإضافة إلى "ثلاثية جنوب شرق آسيا" و"ياكوزا" - تعتبر قريبة من الشركات الدولية من عدة أوجه، فهي تدير أعمالا تجارية عبر الحدود بالاشتراك مع العديد من الكيانات الأخرى التي تشمل الشركات أو حتى الحكومات، وهناك منظمات أخرى يمكنها السيطرة على الإرهابيين والسكان داخل الدولة ولكن بدون موافقة حكوماتهم مثل القوات المسلحة الثورية بكولومبيا والمعروفة بإسم (FARC) فارك التي تسيطر على جزء من أراضي كولومبيا، وهناك طالبان والتي تسيطر حتى كتابة هذه السطور على أجزاء صغيرة من الأراضي والسكان داخل أفغانستان وباكستان، وكذلك "أمراء الحرب" أو القادة القبليون الذين يقومون بالسيطرة على أجزاء من بورما والصومال وأفغانستان في الوقت الحالي، ويشار إلى أن كلا النوعين من المنظمات يقوم بإرسال واستقبال ممثلين دبلوماسيين ويتواصلون بقدر الإمكان بغرض تحقيق أهدافهم، إن قدرتهم على الدخول في تمثيل واتصال دبلوماسيين يقيده في الأساس عدم رغبة الحكومات ذات السيادة والمؤسسات متعددة الأطراف والشركات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الاعتراف بهم واعتمادهم جهات دبلوماسية شرعية فاعلة.

هناك منظمات مثل القاعدة - تعتبر غير مرتبطة بأرض معينة ومع ذلك تقوم

بأعمال إرهابية لتحقيق أجندة من الأهداف السياسية وكذلك التأييد من قبل شرائح من شعوب العالم، هذه الجماعات والتي وصفها ديريان بأنها "ضد الدبلوماسية" تميل لأن تخالف أشكال وأعراف التمثيل والاتصال الدبلوماسي من الناحية الأيديولوجية، فهي لا تحبذ التفاوض أو الاتصال، بل ترغب في تحقيق مآربها باتباع أساليب مختلفة -وقد تكون في الغالب عنيفة، فالاختلاف بين هذه الأنواع من منظمات المجتمع المدني وتلك التي عرضنا لها آنفا هو أن هذه الأنواع من المنظمات تنخرط في قدر ضئيل نسبيا من التمثيل والاتصال الدبلوماسي - إذا نحينا جانبا الأعراف التي تنخرط فيها منظمات المجتمع المدني الأخرى الأمر الذي يجعل منها مماثلة للأنواع الأخرى من الجهات الدبلوماسية الفاعلة، ومن ثم يجب اعتبارها خارج الإطار العام لما يمكن دراسته على أنه دبلوماسية، وعلى أية حال هناك مناسبات تحتاج فيها تلك الكيانات لأن تتواصل وأن تمثل نفسها أمام الآخرين وأن تنتزع الاعتراف بالتمثيل والاتصال من قبل الجهات الأخرى.

على الرغم من أن هذه المناسبات غير متكررة بشكل لافت، إلا أن الأعراف والممارسات الدبلوماسية تقوم على أساس الحاجة، وهناك مثالان يوضحان هذه الظاهرة، أولهما بعد هجمات مومباي الإرهابية في نوفمبر 2008 والتي نسبت إلى المنظمة الإرهابية "جنود طيبة" التي تتخذ من باكستان مقرا لها، قدم الملا فقير محمد، نائب قائد قوات طالبان التي تقاتل الحكومتين الباكستانية والأفغانية من المناطق الحدودية - عرضا علنيا لحكومة باكستان يؤيدها في حالة دخولها في حرب مع الهند، وفي وقت سابق من هذا الشهر، عندما انتخب أوباما رئيسا للولايات المتحدة اختار نائب رئيس القاعدة أيمن الظواهري أن يعلق علنا على أهمية العلاقات بين القاعدة أو على الأقل من تتحدث القاعدة باسمهم من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر، وادعى الظواهري أن انتخاب أوباما يمثل نصرا للقاعدة التي كانت تناصب إدارة بوش العداء بسبب سياساته في الشرق الأوسط وخصوصا غزو العراق، ويلاحظ في كلا المثالين أن تلك المنظمات تستخدم الدبلوماسية الشعبية لزيادة شعبيتها وشرعيتها لدى الشعوب

الإسلامية التي تسعى للحصول على تأييدها، ففي المثال المتعلق بطالبان، كانت طالبان تستخدم مسارا شعبيا لإرسال الرسائل الدبلوماسية إلى الحكومة الباكستانية بشكل غير مباشر بأن طالبان ترغب في تنحية العداوات من أجل تشكيل جبهة إسلامية ضد الهند ذات الأغلبية الهندوسية، ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن اعتبار أي من المثالين السابقين نموذجا تقليديا للتمثيل والاتصال الدبلوماسي، ولكن في كلا الموقفين كانت المنظمة المعنية بحاجة إلى تقديم نفسها للجهات الخارجية والاتصال بالدوائر العالمية باستخدام عمليات دبلوماسية معترف بها.

حالة دراسة: دبلوماسية منظمة المجتمع المدني والشخصيات البارزة وتقليل الفقر في إفريقيا

Case Study: CSOs, Eminent Person diplomacy and Africa Poverty Reduction

توثق الحملة من أجل تقليل معدل الفقر في إفريقيا في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي يمكن القول بأنها حققت قدرا يسيرا من النجاح - توثق التفاعل بين قطاع عريض من الجهات الدبلوماسية الفاعلة والحكومات والذي تمخض عنه اجتماع مجموعة الدول الثمانية في جلين إيجز في سكوتلاندا في يوليو عام 2005، فقد بدأت العملية في عام 2001، عندما تقابل بونو - الذي كان يستخدم مكانته العالية في الحشد لقضية تقليل معدل الفقر في إفريقيا - مع كوندوليزا رايس- مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك- في قمة الدول الثمانية في جنوة، ويعتبر بونو طبقا لأندرو كوبر - من أمهر الدبلوماسيين المرموقين بسبب قدرته على الوصول إلى أعلى مستويات رجال السلك الدبلوماسي في الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، وقد بدأ في الضغط على رايس بغرض تقليل معدل الفقر، في ذلك الوقت، وبعد تلقي موافقة رايس في جنوة بدأت منظمته (DATA) في إعداد مقترحات تربط مسألة تقليل معدل الفقر في إفريقيا بأجندة الحوكمة التي كان يفضلها صانعو السياسة في إدارة بوش، وباستخدام ما كان يطلق عليه كوبر "دبلوماسية الصوت" بمهارة عالية، استطاع بونو أن يلعب دورا محوريا في إقناع الرئيس الأمريكي بوش في 2003

بمضاعفة المساعدات التنموية الرسمية (ODA) من خلال برنامج "حساب الألفية للتحدي" وإطلاق مبادرة جديدة لمكافحة الإيدز.

أثناء رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الدول الثمانية، اختارت حكومة جلالة الملكة - وذلك لأسباب داخلية وسياسية - أن تركز على محو الفقر من إفريقيا، وقد حاول رئيس الوزراء توني بلير والمستشار جوردون براون أن يتفوقا على بعضهما البعض في محاربة الفقر في إفريقيا أثناء حملاتهما الانتخابية في مايو 2005 ومع ذلك ظل موضوع تقليل معدل الفقر في إفريقيا يحظى بقليل من الاهتمام في السياسة الخارجية في واشنطن حتى بعد الرحلة الثنائية العجيبة التي قام بها بونو ومعه بول أونيل في عام 2002، حيث ظل الرئيس بوش ووزيرة خارجيته رايس يركزان جل جهدهما على القضايا الأمنية التقليدية الصعبة مثل التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وشن حرب عالمية على الإرهاب والسيطرة على تطوير الأسلحة النووية في كوريا الشمالية وإيران بينما كانت قضية إنهاء الفقر في إفريقيا، وتغير المناخ العالمي من البنود الرئيسية على أجندة الحكومة البريطانية في مؤتمر جلين إيجلز في يوليو عام 2005، ولعل الشخصية الدبلوماسية البارزة الأخرى الذي كرس جهده لقضية إفريقيا هو المغني السير بوب جيلدوف والذي استطاع إقناع رئيس الوزراء توني بلير بأن ينشئ هيئة خاصة بإفريقيا في عام 2004، وبهذا خلق نوعا من السياسة أصبح من المهم سياسيا بالنسبة لجوردون براون أن يواصل السير عليها، وقد تم نشر تقرير الهيئة المعنون "مصلحتنا المشتركة: قضية محل نقاش" في مارس 2005، قبل القمة بأربعة أشهر، وقد أنعش التقرير آمال الجماهير بالعمل الجاد في المؤتمر من خلال المطالبة بقائمة طويلة من الخطوات الملموسة من قبل اللاعبين الدوليين الرئيسيين سواء من خلال القطاع العام أو الخاص، وبالتحديد طالب التقرير الدول المتقدمة بزيادة دعمها لإفريقيا بواقع 50 مليار دولار أمريكي، وقد أخرجت منظمة المجتمع المدني التي أنشأها جيلدوف بإسم "اجعلوا الفقر من الماضي" - أخرجت كتيبا صغيرا نشر في بريطانيا بعنوان "كيف يمكننا المساعدة في التغلب على الفقر في العالم من خلال سبع خطوات سهلة"، وكان ذلك بهدف التواصل

المباشر مع الجماهير وبيان كيفية المشاركة الشخصية في تحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل معدل الفقر التي اقترحها على قمة مجموعة الدول الثمانية.

لقد أسهمت الدبلوماسية الجماهيرية الفعالة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شخصيات هوليود لصالح تقليل معدل الفقر في إفريقيا في تشكيل توقعات الجماهير تجاه قمة مجموعة الدول الثمانية في جلين إيجلز، فقد استغل النجم السينمائي براد بيت مقابلة مدتها ساعة في برنامج حواري شهير على قناة أمريكية رئيسية لتركيز الانتباه إلى القضية مباشرة قبل قمة جلين إيجلز، وقد أصبح واضحا أنه من الصعب على بوش وبلير وبقية قادة مجموعة الدول الثمانية أن يهربوا من هجوم الجماهير بشأن هذه القضية، كما صرح جيلدوف في عام 2005 بأن هناك فرصة جيدة لإدخال الرئيس بوش في الصورة حيث أشاد جيلدوف بمساعدة الرئيس بوش لإفريقيا على الرغم من ضآلتها وإرجاع السبب في تقديم المساعدة إلى قلق الإدارة الأمريكية من منافسة الصين الشديدة من أجل السيطرة على إفريقيا، ولكن من وجهة نظر جيلدوف لم يكن هذا كافيا حيث قال "يمكن لبوش أن يتعامل مع هذه القضية لأن رئيس الوزراء البريطاني "بلير" ربما يكون الشخص الوحيد في العالم الذي تمكنه علاقته ببوش من إقناعه بتلك القضية"

لقد ركز المضيفون البريطانيون على الشفافية قبل وأثناء القمة حيث حرصوا على العمل الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الذين أعطيت لهم الفرصة للوصول إلى جلين إيجلز ودخول المركز الصحفي، وكانت تلك المنظمات تقدم المشورة بشكل مباشر حول المساعدات المقدمة إلى إفريقيا وكذلك خطة التخفيف من الديون، وقد لعبت حملة السير بوب جيلدوف "لنجعل الفقر شيئا من الماضي" دورا رئيسيا في رفع وعي الجماهير حول العالم بقضية إفريقيا حيث اشترت الملايين على مستوى العالم أساور مطاطية بيضاء ولبستها مكتوب عليها "لنجعل الفقر شيئا من الماضي"، وقد قام أكثر من 200000 شخص بمسيرة في إدنبره في الثاني من يولية عام 2005 قبل انعقاد المؤتمر بفترة قصيرة، وأقامت منظمات المجتمع المدني مخيمات خارج الكردونات الأمنية بجلين إيجلز يسهل وصول وسائل الإعلام إليها لتغطية الأحداث وعقد بونو مؤتمرا صحفيا لمطالبة

القادة على الملأ أن يفوا بالتزاماتهم المتعلقة بتقديم المساعدة لإفريقيا.

على الرغم من التفجيرات الإرهابية التي حدثت في لندن في 7 يوليو 2005، وهو اليوم الأول لانعقاد المؤتمر في جلين إيجلز إلا أن أجندة القمة ظلت مركزة حول فكرتين رئيسيتين: محو الفقر في إفريقيا والتغيرات المناخية، وبشكل يعكس هجمات لندن تم إعلان نتائج القمة في البيان الختامي لمجموعة دول الثمانية والذي كتبته الحكومة البريطانية، وقد كانت هناك نتائج مهمة حيث اشتمل البيان الختامي الأهداف المحددة التالية:

- مضاعفة معونات التنمية إلى 48 مليار دولار أمريكي بحلول 2010.
- شطب الديون المستحقة على ثمانية عشر دول أفريقية.
- التوصل في أقرب وقت ممكن لعلاج الإيدز والقضاء على الملاريا وشلل الأطفال والارتقاء بالتعليم وتدريب ما يزيد عن 20000 جندي لحفظ السلام.
- فتح الحوار بين مجموعة الثمانية والدول النامية بشأن التغيرات المناخية مع عقد أول اجتماع في لندن في نوفمبر 2005 واستبعاد مسألة تخفيض الانبعاثات الكربونية.
- توفير 3 مليارات دولار أمريكي سنويا للسنوات الثلاث القادمة للسلطة الفلسطينية للمساعدة في بناء المؤسسات.
- تحديد تاريخ نهائي لاتفاقية التجارة العالمية لمنع عمليات دعم الصادرات.

اعتبرت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بعض الجوانب في القمة ناجحة حيث أعطى جيلدوف - على سبيل المثال - خطة معونة إفريقيا 10 من 10، وخطة تخفيف الديون 8 من 10، وعلى أية حال، أعطت بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى تقييما ورديا أقل، كما اتُهم جيلدوف نفسه بالنفاق من خلال إعطائه إنجازات قادة مجموعة الثمانية تقييما أعلى من اللازم، ويشار إلى أن وسائل الإعلام قد أثنت على المعونة المقدمة لإفريقيا مع إشادتها إلى أن الوقت دون تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة، وعلى أية حال، لم يلق البند الثاني الرئيسي على الأجندة وهو التغيرات المناخية نفس

التغطية الإيجابية، كما وجه أغلب اللوم في ذلك الأمر إلى إدارة بوش، وقد ادعى البعض أن نصيب التغيرات المناخية في البيان الختامي قد تم تمريره بحالته المتواضعة إرضاء لأمريكا، وقد رد توني بلير على هذا الاتهام بقوله "يكمن خوفي في أننا إذا لم نوفق في الحصول على موافقة الولايات المتحدة بشأن مسألة التغيرات المناخية لن نضمن دخول الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند للمشاركة في حل المشكلة".

تلقي قمة الدول الثمانية في جلين إيجلز الضوء على عدد من الجوانب التي ظهرت فيها منظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة كلاعبين دبلوماسيين بالإضافة إلى الطبيعة المتغيرة للعلاقات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ولكي تحقق الحكومات أهدافها الأساسية فإنها بحاجة متزايدة إلى منظمات المجتمع المدني، في حين تبقى منظمات المجتمع المدني معتمدة على الحكومات، وإذا ما كان التدخل لفض المنازعات من خلال الدبلوماسية القائمة مع التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ناجحا، فإن كلا الطرفين في هذه الحالة سوف يستفيد، فالحكومات يمكنها أن تستفيد من استخدام منظمات المجتمع المدني للمساعدة في خلق التأييد للمبادرات المهمة للسياسة الخارجية كما أن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى الحكومة لتمكين موظفيها من الوصول إلى العديد من المنظمات متعددة الأطراف التي لم تعتمد بعد دبلوماسيين تابعين لمنظمات المجتمع المدني مثل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، لقد ظهر العديد من المشكلات التي تتطلب الوساطة منذ الثمانينيات، حيث اختارت العديد من الحكومات خصخصة بعض منشآتها وتحويلها إلى منظمات شبه غير حكومية تعرف باسم "كوانجو" حيث إن الكوانجو تؤدي وظائف كان من المفترض أن تؤديها الحكومات في السابق ولكن بسلطات توزع على كيانات إدارية لها سلطة اتخاذ القرار، وعلى الرغم من أن كثيرا من نظم الكوانجو تعتبر تنظيمية في الأساس إلا أن بعضا منها يقدم خدمات عامة مثل النقل والبعض الآخر مثل سكة حديد ألمانيا "دويتش بان" تعتبر من الضخامة لأن تعمل بشكل مستقل عبر الحدود مما يثير التساؤل حول كيفية قيام هؤلاء اللاعبين الدبلوماسيين الذين يتجاوزون الحدود بين الحكومات ومنظمات المجتمع

المدني والشركات الكبرى بإدارة الدبلوماسية مع الأنماط الأخرى من اللاعبين.

تلعب منظمات المجتمع المدني والشخصيات الدبلوماسية البارزة وحتى المنظمات الإجرامية دورا مهما جدا في الشبكات الحديثة المعقدة من العلاقات الدبلوماسية بين الحكومات والجهات غير الحكومية، فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة تلعب دورا محوريا في تمثيل مصالح الأفراد والجماعات على المسرح العالمي بأساليب لا تستطيع الحكومات القيام بها، فالشخصيات البارزة، إذا ما توافرت فيهم المهارة والمصداقية يمكنهم تسهيل الاتصال بين الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات ومنظمات المجتمع المدني التي يمكن بدورها أن تواجه تحديات السياسة الدولية بشكل أكثر فاعلية، وبالنسبة للشركات، يتمثل التحدي أمام منظمات المجتمع المدني في تطوير البني والمهارات المطلوبة لتمثيلها وللتفاوض والاتصال بفاعلية مع نظرائهم في الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات الدولية، ولقد بينت النجاحات الدبلوماسية لمنظمات المجتمع المدني مثل الصليب الأحمر وأطباء بلا حدود المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال الدبلوماسية الفاعلة، ومع ذلك تبقى بعض منظمات المجتمع المدني والأعضاء أو الدوائر التي تمثلها غير مدركة لما إذا كان العمل الدبلوماسي كإستراتيجية متوافقا مع قيمها ومصالحها، ومن ثم تبقى تطلعات منظمات المجتمع المدني كلاعبين دبلوماسيين فاعلين واعدة بدرجة أقل من تطلعات الشركات الدولية كما تبقى المكاسب الاجتماعية أقل تحديدا.

يعمل كبار رجال الفن - بالإضافة إلى الدفع بعدد لا بأس به من الشخصيات الدبلوماسية البارزة مثل بونو وجيلدوف - بشكل جماعي كشبكة اجتماعية مدنية عالمية يمكنها التأثير على الرأي العام العالمي بشأن القضايا التي يختارون الانخراط فيها.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الجزء الثاني

عمليات ووظائف

تصوير
أحمد ياسين
@Ahmedyassin90

الفصل السابع

التغير التكنولوجي والعملية الدبلوماسية

Technological Change and Diplomatic Process

مقدمـــة: الوظائف والمهام الدبلوماسية

Introduction: Diplomatic Processes and Functions

في القسـم الثـاني مـن هـذا الكتـاب، سـيتحول التركيـز مـن الجهـات الدبلوماسـية والمواقـع الدبلوماسية إلى تناول أكثر عمقاً للعمليات الدبلوماسية وكذا المهـام الدبلوماسـية والتـي يقـوم بهـا الممثلون الدبلوماسيون، وعلى هذا، فإن الفصول التاليـة سـوف تركـز بشـكل موسـع عـلى الأنشـطة الدبلوماسية الرئيسية للتمثيل والتواصل، وكذلك ستتناول الأهداف المتوقع الوصـول إليهـا مـن وراء التمثيل والتواصل، وسوف يلقى هذا الجزء مزيداً من الضوء حول توجيه هذه المهن المحوريـة نحـو براعة إدارية ذات أثر في العلاقات الدبلوماسية، وحيث إن الدبلوماسية بطبيعة الحـال هـي مفهـوم ذو صلة بالعلاقات، إلا أنها في جوهرها الحقيقـي تتعلـق بـإدارة العلاقـات الدبلوماسـية، ويمكـن أن تكون بين جهتين أو أكثر. هذه العلاقات يمكن أن تتواجد أيضاً بين شركة أو حكومة والجمهور وهـذا ما تظهره الدبلوماسية الجماهيرية (انظر الفصل 8)، فالمهن والمهام الدبلوماسية والتـي تـدير علاقـة ما بشكل صحيح وناجح من شأنها أن تقـوض احتماليـة حـدوث أيـة أزمـات لأن التفـاوض وتوقيـع الاتفاقيات والمعاهدات، على سبيل المثال، هو فقط الخطوة الأولى نحو حل خلاف أو منعـه مـن أن يتحول إلى أزمة، وكذلك فإن خلق آليات دبلوماسية فاعلة لأجل تنفيذ ومراقبة الالتـزام بالاتفاقيـات يعد شيئا مهما من شأنه أن يضمن تحقيقها بشكل ناجح.

هـذا الفصـل يـؤطر للنقـاش الواسـع وذلـك عـن طريـق إبـراز الطـرق التـي مـن خلالهـا

تسنى للتغير التكنولوجي في العقود الحديثة أن يؤثر في كيفية تنفيذ المهام والعمليات الدبلوماسية، ويتناول الفصل التالي التأثير الأكثر أهميـة للتغـير التكنولـوجي عـلى العمليـات الدبلوماسـية: نشـأة الدبلوماسية العامة حيث يتناول الفصل بالتفصيل كيفية تغير الدبلوماسية الشعبية بواسطة الثـورة في تكنولوجيا المعلومات والتواصل، وكيف تسـنى لهـذه الثـورة أن تغـير في دور الإعـلام في التواصـل الدبلوماسي. كما تتناول الفصول الثلاثة التالية إدارة المجالات الجوهرية التـي تتعلـق بالدبلوماسـية على الصعيد اليـومي: الدبلوماسـية العسـكرية والأمنيـة والثقافيـة. هـذه الفصـول تتنـاول الشـئون الحالية والمشكلات التي تتعلق بكل واحد منهـا وترصـد كيـف أن اسـتخدام التقنيـات الدبلوماسـية للتعامل معها قد تطور، ويعكس الفصل الأخير الاتجاهات في الدبلوماسية في ضـوء مـا توصـل إليـه هذا الكتاب ويتناول كذلك احـتمالات ودلائـل تقـدم الدبلوماسـية نحـو الأمـام وكـذلك الاتجاهـات النظرية المختلفة التي تم تطبيقها من أجل فهم الدبلوماسية.

تحديد تأثير التكنولوجيا على الدبلوماسية

Assessing the Impact of Technology Upon Diplomacy

للتكنولوجيا آثار كبيرة وبالغة الأثر على كيفية إنجاز أو تنفيذ الدبلوماسية وكذلك على ماهيـة الدبلوماسية نفسها، بدءاً من المستوى الهيكلي المجرد وحتـى المسـتوى العمـلي لـلأداء الـدبلوماسي، وعلى الصعيد الحياتي اليومي.وكما تم التوضيح مسبقاً، تحـدد التكنولوجيـا كيـف يحـدث التواصـل، وبالأخص بأية سرعة، على المستوى الأكثر شمولاً، أدت تكنولوجيا النقل والاتصالات إلى العولمة والتي أدت بدورها إلى أنواع من الممثلين الذين أصبحوا دبلوماسيين في ميدان كان يـدار مـن قبـل الـدول: مؤسسات متعددة الأطراف (تتميز باشتراك أكثر من دولتين أو حـزبين)و شركـات عالميـة ومـنظمات المجتمع المدني بالأخص.

إن التكنولوجيا من شأنها أن تزيد من السرعة التـي تنفـذ مـن خلالهـا العمليـات والوظائف الدبلوماسية ففي خلال قـرنين مـن الزمـان، تطـورت التكنولوجيـا مـن عصر

كان فيه الاتصال الذي يتم بين حكومتين يأخذ سرعة حصان أو جمل مسافر بين عاصمتين، إلى عصر الاتصال السريع عن طريق الهاتف أو الشبكة العنكبوتية، إلى عصر يحمل فيه كل دبلوماسي وسيلة اتصال محمولة في اليد. ويشار إلى أن التعبير المجازي والذي استخدم كثيراً في الحرب الباردة لوصف هذا التسارع والتصاعد السريع كان المسافة ذات العشرين الدقيقة التي تستغرقها قاذفة الصواريخ بين روسيا وأمريكا والأهداف الخاصة بها، وبعد أزمة القذائف الصاروخية الكوبية عام 1961م وافق الرئيس الأمريكي جون كينيدي والسكرتير العام للحزب الاشتراكي السوفيتي نيكيتاخروتشيف على تركيب "خط ساخن" بين البيت الأبيض والكريملين لأجل الاتصال السريع في الحالات لضرورية لتجنب نوع من الحروب النووية الكبرى والتي قد تنتج عن سوء التفاهم أو سوء التواصل أو الاتصال السيئ، وعلى المستوى الظاهري، لأن التكنولوجيا من شأنها أن تزيد من سرعة الاتصالات، بفرض هذا أن الدبلوماسيين أصبحوا مضطرين إلى الرد بشكل أكثر سرعة، فاختصار الوقت المتاح لأجل استنباط أو صياغة ردود أفعال قوية ومدروسة من شأنه أن يزيد من مخاطرة الاستجابة غير اللائقة أو المختارة بشكل سيء. إن القرارات الدبلوماسية قد تؤخذ بناء على معلومات قليلة وليست كثيرة، نظراً لعدم توفر الوقت اللازم لعمل بحث كافٍ بشأنها. وكما أوضح إيفرنيمان في بحثه بشأن وزارة الخارجية النرويجية، فإن الإجراءات التي تحكم المكاتبات والموافقات المتعلقة باتصالات وزارة الخارجية بالعالم الخارجي صممت خصيصاً كي تمنع اتخاذ قرارات وسياسات بشكل سريع ودون الرجوع إلى موظفي وزارة الخارجية.

ثمة معضلة أخرى جوهرية تتعلق بوجود تكنولوجيا الاتصالات والنقل في كل مكان الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حاجة متزايدة إلى تمثيل دبلوماسي فتكنولوجيا الاتصالات والنقل جعلت العمل الدبلوماسي للاتصال والتفاوض والذي يقوم به المثلون المفوضون من شأنه أن يكون عملياً ذلك لأنه يدار مباشرة بين المسئولين المهتمين بالأمر، فعلى سبيل المثال، استطاع وزراء الزراعة في النرويج وكندا أن يتوصلوا

إلى بنود اتفاقية ثنائية عبر الهاتف أو التواصل عبر شبكة تليفزيونية مغلقة، أو المقابلة وجهاً لوجه بعد سفر أحدهما سفرية استغرقت عشر ساعات إلى حد ما، فإن هذه الممارسات أصبحت أكثر شيوعاً. لماذا إذاً مازلنا نستبقي على سفراء مقيمين ومهام خارجية؟ البعض يزعم أن الدبلوماسية المباشرة والأقل تفويضاً تكون أكثر تأثيراً وفاعلية، لأن من شأنها أن تقلل احتمالية ظهور سوء تفاهم حيث إن القادة والوزراء يتحدثون إلى نظرائهم الدبلوماسيين والذين بدورهم يتحدثون إلى نظرائهم والذين بدورهم يتحدثون إلى رؤسائهم، وهذا الشيء لا يماثل لعبة الأطفال التقليدية المسماة "الهاتف" في الوقت الراهن، فإن المقابلات الدبلوماسية في مؤتمر القمة بين مسئولين في الحكومة وبين قادة ليسوا على درجة ممثلين أصبحت أكثر شيوعاً، فمؤتمرات القمة التي تتم فيها المفاوضات الحقيقية قد حلت محل الزيارات الدولية التقليدية - أي المقابلات الاحتفالية بين رؤساء الدول.

ومع هذا فإن التفاوض والتواصل المباشر بين المسئولين كما يحدث في المقابلات الخاصة بمؤتمرات القمة، في غياب التجهيزات التفصيلية وإجراءات ما قبل التفاوض والذي يتم من قبل الممثلين المختصين، قد يواجه شيئا من الخطر وعدم المصداقية، مثل هذه المقابلات قد تؤدي إلى نوع من الإحراج لأحد الطرفين أو كلاهما وكذلك قد تؤدي إلى نتائج سلبية في الإجمال وأفضل مثال لهذا الموقف والذي كان من الصعب أن نحول البصر عنه كان في عام 1986م حيث كانت قمة ريكياقيك بين الرئيس الأمريكي رونالدريجان والرئيس الروسي ميخائيل جوربتشوف، حيث كان الرئيسان يناقشان مسألة الحد من الأسلحة النووية،و عرض الرئيس جوربتشوف بشكل مثير ومفاجئ على الرئيس ريجان أن يوافق كلا البلدين على التخلص النهائي من صناعة الأسلحة النووية بالكامل وكان ريجان والذي تفاجأ بالفكرة، على وشك أن يخاطر بالموافقة في خضم المفاجأة، حتى ذكره المستشارون أنه إذا تم ذلك فإنه سوف يتيح للإتحاد السوفيتي الأفضلية واليد العليا على حلفاء الناتو في مجال الأسلحة والقوى التقليدية في أوروبا، وغالباً ما يكون هؤلاء الدبلوماسيون والذين يتم تعيينهم لأجل الإسهام في

العمل التحضيري الرئيسي وفي الإجراءات الخاصة بما قبل المفاوضات هم هؤلاء (أو كانوا كذلك في الماضي) الذين تم إرسالهم في مهام خارج البلاد. وعلى الرغم من توافر التكنولوجيا، فإن هؤلاء الموظفين من المحتمل أنهم يتمتعون بخبرة أو معرفة كبيرة بشأن سياسة وثقافة كلا البلدين سواء موطنه الأصلي، أو الدولة التي يقيم بها. ربما أيضاً تتاح لهم الفرصة في تطوير شبكة شخصية من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية والتي تصبح مهمة حال حدوث أزمات حساسة صعبة قد تحتاج إلى التفاوض بشأنها.

وكما سيتناول الفصل التالي بتفصيل أعمق، فإن هذا التطور وسرعة تكنولوجيا الاتصالات، أدى إلى زيادة أهمية الدبلوماسية الجماهيرية فالمذياع والتلفاز والشبكة العنكبوتية والسفر السريع غير المكلف قد أدى بشكل تصاعدي إلى عدم الوساطة في العلاقات بين الأشخاص أو الأفراد الذين ينتمون إلى دول مختلفة متباعدة أو جهات دبلوماسية أخرى، وفي القرون الماضية، كانت الطريقة الوحيدة المتاحة للأفراد في أي دولة كي يتزودوا بالمعلومات عن دولة أخرى أو مكان ما أو حكومة دولة ما وسكان هذه الدولة، كان ذلك يتم من خلال قراءة كتب أو من خلال الإعلام المطبوع (الجرائد والمجلات) أو عن طريق تبادل الحديث مع المهاجرين، أما اليوم باستطاعة عامة الناس أن يعرفوا ويتابعوا التطورات في أي بلد أخرى وكذا مجريات الأحداث في التو واللحظة عن طريق وسائل الإعلام الالكترونية، وباستطاعة الناس أن يسافروا إلى بلدان أخرى لأجل العمل أو السياحة، كما أنه باستطاعتهم أن يقابلوا زائرين جاءوا بأعداد كبيرة لم يكن أحد يتخيلها من قبل، هذا التزايد في الكم وفي التزامن الملازمين للتواصل أو التفاعل بين الشعوب عبر الحدود كان له من الأثر المتناقض الذي جعل الناس أكثر تآلفاً وفي نفس الوقت أكثر تباعداً وغربة ، على سبيل المثال، إذا اهتم جمهور الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المتابع للأخبار من خلال الإعلام أن هناك جدلا قائما في تركيا بشأن ما إذا كانت الحكومة التركية ستسمح للنساء بارتداء الحجاب الإسلامي التقليدي (غطاء الرأس) في الأماكن العامة أم لا، فهذا من شأنه أن يزيد من الفهم الأمريكي والبريطاني للأحوال أو الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

المتعلقة بالشأن التركي الراهن ومع ذلك فهي من ناحية أخرى وفي نفس الوقت تجعل تركيا وكـذلك المواطنين التركيين يبدون مختلفين عن بريطانيا والولايات المحتدة أكثر مما كان عليه الأمر مـن قبـل. هـذا التزايـد في الاخـتلاف والـذي ينـتج عـن التقـارب بـين الشـعوب قـد يجعـل الدبلوماسـية بـين الحكومات، وبين الحكومات والشعوب أكثر صعوبة وتعقيداً.

إن تطور تكنولوجيا الاتصـالات عـن بعـد زاد مـن قـوة وانتشـار المؤسسـات الإعلاميـة.حيـث استخدم صانعو الإعلام المتعدد الجوانب أمثال شبكات CNN، BBC هذه القوة والانتشـار الموسـع لأجل تشريع ودمقرطة (جعلـه ديمقراطيـاً) الإعـلام، لأن آراء الجمهـور في العلاقـات والقضـايا التـي تتطلب وساطة، قد أصبحت مهمـة، كـما أن الحكومـة والمؤسسـات متعـددة الأطـراف التـي تتميـز باشتراك أو بوجود أكثر من شريك) والشركات العامـة، ومـنظمات المجتمـع المـدني عليهـا جميعـاً أن تلجأ إلى الدبلوماسية الجماهيرية أكثر مما كان عليه الأمر من ذي قبل، والطريقة التي يسـلكها كـل نوع من الجهات الدبلوماسية أصبحت أكثر تشابهاً، كما تم إيضاح ذلك في الفصل (8) لكـن، بـنفس القدر من الأهمية، وبالرغم من زيادة أهمية الدبلوماسية الجماهيرية، إلا أن هذا لا يقلل من قيمة ودور قنوات الاتصال الدبلوماسية التقليدية غير المعلنة فمعظم الاتصـالات الدبلوماسـية سـواء بـين الحكومات أو داخل الحكومات يتم إدارتها بشكل خاص وعند الضرورة يتم استخدام قنوات اتصـال آمنة (انظر ما يأتي لاحقاً).

تعتبر هذه الخطوط غير المعلنة للشعوب ذات أهمية كبيرة عن ذي قبل، حيث يتسنى مـن خلالها للقادة حال الضرورة أن يتواصلوا مع بعضهم البعض من أجل تصحيح (وفي بعض الأحيـان عند الضرورة التوصل إلى حل) سوء تفاهم نشأ بسبب كلمة ألقيت على الملأ وتـم نشرهـا بشـكل موسع في وسائل الإعلام. وتكمن الصعوبة اليوم في حقيقة أن الدبلوماسية غير المعلنة على الـرغم من الروتين تكون محل النقـد بشـكل أكـبر عـلى الـرغم مـن أن العديـد مـن النـاس يفهمـون أن التواصل الدبلوماسي غير المعلن هو شيء ضروري، إلا أن الجمهـور لم يعـد يتقبلهـا، عمومـاً مـثلما كان الحال في الماضي، ولدرجة ما يرجع السبب في ذلك إلى أن النـاس يعلمـون الكثـير عنهـا. يميـل

الناس بشكل متزايد إلى الربط بين الروتين وبين التواصل الدبلوماسي الضروري وغير المعلن المتعلق بالدبلوماسية السرية، والناس بدورهم يميلون إلى ربطه بإطار الدكتاتورية والنتائج المنطقية المترتبة على ذلك، يشار إلى أن المعاهدة الدولية نولوتوف - ريبينتروب على سبيل المثال، كانت واحدة من أسوأ النتائج الناجمة عن الدبلوماسية السرية بين حكومة هتلر وحكومة ستالين حيث مهدت الطرق لغزو هتلر لبولندا وتقسيم المقاطعات بين ألمانيا النازية وروسيا السوفيتية ومن ثم فإنه في الدول الديمقراطية في الوقت الراهن،يعد أحد الانتقادات الرئيسية للسياسة الخارجية للحكومة الحالية والذي تم عرضه من قبل المعارضين هو أن الحكومة لا تؤدي دورها على ما يرام فيما يتعلق بالدبلوماسية ، هذه الشكوى المتكررة تزامنت مع نقد للتفاوض الدبلوماسي الذي يدار سراً مع دعوة إلى شفافية أكبر، وهذا بدوره أدى إلى توقعات جماهيرية بإدارة الدبلوماسية بشكل علني، والذي ربما يكون متعارضا كلياً مع المطلب الجماهيري بدبلوماسية أكثر فاعلية.

على المستوى الروتيني، غيرت التكنولوجيا كيفية ومكان إتمام العمل الدبلوماسي اليومي المعتاد، فالهيئة الدبلوماسية بدءاً من وزير الخارجية مروراً بالمحاسبين ووصولاً إلى أفراد الأمن على اتصال دائم وفوري من خلال البريد الالكتروني، والرسائل القصيرة الفورية، والهواتف النقالة، وسائل الاتصال المعلوماتية التي هي في متناول اليد، والملفات وقواعد البيانات والتي كانت في الماضي قيد المكاتب سواء لدى كبار المسئولين في وزارة الخارجية أو بشكل خاص في مهام عبر البحار أصبحت الآن متاحة إلكترونياً بواسطة الهيئات الدبلوماسية عبر العالم. إن الهيئة العاملة في وزارة الخارجية تتواصل إلكترونياً مع الهيئات العاملة في وزارات أخرى ووكالات أو مؤسسات تعمل في الدبلوماسية، مثل وزارة التجارة، ووزارة الزراعة، ووزارة الصناعة، والبنوك المركزية، ووزارات الدفاع.

هذا التواصل الإلكتروني بين الهيئات والأفراد التابعين لوزارات الخارجية، والوزارات الحكومية الأخرى التي يرتبط عملها بالدبلوماسية، واندماج الملفات وقواعد البيانات في الفضاء الافتراضي يعني أن ممارسة التمثيل الدبلوماسي والتواصل

يمكن أن يتم في أماكن مختلفة عن الشكل المعتاد أو التقليدي للسفارة ووزارة الخارجية، وعلى الصعيد الواقعي والعملي من الممكن أن تكون المقابلات عبر مكالمات جماعية أو عن طريق الاتصال التليفزيوني مع وجود عدد من المشاركين من عدة أماكن مختلفة أو حتى من عدة قارات متباعدة، عندما تحل هذه اللقاءات محل المقابلات الشخصية، فهذا من شأنه أنه يوفر الوقت وكذلك تكلفة السفر اللازمين لإنهاء هذا العمل، وفي بعض الأحيان تفقد هذه المقابلات التي تتم عن بعد فرصة وجود المستويات المختلفة والأمور المشتركة والتي قد تتضمنها التواصلات أو المقابلات وجها لوجه ومع ذلك فإن التواصل السريع عن بعد يسمح للعديد من المقابلات أن تتم وتأخذ مجراها، في حين أنه كان لا يتسنى ذلك في الماضي على الإطلاق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تطوير قنوات التواصل والتوسط بين الخلافات، إلى الوصول إلى حل وسط في النزاعات.

لعل تأثيرا آخر للتكنولوجيا يتسم بأنه بيروقراطي في طبيعته وكما أوضح كير باليجا، وهو أن ظهور تكنولوجيا الاتصالات السريعة يعني أن العمل الدبلوماسي لم يعد في حاجة إلى تمهيد الطريق لظهور التنظيم الوظائفي أو المهني للعمل الدبلوماسي جنباً إلى جنب مع التنظيم الجغرافي للمجموعات أو الفرق المنوط بها القيام ببعض المهام الخاصة مثل التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة دولياً، أو احتواء سرعة انتشار الأمراض المعدية التي يمكن لها أن تنظم عملها داخل وزارة الخارجية، وبين وزارة الخارجية ومنظمات أخرى بدون الحاجة إلى التواجد داخل العاصمة، أو أي موقع آخر بعينه، ولا حاجة للهيئة العاملة في الحقل الدبلوماسي إلى خط هاتف يتصل بالمدير مباشرةً في نفس مكان العمل الذي يؤدون فيه أعمالهم. هذه الظاهرة لا تنبئ بتوازي المهن المنظمة جغرافياً، بالأخص المهام المتعلقة بعدة دول متنوعة لكنه يسمح بفاعلية ومهنية أكثر تأثيراً وذلك عن طري إتاحة الفرصة للعمل ذي الطبيعة التنظيمية الوظيفية (التنظيم الوظائفي) أن يؤدي ويتم بالرغم من أي شيء، علاوة على ذلك فإنه يعطي الفرصة للهيئة العاملة أن تقوم بعملها على الصعيد الجغرافي وكذلك الوظائفي في ذات الوقت فالمستشار الاقتصادي الذي من شأنه أن يقوم بمهمة دبلوماسية خارج

البلاد بإمكانه أن يؤدي عمله عن قرب مع مستشارين اقتصاديين في مهام معينة ويتم ذلك كله بشكل الكتروني حيث يعملون على حل أمور تتعلق بالسياسة الخارجية وفي نفس الوقت يعملون مع الهيئة السياسية والاستشارية في نفس المهمة في أمور متعلقة بالدولة التي يعملون بها. هذا النوع من إعادة تخطيط الأشكال التنظيمية للأفراد العاملين في الحقل الدبلوماسي عبر الحدود الجغرافية والإدارية من شأنه أن يزيد من أهمية قدرة وزارة الخارجية على القيام بدور حارس الحدود الخاص بالعمل الدبلوماسي في المواقع المحددة دون الحاجة إلى أداء دور الحارس الذي يضبط ويوجه العمل الدبلوماسي للوكالات الأخرى (انظر الفصل 3).

التكنولوجيا، والاتصال الدبلوماسي، والأمن

Technology, Diplomatic Communication and Security

أدى تغير تكنولوجيا المعلومات أيضاً إلى تغير دور وأهمية أمن المعلومات اللازمة للدبلوماسية والدبلوماسيين، فوزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى لها منذ زمن بعيد بروتوكولات خاصة بأمن الاتصالات وذلك لأجل التأكيد على عدم تتبع ومراقبة الاتصالات بين وزارات الخارجية والسفارة الخارجية (أفراد البعثة الدبلوماسية) من قبل حكومات أخرى، أو متنصتين لحساب آخر (سريين) ، وقد بدأت هذه البروتوكولات بما يسمى "الحقيبة" الدبلوماسية (ذلك في حالة البعثات الدبلوماسية الكبيرة، وبشكل يومي) وهي عبارة عن حقيبة البريد العادية والتي تحمل في اليد ويتم إرسالها وتبادلها بين وزارة الخارجية والبعثة الدبلوماسية في دولة ما، وفي القرن العشرين امتدت لتصبح عملية روابط الاتصالات الآمنة والمشفرة بين العواصم والبعثات الدبلوماسية خارج البلاد: التلغراف والفاكسات بدايةً ثم الاتصالات الهاتفية. ومع ذلك فإن تطور الاتصالات الجوالة، وشبكة الاتصالات العنكبوتية، والاتصالات واسعة المدى التي تتم عن طريق الحاسوب، والاتصالات المرئية عن طريق الشبكات التليفزيونية المغلقة، وتحميل الملفات وقواعد البيانات على الشبكة العنكبوتية، هذا من

شأنه أن يستدعي الحاجة إلى توفير احتياطات أمنية ضد المتنصتين غير المرغوب فيهم وذلك إلى أحدث مستوى ممكن. يشار إلى أن وزارات الخارجية والوكالات الأخرى العاملة في الحقل الدبلوماسي تعتمد بشكل كبير على الأقمار الصناعية الحكومية الخاصة بالإتصالات لأجل نقل كميات كبيرة من النصوص الكتابية، وكذلك المكالمات الصوتية والمرئية وكثير من المعلومات والتي تتنقل حالياً بين المواقع المختلفة حول العالم في كل دقيقة يومياً. تعتمد الأقمار الصناعية بدورها على شبكة من إمكانيات الاستقبال والإرسال بدءً من محطات أساسية كبيرة في الموطن إلى أطباق صغيرة ومعدات استقبال غالباً ما يتم تثبيتها فوق أسطح السفارات والقنصليات والبنايات الموجودة في الدول المبعوثة إليها الهيئة الدبلوماسية، وهذا يتطلب بدوره ضرورة حماية برامج الكمبيوتر اللازمة للحفاظ على فاعلية البنية التحتية للإتصالات.

إن المخاطر التي تواجه سرية الاتصالات الدبلوماسية الالكترونية تحدث بشكل رئيسي على مستويين، المستوى الأول هو القرصنة حيث يحاول بعض الأفراد والجماعات اختراق الأكواد المشفرة التي تحمي الاتصالات الدبلوماسية، وفي بعض الأحيان يحدث ذلك لمعرفة مجريات الأحداث ويكون ذلك لأسباب فردية شخصية بحتة، وفي حالات أخرى يحدث كجزء من الأجندات السياسية والتي تحوي بدورها معارضين سياسيين للدولة المستهدفة، كما أن بعض الأفراد الآخرين يقومون ببعض أعمال القرصنة فقط لأجل الاستمتاع والتلذذ بفك واختراق الشفرات والدخول على معلومات سرية حاول أصحابها إخفاءها والبعض الآخر يخترق الشفرات من أجل إلحاق ضرر بأنظمة الاتصالات الآمنة لأن أصحابها يستخدمون قوة التكنولوجيا في فرض نوع من جدار الخصوصية ويحظرها عن العامة، ومهما كان الدافع وراء القرصنة الالكترونية فإنها قادرة على أن تسبب نوعا من الضرر بدءاً من هدم العمل الدبلوماسي النظامي وصولاً إلى الاختراق الأمني الكارثي أثناء عمل مفاوضات هامة.

المستوى الثاني من الأخطار التي تهدد خصوصية الاتصالات الدبلوماسية الالكترونية والذي يتسم بكونه أكثر أهمية هو التجسس أو المراقبة، والذي يحدث من

قبل الحكومات أو الدول التي ترغب الحكومة الأخرى في إخفاء الاتصالات عنها وجعلها تتسم بالخصوصية وتعتبر الشركات العالمية أيضاً طرفا رئيسيا في عملية التجسس إذ تسعى بعض الشركات لمعرفة الأسرار التجارية الخاصة بمنافسيها وفي حالات أخرى تسعى بعض الحكومات لمعرفة الخطط السرية للمشاريع والأعمال الخاصة بالشركات والتي من الممكن أن تؤثر على إيرادات الضرائب وعلى إيجاد الوظائف، هذا النوع من التجسس، والذي يشق طريقه منذ ظهور التواصل الالكتروني في القرن العشرين، يتم بواسطة أحدث وأدق البرامج الحاسوبية المتاحة، وليس من المحتمل أن يتوقف السباق التكنولوجي المحموم ما بين التشفير والتكنولوجيا التي تحمي المصادر، وتكنولوجيا المراقبة الالكترونية في المستقبل القريب فالمراقبة الالكترونية للدبلوماسيين والتي تعتمد على تكنولوجيا أقل تعقيداً مثل أجهزة التنصت والأجهزة السمعية التي يتم تثبيتها في المنازل والمكاتب والسيارات الدبلوماسية مازالت قيد الاستخدام بفاعلية حتى أن الكثير من أفلام جيمس بوند استعانت بها في زمن الحرب الباردة وما بعدها، ولا زالت المواقع الطبيعية تلعب دوراً مهماً في المراقبة التي تتم من قبل الحكومة، مثل أن تكون الأهداف الواقعة تحت المراقبة على مرمى البصر مثل مباني وزارة الخارجية، هي ما زالت تمثل ميزة كبرى ولا عجب أن الحكومة السوفيتية كانت حريصة على شراء مبنى مستشفى المحاربين القدامى في مونت سانت البان في واشنطن العاصمة، ثم بناء السفارة السوفيتية فوق هذا الموقع، والآن السفارة الفيدرالية الروسية، تتمتع بمراقبة كل مباني الحكومة الهامة في واشنطن بما فيها البنتاجون ومواقع أخرى هامة عبر اليوتومال في شمال فيرجينيا، وهناك مستوى آخر، حيث الاعتماد الكبير من قبل الدبلوماسيين ووزارات الخارجية على البنية التحتية للاتصالات عالية التكنولوجيا والذي أدى إلى خلق نوع من الضعف الذي يجعل من البنية التحتية للاتصالات الحكومية هدفا متوقعا في وقت الحرب أو الثورة أو العصيان غير السلمي (المسلح) أو أي صراع مسلح آخر أثناء الحرب الباردة هذا الخطر أصبح معروفاً للعامة في شكل احتمالية أن النبض المغنواليكتروني الناتج عن تفجير الأسلحة

في التبادل النووي قد يؤدي إلى تدمير أو قطع شبكات الاتصالات الالكترونية المدنية ومع ذلك، هذا لا يتطلب وجود أسلحة نووية من أجل إبطال أو تعطيل قدرة العدو على الاتصال، سواء كانت عسكرية أو دبلوماسية، وهي أيضاً لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة، وإحدى الأدوات الأساسية في الحرب المعلوماتية، كما أصبح معلوماً للجميع، هي التكنولوجيا البسيطة المسماه "إنكار مهاجمة الحزمة" على الشبكة العنكبوتية، حيث أنها تعج بمعلومات كبيرة وفي نفس الوقت لا تخترقها الاتصالات الضرورية.

أن القذيفة الصاروخية الأمريكية والتي دمرت واحد من الأقمار الصناعية في مدار مشوش لا يعمل في بداية عام 2008 عن طريق قذيفة جامدة ليس لها صوت والتي تسببت في انفجار القمر الصناعي أوضحت أن الأسلوب ذا التكنولوجيا البسيطة قد يكون ذا تأثير في مواجهة الأقمار الصناعية الخاصة باتصالات العدو، وإذا استمرت الدبلوماسية كأحد الوسائل الرئيسية لتجنب الحرب بين الدول، فإن حماية البنية التحتية للاتصالات الدبلوماسية المهمة أصبح هدفا أساسيا كذلك، ليس فقط لأجل وزارات الخارجية ولكن أيضاً لأجل الحكومات ككل في المرحلة الحالية، وعند الحديث بشكل عملي، فإن هذا يتطلب تعاونا كبيرا مطردا بين وزارات الخارجية ووزارات الدفاع، حيث إن وزارات الدفاع والمؤسسات العسكرية تواجه نفس التهديدات الأمنية في اتصالاتها مثلها مثل تلك التي يواجهها الدبلوماسيين ووزارات الخارجية، كما أن العديد من الوسائل المختلفة لحماية البنية التحتية للاتصالات الدبلوماسية موجود، ومن بينها توافر العديد من برامج الحاسوب والتي تعد الأكثر أهمية، فإذا تعطل قمر صناعي أو شبكة فضائية، أخرى يمكن أن تحل محلها وتقوم بعملها.

التكنولوجيا، واللغة،و الترجمة Technology, Language and Translation

إن التطور التكنولوجي كان له من الأثر الكبير في حل معضلة الطريقة التي يتسنى للدبلوماسيين بها أن يتغلبوا على صعوبة التواصل والتفاهم مع بعضهم البعض على الرغم من اختلاف اللغة. تاريخياً، تم التغلب على هذه المعضلة عن طريق الاتفاق على

لغة رسمية للدبلوماسية، لغة تفهمها الطبقة الأرستقراطية المتعلمة المدربة والتي يتم اختيار الدبلوماسيين من بين أبنائها على أن تستخدمها في التواصل وذلك بغض النظر عن اللغة الأم التي يستخدمونها في بلادهم، ولعدة قرون أثناء وبعد اضمحلال الإمبراطورية الرومانية في المجتمعات الغربية كانت هذه اللغة المتفق عليها في الاستخدام الدبلوماسي هي اللاتينية، كما أن استخدام اللغة اللاتينية لأجل الاتصال العالمي استمر حتى يومنا هذا في المجتمع الخاص بالكنيسة الكاثوليكية وفي الوقت الذي ظهر فيه نظام الويستفاليا للدول القومية في القرن السابع عشر والذي مهد الطريق لبزوغ قواعد الدبلوماسية القومية الكلاسيكية أصبحت اللغة المستخدمة كلسان مشترك بين دبلوماسيي الدول المختلفة (واللغة الخاصة بالبلاط الأوربي والتي يتم اختيار الدبلوماسيين من بينهم) هي الفرنسية، أما في القرن العشرين، ومنذ عصبة الأمم المتحدة فصاعداً، فإن الفرنسية تشارك الانجليزية الهيمنة اللغوية في المجال الدبلوماسي حيث جرى العرف أن تكون الفرنسية في المكاتبات الرسمية للمعاهدات أو المواثيق الدولية والوثائق الدبلوماسية الأخرى جنبا إلى جنب مع الانجليزية على حد سواء. وقد حددت الأمم المتحدة ست لغات رسمية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ضرورة ترجمة المكاتبات الرسمية إلى كل من هذه اللغات. وشهد القرن العشرون توسعاً في اللغات الرسمية المستخدمة في المجال الدبلوماسي بين الدول، ليس ذلك فحسب، بل زيادة كبيرة في ترجمة المعاهدات الدولية والنصوص الدبلوماسية الأخرى إلى لغات الدول القومية التي هي أطراف في هذه المعاهدات.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، ساهمت التكنولوجيا في التوسع في شكل الترجمة من كونها ترتكز فقط على النصوص المكتوبة إلى أن امتدت إلى المقابلات التي تتم بين منظمات دولية كما هو الحال في الأمم المتحدة. فالترجمة، أو الترجمة الفورية من قبل هيئة أو مجموعة من المتخصصين المتدربين، قد مكنت الممثلين الدبلوماسيين لهيئات مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو) من المشاركة في جلسات كثيرة ومفاوضات ومهام دبلوماسية أخرى سواء كانوا يتقنون أو لا يتقنون لغة المتحدث أو

حتى واحدة من اللغات الرسمية للمنظمة. كان هذا بسبب اتساع نطاق المشاركين المحتملين من كل دولة غير النخبة المتعلمة القديمة والتي كان يتم اختيار الدبلوماسيين الكلاسيكيين بشكل تقليدي من بين أبنائها.

لقد سهلت التطورات التكنولوجية في ترجمة اللغات بين الدبلوماسيين التواصل الذي كان يتسم بالتعقيد لكن من ناحية أخرى فتحت الترجمة الطريق لدمقرطة الاتصالات اللغوية الأمر الذي جلب مميزات وعيوبا في ذات الوقت. ويبرز أفضل مثال لهذه الظاهرة في الاتحاد الأوروبي. ففي ظل وجود حوالي ثلاثة وعشرين لغة في الاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن يزيد هذا العدد، أصبحت الترجمة وصياغة المعاني أكثر تعقيدا عن ذي قبل، ويوفر الاتحاد الأوروبي ترجمة فورية للمحادثات الشفوية في المقابلات الخاصة بالمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي كما أن كل النصوص الكتابية الرئيسية يجب أن تترجم إلى كل اللغات الرسمية، وقد أدى هذا الأمر إلى خلق نوع خاص من التحديات التي لم تكن موجودة من قبل عندما كان الاتحاد الأوروبي يتكون من مجموعة صغيره من الدول تتحدث اللغات الأوروبية المعروفة، ويوجد اليوم نقص في المحترفين ذوى الخبرة الذين بمقدورهم ترجمه اللغات الأقل شيوعاً واستخداماً في الاتحاد الأوروبي كما أن هناك لغات غير شائعة مثل اللغة المالطيه واللغة اللاتفيانيه، اللتان يجب أن تترجما إلى إحدى اللغات الرئيسية مثل الانجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. لذلك فإن احتمالية التغاضي في المعاني تظهر بوضوح. وبالمثل فإنه عندما يضطر الدبلوماسيون الذين ينتمون إلى دول تتحدث لغات غير معروفة، إلى استخدام لغة ثانية أو ثالثة من اجل التواصل التقليدي وبالتالي تظهر لغتهم وكأنها تعوزها الألفاظ المعبرة وذلك بالمقارنة بزملائهم الذين باستطاعتهم إجراء معظم أحاديثهم بلغتهم الأم. ويمكن القول بأن الانجليزية أصبحت "اللغة الرسمية" للدبلوماسية في الوقت الراهن وكذلك في الدبلوماسية التقنية وباستخدام مصطلحات ديرديريان وذلك على غرار اللاتينية التي كانت لغة الدبلوماسية في البداية والفرنسية التي كانت لغة الدبلوماسية القديمة وكذلك الدبلوماسية المحدثة. لكن من

المهم ان ندرك أنها أعطت لمتحدثي اللغة الانجليزية ميزة أو أفضلية قويه في التفاعل الدبلوماسي.

وبشكل أساسي تعتبر اللغة أداة تسمح لأثنين من المتحدثين الدبلوماسيين بمعرفه كل منهما للأخر، وتسمح لهما كذلك بأن يتواصلا وأيضاً من المنتظر أن تمكن اللغة كليهما من الوصول إلى حل لخلاف أو التوصل إلى اتفاق بشأن مشكلة أو أمر ما. وفى حالات عديد، ولكن ليس بشكل دائم، فإنهم يجدون أن التواصل متاح وسلس عندما يتشاركون لغة واحده (حتى ولو بشكل غير كامل) وكذلك يكون التواصل أسهل عندما يتحدثون دون الحاجة إلى مترجمين. بعض كبار المسؤولين يفضلون الاستعانة بمترجمين على الرغم من تحدثهم نفس اللغة التي يستخدمها الطرف الآخر لأن ذلك يتيح لهم بعض الوقت الإضافي كي يتمكنوا من فهم المقصود من وراء الكلمات وفحوى الحديث ومعانيه وذلك أثناء مقابلة أو تفاوض. إن اللغة بطبيعتها تحوي بعضا من الغموض، حتى وان كان كل المتحدثين يستخدمون نفس اللغة، فالدبلوماسيون المخضرمون (ذوى الخبرة) ومن أجل أن يكونوا ذوي تأثير ناجح، عليهم أن يمتلكوا الحس السياسي الذي يمكنهم من معرفة أو إدراك متى يتسنى للاتفاقية المتفاوض بشأنها أن تتحاشى غموض الترجمة، وأن تسمح لمختلف المشاركين أن يفهموا المعاني بشكل مختلف أو متنوع، وعليه أيضا إدراك متى يكون الهدف من وراء الاتفاقية هو بالأخص القضاء على هذا الغموض. ولمدة تزيد عن 150 عاما، على سبيل المثال، كان هناك جدل سياسي وأكاديمي بشأن الاختلافات بين الترجمة الانجليزية والترجمة الماووريه (لغة شعب نيوزيلندا) الخاصة بمعاهدة ويتانجى عام 1838 بين المملكة المتحدة والاتحاد الماوورى وبالرغم من ذلك فإن طبيعة هذا الجدل أدت إلى خلق أساس أو قواعد للتحاور السياسي والاجتماعي بين المستوطنين الأوروبيين وبين الماووريين وذلك في العقود الحالية، وهذا من شأنه أن يعمل على بناء كيان ثنائي الثقافة لنيوزيلاندا في العصر الحالي. إن التطور في تكنولوجيا الترجمة والتواصل لديه القدرة على تذليل العوائق التي تواجهها الترجمة حال حدوث ذلك، لكن في جوهر الأمر ليس لذلك التطور بالغ الأثر عندما تكون هناك تحديات سياسية كبيرة أمام الدبلوماسيين في

فهم واستيعاب بعض المصطلحات وفى جعل أنفسهم واضحين ومفهومين أو أن ما يقوله للآخرين مفهوم وفى التغلب على غموض بعض المعاني والحرص على دقة المعاني وعدم الوقوع في الأخطاء.

ربما تكون التكنولوجيا، وكما هو معلوم من معناها الواسع، هي العامل الوحيد الكبير الذي يحكم حركة المهام الدبلوماسية الرئيسية وكذلك عمليات التمثيل الدبلوماسي والتواصل، فقد أثرت تكنولوجيا الانتقال والتواصل على طريقة الأداء الدبلوماسي وكيفية الأداء التواصلي، فقد زادت التكنولوجيا من سرعة التواصل الدبلوماسي بشكل كبير، سواء كان ذلك على نحو جيد أو سيئ، كما أنها صعبت الإجراءات الأمنية المتعلقة بالتواصل الدبلوماسي، فالتكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من أنها قد ذللت الصعوبات الخاصة بترجمة لغتين غير شائعتين أثناء اللقاءات الدبلوماسية، إلا أنها غير قادرة على حل مشكلات أكثر عمقاً قد يواجهها الدبلوماسيون مثل تلك المشكلة المتعلقة بكيفية إظهار كلام الدبلوماسي بشكل مفهوم ومستوعب من قبل الجميع. إن التحدي الذي يواجهه الدبلوماسيين أثناء التمثيل والتواصل الدبلوماسي هو أن يتحكم في إدارة التغير التكنولوجي وان يطوع التكنولوجيا بشكل فعال ومؤثر دون أن يسمح للتكنولوجيا أن تملي عليه شكل ومحتوى ونتائج التفاعلات الدبلوماسية- هل من المناسب أن تتحدث الآن؟، ومن الذي سيدير الحوار؟، والى من تتحدث؟، من خلال أية قناة من قنوات التواصل؟، أو أية وسيلة من الوسائل؟، وما هو عدد مرات التحدث؟، وهل يجب أن يجيب؟، وإذا أجاب ما هي سرعة الإجابة؟، كل هذه الأسئلة الجوهرية يجب على الممثل الدبلوماسي أن يجيب عنها من أجل تحقيق أفضل النتائج. وفى عصر البريد الإلكتروني، والاتصال المرئي، والمراقبة الالكترونية، فإن الفجوة تتسع ما بين الممثلين الدبلوماسيين القادرين على تطويع التكنولوجيا على أن يتم ذلك بشكل متقن، وبين هؤلاء الدبلوماسيين غير القادرين على ذلك. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يختلف أداؤهم الدبلوماسي تبعا لذلك.

الفصل الثامن

الدبلوماسية الجماهيرية

Public Diplomacy

مقدمه: ظهور أداة ليس جديدة بالمرة للاتصال الدبلوماسي

Introduction: The Rise of a Not So New Tool of Diplomatic Communication

إن أحد أهم تأثيرات النقل في تكنولوجيا المعلومات والذي يظهر مداه منذ عدة عقود منذ الحرب العالمية الثانية هو الحاجة المتزايدة للدبلوماسية الجماهيرية بمعناها الأشمل، فالدبلوماسية الجماهيرية تشير إلى خطاب الحكومات الذي يوجهه الدبلوماسيون إلى الجمهور، ويتم استخدام الدبلوماسية الجماهيرية لأجل دعم السياسات الخارجية للحكومات والجهات الدبلوماسية، وكذلك دعم ومساندة العمليات والأهداف الخاصة بالمنظمات الدولية، وكذلك تقديم يد العون للشركات العالمية. وعلى عكس المفاهيم حالياً، فإن الدبلوماسية الجماهيرية ليست تطوراً حديثاً في الممارسات الدبلوماسية، وطبقاً للمؤرخ س. ك. وبستر الذي أرخ في حقبة الثلاثينيات، فإن المستشار الألمانى المدعو اوتو فون بسمارك تفاعل في نهايات القرن التاسع عشر مع بزوغ أهمية الرأى العام، والذي تسبب في اهتمام متزايد بالشئون الخارجية من قبل الصحف والمجلات، فقام باستغلال المؤسسات الإعلامية الأجنبية وكذلك الألمانية من أجل "أن ينشر ويبث الآمال والمخاوف في الشعب الأوروبي"، وقد وصف وبستر مجهودات الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بما يسمى بالدبلوماسية الجماهيرية حيث إنه "يبيع خططه لتحقيق تسوية عالمية بعد الحرب العالمية الأولى من خلال خطبه السياسية للشعب الامريكى "، إن تحديد الدبلوماسية الجماهيرية كما نميل إلى التفكير بها هذه الأيام هي كما وصفها الدبلوماسى المحترف العميد الأسبق لكلية الحقوق والدبلوماسية

بجامعة توفتس ادموند جوليون، والذي وصف الدبلوماسية الجماهيرية في عام 1968، على أنها التعامل مع تأثير الاتجاهات الجماهيرية على تشكيل وأداء السياسات الخارجية، فقد اعتبر جوليون أن عناية حكومات الدول الأخرى بالرأي العام شيء ذو قيمة، حيث إن التواصل بين الدبلوماسيين والصحفيين أصبح ضروريا لأجل العلاقة المتنامية بين عرض الشئون الخارجية في الإعلام والتأثير الناتج عن ذلك في صياغة وأداء السياسة الخارجية، ويزعم كيشان رانا الدبلوماسي المحترف الذي تحول من دبلوماسي إلى أكاديمي في كتابه المسمى "السفير في القرن الحادي والعشرين" أن الدبلوماسية الجماهيرية عبارة عن ممارسة لكسب التأييد ثم نشر ذلك وبثه للجماهير. ووصف جوزيف ناي السياسة الخارجية للحكومات والتي تبغي أن تكسب القلوب والعقول على أنها " القوة الناعمة". وقد وصف جين ميليسن القوة الناعمة على أنها "شكل من أشكال فرض الرأي". وعموماً فإن التواصل السياسي، والدبلوماسية الجماهيرية خصوصاً، هما الأدوات الرئيسية للقوة الناعمة، وتدرك الحكومات في الوقت الراهن الحاجة إلى الأخذ في الحسبان ضرورة الانخراط في الدبلوماسية الجماهيرية، وضرورة إظهار ذلك للمواطنين وللناس عامة.

لكن إذا كانت الدبلوماسية الجماهيرية، وطبقاً لبسمارك في القرن التاسع عشر، أداة تستخدم الإعلام لمخاطبة الجماهير بطريقة أحادية الاتجاه لأجل الحديث عن سياسة ألمانيا الخارجية، فإن الدبلوماسية الجماهيرية في الوقت الراهن لها مضمون أشمل حيث إنها تعتبر عملية ثنائية الاتجاهات من التواصل الثقافي التبادلي، ومع زيادة أعداد القنوات الإعلامية وكونها وبشكل متزايد غير وسائطية (بمعنى أنها تبث ولا تستقبل)، فإن الحكومات والجهات الدبلوماسية فطنوا لأهمية التواصل وتبادل الآراء والاستماع إلى الشعوب الأجنبية حيث يشكلون ويحققون ويؤثرون في السياسات الخارجية. إن الإعلام في الوقت الحاضر قد زود الحكومات والشركات والمنظمات المدنية بعدد وافر وغير مسبوق من القنوات والتي من خلالها يتسنى التواصل مع كافة الشعوب الأخرى حول العالم. ليس ذلك فحسب بل ان وسائل الإعلام الحالية قد أعطت الفرصة

لشعوب العالم أن يقوموا بالرد: أن يتفاعلوا بشكل مباشر وغير مباشر مع الجهات الدبلوماسية ويتحدثون عن السياسات التي يتفقون عليها معها أو يعترضون عليها.

إن التطور الحالي للدبلوماسية الجماهيرية هو بداية عهد جديد من تحسين التغذية الراجعة والتي من خلالها يتسنى للحكومات أن تأخذ في اعتبارها كيف أن سياسات الحكومات تطلع عليها الشعوب المستهدفة ومن ثم يتعين على الحكومات إجراء التغييرات اللازمة طبقاً للحاجة.

هل هي دبلوماسية جماهيرية أم دعاية؟ Public Diplomacy or Propaganda؟

عندما ننظر للدبلوماسية الجماهيرية على أنها تواصل أحادي الاتجاه من معلومات، فهذا يظهرها في أذهان بعض المشاهدين أو المتابعين على أنها دعاية، ففي القرن العشرين كانت الدعاية مرتبطة بنشر المعلومات غير الصحيحة من قبل الحكومات عن مجتمعاتها وبلدانها، ويشار إلى أن مصطلح الدعاية يرجع أصله إلى اللغة اللاتينية والذي يعني أن ترعى وتشجع المعرفة المتنامية لشيء ما، وألفة واعتبار شيء ما أو قبول فكرة أو معتقد ما. وقد استخدم البابا جريجوري الخامس عشر كلمة الدعاية عام 1622 كرد فعل على المخاوف الكاثولوكية بخصوص انتشار البروتستانية وأنشأ مكتبا لأجل الدعوة إلى الإيمان (لجنة الدعوة إلى الإيمان) وذلك من أجل أن يشرف على المجهودات التبشيرية للكنيسة في العالم الجديد.

ولقد أعطى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (بريطانيا العظمى والولايات المتحد) المصطلح صبغة ازدرائية، تنتقص من القدر وذلك بإطلاق لفظ الدعاية على وسائل الإقناع والتواصل التي يستخدمها أعداؤهم وفي نفس الوقت استخدمت كل من البلدين الدعاية الخاصة بهما من أجل حشد الدعم الشعبي لأجل المجهودات الحربية وضد "هان البربري"، وتدريجياً، حالما تكشفت ونشرت دلائل ومعلومات عن الدعاية الخاصة بالحلفاء للشعبين الانجليزي والأمريكي، استشاط الشعبان غضباً بسبب المغالطات والمبالغات ونشر نصف الحقيقة فقط من قبل الحكومات.

في الوقت الحاضر، يعتبر الرأي العام الدعاية على أنها ممارسة خطيرة ومخادعة، ومع ذلك يمكن أن يكون تعريف وصفي للدعاية أكثر حيادية، حيث عرف رائد التحليل الدعائي جاكويز إليول الدعاية على أنها "تواصل يوظف من قبل مجموعة منظمة تسعى وراء تحقيق مشاركة سلبية أو إيجابية في نشاطاتها من قبل حشود كبيرة من الأفراد يجمعهم قاسم نفسي مشترك، ويتم التأثير على الجانب النفسي لهم ودمجهم في المنظمة" أما راندال مارلن فيعرف الدعاية على أنها "محاولة منظمة من خلال التواصل من أجل التأثير على فكرة أو فعل أو اتجاه راسخ في الذهن في حشد كبير من الناس بطرق أو حيل تراوغ وتتغلب على فكر ومعتقد الفرد والذي تم تشكيله واتخاذه مسبقاً بعد تفكير وعقلانية. ويتفق كل من كارن جونسون كارتي وجاري كوبلارز على أن الدعاية الفاعلة تتطلب أخذ نزعة الجمهور وميوله الفكرية في الاعتبار، "أن الدعاية ليست غسيل مخ - أو تقديم أفكار واتجاهات ومعتقدات تخالف تفكير الأفراد عوضاً عن ذلك، فإن الدعاية هي استراتيجية رنانة وهذا يعني اكتشاف المعتقدات الثقافية المشتركة والعمل على تقويتها بشكل مدروس واحترامها إلى أقصى درجة"، تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الجماهيرية والدعاية في الأساس لهما نفس الأهداف، وأهم هدف لكليهما هو "التأثير في إرادة الناس"، ولقد حاول المتخصصون الأكاديميون التقليديون في الدبلوماسية تحديد وتمييز الدعاية بشكل معياري وذلك للحد من استخدامها عند ممارسة الدبلوماسية الجماهيرية، لكن على الرغم من أن الدعاية قد تحوي مضامين سلبية إلا أن استخدامها قد يكون فعالا في الوصول إلى أهداف معينة تحت ظروف محددة ومعينة، وعند تحليل وقياس مدى تأثير وفاعلية الدبلوماسية الجماهيرية في الوقت الراهن تظهر مسألة التغذية الراجعة وهنا يظهر عامل رئيسي في التفرقة بين الحملات الناجحة للدبلوماسية الجماهيرية وبين تلك الحملات غير الناجحة ألا وهو الثقة في هذه الحكومات والتي تعتقد الشعوب سواء كانت محلية أو أجنبية أنها ضليعة في الدبلوماسية الجماهيرية الخادعة، وسواء سميت دعاية أولاً فهي غير موضع ثقة وهذا من شأنه أن يقيد في المستقبل من فرصتهم في الاندماج في الدبلوماسية الجماهيرية الفاعلة.

أساليب الدبلوماسية الجماهيرية Techniques of Public Diplomacy

من أهم الطرق الناجحة والشائعة لتقديم صورة إيجابية لدولة ما أمام العالم هـو أن تعـرض ثقافتها من خلال الدبلوماسية الثقافية: الفنون، التبادل الطلابي والريـاضي كـما سـوف يـتم مناقشـة ذلك لاحقاً (انظر الفصل 11).

وبعيداً عما يعتبر أو يسمى بشكل موسع الدبلوماسـية الثقافيـة، فـإن العديـد مـن الأسـاليب المحددة التي يمكن أن تثبت نجاحها في إدارة الدبلوماسية الجماهيرية هي نفسها الأساليب المفضلة والمسـتخدمة مـن قبـل مسـئولي العلاقـات العامـة حيـث إن الاسـتخدام الأمثـل للإعـلام المطبـوع والسمعبصري والاليكتروني هو صميم لب استراتيجيات الدبلوماسية الجماهيرية. إن الدعاية ورعايـة بعض البرامج الإعلامية والأحداث الإعلامية له ميزة القدرة على استهداف الجمهـور المنشـود، وعـلى الرغم من احتمالية فهم الجماهير للهدف الترويجي بشكل مباشر فإن هذا الاتجـاه يمكـن أن يكـون ذا أثر مع افتراض أن الدولة التي تروج لشيء ما ليس لها رصيد من الانطباعـات السـلبية في أذهـان المشاهدين وذلك عند بداية الحملة. ويشار إلى أن الدعاية هي استراتيجية استخدام الإعلام لتغطيـة أحداث تظهر الدولة بمظهر إيجابي. تتمتع الدعاية بكونهـا تظهـر أكـثر تلقائيـة وعفويـة وأقـل مـيلاً للشكل الكتابي، وتسمح للمشاهد أن يربط إيجابياً بين القصة المروية وبين الدولة المستهدف الإعلان عنها، لكن الجمهور الذي يصل إليه الإعلان لا يحظى بنفس التأثير الذي يحـدث بـه أسـلوب رعايـة البرامج مادياً (تخصيص فترات إعلانية للإعلان عن الدولة مقابل مبلغ مالي) والإعلانات الترويجية.

في حين أن الإعلانات الترويجية، والرعاية المادية، والدعاية تميـل جميعهـا وبشـكل كبـير إلى أن تكـون اسـتراتيجيات تواصـلية أحاديـة الاتجـاه، فـإن اسـتراتيجية العلاقـات الإعلامية هي من نوعية التواصل الثنائي الاتجاه، وتتضمن العلاقات الإعلامية المقـابلات وإجـراء حـوارات مـع الصـحفيين، والمحـررين والمنتجـين ومقـدمي الـبرامج الحواريـة التليفزيونية والإذاعيـة والمـدونين عـلى الشـبكة العنكبوتيـة وأشـخاص آخـرين ويقـدم

الدبلوماسيون معلومات كلية عن الدولة والأمور المتعلقة بها كي يساعدوا الصحفيين على تقديم قصص دقيقة ويساعدهم أيضاً في التخطيط لكتابة قصص وتغطيات وموضوعات بالمعنى الأشمل وبإمكان الدبلوماسيين أن يقترحوا أفكاراً للتغطية الإعلامية والتي من شأنها أن تسفر عن نتائج مفيدة على سبيل المثال من أولى المهام التي قامت بها تشارلوت بيوز حال تعيينها السكرتير الثاني لشئون الدبلوماسية الجماهيرية والشئون العامة وذلك في خريف 2001، أن قامت بتعيين كريستفور روس السفير الأمريكي السابق والذي يتحدث العربية بطلاقة كي يكون متاحاً لشبكة تليفزيون الجزيرة الناطقة بالعربية وذلك لأجل أن يقوم بالرد على البث الذي تقوم به منظمة القاعدة والمناهض للولايات المتحدة.

إن مكون العلاقات العامة الإعلامية للدبلوماسية الجماهيرية لهو شيء صعب وباعث على التحدي وذلك لعدة أساليب، على سبيل المثال عندما تعمل مع الإعلام فإنه ليس من السهل أن يكون لديك إعلام مكتوب بشكل جيد ويجب على الدبلوماسيين أن يعرفوا نوعية المعلومات التي يجب أن يولوها اهتمامهم، وأن يكونوا على علم بنوعية القصص التي يقوم الإعلام بتغطيتها، وأن يعرفوا الموضوعات التي تهم المحرر الصحفي، وأن يكونوا قادرين على توضيح أو تعليل وجود بعض المعلومات أو الرسائل بعينها والتي تهم جمهور القراء، والأهم من ذلك بشكل أخص، على الدبلوماسيين أن يكونوا على دراية كاملة بالإعلام بالطريقة التي تمكنهم من جذب اهتمام المحرر أو الصحفي وحيازة عنايتهم ولا شيء يساعد على امتلاك مثل هذه القدرة سوى مهارة الاستماع والقدرة على الفهم والقبول وكذلك الرد بدبلوماسية على ما يقوله الإعلامي، وتهتم أغلب وسائل الإعلام بالدول التي تعمل على أرضها وتعي ماهية هذه الدول وما يفكر فيه أهل هذه البلدان في الواقع أكثر من أي أحد آخر حتى وإن كانت للإعلاميين وصناع الإعلام أنفسهم آراء مختلفة. وهكذا يبرز دور العلاقات الإعلامية بشكل مهم خاصة في مسألة التغذية الرجعية لأجل تنفيذ وتقييم وفاعلية السياسة الخارجية، وإذا تسنى للإعلامي، مثله مثل المحاربين، أن يدرك أن مدخلاتهم

تشكل جزء من سياسة التغذية الرجعية الفاعلة، فإن ذلك من المحتمل أن يزيد من رغبته المتنامية في الانخراط في علاقة مثمرة.

تعتبر الاستراتيجيات الأخرى عرضة للنجاح أو الفشل تبعاً لنجاح أو فشل الحوار، فالاستضافة والمشاركة في الأحداث العامة في الدول التي يقيم بها الدبلوماسيون لهي طريقة فعالة للتواصل والاستماع، حيث إن المؤتمرات والندوات والمناقشات العامة والمشاركة في مؤتمرات الدائرة المستديرة ومجالس العلم الأكاديمية هي جميعها فرص ليس فقط لنشر الأفكار ولكن أيضاً لتنميتها، كما أن الأحداث أو المناسبات التي تضم عددا كبيرا من المشاركين بما فيهم رموز المجتمع المدني من السياسيين ورجال الأعمال لها عظيم الأثر، كذلك إرسال سفراء النوايا الحسنة الذين يتم اختيارهم من أصحاب الانجازات في مجال الرياضة والفنون يمكن أيضاً أن تكون عنصرا فعالا في التواصل والاستماع. إن حكومات الدول وكذلك المنظمات الدولية كلاهما يستخدم هذه الاستراتيجية حيث قامت وزارة الخارجية في الحكومة الأمريكية بتعيين بطل التزحلق ميشيل كون عام 2006 ونجم البيسبول كال ريبكن الصغير عام 2007 كمفوضين دبلوماسيين للدبلوماسية الجماهيرية ولأجل إقامة علاقات أفضل للولايات المتحدة والارتقاء بالمنظور العام (الرأي العام) وذلك من خلال التعاون الرياضي

سافر كوان إلى الصين وروسيا وتقابل مع شباب من كلا البلدين، كما التحق ريبكين ببرنامج تبادل تدريبي للبيسبول مع الصين وذلك عام 2007 حيث قام بتدريب المدربين الصينيين في أكاديميته التي تسمى أكاديمية ميرلاند للتدريب بأبردين، وبعدها سافر إلى الصين للمشاركة في تدريب الناشئين بشكل مباشر، وفي أغسطس من عام 2007 وعند الإعلان عن اللقاء مع ريبكين قالت كونداليزا رايس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك:

"إن الدبلومايبة الجماهيرية يمكن أن تكون حوارا أمريكيا ويجب أن تكون تواصلا مع أناس من مختلف أنحاء العالم، هذا الحوار يجب أن نجد في طلبه ونديره ليس فقط من قبل أناس يعملون في الحكومة ولكن من قبل أمريكان يتعهدون بالقيام بهذه المهام في

جميع مناحي الحياة، أمريكان امثال كـان ريبيكـين الابـن فهـو فعـلاً يمثـل أمريكـا في أحسـن صورها ويمثل آمالنا في أن نتقدم للأمام وفي مساعدة العالم لأن يكون عالما أفضل."

الدبلوماسية الجماهيرية والعلاقات العامة: نقطة التقاء بين الخاص والعام

Public Diplomacy and Public Relations: Convergence of Public and Private

داخل حكومات كل من الولايات المتحدة والمملكـة المتحـدة، ظـل التحـدي المتعلـق بمواصـلة الحرب في العراق قائماً لعدة سنوات دون تأييد شعبي واسع والذي دفع العديد من صناع السلام أن يعتقـدوا في النهايـة أن وسـائل الدبلوماسـية الجماهيريـة القديمـة لم تعـد ذا جـدوى هـذا بـالطبع يستجدي تساؤلاً بشأن هل تلـك المشـكلات ظهـرت كنتيجـة للطريقـة التـي تـدير بهـا الحكومـات الدبلوماسية الجماهيرية، أو أن المشكلة في محتوى السياسـات التـي يصـدرونها لشـعوب العـالم، أو كلاهما. إن إدراك الحكومات لفشل الاسـتراتيجيات الخاصـة بالدبلوماسـية الجماهيريـة قـد أدى إلى اتجاه بشكل كبير إلى طلب المساعدة والعون من القطاع الخاص، وهذا بدوره قـد أدى إلى التشـابك بين ممارسات العلاقات العامة والدبلوماسية الجماهيرية ووفقاً للاعتماد المنتقل من جيل إلى جيـل فقد قيل إن العلاقات العامة والشـئون العامـة يختلفـان عـن الدبلوماسـية الجماهيريـة حيـث إن الشئون العامة تختص بالتواصل مع الشعوب الداخليـة (أي داخـل الـوطن) في حـين أن العلاقـات العامة تختص بالتواصل مع ممثلين خاصين (شركات - منظمات مجتمـع مـدني - وخلافـه) وكـذلك التواصل مع مجتمعاتهم فعلياً، هذه الحدود أصبحت غير واضحة بشكل كبير حيث أنـه غالبـاً مـا يتواصل نفس الأشخاص مع أكثر من جمهور مُتلقي باستخدام نفس الأساليب والمهارات والرسـائل. تزعم كاتي فيتزباتيك أن الدبلوماسية الجماهيرية الناجحة، مثلما الحال في العلاقات العامة، يجـب أن يكـون لـب اهتمامهـا بنـاء وإدارة العلاقـات. وهـذا يربطنـا مـرة ثانيـة بفكـرة الدبلوماسـية الجماهيرية كاتصال ثنـائي الاتجـاه، ويشـار إلى أنـه في حمـلات العلاقـات العامـة وكـذلك حمـلات الدبلوماسـية الجماهيريـة هنـاك اخـتلاف بسـيط في الأداء فكلاهـما يتطلـب بحثـا عـن الرسـالة

المنشودة، وتنظيما للاستراتيجيات والخطط التي سوف تحقق الأهداف بأفضل طريقة، وخلق بناء قياسي لتحليل مدى نجاح خطط واستراتيجيات الحملة، وكما لاحظ بيربا هلافي أن واحدا من أعظم التحديات التي تواجه الدبلوماسيين الذين يعملون في الدبلوماسية الجماهيرية هو كيف يتسنى لهم تطوير آليات متماسكة ويعول عليها لأجل تقييم مدى فاعلية وتأثير الاستراتيجيات الخاصة بالدبلوماسية الجماهيرية.

إن الكثافة روح المنافسة التي تتصف بها البيئة الإعلامية حول العالم كما أن قدرة الشعوب في جميع أنحاء العالم على الحصول على معلومات بشكل كبير ساهمت في إضافة علة جديدة للحكومات التي ترى أنه من الصعب بمكان أن تأخذ على عواتقها إدارة الدبلوماسية الجماهيرية بشكل ناجح وذلك عند الاستعانة فقط بأفراد الهيئة الدبلوماسية. ففي عام 1999 أوقفت الولايات المتحدة منظمة المعلومات الأمريكية (USIA) والتي تأسست منذ عام 1953 وهي وكالة مستقلة خاصة بشئون الدبلوماسية الجماهيرية، ثم ضمتها إلى وزارة الخارجية الأمريكية زاعمة أن ذلك من أجل النهوض بالأداء العملي ومن أجل تنسيق الأهداف، لكن فعلياً كان هذا نتيجة مفاوضات سياسية جرت بين وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وعضو الكونجرس الأمريكي المسئول عن لجنة العلاقات العامة جيسي هلمز (كان هذا العضو جمهوري ويتبع شمال كارولينا) كانت هذه النقلة واضحة للعيان وكان السبب وراءها هو الحاجة إلى ترشيد النفقات والاعتقاد بأنه على الأقل بعض من الأعمال التي كانت تؤديها منظمة المعلومات يمكن أن يتم بشكل أفضل من قبل أفراد تابعين لهيئة غير حكومية. إن حكومات الدول الصغيرة والفقيرة تواجه بالفعل نقصا في الميزانية وكذلك نقصا في الأفراد العاملين والمهارات اللازمة للقيام بحملات ناجحة في الدبلوماسية الجماهيرية داخل منظماتها التابعة لوزارات الخارجية، لكن حكومات الدول الغنية الكبرى ربما تعاني من مسألة تعارض ممارستها للقوة والسلطة مع مصداقية ما ترويه للعالم عن نفسها. تزخر وسائل الإعلام بالنقد والسخرية من شعوب الدول الصناعية التي تتحدث عن مشكلة الثقة كما ألمح ناي قائلاً "إن شعوب ما بعد الحداثة تبدو عموماً

متشككة في السلطة، كما أن حكوماتها غير موضع ثقة. هذا يدفع الحكومات إلى أن تكون في الظل وأن تعمل مع جهات دبلوماسية بشكل خاص بعيدا عن الهيكل الحكومي"، ويزعم بيتر فإن هام أن "الخبرة في مجال التسويق تعلمنا أنه من المهم أن تظهر بضاعتك بدلا من أن تتحدث عنها". يرى المسئولون الحكوميون المعنيون بالدبلوماسية الجماهيرية العديد من المميزات ليس فقط في أساليب وطرق العلاقات العامة ولكن أيضاً في عملية العمل مباشرة مع العلاقات العامة الخارجية والمحترفين وذوي الخبرة في التواصل السياسي في علاقة المستشار بالعميل، وأحد أهم العناصر في هذه العلاقة هي قدرة المستشار أو الخبير على إدراك وفهم العميل، أو أهدافه على أن يكون ذلك بعين فاحصة وعقل حاضر، والقدرة على العمل مع العميل في تطوير عرض تقديمي لمشروع يروق للعميل، ومساعدة العميل أن يرى مشكلاته بشكل مختلف وأن يغير من أهدافه طبقاً لتلك الرؤية المختلفة، كما أن الشركات الخاصة لها أيضاً خبرة في تطوير وتوظيف المقاييس الضرورية لتقييم مدى نجاح عملها، والذي ينبغي تقديمه للعملاء وذلك إذا أرادوا أن يستمر العمل.

من هنا فإن الجهات غير الحكومية تقوم بدورها المهم في الدبلوماسية الجماهيرية في الوقت الراهن، وذلك عن طريق تزويد وزارات الخارجية بالمصادر البشرية، وكذلك القيام بالعمل الخاص بالعلاقات العامة والذي لم تعد الحكومات تؤديه داخل هيئتها الحكومية، ولم تعد الشركات الخاصة وكذلك الأفراد من خارج الهيكل الحكومي يقومون بأعمال الدبلوماسية الجماهيرية بالنيابة عن الحكومات وذلك عن طريق التعاقدات فحسب، ولكن أيضاً عن طريق الانخراط في الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، كذلك يأخذ تعاقد الحكومة مع الشركات الخاصة لأجل القيام بالدبلوماسية الجماهيرية عدة أشكال، فالتدريب وبناء القدرات لدى الدبلوماسيين الحكوميين هو على الأرجح أكثر أنواع التعاقد شيوعاً، على سبيل المثال، قبل أسبوع من أحداث 11 سبتمبر عام 2001، قامت السكرتيرة الثانية في وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الدبلوماسية الجماهيرية تشارلوت بيرز باستدعاء زميل سابق لها في ماديسون افنيو

والخبير في الشئون الدعائية لشركة أوجلفي وماثر والذي يدعى ستيف هايدن كي يقوم بإلقاء محاضرة على العاملين في وزارة الخارجية عن الكيفية التي يتسنى للشركات والدول بها أن تتخلص من سمعتها المتعلقة بالهيمنة أو السيطرة حبث أخبر ستيف جمهور الحاضرين من الدبلوماسيين أن المستهلكين يفضلون الريادة ولا يفضلون الهيمنة، ونصح ستيف الدبلوماسيين أن ينتهجوا استراتيجية للعلاقات العامة مماثلة لتلك التي انتهجتها شركة نايك في بداية التسعينيات، وذلك بعد الاعتقاد الجماهيري في سيطرة نايك على السوق والممارسات الظالمة للعاملين في الدول النامية والتي تسببت في فقدان أسهمها في السوق كما نصح هايدن وزارة الخارجية أن تقوم بحملة تعتمد على إثارة العواطف دون العمل، وتجنيد العلماء، والكتاب ورواد الفكر من أجل عرض قضية الولايات المتحدة على شعوب العالم فعلياً، وأن يجندوا آخرين من أجل عمل وتحقيق القضية والتي فشلت الحكومة الأمريكية في تنفيذها بنفسها.

في عام 2002 وفي واشنطن العاصمة تسلمت شركة كورفيز المختصة بالعلاقات العامة 14,6 مليون دولار من السفارة السعودية من أجل المشاركة في الدبلوماسية الجماهيرية لمدة ست شهور وذلك لأجل الترويج لنشر مفاهيم بين أبناء الشعب الأمريكي تفيد بأن المملكة العربية السعودية ملتزمة بمحاربة الإرهاب ونشر السلام في الشرق الاوسط على وجه العموم وطبقاً لجريدة " نيويورك صن" فإن مبلغ 14,6 مليون دولار كان أكبر مبلغ دُفع لشركة أمريكية لتقديم أو لعرض سياسة حكومية أجنبية في الوقت الراهن، وطبقاً لما ذكرته جريدة "الواشنطون بوست" فإن كورفيس حظى بتأييد رجال الكونجرس، والموظفين العاملين في إدارة حكومة بوش وصحفيي الولايات المتحدة لشئون الشرق الأوسط على وجه العموم والإستراتيجية والتواصل السياسي الخاصة بمقابلة الأمير السعودي مع الرئيس بوش وذلك على وجه الخصوص.

ثمة استراتيجية أخرى لإدارة الدبلوماسية الجماهيرية والتي أثبتت فاعليتها الكبيرة وهي الشراكة بين العام والخاص حيث تقوم الحكومات بالعمل مع ممثلي هيئات المجتمع المدني ورجال الأعمال وذلك لأجل الارتقاء بالحكومات وصادراتها من

البضائع والخدمات كمنتجات قومية وذلك من خلال تطوير كيان تسويقى إيجابى، وكذلك من أجل النهوض بالاستثمارات الداخلية والسياحة. إن الغرف التجارية الوطنية، والتي هي عبارة عن مؤسسات تعرض اهتمامات المشروعات التجارية داخل الوطن،ولعدة عقود كانت الغرف التجارية عبارة عن بوابات معرفة للشركات الأجنبية التي تبغى إقامة مشروعات مع الشركات المحلية، وطبقاً للخبير والى اولينز المتخصص في التسويق والعلامات التجارية، فإن الحكومات التي لها باع طويل في إدارة المشروعات للعالم الخارجي تعطى صورة وطنية تتميز بكونها متميزة وسهلة الإدراك، وقد استخدم اولينز المشروعات المتكررة للأنظمة الفرنسية المتوالية لإعادة تقديم فرنسا للشعوب الخارجية برموز جديدة وأشكال تمثل الثورات والإمبراطوريات،واستعادة الملكية، والجمهوريات،وبنفس الطريقة أخذ مؤسس الجمهورية التركية كمال اتاتورك على عاتقه مشروعا نضاليا لأجل إعادة تقديم صورة تركيا للعالم بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية كدوله غربية متقدمة تكنولوجياً وعلماً، كما أن حزب الله المنظمة السياسية المتخطية للحدود اللبنانية والتي تسعى للسيطرة على الحكومة اللبنانية، دفعت أموالاً لوضع لوحات إعلانية على جانبي الطريق المخصص للسيارات وذلك لأجل إبراز هجوم حزب الله المثير للجدل على إسرائيل في صيف 2006 أمام الشعب اللبناني كنوع من الانتصار حققته لبنان، ومع رفع بعض الشعارات الجريئة مثل النصر المقدس، فإن حزب الله لا يسعى فقط لادعاء فضل النصر، ولكن أيضاً لإبعاد أعداء حزب الله، سواء بالداخل أو بالخارج واعتبارهم أعداء الله.

توضح القرائن الحالية أن منظمات العمل والحكومات (مثل الغرف التجارية) أصبحت تجني ثمار التعاون المثمر في استراتيجيات خصصت لتحقيق أهداف واقعية للدبلوماسية الجماهيرية، بمعنى إظهار صورة إيجابية عن الدولة أمام العالم وكذلك استثمار وعي إيجابي ذي أثر بين المستثمرين الأجانب المحتملين وكذلك المستوردين والسياح على التوالي وأفضل مثال للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في بناء صناعة قومية وفي تنفيذ دبلوماسية جماهيرية هو مؤسسة إيكوتي براند الهندية (IBEF)، وهي

عبارة عن تعاون ما بين وزارة التجارة بالهند واتحاد الصناعات الهندي (CII) والذي يعد واحدا من أهم المؤسسات الرائدة في سوق العمل الهندية. تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة ايكوتي براند تعمل كمنبر لتطوير المنظور التجاري حيث تنسق مبادرات التسويق الاستراتيجي، وتفتح مجالاً للشركات التي تبغي المتاجرة والاستثمار في الهند، وتستخدم هذه المؤسسة لغة تسويقية ذكية كي تنهض بالهند وبنفسها في نفس الوقت: حيث تحقق الإنجازات، والنجاحات، وتخلق طبقة مستهلكة متزايدة الطلب، وكذلك الديمقراطية النابضة بالحياة، وتعد الناس الذين يجيدون فن الحكم، ولدى الهند والهنود قصة تستحق أن تروى حيث تقوم منظمة إيكوتي براند بجمع وفحص وتوفير معلومات دقيقة وشاملة وحديثة عن الهنود.

من بين الإصدارات الضخمة أصدرت منظمة IBEF مجلة "الهند اليوم - وجهة نظر" وهي مجلة نصف شهرية تعرض قصص نجاح مشروعات وتعرض الفرص الموجودة بالهند، وكتيبات مثل "شركات المملكة المتحدة في الهند: قصص نجاح" والتي تبرز كيف تسنى للشركات البريطانية الاستفادة من الاستثمار في الهند، وقد لعبت منظمة IBEF دورا رائدا في جعل الهند قوة عظمى ناشئة في نظر المجتمع الدولي، ومنذ القضاء على الليبرالية الاقتصادية في بدايات التسعينيات من هذا القرن، وهي تقوم بعرض شعارات رنانة مثل "الهند: ديمقراطية السوق الحرة السريعة المتنامية" وفي المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2006 وفي اللقاء السنوي الذي كان في دافوس دشنت منظمة IBEF لأكبر حملة لبناء اسم بارز للهند - كما وصفت في ذلك الوقت - وسميت "الهند في كل مكان" وساهم العمل الذي قامت به منظمة IBEF بقوة في تشكيل الفكرا لعالمي بخصوص الهند على أنها قوة عظمى وأنها تتمتع بازدهار مستمر في التجارة، والإستثمارات وفي مجال السياحة منذ نهاية التسعينيات.

تزايد التقدم في مجال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لدرجة اضطلاع بعض رجال الأعمال في بعض الظروف بالدور المنوط بالحكومة في مجال الدبلوماسية الجماهيرية وذلك دون المشاركة في الحكومة نفسها.وبناء على بحث حول التصورات

السلبية بشان الولايات المتحدة والتي بدأت عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر اسست كيث رينهارد - رئيسة وكالة الاعلانات الرائدة DDB العالمية - مشروع الأعمال في خدمة النشاط الدبلوماسى (BDA)عام 2004. كانت شركة BDA تصف نفسها بأنها قوة مهام من القطاع الخاص ومهمتها تقديم العون لمجتمع الأعمال الأمريكي لتحسين صورة أمريكا أمام العالم مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الرئيسي - مرة ثانية – هو النظر لأمريكا بإعجاب كرائدة عالمية وحاملة التقدم والازدهار لكل الناس، وكان الدافع لشركة BDA هو الإدراك المتنامي في سوق العمل بأن الحكومة الأمريكية ولعدة سنوات فشلت في القيام بدبلوماسية جماهيرية ناجحة بنفسها. وأوضح هاريس دياموند المدير التنفيذي لشركة ويبرشاندويك أنه كمواطن عمله الرئيسى هو بناء سمعة حسنة لدى الآخرين، "فاننى أزعم أن كلا من إدارتي بوش وكلينتون فشلتا في تنفيذ دبلوماسية جماهيرية واسعة وكذلك استراتيجية بناءة بارزه في العالم،كما أنها فشلتا في تشكيل فريق ذي خبرة قادر على القيام بذلك، وتبحث شركة BDA في العمل على حل مشكلة معاداة أمريكا حول العالم،والذي تم تدركه الشركات التابعة للشركة الأم على أنه تهديد لمصالح الولايات المتحدة على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص، إن شركة BDA - بما تتمتع به من عضوية شركات أمريكية عملاقة لها وتواجد عالمي في مجال الصناعات وكذلك مجلس استشاري يضم شخصيات أكاديمية لها وزن - تعمل على نشر أفكار لتحسين الصورة العالمية للولايات المتحدة والارتقاء بها، والاستعانة بكل الأمريكيين المسافرين خارج الولايات المتحدة ورجال الأعمال والطلاب كسفراء، وعلى الموقع الاليكتروني لشركة BDA كتبت الآتي " بشأن هذه المسألة هذا العمل لا يتعلق بالدعاية والبيع -إنما يتعلق بدفع الأمريكيين إلى الإحساس بالمدى الذي وصلت إليه معاداة الأمريكان اليوم وما ترتب على ذلك وتغيير الاتجاهات الأمريكية وكذلك السلوك وهذا ضروري للبناء والتأكيد على المعتقدات والأفكار الإيجابية عن أمريكا والتي مازالت قائمة،وبناء جسور من التعاون والاحترام والتفاهم المتبادل وذلك عبر الثقافة والمبادرات التي قوامها العمل"، قامت

شركه BDA بجمع أرشيف هائل وقاعدة بيانات للبحث المتعلق بالدبلوماسية الجماهيرية، ويمكن لأي شخص أن يقوم بتحميله، ويسمى الأرشيف "المرشد لمواطنى العالم من أجل الطلاب والمسافرين لغرض العمل"،حيث تقدم نصائح بشأن كيفية التصرف وماهية السلوك عندما تكون خارج البلاد وذلك من أجل تعزيز الصورة الايجابية عن الولايات المتحدة وكان ذلك الأرشيف وقاعدة البيانات ردا على بحث مفاده أن هناك علاقة بين سلوك الأمريكيين خارج البلاد والمفهوم السلبي الأجنبي عن الولايات المتحدة. وهناك أسباب أخرى رئيسية وراء المفهوم العالمي السلبي عن الولايات المتحدة والذي أظهره البحث ألا وهى السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والآثار السلبية للعولمة، وانتشار الثقافة الأمريكية.

يتفق المجهود البحثي لشركة BDA مع مفهوم بأول شارب عن الدبلوماسية الوطنية. حيث يزعم شارب أن أفراد الشعب الذين يتفاعلون أو يتعاملون مع شخصيات أو مواطنين أجانب سواء داخل بلدهم أو خارجها يعملون كممثلين دبلوماسيين عن دولهم، وبالتالي فإنه من أجل خدمة مصالحهم عليهم أن يسلكوا ذلك المسلك كما ينبغي.

دراسة حالة: الدبلوماسية الجماهيرية الأمريكية كبضاعة راكدة يصعب بيعها

Case Study: US Public Diplomacy as a Hard Sell

تعد الدبلوماسية الجماهيرية لإدارة بوش الابن مثالا بينا على مدى صعوبة استخدام الدبلوماسية الأمريكية في الترويج للسياسة الخارجية والتي هي في الأصل غير مرحب بها على الصعيد الخارجي حتى مع بذل مجهود جاد لأجل تحسين أساليب الدبلوماسية الجماهيرية، وقد واجهت إدارة بوش تحديا هائلا بعد الهجمات المرعبة في الحادي عشر من سبتمبر بشأن التواصل مع المجتمع العالمي بطريقة تتيح كسب دعم شعبي في حملتهم "حرب عالمية ضد الإرهاب" ، وأول محاولة رئيسية لإدارة بوش لأجل النهوض بالدبلوماسية الجماهيرية الأمريكية كانت تعيين الخبيرة "تشارلوت

بيريز" المتخصصة في العلاقات العامة بالقطاع الخاص وذلك في سبتمبر عام 2001 في منصب سـكرتير ثاني في وزارة الخارجية لشئون الدبلوماسية الجماهيرية والشئون العامة.

تم اختيار بيريز التي تغلبت وتفوقت على عمالقة الإعلان أمثال "أوجيلفى وماثير وكذلك والتر ثومبسون" كي تقوم بإحضار خبرات العلاقات العامة لماديسون افينيو إلى الداخل وكي تقـوم بتطـوير استراتيجية للترويج لحملة "حـرب عالميـة ضـد الإرهـاب"، ثـم لاحقـا الـترويج لمشروع غـزو العـراق والتحول الديمقراطي فيه للشخص العادي في الشارع العربي وللمجتمع العالمي على وجه العموم.

قادت بيريز مبادرة للدبلوماسية الجماهيرية باسم "القيم المشتركة" والتـي يقصـد بهـا أن يـتم توجيهها إلى المسلمين حول العالم وفحواها أن الولايات المتحدة تحتضن المسلمين ودينهم وثقـافتهم جنباً إلى جنب سائر الديانات والثقافات الأخرى في بوتقة الولايات المتحدة الأمريكية.

تم عرض فيديوهات لأسر أمريكية مسلمة وسعيدة وتم بث ذلك على الجمهور المستهدف في بعض البلاد مثل إندونيسيا ومع ذلك فإن رد الفعل من هذه الجماهير في تلك البلاد كـان سـلبياً لأن مخاوفهم من الولايات المتحـدة لا تتعلـق بالمسـلمين الـذين يعيشـون في الولايـات المتحـدة، ولكـن مخاوفهم تأتى بشأن السياسات الخارجية الأمريكية تجاه البقاع التي يقطنها مسـلمون حـول العـالم مثل فلسطين والعراق. وفى غضون وقت قصير نسبياً لم يحقق مشروع القيم المشتركة الخاص ببيريـز أي تقدم وفي مارس 2001 تركت بيريز العمل في الإدارة الأمريكية.

يعزو المراقبون لإدارة بوش فشل مشروع بيريز إلى تعـذر تـرويج الاسـتراتيجيات والطرق قياساً بالترويج داخل الولايات المتحدة، كذلك الأمـر بشـأن قيمهـا وأهـدافها، ومع ذلك فإن العديد من الخبراء المحترفين في مجال العلاقات العامة أوضحوا في ذاك الوقت أن المشكلة ليست في تقديمها للاسـتراتيجيات والخطـط المسـتخدمة مـن قبـل العلاقات العامة في القطاع الخاص وشركات الدعاية، ولكن في الطريقة التي تم تنفيذ

هذه الاستراتيجيات من خلالها. وكما أشارت خبيرة التواصل نانسى سنو "أن على واشـنطن أن تطـرق باب المنظمات التطوعية وآلاف آلاف المواطنين الأمـريكيين (طـلاب الفولبرابـت والأكـاديميين ورجـال الأعمال) كي يكونوا على اتصال مستمر بالعالم من حولهم حيث يتسنى لهم التواصـل خـارج حـدود الدولة"، وأشارت سنو إلى أهمية استخدام طرف ثالث لأجل التواصل بشان سياسـة الدولـة بطريقـة تظهر مصداقية أمام الجمهور.

يؤكد جاك ليسلى مدير شركة علاقات عامة تسمى "ويبر شاندويك" العالميـة أن الـدرس الـذي تتعلمه عندما تتواصل مع الآخرين بالنيابة عـن الحكومـة أنـه يجـب أن تنـتهج مسـلكا كليـا لـيس بإمكانك أن تفصل فيه المحتوى عن الرسالة.

وكيلة الوزارة الأمريكية للدبلوماسية الجماهيرية والشئون العامة كارين هيوز في اجتماع مـع نائـب الرئيس ديك تشيني والرئيس جورج دبليو بوش

أظهرت أولى محاولات إدارة بوش نحو إعادة بناء الدبلوماسية الجماهيرية بوضوح أن هناك صلة وثيقة بين الدبلوماسية الجماهيرية وكل من أقاربها المحترفين: العلاقات العامة والشئون العامة والدعاية، كل واحدة منهم تتطلب استخدام اللغة بمهارة من أجل مخاطبة الجماهير الشعبية واستخدام القنوات الإعلامية والعمل على بناء سمعة طيبة وصورة أو علامة بارزة لا تمحى.

يتعلق الفصل التالي بإستراتيجية الدبلوماسية الجماهيرية لإدارة بوش وكيف استمرت في رؤية الدبلوماسية الجماهيرية والعلاقات العاملة كنوع من المجال المهني غير المتشابه.

إن فترة العمل القصيرة التي أمضتها بيريز في الدبلوماسية الجماهيرية والشئون العامة في وزارة الخارجية تبعتها مأمورية قصيرة مشابهة قامت بها مارجريت توتويلر مسئولة الإعلام السابقة في مكتب وزير الخارجية جيمس بيكر في رئاسة جورج بوش الأب. ثم قام الرئيس بوش بتعين الخبيرة ببواطن الأمور وموضع الثقة كارين هوجيز في تلك الوظيفة عام 2005، يشار إلى أن هوجوز لها دراية بالصحافة التليفزيونية والسياسة، ومثل بيريز كانت محترفة ماهرة في مجال التواصل السياسي كانت هوجوز تساند وجهة نظر كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بشأن القيم الأمريكية التي يمكن أن تغزو القلوب والعقول حول العالم إذا فقط تم التواصل بشكل فعال وناضج.

قامت هوجوز بتكوين فرق إقليمية مختلفة وأسمتها "رد الفعل السريع" وذلك من أجل دفع ودحض المعتقد السائد بمعاداة أمريكا في الإعلام الأجنبي، وتبعاً للخلفية التجارية التي أتت منها كل من بيريز وهوجوز فكلتاهما غير قادرتين على إدراك تعقيدات التواصل الثقافي المتبادل الذي هم بصدد مواجهته. إن تعيين كل من بيريز وهوجوز كان يرمز إلى النقل العالمي للطرق والأساليب الخاصة بالقطاع الخاص في العلاقات العامة والتسويق والدعاية إلى الدبلوماسية الجماهيرية والتي كانت حكراً على الهيئة الدبلوماسية بخلفياته المهنية المتنوعة في مجال الخبرة والتدريب.

منذ القرن الثامن عشر والعديد من الدبلوماسيين المحترفين معروف عنهم تاريخياً أنهم يزدرون مشروعات العمل وبالأخص أداء الممارسات المرتبطة فعلياً بالبيع أو الترويج، لذا فإن هذا يتطلب تكيفا ملحوظا من قبل أصحاب الثقافة الدبلوماسية التقليدية كي يستخدموا خبرات المحترفين في مجالات أخرى مثلما لجأت الحكومات إلى الاستعانة بأساليب وطرق العلاقات العامة من أجل التواصل مع الجماهير في محيط المجتمع العالمي الذي يتصف بالمنافسة والتركيز على الإعلام، وبالتالي، يتوجب عليهم أن يقوموا بتوظيف خبراء العلاقات العامة والمحترفين المتخصصين في التواصل السياسي من أجل أن يقوموا بنقل خبراتهم ومهاراتهم للدبلوماسيين وموظفي الحكومة الذين يبغون التواصل بشكل أفضل ويبغون كسب القلوب والعقول نحو أهداف السياسة الخارجية.

أحد الاتجاهات التي سلكتها وزارة الخارجية في الوقت الحاضر هو توظيف محترفين من القطاع الخاص لأجل العمل في الحكومة في مناصب قيادية عالية المستوى حيث يعملون على أثراء العمل الدبلوماسي بأفكارهم ومواهبهم، ذلك العمل الدبلوماسي الذي مازال في خطواته الأولى، وبالتالي يتسنى لهم التجاوب مع الإعلام المتغير بشكل سريع ومع الرأي العام العالمي.

وفي نهاية هذه الحقبة ذكرت العديد من التحليلات أنه مهما بذلت حكومة بوش من جهود فائقة في مجال الدبلوماسية الجماهيرية فإن ذلك ليس بكاف فالمعضلة أمام وزارة الخارجية الأمريكية أثناء حملة "حرب عالمية ضد الإرهاب" في صميمها كانت أن تلك السياسة غير قابلة للترويج لدى المجتمع العالمي بغض النظر عن مستوى مهارة الطريقة المستخدمة في الدبلوماسية الجماهيرية.

يعتبر هذا الكلام، إلى حد ما، صحيحا، حيث إنه أصبح أفضل مقياس لتقييم الدبلوماسية الجماهيرية هو مدى تأثير استخدام الممثل الدبلوماسي لهذه الطريقة حوارياً كجزء من عملية صناعة السياسة الخارجية.

وبخصوص "الحرب العالمية على الإرهاب" كعلامة بارزة على فشل السياسة الخارجية، فإن إدارة أوباما الجديدة ألغت استخدام هذا الشعار وصوتت لأجل القيام بتواصل ثنائي الاتجاهات بشأن السياسة الخارجية الأمريكية مع الأعداء والحلفاء على حد سواء، والزمن وحده سوف يظهر ما إذا كان هذا التحول في الاتجاه سيؤتى ثماراً أم لا.

الدبلوماسية الجماهيرية في أماكن متعددة

Public Diplomacy in Multilateral Venues

تعمل المقابلات الخاصة بالمؤسسات العالمية والتجمعات الأخرى حول العالم بشكل متواصل كقنوات ذات تأثير فعال لقطاع عريض من الجهات الدبلوماسية في تنفيذ الدبلوماسية الجماهيرية. بعض المناسبات مثل التجمعات العالمية الكبيرة التي تجتذب أناسا من طبقات ومراتب سياسية مختلفة، ومن مجال الأعمال والمجتمع المدني وتجذب إليها كذلك الإعلام العالمي يمكنها أن تكون مراحل هامة وأماكن لممارسة الدبلوماسية الجماهيرية، فلقاءات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالات الفعالة التابعة لها واللقاءات الوزارية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والمقابلات المماثلة للمؤسسات العالمية يمكن أن تستغل بشكل فعال في هذا الأمر لأن هذه المقابلات من شأنها أن تجمع كبار الممثلين الدبلوماسيين والجماهير معاً (من خلال الإعلام) في وقت واحد ومكان واحد وفى مثال حديث على هذا جذب الرئيس الفنزويلى هوجو تشافيز اهتمام الإعلام العالمي وكذلك الرأي العام في بلده حول الحالة السياسية وذلك عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2006.

بعد مرور يوم على نعت تشافيز لرئيس الولايات المتحدة جورج بوش "بالشيطان" في خطابه أمام الجمعية العامة، أعلن تشافيز أنه سوف يضاعف كمية البترول ذي الثمن المنخفض والذي تصدره فنزويلا إلى المواطنين الفقراء في الولايات المتحدة وانشغلت الوسائل الإعلامية في أنحاء العالم في تغطية أشبه بالجنون المستعر لكل من الخطابين

وذلك لمدة يومين، وفي حين أثارت إدارة بوش العداوة والكراهية إلا أن تشافيز كسب تأييدا وثناءً ليس فقط من فقراء أمريكا ولكن من فقراء العالم أجمع.

أثبتت الأماكن المضيفة بشكل كبير هذه الأيام بالأخص أنها مكان فعال لممارسة الدبلوماسية الجماهيرية، فالقمم الإقليمية للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، واللقاءات السنوية حيث يجتمع رجال الأعمال والساسة والأكاديميون والصحفيون من جميع أنحاء العالم ورؤساء منظمات المجتمع المدني للمناقشة ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات العالمية، وهذا خير مثال للأحداث التي تجذب الإعلام العالمي، ومن عدة جوانب تعتبر أماكن مثالية للحكومة أو الشركة للترويج أو الإعلان عن منتجها أو مشروعها وكذلك جذب الاهتمام العالمي إلى فكرتها أو صورتها خاصة إذا ما كانت تحاول تغيير صورتها بشكل جدي.

في أحد اللقاءات الإقليمية وكذلك في اللقاء السنوي في دافوس، يتكون لدى الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني جمهور خاص من قادة الرأي العالمي والمحلى مع ميزة إضافية تتمثل في التغطية الإعلامية الموسعة وكذلك حتمية تفاعل رواد الرأي المجتمعين مع بعضهم البعض حيث يتسنى لهم تلقي معلومات جديدة. مع بداية وأواسط السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة استخدمت حكومة باكستان نقاشات المنتدى بشكل خاص وناجح في تحويل الاهتمام العالمي بعيداً عن الاضطرابات السياسية في الأقاليم القبلية وكذلك في إعادة تركيز الاهتمام على الرواد في مجال العمل العالمي والأكاديميين وجذب الإعلام إلى موضوع النمو الاقتصادي المتصاعد لباكستان والعمل على زيادة الجذب إليها كمكان للاستثمار الداخلي.

استغل رئيس وزراء باكستان شوكت عزيز مقابلة إعلامية في دافوس في يناير 2005 كي يعلن أنه في الأسبوع التالي سوف يقدم لرئيس وزراء الهند مانموهان سيجا مجموعة جديدة من معايير بناء الثقة المتبادلة المتعددة الجوانب دون الأخذ في الاعتبار لجدال الدائر حول كشمير،كما استغل عزيز وجود رواد المشروعات التجارية حول

العالم في دافوس لأجل التسويق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة الباكستانية، وفى إفطار خصص لحاضري دافوس في ينـاير 2007، شـجع رئـيس الـوزراء الباكسـتاني عزيـز التـأثير الإيجـابي للتشريـع الباكسـتاني للبراليـة الإصـلاحية عـلى المنـاخ الاسـتثماري في باكسـتان، وبعـد المقدمـة الرسـمية، قـام الحاضرات للإفطار من النساء الباكستانيات بتعزيز وتدعيم رسالة رئيس الوزراء وذلك في المحادثات غير الرسمية مع الحاضرات من جنسيات أخرى وأكدن عـلى أن الإصـلاحات المتعلقـة بنـوع الجـنس هي إصلاحات جوهرية وواقعية وليست نوعا من تزييف الحقائق أو زخرفة الواجهات.

في لقاء دافوس عام 2007 قامت شركات أنظمة سيسكو ومؤسسات الحاسـوب (CA) بعـرض استخدام تكنولوجيتها المملوكة لهما في النهوض بالتعليم في الدول النامية وكانـت كـل مـن سيسـكو ومؤسسات الحاسوب (CA) المشاركتين الرائدتين من جهة القطاع الخاص في المنتدى الثقافي العـالمي والذي أطلق مبادرة برعاية المنتدى تهدف إلى تحـديث التعلـيم والتـدريس في الأردن وبـلاد أخـرى، كما أشارت التغطية الإعلامية للعروض التقديمية مـن المشـاركين في دافـوس بشـكل إيجـابي وملفـت لمشاريع شركتي سيسكو و(CA) المشتركة والعالمية في المجال الاجتماعي.

ثمة شكل آخـر هـام مـن أشـكال الأمـاكن المضـيفة للدبلوماسـية الجماهيريـة هـو المناسـبات الرياضية العالمية حيث تستخدم الحكومات والشركات العالمية التي تبنى فروعا لها في دولـة بعينهـا الألعاب الأوليمبية الشتوية، والصيفية التي تقام كل أربع سنوات وكأس العالم (فيفا) في كـرة القـدم بالأخص، وكذلك تستخدم الأحداث الرياضية الأخرى بدءاً مـن الكـأس الأمـريكي في التجـديف حتـى الوصول إلى كأس العالم في رياضة الكروكيت وذلك لأجل التواصـل مـع الجماهـير العالميـة بخصـوص ثقافتهم وكذلك عرض رغبتهم في الاستثمار وفى السياحة والتجارة.

تختلف هذه الأحـداث عـن أحـداث مثـل اللقـاء السـنوي للمنتـدى بـدافوس في أن هناك عددا كبيرا من عامة الجماهـير تـحضر هـذا الحـدث وتتفاعـل مـع النـاس المحليـين

بشكل مباشر، كما أنهم يكونون آراءهم بأنفسهم بشأن المكان وكذلك بشأن الدولة وشركاتها ثقافتها، هذا بالإضافة إلى أن هناك جمهورا عالميا أكبر من المتابعين لهذه الأحداث عبر التلفاز وعبر الشبكة العنكبوتية والذين يتابعون الأحداث والتغطية الإعلامية للمكان من على بعد ويمكن للحكومات التي تضع خططا من منظور الدبلوماسية الجماهيرية أن تؤثر ولكن لن يتسنى لها أن تتحكم كلياً في الآراء التي يشكلها الزائرون من جميع أنحاء العالم ومتابعي الإعلام.

إن تحقيق أفضل انطباع ممكن يتطلب تنسيقا دقيقا من استراتيجية التواصل والتخطيط للحدث وتصميم محتوى الرسالة المزمع تقديمها وذلك يتم بين الحكومات القومية والمحلية والإدارات الرياضية المحلية والعالمية والشركات الراعية للحدث الرياضي فقد واجهت حكومة جمهورية الصين الشعبية تحديا كبيرا قبل وأثناء أولمبياد بكين في أغسطس 2008 وذلك من أجل تقديم الصين وبكين للعالم كمكان مضياف حديث وذلك على الرغم من النقد اللاذع لسياسة الصين المتعلقة بحقوق الإنسان في أقاليم مثل التبت، وقد أعطى معظم المراقبين الخارجيين الصين الدرجة النهائية لنجاحها في تحقيق أهدافها ولعل تحدٍ مماثلٍ واجهته جنوب إفريقيا عند استضافتها لكأس العالم عام 2010 وذلك لرغبتها في إظهار الدولة بمظهر الدولة الآمنة المتقدمة التي تتمتع بوسائل نقل فعالة وبنيه تحتية سليمة.

لقد أصبحت الدبلوماسية الجماهيرية جزءاً مهما من العملية الدبلوماسية للحكومات والجهات الدبلوماسية على حد سواء وذلك يرجع إلى التغير في تكنولوجيا الاتصالات. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مدى فاعليتها إلا أن تأثيرات الدبلوماسية الجماهيرية يمكن أن تُلمس بقوة أكبر في دعم وتقبل المبادرات السياسية التي تنفذها الحكومات والمنظمات العالمية والشركات ومنظمات المجتمع المدني. إن التحدي الذي يواجه الحكومات والجهات الدبلوماسية ليس فقط فيما يتعلق بتنظيم مجموعة المشاركين وإدارة المهارات كي تحدث أثراً في مجال الدبلوماسية الجماهيرية، ولكن أيضاً تتبع الدبلوماسية الجماهيرية بمعناها المتعلق بالعلاقات التي يجب أن تؤسس وتدار بشكل

جيد إلى الدرجة التي يستطيع الدبلوماسيون من خلالها أن يصلوا إلى تشـييد حلقـة تغذيـة رجعيـة والتي من خلالها يتسنى لهم أن يستمعوا إلى الآراء والأفكـار مـن الجمهـور داخليـاً وأن يسـتخدموا هذه المعلومات كجزء من عملية صياغة السياسة، تلك الدرجة لهـا تـأثير كبـير محتمـل عـلى نجـاح الدبلوماسية برمتها في التقدم إلى الأمام.

الفصل التاسـع

إدارة الدبلوماسية الاقتصادية

Public Diplomacy

مقدمة: المجالات الفاعلة المعاصرة للممارسة الدبلوماسية

Introduction: Contemporary Functional areas of Diplomatic Practice

تستعرض الفصول الثلاث التالية المجالات الفاعلة الواسعة لممارسة الدبلوماسية: الدبلوماسـية الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية، حيث تُسـتخدم تلـك الطبقـات المتداخلـة الـثلاث كمبـدأ منظم ويجب أن تُفهم على أنها تشير إلى المجال الفاعل المهيمن الخاص بقضـايا معينـة في الممارسـة الدبلوماسية التي نحن بصدد مناقشتها.

إن هدف كل فصل هو فهم كيف يتم عمل الدبلوماسية في كل مجـال فاعـل وبواسـطة مـن، ومن خلال أية آليات وأدوات معينة، إن أهم المجالات الفاعلة لممارسة الدبلوماسية هي تلـك التـي يتم تناولها من خلال إدارة العلاقات، وهي الطريقـة التـي يـدير مـن خلالهـا الدبلوماسـيون الـذين يمثلون جهة ما العلاقات الضرورية مع الدبلوماسيين الذين يمثلون جهات أخرى مع الأخذ في الاعتبار المجال الفاعل الخاص، ومن ثم يبدأ كل جزء بمناقشة الاحتياجات والتساؤل عـن جوانـب العلاقـات الدبلوماسية التي ينبغي أن تدار في كل مجـال فاعـل. ويتبـع ذلـك مناقشـه للطـرق أو الاتجاهـات المتعلقة بإدارة العلاقات مع الأخذ في الاعتبار الشئون الثقافية والأمنية والاقتصادية على التوالي.

يمكن تقسيم الممارسـة الدبلوماسـية المتعلقـة بالشـئون الاقتصـادية والأمنيـة إلى قسمين رئيسيين: الأول يضم عمليات التفاوض والموافقة عـلى الكيفيـة التـي تـؤدي بهـا

الأنظمة أو الترتيبات المتعلقة بـإدارة العلاقـات الوظيفيـة الخاصـة مثـل التجـارة العالميـة أو ضـبط التسليح وظيفتها، والكيفية التي تصلح بها هذه النظم أو الترتيبات من نفسـها عنـد الحاجـة. هـذه العمليات هي سياسية بشكل علني وصريح وغالباً ما تكون موضع خلاف ولهـا مـوالين وأنصـار مـن أعلى مستوى، ولذا تتطلب أعلى درجـة مـن التمثيـل الـدبلوماسي ومهـارات التواصـل، هـذا إذا تـم التغلب على الخلافات وتم خلق أشكال جديدة لإدارة العلاقات على أساس متطـور بشـكل مسـتمر. أما القسم الثـاني والـذي لا يقـل أهميـة عـن الأول فيتكـون مـن عمليـات تطبيـق وتأكيـد الإذعـان للترتيبات والأنظمة الاقتصـادية والأمنيـة المتفـق عليهـا، مثـل آليـة فـض النـزاع في منظمـة التجـارة العالمية، أو مراقبة مدى الالتزام بمعاهدة التسليح التقليـدي في أوروبـا CFE، وعـلى الـرغم مـن أن هذه الأمور قد تكون أقل حزبية وذات طبيعة قضائية إلا أنها تتطلب مجموعة مماثلة من المهارات الدبلوماسية والخبرة والحنكة وبخلاف هذين القسمين فإن إدارة الأزمات الأمنيـة الاقتصـادية يمكـن أن ينظر إليها على أنها مجالات للإدارة الدبلوماسية بحـد ذاتهـا، عـلاوة عـلى إدارة الأوجـه الأخـرى للعلاقات مع الأخذ في الاعتبار الأمور الأمنية والاقتصـادية. إن المجـالات الرئيسـية التـي تركـز عليهـا الإدارة الدبلوماسية للعلاقات الاقتصادية هي التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي، والاستقرار المـالي، والأسواق المالية، والتطور الاقتصادي والهجرة، أما إدارة الأمـور البيئيـة (مثـل الطاقـة، المـاء، الهـواء، التلوث، المناخ) والتـي مـن الممكـن أن تفهـم عـلى أنهـا دخـول في نطـاق المجـالات المهنيـة الأمنيـة والاقتصادية على حد سواء، سـوف يـتم تناولهـا في الفصـل التـالي ضـمن إدارة الدبلوماسـية الأمنيـة والسياسية.

الدبلوماسية الاقتصادية: التجارة العالمية

Economic Diplomacy: International Trade

ما كان يعتبر المجال الفعلي الأقدم للدبلوماسية الاقتصادية سـيظل واحـدا مـن أهـم وأكبر المجـالات التـي تسـتحوذ عـلى الانتبـاه والوقـت ألا وهـو إدارة العلاقـات التجاريـة،

ففي العصور الماضية، كانت البعثات التجارية الأولى والمهام الدبلوماسية متشابهين ومتطابقين ومنذ بداية الحضارة الإنسانية كانت التجارة الخارجية بمثابة جسر لتخطى الخلافات، والقضاء على التباعد ومثلما يتم إرسال واستقبال البضائع من الخارج فإن نفس هذه البضائع تعتبر سفراء يمثلون المرسل والمستقبل.

كانت التجارة في العصور القديمة والوسطى غالباً ما تتكون من تبادل السلع غير المتشابهة في حين أنها اليوم يمكن أن تكون في تجارة البضائع المتشابهة، حيث إن كلاً من اليابان وألمانيا تشحن إلى بعضها البعض سيارات، هذا على سبيل المثال، فالتجارة التي تعني تبادل بضائع مختلفة غير معتاد عليها والتي تم تصنيعها خارج البلاد تجعل المستهلكين من كلا البلدين أكثر اعتياداً وقبولا للاختلافات بينهما، ولكي تحدث تجارة بشكل ناجح يتطلب ذلك التفاوض بشأن اتفاق اقتصادي مع السلطات الحاكمة الخارجية والتي تختلف في طبيعتها عن الاتفاقيات السياسية والعسكرية،

عندما أرسلت الجمهورية الفينيسية (لاسيرينزيما) بعثات إلى الشرق للبحث عن التوابل وبعض المنتجات الغريبة غير المنتشرة لديها وذلك في القرن الخامس عشر، تناولت الاتفاقات ليس فقط سعر البضائع المطلوبة ولكن امتدت أيضاً إلى التفاهم حول ضمان وصول البعثة آمنة إلى بلدها مع البضائع المطلوبة مخافة التعرض للسرقة والنهب والسلب، يعتبر القرن التاسع عشر في نظر الكثيرين العصر الذهبي لتحرير حركة البضائع حول العالم، حيث إن الحماية البحرية لخطوط الشحن الملاحية من قبل الحكومات (بالأخص من قبل أسطول بريطانيا البحري) مكنت وبشكل فعال الاتفاقات التجارية أن يتم التفاوض بشأنها بين الحكومات دون الحاجة لتضمين عنصر عسكري داخل الاتفاقيات. أصبح الدبلوماسيون قادرين على التركيز على قواعد اللعبة مثل خفض التعريفة والتقليل من العوائق التجارية، وتنفيذ ممارسات تجارية عادلة بين الدول والسماح بخصخصة التجارة نفسها إلى حد كبير، وأول الاتفاقيات التجارية العالمية والتي تم توقيعها في نهاية القرن التاسع عشر سمحت بالحركة الحرة عبر الحدود لعينات تجارية، الأمر الذي أدى إلى إتاحة تسويق فعال للبضائع أمام المشترى الأجنبي.

في الوقت الراهن أصبحت دبلوماسية التجارة الخارجية منظمة أكثر مما كانت عليه منذ قرن مضى، وبالرغم من أنها أصبحت أكثر تعقيداً، إلا أن دول العالم اتفقت مع منتصف القرن العشرين على فكرة مؤداها ضرورة وجود نظام عالمي للتجارة يتكون من الهيكل العام للقوانين والممارسات المتفق عليها، وعمليات قوامها التشجيع على مراقبة مثل هذه القوانين، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت هذه القوانين أكثر توسعاً وتعقيداً. إذ إن قوانين التجارة الحالية تتكون فقط ليس من حدود متفق عليها بشأن التعريفة والكوتة، وحدود أخرى للتجارة وإنما تشتمل أيضاً على الحدود المسموح بها من إغراق السوق والإعانات المالية الحكومية للصناعات المتصلة بالتجارة والصحة والمستويات الأمنية اللازمة للبضائع المتبادلة ونظام عالمي مشترك لتصنيف السلع التجارية والنظام التوافقى لتصنيف التعريفة (HSTC)، ولا تطبق قوانين التجارة فقط على تجارة السلع أو البضائع وإنما أيضاً على بضائع الخدمات - كما كان الأمر في القرن التاسع عشر- وأيضاً على النظم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتي تؤثر على التجارة، وعلى حماية الممتلكات الفكرية وكذلك وبشكل موسع على النظم المتعلقة بالعمل والبيئة والتي تؤثر في التجارة.

تفرض قوانين التجارة حدودا ومحاذير على الممارسات التجارية العديدة والمخادعة، بما فيها بيع البضائع خارج البلاد بسعر أقل من السعر الذي تباع به في الوطن (المعروف باسم إغراق السوق)، والتجارة في البضائع المقلدة (السوق الرمادية) والبضاعة التي صنعت من قبل أطفال أو سجناء، والبضاعة التي تصنع في ظروف عمل لا توفر الأمان أو السلامة.

تم توقيع الاتفاقية الرئيسية للتجارة العالمية - الاتفاقية العامة على التعريفة والتجارة (GATT)، والتي تم توقيعها من قبل 23 دولة عام 1947 وتم تعديلها حديثاً جداً (حتى وقت كتابة هذا الكتاب) في دورة أوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الجوانب في التسعينات، وتتولى منظمة التجارة العالمية WTO منذ إنشائها عام 1995 تنظيم اتفاقية الجات GATT من خلال اتفاقية مراكش والتي حسمت دورة أوروجواى.

يتم تقديم معظم قوانين التجارة بين الدول ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، وإذا لم يحدث ذلك فعلى الأقل يجب صياغة هذه القوانين الخاصة بالتجارة من خلال مفاوضات بين الدول وبعضها أو ثنائية بطريقة تجعل اتفاقية "الجات" فاعلة. وعلى الرغم من ذلك فإنه يقع على عاتق أعضاء الحكومة أن يعملوا على تعزيز وتشجيع قوانين منظمة العمل والقوانين الشرعية من خلال التشريعات والتنظيمات المحلية الفردية. هذا من شأنه أن يفصل بين الدبلوماسية المتعلقة بالتجارة والمهن أو الأعمال التي تتعلق بفرض قوانين التجارة داخل الحكومات الأعضاء، إن الدبلوماسيين الذين يعملون في الشئون المختصة بالتجارة يتوجب عليهم أن يقوموا بإجراء مفاوضات خاصة بالاتفاقيات ومراجعات للاتفاقيات، وكذلك يتوجب عليهم أن يكون لهم الريادة في الدور الخاص بالتمثيل الدبلوماسي أمام هيئة القضاء أو المحلفين مثل هيئة فض النزاع التابعة لمنظمة التجارة العالمية (انظر ما يأتي لاحقاً) لكن لا يتوجب عليهم فرض القوانين التي يسنونها.

تتكون إدارة الدبلوماسية التجارية بشكل أساسي من المراقبة المستمرة للشركاء في التجارة بخصوص مدى التزامهم بالاتفاقيات التجارية وقوانين التجارة بين دولتين أو أكثر. وهذا يتطلب من الدبلوماسيين أن يقوموا بالتمثيل لأجل حماية مصالحهم الوطنية عند حدوث خروقات أو خلافات أو عند حدوث مشكلات بشأن تفسير بعض القوانين التي تم الاتفاق بشأنها مسبقاً، وعلاوة على ذلك هناك مجال كبير لموجة عارمة من دراسة وفحص النشاط والوصول إلى حل وسط بين المصالح الوطنية المشتركة والتفاوض مع النظراء الأجانب في الفترة التي كانت جولات التفاوض التجارية بين الدول والخاصة بمنظمة الجات ومنظمة التجارة العالمية جارية.

تقع مسئوليات التجارة العالمية في العديد من البلدان على عاتق العاملين في الوكالات الحكومية المختلفة المتعددة، ففي الولايات المتحدة يعتبر المكتب المختص بشئون التمثيل الدبلوماسي للتجارة الأمريكية (USTR) والذي يتبع المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي من الناحية الإدارية، القسم الإداري التنفيذي الرئيسي المسئول عن

صنع السياسة المتعلقة بالتجارة والاتفاقيات التجارية المتفاوض بشأنها، في حين أن وزارة التجارة تكون مسئولة أساساً عن نشر وفرض القوانين التي تتضمنها السياسة الأمريكية المتعلقة بالتجارة وكذلك الالتزامات في معاهدة الجات والاتفاقيات التجارية الأخرى.

تلعب وزارة الخارجية دوراً في صنع السياسة المتعلقة بالتجارة، ويتم ذلك بشكل أساسي من خلال العمل على النهوض بالتجارة، وتوضيح المصالح الخاصة بالصناعات الداخلية والتي تتأثر بشروط التجارة حيث يقع على عاتق وزارة الزراعة الأمريكية عبء صناعة سياسة التجارة الزراعية الأمريكية حيث ترسل طاقم العمل للقيام بالمفاوضات التجارية بما فيها الزراعية كما تختص بعض الهيئات التنفيذية الأمريكية مثل وزارات الطاقة وحماية البيئة أيضاً بصنع السياسة المتعلقة بالتجارة، أما في الاتحاد الأوروبي تعتبر مسئولية الدبلوماسية التجارية أكثر تركيزاً وتقع مسئولية إدارتها على المسئول الأكبر عن التجارة والمسئولين الكبار في الوزارات مثل المسئول الأكبر في وزارة الزراعة الذين يلعبون نفس الدور المهم.

على الرغم من أن معظم الدبلوماسيين التجاريين يقع عملهم في المراكز الرئيسية للهيئات التنفيذية والتي يعملون لديها في عواصم بلادهم الفعلية، إلا أن حكومات الدول الأكبر والأكثر ثراء تضع الخبراء التجاريين في سفاراتها التي توجد في الدول التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي وكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية يسعها القيام بذلك أيضاً ويتطلب الأمر منها أن ترسل بعثة وأنظمة إلى المراكز الرئيسية بمنظمة التجارة العالمية بجنيف، إن طاقم العمل في البعثات الدائمة لمنظمة العمل الدولية مسئولون عن العلاقات اليومية مع أمانة منظمة التجارة العالمية ومع الأعضاء الزملاء في المنظمة والقيام بالمتطلبات التقريرية للسياسة التجارية للمنظمة فيما يتعلق بالمكاتبات المرجعية المخصصة أو المجدولة بشكل دوري للسياسة التجارية الخاصة بالدولة، وكتابة الشكاوى والرد على الشكاوى من الأعضاء الزملاء بخصوص خرق القوانين الخاصة بالمنظمة وكذلك المشاركة في برامج التفاوض الخاصة بتحرير التجارة

بالمنظمة، وعلى مستوى أقل من السياسة والتفاوض، فإن الطاقم الاستشاري لوزارات الخارجية في مهامهم الخارجية يتعامل مع أمور فنية ونظامية تتعلق بالتجارة العالمية مثل التوثيق الجمركي، ووضع الأشياء موضع التنفيذ والتأكيد على ذلك.

على الرغم من أن العديد من الحكومات تؤدى أغلبية العمل المتعلق بالدبلوماسية التجارية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية إلا أن الحكومات تقوم بإدارة الدبلوماسية التجارية الإقليمية والعالمية أيضاً، إذ إن منظمات التجارة الإقليمية مثل ميركوزيز في أمريكا الجنوبية وكذلك اتفاقية التجارة الحرة بشمال أمريكا (NAFTA) لها أمانة دائمة وهذا يتطلب طاقم عمل من الحكومات الأعضاء، حتى وإن لم يكن التمثيل على مستوى عال، كذلك يتطلب الأمر مقابلات وزارية دورية كي تخدم المهام المزمع القيام بها

محتجون ضد العولمة خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، هونج كونج، ديسمبر، 2005

يؤدَى معظم العمل الدبلوماسي الصعب والضخم أثناء التحضير للمقابلات الوزاريـة ثـم أثنـاء الانخراط في المفاوضات في المقابلات نفسها، حيث إن هـذه المناسـبات هـي التـي يـتم فيهـا تنـاول الشئون ذات الصلة في حين أن الأمانة الدائمة تتناول الأمور الإدارية للمنظمة، وعلى النقـيض، تـنظم جمعية دول شرق آسيا (AESAN) عملها من خلال هيكل حكـومي متبـادل يتكـون مـن مقـابلات وزارية سنوية تشاورية على مستوى رئيس الحكومة وزير الخارجية وكذلك مقابلات لجـان متكـررة تتناول المجالات المهنية للتعاون مثل التجارة، والاتصالات عـن بعـد، والنقـل والسـياحة. كـل بـرامج التعاون الخاصة بدول جنوب شرق آسيا تتطلب طاقم عمل دبلومـاسي يعمـل في وزارات الخارجيـة في أوطـانهم، وفي وزارتي التجـارة والتبـادل التجـاري، والوكـالات الأخـرى وذلـك مـن أجـل التحضـير للمقابلات الدورية ومن أجل حضور المقابلات والتفاوض بشأنها وتنفيذ الالتزامات التي يتم الاتفاق عليها عندما يتقابل أفراد الهيئة العاملة.

ثمة وجه آخر من وجوه الدبلوماسية التجارية ألا وهو النهـوض بالتصـدير والعلاقـات التجاريـة، كما تم إيضاح ذلك في المناقشات الخاصة بحالة المتعهـد (انظـر الفصـل 3) والدبلوماسـية الجماهيريـة (انظر فصـل 8) عاليـه. إن وزارت التجـارة في الحكومـات، غالبـا بالتعـاون مـع مجموعـات لهـا نفـس الاهتمام تمثل الصناعات المحليـة، مثـل اتحـاد الصـناعة الهنديـة (CIT) في الهنـد أو الغرفـة التجاريـة الأمريكية في الولايات المتحدة، تهدف بشكل موسع ومـؤثر إلى نشر معلومـات معـززة ومشـجعة عـن سعر وجودة وتوافر ونوعية البضائع والخدمات المقدمة في الوطن، ويمكن أن يتم النهوض بالتجـارة مـن خلال عدة قنوات للتمثيل والاتصال الدبلوماسي المتعلق بمنتجات الدولة المتاحـة للمسـتهلكين الحـاليين، وهناك عـروض في معـارض التجـارة العالميـة مثـل CEBIT والـذي يقـدم أحـدث المعلومـات وتقنيـات التكنولوجيا الخاصة بالتواصل عن بعد كـل ربيـع في هـانوفر بألمانيـا وكـذلك معـرض السـيارات العـالمي الخاص بشمال أمريكا والذي يقام بدترويت بولاية ميتشجان بالولايات المتحدة كل شتاء. وهناك قنـوات أخرى تتمثل في التسويق المبـاشر، والإعـلان عـن المنـتج، وعمـل علامـات تجاريـة محليـة، حيـث يكـون

الهدف هو توصيل صورة إيجابية عن الدولة لشعوب العالم ومن ثم يتم تصدير المنتجات،وبالرغم من انخراط الحكومات في استراتيجيات صنع ماركات محلية خاصة بها حيث يتم ذلك بدرجة كبيرة، إلا أنها تؤدى بشكل أكثر فاعلية من خلال منظمات الشراكة بين القطاع العام والخاص من ناحية واتحادات العمل من ناحية أخرى، فمؤسسة عدالة المشاركة التجارية بالهند IBEF هو عبارة عن مضاربة تعاونية بين وزارة التجارة بالهند واتحاد الصناعة الهندية CIT، وهو واحد من أهم المؤسسات الفاعلة والمعنية بالماركات التجارية المحلية. (انظر فصل 8)، ويقدم الموقع الإلكتروني الخاص بمؤسسة IBEF لمستخدميه كل شيء عن المؤسسة فهو حافل بمعلومات عن الهند وصادراتها وفرص الاستثمار الداخلي المتاحة في الهند. (انظر ما يأتي لاحقاً).

تدفقات رؤساء الأموال عبر الحدود (استثمارات)

Cross-Border Capital Flows (Investments)

تعد الإدارة الدبلوماسية للعلاقات مع الأخذ في الاعتبار تدفقات رؤوس الأموال، والتي تتكون من استثمار السندات التجارية وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أقل درجة في شكل المؤسسات من تلك المعنية بالتجارة حتى وإن كانت الشئون المعنية بالاستثمار والتي تتطلب دبلوماسية قد تم تأسيسها مثل الشئون المعنية بالتجارة، فتدفق التجارة وتدفق الاستثمارات كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً، ففي عام 1995 كان ثلث مبلغ قوامه 6,1 مليار دولار في تدفقات التجارة العالمية يتكون من تجارة واقعة بين شركات داخلية بمعنى بضائع وخدمات يتم تبادلها بين وحدة أو فرع لشركة في دولة ما وفرع آخر لنفس الشركة في دولة أخرى، والسؤال الرئيسي الذي يتبادر إلى الأذهان هو هل يتم معاملة المستثمرين الأجانب على قدم المساواة مع المستثمرين المحليين؟ وذلك في جميع الأمور والخلافات التي قد تنشأ؟، وهل المساواة تمتد إلى الخلافات القضائية مع الأطراف الداخلية حتى تمتد إلى توزيع الأرباح الخارجية وإعادتها إلى الوطن؟. في القرن التاسع عشر كانت الخلافات تدب بين المستثمرين الأوروبيين وبين حكومات

الدول غير الأوروبية التي كان يتم الاستثمار على أرضها بشكل متكرر، وتطلبت تلك الخلافات تدخلات دبلوماسية من قبل حكومات الدول التي ينتمي إليها المستثمرون وفى عدة مرات (ليس بالضرورة تورط دبلوماسي بشكل كامل) أدى الأمر إلى صراع مسلح، ففي عام 1902 على سبيل المثال حاصرت السفن الحربية البريطانية والألمانية والإيطالية الموانئ الفنزويلية بعدما رفضت الحكومة الفنزويلية الاستجابة أو الرد على الإنذار الذي بعث به الدبلوماسيون الأوروبيون حيث طالبت الحكومات الأوروبية فنزويلا بتعويض يدفع للمستثمرين الأوروبيين بسبب الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم في فنزويلا أثناء الحرب الأهلية التي وضعت أوزارها.

في الفترة الراهنة وجدت شركات عالمية كبيرة أن أفضل وسيلة لمتابعة مصالحها الخاصة في الاستثمارات الخارجية هي السماح للحكومات القومية بتمثيل أنفسهم في المنظمات الدولية التي تعتمد على التمثيل الدولي، وهكذا استخدمت الشركات الدبلوماسيين كي تضغط على الحكومات لأجل توفير مؤسسات ومقاييس معيارية لحماية المستثمرين وذلك من خلال الاتفاقيات بين الدول. هذا أدى بدوره إلى اثنين من عمليات التفاوض أحدهما أكثر نجاحاً من الآخر.

وافقت الدول الموقعة على اتفاقية الجات في دورة اوروجواى على مجموعة من معايير الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة TRIMS، والتي تسعى إلى تطبيق مبدأ اتفاقية الجات المتعلق بالمعاملة الوطنية أو عدم التحيز لصالح الشركات المحلية على أن يطبق ذلك على المستثمرين الأجانب، ومن بين أشياء أخرى عديدة تمنع معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة إجبار الشركات على استخدام المنتج المحلى في عمليات الإنتاج وهو ما يسمى "متطلبات موازنة التجارة" والتي تحدد كميات المدخلات المستوردة وتضع أهدافا لكميات التصدير من البضاعة المكتملة التصنيع، وعندما بدأت منظمة التجارة العالمية في العمل بعد توقيع اتفاقية مراكش، قامت بإنشاء مجموعة عمل تختص بالتجارة والاستثمار في المقابلة الوزارية بسنغافورة عام 1996 من أجل أن تدرس العلاقة بين التجارة والاستثمار على أمل مساعدة الحكومات الأعضاء في التفكير في الآراء المستقبلية

المحتملة بشأن تحرير تدفق الاستثمارات عبر الحدود. وعلى الرغم من أن التوسع في معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة كان في الأصل بغرض تنفيذه في برنامج التطوير بالدوحة إلا أن اللقاء الخاص بالوفود الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في 2003 لم يصلوا فيه إلى اتفاق بشأن شكلية بدء المفاوضات، لذا فإن اتفاقية معايير الاستثمار الخاصة بالتجارة تم إسقاطها من جدول أعمال الدوحة.

وذهاباً إلى ما هو أبعد من معايير الاستثمار الخاصة بالتجارة، ثانية بناء على أمر الشركات الكبرى المعنية بالاستثمارات عبر الحدود، استخدمت الحكومات منظمة التطور والتعاون الاقتصادي OECD في التسعينيات من القرن الماضي كقناة للتفاوض على المنظمات الوطنية المعنية بتحرير الاتفاقيات والتي تحكم تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، فالاتفاقية التي كانت تعرف باسم الاتفاقية الدولية للاستثمار "MAI" تفوض الحكومات الموقعة كي تلغى أي قوانين محلية تتعلق بالتمييز أو التحيز ضد المستثمرين الأجانب لصالح المستثمرين المحليين.

تخشى منظمات المجتمع المدني المعنية بالحماية الاجتماعية أن يفسر هذا النوع من التفويض على أنه يجبر الحكومات التي فرضت تشريعات بيئية وأخرى خاصة بحماية العمل كونها شاقة ومرهقة أكثر من تلك التشريعات المختصة على تحرير القوانين بحيث لا تتحيز ضد شركات من الدول المجاورة التي ترغب في الاستثمار، وترى القوى الاجتماعية والتي تسعى للتفاهم بشأن اتفاقية تتعلق بتوفير حماية أكبر أن الاتفاقية الدولية بخصوص الاستثمار MAI ليست سوى "سباق نحو الهاوية" لذا فإنهم يشنون حملات معارضة شعبية ضدها وبشكل ناجح وذلك على الشبكة العنكبوتية. إن الضغط الشعبي على حكومات الدول الصناعية والذي يتم تنسيقه من قبل منظمات المجتمع المدني أسفر عن مشاركة منظمة OECD في الحملة ضد الاتفاقية الدولية بخصوص الاستثمار في عام 1998.

التعاون المالي Monetary Cooperation

إن الحاجة الكبيرة للدبلوماسية فيما يتعلق بالشئون المالية أدت إلى تزايد الاهتمامات بشأن الوصول إلى أسعار صرف مستقرة بين الدول وتعديل سعر الصرف القديم فالدبلوماسية المالية لها تاريخ طويل في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث تمت على مستويات متنوعة من النجاح. وتميل الحكومات إلى تصديق فكرة أن المظاهر المحيطة بالسيادة والاستقلالية بخصوص إدارة السياسة المالية والعملات أكثر عرضة إلى المعارضة السياسية الداخلية خلال فترة العداء الذي ساد بصورة استثنائية ما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي حيث تزامن تخفيض العملة التنافسي مع رفع التعريفة مما أدى إلى انهيار حجم التجارة العالمية، وترتب على ذلك إعاقة النمو الاقتصادي العالمي لعقد من الزمن، ويعتقد على صعيد واسع أنه ساهم في الأسباب المؤدية إلى الحرب العالمية الثانية ونتيجة لذلك اجتمع الدبلوماسيون التابعون للدول ذات الكيان الاقتصادي المتعاظم في بيرتون وودز في نيوهاشمير عام 1944 وتم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) مع ضرورة التحكم في إدارة النظام المالي العالمي المعتمد على أسعار صرف ثابتة حيث يتم تقييم العملات المتداولة للدول الأعضاء بما يعادلها من قيمة الذهب مع تدعيمها باحتياطي مخزون الذهب الفعلي، وستحتاج الحكومات الأعضاء إلى الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي قبل التحول إلى التقدير الذهبي لعملاتهم، ومن ثم طوال الربع قرن التالي بذلت جهود حثيثة من قبل رجال الدبلوماسية المالية في هذه المهمة تحت إشراف صندوق النقد الدولي. لم يكن نظام بيرتون وودز على ما يرام من الناحية البنائية، وبالرغم من ذلك فإن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لم يرغبوا في أن يكون صندوق النقد الدولي هو السبب وراء السيولة الإضافية اللازمة في النظام المالي العالمي لأجل إتاحة الفرصة أمام مستويات النمو الاقتصادي العالمي والتي خطت أولى خطواتها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وفضلوا أن يحدث ذلك دون اضطرابات، وواجه صندوق النقد الدولي أيضا مشكلة أن الولايات المتحدة - وهي ما هي من كونها أغنى

وأكبر عضو صاحبة أسهم في الصندوق - لم تكن ترغب في الموافقة على قوانين الصندوق فيما يتعلق بإدارة الاختلالات المستمرة في الميزان القومي للمدفوعات.

هذه الأسباب بجانب أسباب أخرى أدت إلى تفكك وانهيار نظام بيرتون وودز لمعدلات التبادل منذ الستينيات، ومع بداية عام 1973 حل محله نظام مالي عالمي جديد خاص بسعر الصرف سمى "التعويم المحدد".

يتطلب التعويم المحدد اتجاها مختلفا نحو الدبلوماسية المالية من قبل وزراء المالية القوميين وكذلك محافظي البنوك المركزية بعد انهيار نظام بيرتون وددز، حيث طرحت مبدئياً العملات في السوق بشكل حر واحدة تلو الأخرى في السوق المفتوحة، وهذا يعنى أن قيمة العملة مقابل الأخرى هو ما يحدده متداولو العملة ويتفقون عليه في تلك اللحظة. وبالرغم من ذلك فإن أسواق العملة تحتاج إلى كم كبير من المعلومات بشأن السياسات الاقتصادية الضخمة والسياسات المالية من الحكومات كي يتم تقييم العملات بشكل فعال ومن أجل تجنب الانهيارات المفاجئة والمضطربة في معدلات الصرف.

تحدث تغييرات مفاجئة في تداول العملات عندما تدخل معلومات جديدة ومختلفة إلى السوق دون إنذار، أو عندما تدرك السواق أن هناك عدم تواصل بشأن السياسة المالية التنسيقية بين حكومات الدول ذات العملات القوية، كذلك إذا لم يكن هناك تواصل كما يجب بين الحكومات والبنوك المركزية فعلى سبيل المثال بعد تبنى سياسة مالية تقشفية بعد حوالي عشر سنوات من التضخم وذلك بشأن المخزون الفيدرالي في الولايات المتحدة تحت قيادة بول فولكر والذي تم تعيينه حديثاً عام 1979 تم تقييم الدولار بحوالي 40% أمام سلة العملات الرئيسية في فترة قوامها ستة أعوام ولأجل وقف ارتفاع الدولار عقدت القمة الكبرى الخاصة بالسياسة المالية العالمية والتي أقيمت عام 1985 في فندق بلازا في نيويورك.

بدءاً من عام 1975 شرع وزراء الخارجية في لقاءات تجرى مرة كل عام على الأقل، وفى بعض الأحيان ينضم إلى هذه اللقاءات المسئولون عن البنوك المركزية، وذلك من

أجل الوصول إلى أهداف موسعة أو حدود تجارية للعملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والإسترليني والين، فممارسة الدبلوماسية الدولية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في النهاية أخذت شكلاً مؤسسيا في الاجتماع السنوي لوزراء خارجية الدول السبع الكبرى ذات الكيان الاقتصادي الصناعي وهى: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، واليابان، وإيطاليا، وكندا وقد أخذ وزراء الخارجية ومحافظو البنوك المركزية لكل دولة عضو على عاتقهم أن يبذلوا قصارى جهدهم في التشجيع على تداول عملاتهم الفعلية في نطاق الحدود المتفق عليها في هذه اللقاءات، هذا بالرغم من إدراك أن معدلات الصرف تم تحديدها بشكل نهائى من قبل المحصلة النهائية لتداولات المتداولين الصغار والكبار في السوق الحرة.

إن الآليات الرئيسية ذات التأثير في معدلات الصرف أثناء الأعوام الأولى من التعويم المدروس هي تلك البيانات التي يلقيها وزراء الخارجية ومحافظو البنوك المركزية عن الحد التجاري المرغوب لعملاتهم والذي حقق مصداقية كبيرة لدرجة أن وزراء خارجية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأخرى كانت بياناتهم مطابقة للدول ذات العملات الرئيسية، فالاستثمارات المقيسة والمحدودة من قبل البنوك المركزية في أسواق العملة يمكن أيضاً أن تكون فعالة في ظروف معينة فعلى سبيل المثال من خلال شراء كميات معينة من الإسترليني والمارك الألماني والين والدولار فإن المخزون الفيدرالي في الثمانينيات من القرن الماضي سجل مؤشرات جديدة في عزمه على الالتزام بخفض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، ومن هنا وبعد اتفاق بلازا عام 1985 ضخت البنوك المركزية عشرة مليارات دولار في استثمارات سوق العملة وانخفض الدولار بقيمة 51% أمام سلة العملات الرئيسية الأخرى بطريقة منظمة وسريعة نسبياً وهكذا حتى عام 1987 عندما اجتمع وزراء الخارجية ومحافظو البنوك المركزية في مؤتمر آخر عالمي خاص بالشئون المالية في باريس وأعلن المؤتمر أن انخفاض الدولار وصل إلى حد كاف وذلك عام 1987 في اتفاقية لوفر.

أصبح العمل على الاستقرار المالي من خلال الدبلوماسية بين الدول أكثر تعقيداً

من ذي قبل وذلك منذ الثمانينيات من القرن الماضي، إذ إن حجم تداول العملات العالمي قد تزايد بسرعة كبيرة حتى أن قدرة أكبر البنوك المركزية على التأثير على معدلات صرف وتداول العملة من خلال أي تدخلات مباشرة في أسواق تبادل العملة الخارجي قد تقلصت بين عامي 1977 و1995 كما أن مقياس حجم التعاملات في سوق الصرف الأجنبية في الولايات المتحدة زاد ستة أضعاف، وهذا طبقاً لبنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك في حين تضاعفت قيمة التجارة الأمريكية في البضاعة والخدمات ما بين عامي 1980 و1995 ثلاثة أضعاف فقط. وقد ذكر بنك الاستقرارات العالمية أن حجم التداولات في سوق الصرف الأجنبية العالمي في المنتجات التقليدية زاد بنسبة 80% ما بين عامي 1992 و1998 إلى حوالي 1,5 تريليون دولار في اليوم، وفي عام 2007 بلغ حجم التداولات في سوق الصرف الأجنبي ما يزيد على 2 تريليون دولار يومياً. هذا من شأنه أن يزيد من المسئولية الملقاة على عاتق الخارجية ومحافظي البنك المركزي، وعلى عاتق رؤساء الحكومات والمشرعين الذين يساندونهم بشأن اتخاذ سياسات مالية واقتصادية ضخمة وبشأن توصيل أهدافهم بشكل واضح لنظرائهم من الدول الأخرى.

يفرض التداول العالمي لصرف العملة الأجنبية ضغوطاً على الدبلوماسيين المختصين بالشئون المالية كي يصلوا إلى تفاهم واتفاقيات بشأن الأهداف المشتركة المتعلقة بالاستقرار المالي ومعدلات صرف العملات والتي تتميز بكونها صادقة وداحضة للأسواق. إذ إن الإدارة العامة لمعدلات صرف العملة العالمي في الوقت الحاضر يتم تنفيذها من قبل مجموعة من الاستثمارات يقودها الاجتماع السنوي لوزراء خارجية الدول الكبرى والذي يتم حالياً بالتزامن مع القمة السنوية للدول الثمان (روسيا ليست من الدول السبع الكبرى)، حيث يتم تنظيم اللقاءات الدولية المنتظمة بين وزراء خارجية ومحافظي البنوك المركزية لحكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان ودول أخرى مثل الصين.

يركز دور صندوق النقد الدولي في التنسيق المالي الدولي حالياً وبشكل كبير على تحقيق الاستقرار المالي في الدول النامية والدول ذات الدخل المتوسط وهذا من شأنه أن

يحمى النمو الاقتصادي الحقيقي من التعرض لانهيار العملات المفاجئ.(انظر إلى المناقشات بشأن النمو الاقتصادي والأزمات الاقتصادية والتي تأتى لاحقاً).

الأسواق المالية والبنكية Banking and Financial Markets

إن أحد المظاهر التي تميز الاقتصاد العالمي الحالي عن ذاك في العصور الماضية هو حجم ودرجة تماسك السوق المالي، ففي يناير عام 2007 كان حجم رأس مال السوق الخاص بالشركات التي تمارس نشاطها في سوق الصرف العالمية ما يزيد عن 50 تريليون دولار، وفى عام 1980 تم تقدير حجم الاستثمارات الأجنبية بحوالي 25% من الناتج العالمي في حين أنه عام 2000 كان مجمل التقدير يزيد عن 92%. إن عدم استقرار سوق المال العالمي حالياً قد شكل نوع من التهديد لأسباب الرزق والصحة وحياة سكان الأرض مثله مثل الحروب العنيفة والكوارث الطبيعية.

ومن هنا فإن من أهم المهام والتي تمثل نوعاً من التحدي أمام الدبلوماسيين لدى الدول الصغيرة والكبيرة على السواء هو العمل على تحقيق سوق منظمة ومنع تذبذبات السوق المالية لأقصى درجة ممكنة وذلك من خلال التعاون والتواصل، وعندما يعجز الدبلوماسيون عن منع بعض الأحداث التدميرية، فإن مهمتهم تصبح هي التصرف بسرعة بطريقة تناسقية تعمل على التقليل من الأضرار الحادثة، وهذا الهدف يتطلب من الحكومات أن تعمل بشكل مكثف وتعاوني مع الأشكال المختلفة للقطاع الخاص سواء على المستوى الداخلي أو خارج الحدود القومية وذلك أكثر من أي مشاريع أخرى تتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية.

هناك حاجة عالمية متزايدة وأكثر من أي وقت مضى إلى قوانين مستقرة صريحة ثابتة يتم فرضها بشكل رسمي على الصناعات المتعلقة بالسندات المالية والصناعة المصرفية والمهنية المتعلقة بالحسابات وكذلك القوانين التي تمنع دول معينة أو أقاليم بعينها من أن تصبح مرتعا لغسيل الأموال، كذلك منع الصفقات المالية للمنظمات الإجرامية العالمية (TCO). إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال سهلت على المشكلات المتعلقة بالأموال في أضعف حلقات ربطها من أن تنتقل عبر النظام المالي العالمي، وفى

بعض الأحيان يتم ذلك بشكل أسرع من رد فعل المسئولين والذين يعملون على تجنب الضرر الناشئ من ذلك.

ربما أهم دبلوماسية دولية بشأن ضمان أسواق مالية مستقرة هي تلك الدبلوماسية التي تجرى في مجال البنوك والصرافة، ففي عام 1974 أنشأ بنك الاستقرارات العالمية والذي يعد منذ عام 1930 البنك المركزي لكل البنوك المركزية حول العالم لجنة بازيل للرقابة على البنوك لأجل تحقيق أفضل ممارسات في مجال الرقابة البنكية حول العالم، وتتكون لجنة بازيل من محافظي البنوك المركزية ورؤساء الهيئات النظامية البنكية في عشر من الدول الصناعية (والتي تسمى في هذا الكتاب الدول العشر العظمى G10) حيث يتم التشاور بينهم وبشكل منتظم ومتكرر حول الطرق التي من شأنها أن تمنع النظام البنكي الضعيف في دولة أو أكثر من تعريض النظام البنكي العالمي إلى الانهيار جراء التمويلات البنكية الإلكترونية.

تعرض له بنك لو كسمير عام 1991 والمسمى ببنك الاعتماد والتجارة العالمي BCCI للانهيار، وهو بنك تم تمويله بشكل موسع من رأس المال الخاص بالخليج الفارسي مع قاعدة إيداع مصرفي محمية من التفتيش المتكرر وكذلك من كشف القروض الموسع ثم انتقل إلى حكومة باكستان المضطربة اقتصادياً مما أدى إلى موجات من القلاقل انتشرت في النظام المصرفي العالمي، ولقد بدأت بعض الدول الصغيرة وغالباً ما تكون دول عبارة عن جزيرة مثل نايرو (ومن هنا جاء مصطلح "أجواء بنكي بعيدة عن الشاطئ")، في تطوير اقتصادها عن طريق توفير خدمات بنكية في السوق العالمية مع مستويات عالية من السرية ومعدلات ربحية عالية من الفوائد أكثر من تلك المتاحة في الأسواق المصرفية الكبرى. هناك طريقة لضمان مشاركة في السوق المتعلقة بتقديم معدلات ربح أو فائدة عالية هي أن تضمن احتياطات رأسمالية أقل من البنوك الكبرى في الدول الصناعية، لكن تكلفة هذه الاستراتيجية تكمن في قبول المخاطرة الكبرى ألا وهي التعرض للإفلاس عند انقلاب الأوضاع أو التزاحم على المصرف لاسترداد الودائع سواء كان ذلك مبرراً أو لا.

ومن هنا ولمواجهة هذا الانقلاب المعاكس والذي قد يحدث من قبل السوق المالية العالمية فإن لجنة بازيل عام 1988 قامت بالتفاوض في اتفاقية رأس مال بازيل حيث قامت بتأسيس إطار عمل تطوعي لقياس المخاطر الاعتمادية التي قد تتعرض لها البنوك، وقد حددت الاتفاقية متطلبات كافية ملائمة من رأس المال تعتمد على معايير شفافة من التعرض للمخاطر، وتم تشجيع كل الدول على تبنى هذه الاتفاقية في نظامها البنكي، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية تعتبر ناجحة كخطوة مبدئية على الطريق إلا أنها تمت مراجعتها عام 2006 كي تكون أكثر دقه ومرونة.

ثمة شأن آخر للدبلوماسية يؤثر على القطاع المصرفي العالمي ألا وهو الحاجة إلى محاربة غسيل الأموال، وهو يعنى استخدام المعاملات والصفقات المالية لأجل إخفاء مصدر الأموال وإخفاء غرض تحويلها إلى شيء نافع، وتعتبر عملية غسيل الأموال منذ زمن بعيد الممارسة الشائعة للمنظمات الإجرامية العالمية مثل المافيا بصقليه، وكذلك تجارة المخدرات بميدبلين وكالى التابعين لكولومبيا، لكن منذ تسعينيات القرن العشرين وغسيل الأموال يلقى اهتماماً أكبر حيث أنه أصبح الممول الأساسي للإرهاب ، كما أصبح يدار بطريقه سهله فنياً حيث إن التطور التكنولوجي مهد الطريق أمام النقل الإلكتروني لرؤوس الأموال عبر الحدود. إن الاستراتيجية الدبلوماسية الرئيسية ضد غسيل الأموال هي برنامج تنسيقي للعمل بين الحكومات بعضها البعض، ومنذ الثمانينيات تم عقد العديد من الاتفاقيات العالمية بشأن محاربة غسيل الأموال، وفى عام 1989 في قمة باريس للدول السبع العظمى أطلقت الدول الأعضاء حملة الفعالية المالية ضد غسيل الأموال "FATF" والتي تتكون من الأعضاء السبع وكذلك الاتحاد الأوربي والدول الثماني الأخرى، ومع عام 2007 زادت العضوية في تلك الحملة حتى وصلت إلى 34 دولة وبدأت هذه الحملة في دراسة وسائل محاربة غسيل الأموال وفى عام 1990 أصدرت الحملة 40 توصية وكذلك حملة عمل ضد غسيل الأموال وجاهزة للتنفيذ من قبل الحكومات وفى عام 1995 تقابل مجموعة من الهيئات الحكومية المسئولة عن جمع معلومات عن الفضائح المالية من الهيئات الحكومية الأخرى والمؤسسات

الخاصة بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وكان ذلك في إيجمونت بالاس ببروكسل حيث تم تشكيل مجموعة إيجمونت لدراسة كيفية تبادل المعلومات بطريقة شرعية من أجل محاربة غسيل الأموال ومنع تمويل الإرهاب.

أصدرت الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العالمية والمعروف باسم ميثاق باليرمو وذلك في عام 2001 وكذلك ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد والمعروف باسم ميثاق ميرديا وذلك في عام 2005، كما تبنى الاتحاد الأوربي اتفاقية ستراسبيرج بخصوص غسيل وبحث وقبض ومصادرة الأموال الموجهة إلى الجريمة عام 1990 وكذلك وثيقة المجلس الأوربي بشأن غسيل وتقصى والاستيلاء ومصادرة الأموال التي توجه إلى الأعمال الإجرامية وتمويل الإرهاب عام 2005 قامت لجنة بيزيل بمجهودات حيث استخدمت سلطاتها الرقابية في توسعة أغراض محاربة غسيل الأموال.

الحكومات ليست هي الممثل الدبلوماسي الوحيد المختص بمحاربة غسيل الأموال فالتعاون بين الهيئات الصناعية النظامية وبين الشركات العالمية يعتبر أيضا أمرا مهماً، كما أصدرت المنظمة العالمية لمراقبي التأمين JAIS، والتي تسهل التعاون الدولي بين الهيئات النظامية المشتغلة بالتأمين، ورقه استرشادية بخصوص محاربة غسيل الأموال ومنع تمويل الإرهاب وقامت مجموعة ولفزبرج والتي تضم الشركات المصرفية العالمية الكبرى بعدة لقاءات منتظمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لأجل مناقشة القواعد والطرق الشائعة لمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأصدرت سلسلة من بيانات بالمبادئ التي تؤسس للقواعد التي وافق الأعضاء على الالتزام بها وكان ذلك منذ عام 2007، وكان أحدث بيان صدر عن ولفزبرج هو ذاك المتعلق بالفساد.

امتد الدبلوماسية المالية الدولية بين الممثلين الخاصين لما هو أكبر من موضوعات ملحة خاصة بمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى التعاون الضروري بشكل

متزايد لأجل ضمان وتوسعة الاستقرار في النظام المصرفي العالمي إن أمكن، ويأخذ التعاون شكل الموافقة على تحقيق مستويات عالمية للمكونات الرئيسية للصناعات المالية الصناعة المصرفية والتأمين (كما تم الإشارة إلى ذلك مسبقاً) وذلك من خلال المراقبة والتفعيل، وكذلك الحسابات وأسواق السندات المالية، ولقد أنشأت الهيئات النظامية المشتغلة بالأمور المالية والبورصات كلاهما على السواء قنوات يتسنى التواصل من خلالها وكذلك اتخاذ القرارات لأجل التصرف على الصعيد الدبلوماسي العالمي في مصالحهم المشتركة. ربما أهم هذه الهيئات هي المنظمة العالمية للجان السندات المالية، وهى عبارة عن جمعية أو مؤسسة دولية للهيئات النظامية القومية مثل لجنة سوق السندات المالية بالولايات المتحدة وهيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة، وتهدف المنظمة العالمية للجان السندات المالية إلى تحقيق مستويات عالمية من نظام السندات المالية وتحقيق التعاون في مراقبة معاملات السندات المالية العالمية.

إن مجلس المعايير الحسابية العالمي IASB والذي يتكون من هيئات تختص بالمعايير الحسابية القومية مثل مجلس المعايير الحسابية الفيدرالي FASB في الولايات المتحدة ومجلس المعايير الحسابية بجنوب إفريقيا يقومان بمهمة متماثلة في المعايير الحسابية العالمية ويقع مجلس المعايير الحسابية ومنذ التسعينيات من القرن الماضي في قلب التنافس المستمر بين نظامين حسابيين مختلفين ومعروفين عالمياً وهما "المبادئ الحسابية المقبولة عالمياً GAAP"، وهو نظام الحسابات المعترف به في الولايات المتحدة، و" المعايير الحسابية العالمية JAS"، وهو نظام متطور ومعروف عالمياً والمستخدم في أوربا والعديد من الدول. يختلف النظامان في أن الأول ملتزم حرفياً بالقانون، في حين أن الثاني يعتمد بشكل أكبر على المبادئ العامة التي تعطى مساحه للتأويل وعلى الرغم من أن المناصرين لكلا النظامين يتفقون على أنه من المفيد للنظام المالي العالمي أن يتبنى معيارا حسابيا عالميا شائعا، إلا أن الجدل الأكاديمي والمفعم بالحيوية حول المميزات النسبية للطريقتين لم يصل إلى أي بادرة حل حتى كتابة هذا الكتاب. إن أسواق البورصة الكبرى في الولايات المتحدة وسوق البورصة في نيويورك، والجمعية القومية

لحاملي السندات المالية تطلب مـن الشركـات التـي تريـد أن تضـمن حصصـا في سـنداتها الماليـة أن تسجل معلوماتها المالية طبقاً للنظـام الأول المعمـول بـه في الولايـات المتحـدة والـذي يعـد معقـدا بالنسبة للشركات في باقي أنحاء العالم والتي تفضل النظام الثاني ولكن تريد أن تستثمر وتنمى رأس المال في أكبر سوق لرأس الأموال في العالم ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

تشترك الدبلوماسية الاقتصادية على هيئة تعاون دولي بين بورصات السندات المالية نفسـها في العديد من الأهداف أو الأغراض مع التعاون بين الهيئات النظامية لكنها لها جدول أعمال مختلـف، فبورصات السندات المالية من المتوقع أن تعمل كمواقـع حياديـة لتبـادل السـندات ومـع ذلـك وفى نفس الوقت هي مشاريع عمل مربحه في ذاتها، لذا فهي تتنافس مع بعضها البعض لأجـل مشـاريع العمل للشركات التي تبغي أن تزيـد مـن رأس مالهـا في سـوق رأس المـال العالميـة. ومـن هنـا فـإن مسئولي البورصات يعتبرون أنه من صميم اختصاصهم أن يتعاونوا في الأمور المشتركة.

تعتبر السوق المالية للاتحاد الفيدرالي العالمي كل أسواق البورصة الكبرى من أعضائها بما فيهم NYSE (التي تمتلك بورصة نيويورك وكذلك البورصة الأوربية) كذلك بورصة لندن، وبورصة طوكيـو، وبورصة هونج كونج، وبورصـة سـنغافورة، وبورصـة شـنغهاى، وبورصـة بومبـاى، ويتعـاون الاتحـاد الفيدرالي العالمي للبورصة مع المنظمات النظامية الدولية لأجل تحقيـق معـايير عاليـة مـن الأخـلاق والشفافية والمهنية بين البورصات الأعضاء، وكذلك حث الهيئـات النظاميـة والتشريعيـة القوميـة كي يعلنوا عن المشكلات التي تواجهها البورصات الأعضاء أثناء عملها.

التنمية الاقتصادية Economic Development

يختلف التنمية الاقتصادية بعض الشيء عـن المجـالات الاقتصـادية الفعليـة الأخـرى للدبلوماسية في أنه بجانب الأنواع المعتادة للدبلوماسية المتعلقة بخلق النظـام والإصـلاح، فـإن الدبلوماسـيين يجـب أن يبـذلوا وقتـاً وجهـداً كبـيرين لتحقيـق المشـاريع والمهـام،

فالدبلوماسيون والهيئة العاملة معهم عليهم أن يتناولوا مجالا ضخما من احتياجات التطور الاقتصادي بدءاً من تمويل التطور إلى الاستقرار المالي وبناء القدرات لأجل القيادة ولأجل إدارة السياسة الاقتصادية الضخمة، فالدبلوماسية الدولية التي تركز على الشئون المتعلقة بالتطور تحدث في الهيئات الحكومية الإقليمية والدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونادي باريس لوزراء مالية الدول الدائنة، والدول الثمان الكبرى، والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل برنامج التنمية بالأمم المتحدة، ومجلس الأمم المتحدة لشئون التجارة والتنمية، وبنوك التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأمريكي، علاوة على أن هذه المنظمات تخدم كمسرح للأحداث الدبلوماسية إلا أن معظم هذه الهيئات تعمل كجهات دبلوماسية بحكم طبيعتها، على الأقل إلى درجة ما (أنظر الفصل 2 و 4)

في الفترة منذ الحرب العالمية الثانية، يقضى الدبلوماسيون وقتهم في الإجابة على أطروحات فلسفية مثل كيف يتسنى تحقق التنمية الاقتصادية وما هو الكم اللازم، ومن عليه القيام بذلك، ومن سيدفع تكلفة هذه التنمية ويجرى هذا من قبل الدبلوماسيين في الدول الصناعية الكبرى وفى الدول النامية على حد سواء، وفى التجمعات العالمية وفى المؤتمرات الثنائية.

يتم التداول بشأن الاتجاهات الواسعة نحو أطروحات التنمية في التجمعات الدولية القوية والكبرى المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية في مؤسسات بيرتون وودز (البنك الدولي، الجات، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وكذلك في الأمم المتحدة وقمم الدول الثمانية، ومن خلال هذه المناقشات المستمرة والتي تضم ممثلين للدول النامية والدول الصناعية لكل منهما أمام الأخرى، تظهر اتجاهات سياسية واسعة، على سبيل المثال في عام 1964، وافق أعضاء منظمة الجات على تبنى الجزء الرابع من الاتفاقية والذي يسمح للدول النامية أن تتملص من المبدأ المتعلق بالتجارة الحرة وذلك بشكل مؤقت وإلى الدرجة المطلوبة كي تتيح تطورا اقتصاديا أسرع، وهكذا تم وضع مبدأ المعاملة التفاضلية والخاصة "S&DT" والمتعلق بالدول النامية

بخصوص الأنظمة التحررية في التجارة الدولية، وفى عام 2000 وافقت اللجنـة التشريعيـة بالولايـات المتحدة على ثمان أهداف للتنمية في الألفية الثالثة، حيث كانت أهدافا طموحة وكبيرة مثل القضـاء على الجوع والفقر، والتأكيد على الحفاظ على البيئة ودعمها مـع اسـتراتيجية لتحقيـق ذلـك، ومـع حلول عام 2015، في قمة جلين ايجلز لدول الثمانيـة عـام 2005، اتفقـت الحكومـات الأعضـاء عـلى إلزام أنفسهم بمضاعفة المعونات الخاصة بـالتطوير في إفريقيـا لتصـل إلى أكـثر مـن 50 مليـار دولار أمريكي والتنازل عن كل القروض الخاصة لحوالي 18 من الدول النامية المدينة وهى مجموعة تسمى الدول الفقيرة للغاية (HIPCS).

لو كانت التنمية الاقتصادية مهمة فنية في المقام الأول، لكان تـم انجازهـا الآن أو عـلى الأقـل أغلبيتها، وما يجعـل التنميـة الاقتصـادية مهمـة صـعبة هـو في الغالـب نفـس مجموعـة المشـكلات المتعلقة بالتواصل والتمثيل الدبلوماسي الأمـر الـذي يشـكل صـعوبة أمـام الدبلوماسـية، ومـن بـين التحديات التي تواجه المهام الدبلوماسية هي التمثيـل الـدبلوماسي والمهـام التـي تتعلـق بالتواصـل والتي تحتاج إلى التصميم والتمويل والعمل على إنجـاز المشـارع ذات الصـلة بالتنميـة الاقتصـادية، ويشار إلى أن العملية التي يمكن من خلالها تنفيـذ مشروع تنمـوي تتضـمن في طياتهـا العديـد مـن الجهات الدبلوماسية والمفاوضين والوسـطاء ويجـب أن تمـر بالعديـد مـن الجـولات والتكـرارات. إن الاختلال في أية خطوة يمكن أن يؤدى إلى فشل المشروع برمتـه. كـما أن متطلبـات التنميـة متنوعـة خاصة مع حاجة بعض الدول إلى المزيد والمزيد من أشـكال المشروع وذلـك أكـثر مـن بـاقي الـدول، تتضمن قائمة جزئية لمتطلبات التنمية مثل البيئة التحتية (وسائل النقل، الطاقة، الإسكان، إلى آخره)، والقضاء عـلى الفقـر، وحمايـة البيئـة والقضـاء عـلى التلـوث، وتـداول السـلطة (التـدريب، التطـور المؤسساتي، الاستشارات السياسية) واستقرار العملة والاستقرار المالي، ويمكن أن تنبع الأفكار الخاصـة باستراتيجيات التطور والمشروعات الخاصة من قبل الحكومـة أو قطـاع الأعـمال أو ممـثلي المجتمـع المدني في الدول النامية نفسها، أو من الحكومات الأعضـاء في البنـوك المتخصصـة في التنميـة أو مـن

الهيئة العاملة في البنوك أنفسهم، ويشار إلى أن الدبلوماسيين يجب عليهم أن يضعوا الاستراتيجيات طبقا لأولويات معينة وكذلك المشاريع وأن يصنفوا الحكومات على أساس من سوف ينفذ أي مشروع وكيف سيتم التمويل.

تلعب بنوك التنمية دوراً كبيراً في هذه العملية فالإدارة العليا للبنك الدولي وكذلك الإدارات العليا في بنوك التنمية الإقليمية تتواصل مع مجالس الإدارة في الدول الأعضاء بخصوص تنفيذ استراتيجية التنمية الكلية الخاصة بالهيئة وكذلك الاستراتيجية الخاصة بكل دولة مستقلة، هذه العملية تختلف بشكل بسيط عن الحالة في برنامج التنمية الخاصة بالأمم المتحدة وعن مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويلاحظ أن المسئولين الكبار في هذه الهيئات لديهم إضافات أو إسهامات يمكن إدراجها في عملية تشكيل السياسة لكن طالما تم تجهيز وعمل السياسات وكذلك تم تمويلها بالاتفاق مع جميع الممثلين، فإن الهيئات تصبح ناشرة لهذه السياسة وهذا يتضمن توزيع التمويل الداخل في الميزانية على تنفيذ المشاريع المقترحة المقدمة، ثم يتوجب على كبار المسئولين أن يتوسطوا بين الحكومة قطاع الأعمال والمجتمع المدني لعقد مشروع ومباشرة تنفيذه بشكل ناجح في الوقت المتفق عليه، وذلك طبقا للميزانية المحددة وأن يتم ذلك وفقاً للمساندة الشعبية ووفقا للشرعية، غالبا ما تتضمن مشاريع التنمية طبقات متعددة من المؤسسات المختصة بالمتعاقد والتعاقد من الباطن أو الفرعي، العام والخاص، عبر الحدود وداخل الحدود. عند النظر من منظور الدبلوماسية، فإنه ليس من العسير أن نفهم لماذا يصعب تنفيذ العمل التنموي بصورة ناجحة ولماذا ما زال العمل التنموي عرضة لوابل من النقد السياسي من الحكومات التي تمول التنمية ومن الدول المستفيدة.

إن الإبقاء على الاستقرار في العملات وكذلك في السياسة المالية للدول النامية هو واحد من أصعب المهام والتحديات التي تواجه الدبلوماسية، حيث إن إدارة السياسة المالية غير المستقرة وغير الجديرة بالثقة أو الاعتماد وكذلك العملات المتقلبة والمضاربة يمكن أن تؤثر سلبيا على نجاح كل أشكال مشروعات التنمية في الدولة فصندوق النقد الدولي ما زال هو المسئول الأول عن إعطاء النصح لحكومات الدول النامية بخصوص

استقرار العملة والسياسة المالية ويوفر الاعتماد للبنوك المركزية وكذلك يقوم بتمويل وزارات المالية الخاصة بالدول النامية بشرط أن ينفذوا الاستشارات السياسية الخاصة بالصندوق.

يعد نادي باريس والذي تجمعا غير رسمي لممثلي وزارات المالية للدول التسع عشرة الدائنة حيث يتقابلون بشكل منتظم في باريس ويتناقشون ويتفاوضون مع ممثلي الدول النامية بخصوص قدرتهم على سداد مديوناتهم، وللنادي الحق في أخذ قرارات بشأن إعادة جدولة المديونيات أو تخفيضها أو إسقاطها من على كاهل حكومات الدول النامية وذلك عندما يروا أن ذلك بوسع النظام المالي العالمي وفيما لا يتعارض مع مصالحه. ومنذ بداية نادي باريس عام 1956 وهو يقوم بالتفاوض لآجل اتفاقات مع الدول الست وثمانين الدائنة ويقوم بإعادة جدولة الديون والتي تصل قيمتها إلى نصف تريليون دولار، ويتشاور نادي باريس مع صندوق النقد الدولي عند اتخاذ قراراته، ومنذ تسعينيات القرن الماضي ونادي باريس يعمل على زيادة مجهوداته للتخفيف من حمل الدين على الدول الفقيرة ذات المديونات الكبيرة كما وافق في عام 2005 على إسقاط 17 مليار دولار من مديونيات مستحقة على نيجيريا وحدها.

تلعب الجهات الدبلوماسية غير التابعة للدول مثل المنتدى الاقتصادي العالمي أيضا دورا متناميا في الدبلوماسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية خلال اللقاء السنوي بدافوس والقمم الإقليمية التابعة له، وعرض المنتدى الاقتصادي العالمي فرصا أمام رجال الأعمال ورؤساء الحكومات والقادة في المجتمع المدني في الدول النامية والدول الصناعية على حد سواء لتبادل الأفكار وإعطاء اهتمام للمشكلات الشائعة والوصول إلى حلول ممكنة، والوصول إلى شبكة تواصل يمكن من خلالها تبادل أفكار بعينها ومشاريع وفرص وذلك طوال العام حديثا، وهناك مشروعات خاصة مثل مبادرة كلينتون العالمية "CGI" والتي نفذها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام 2005، حيث كانت تعمل كحافز لجمع المتبرعين من ناحية المؤسسات الحكومية من ناحية أخرى مع بعضهم البعض من أجل تسهيل مشاريع التنمية، وقد ذكر الموقع الخاص بمبادرة

كلينتون العالمية مع بداية 2009، أن المشاركين في هذه المبادرة أقاموا حوالي 1200 مشروع بقيمة تصل إلى 76 مليار دولار.

قضايا الهجرة Migration Issues

تعتبر قدرة الأفراد على عبور الحدود والعيش في بلد أخرى تحت قيادة حكومة أخرى واحدة من أقدم أشكال الدبلوماسية، وحيث أنها سفير في حد ذاتها، فهي تمثل نوعا من التمثيل الذي يتوسط ويقارب الاختلافات بين السلطات الحاكمة، ومع ذلك، لكي تمنح حكومة حق اللجوء لشخص ما غير مرغوب فيه في دولته عليها القيام بالاتصالات الدبلوماسية والتي من الممكن ألا تستقبل بشكل جيد من قبل حكومة دولته، فتنظيم حركة الأشخاص يشكل واحدا من أهم مهام وزارات الخارجية مثل إصدار جوازات السفر وتأشيرات الدخول ووثائق السفر الأخرى، وتقديم الخدمات القنصلية لمواطني الدولة المسافرين والمقيمين بالخارج. إن الاتفاقيات الدبلوماسية بين الحكومات بشِأن سفر المواطنين وحقوق المواطنين الأجانب في الإقامة والعمل هي عنصر هام في العلاقات الدبلوماسية بين الدول القومية لمدة تزيد عن قرن من الزمان وأهم وجه من أوجه اتفاقات التعاون الأوربي والذي انبثق عنه الاتحاد الأوربي هو حق المواطنين لأية دولة عضو في الانتقال والإقامة والعمل في أية دولة أخرى كما تضم بعض المعاهدات الدولية بنودا تسمح لأفراد بعينهم من كلا الدولتين بالإقامة والعمل في الدولة أخرى على أساس تبادلي ولفترة محددة من الوقت، وبالرغم من ذلك فإن الهجرة تشكل تهديدات وتحديدات أمام الدبلوماسيين حيث إن الكوارث الطبيعية، والمجاعات والحروب ومخالفات حقوق الإنسان المنظمة والمتفق عليها عالميا أدت كلها إلى هجرات ضخمة خارج الحدود في العقود الماضية، كما أدى عظم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة إلى تدفق متزايد وسريع من الهجرات الاقتصادية والتي تعبر الحدود بحثاً عن العمل في الأراضي الأجنبية دون إذن رسمي، والأسباب تتفاوت بدءا من الانهيار الاقتصادي ونضوب الموارد في الدول النامية وصولا إلى الحاجة الرئيسية

إلى توفير دخل أفضل ومستوى معيشة أفضل للأسر التي تركها أصحابها في الموطن.

ومع تزايد الهجرة الاقتصادية، يبرز على السطح وبشكل متزايد في الأهمية أمر بشأن أجندات الأمن للدبلوماسية الثنائية بين القوى الكبرى، حيث مرت العلاقة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بلحظات حرجة حول ذاك الأمر مما دفع السلطات على الحدود إلى التعاون بشكل مستمر لأجل تحقيق النظام وتجنب المآسي الإنسانية، ويعمل الاتحاد الأوربي على مناقشة شئون الهجرة مع جيرانه في الشرق والغرب عن طريق التفاوض بشأن مشاريع مؤسسية مثل عملية برشلونة ومبادرة اتحاد دول البحر المتوسط والتي تقدم معونات مالية لأجل التعاون في تنظيم الهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي عبر البحر المتوسط، وتلعب الأجندات الدولية المتخصصة دورا كبيرا كقنوات لممارسة الدبلوماسية، حيث تأسس مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالأمم المتحد UIVHCR عام 1950 للتعامل مع مسائل الهجرة الناشئة عن الطوارئ، وبعد عام، تأسست المنظمة العالمية لشئون الهجرة IOM من أجل تحقيق وتسهيل دبلوماسية فاعلة وتعاون على أعلى مستوى بخصوص المشكلات والأمور المتعلقة بالهجرة كما تعنى منظمات أخرى وكبرى بالمساعدات الإنسانية والقضاء على الفقر وتلعب دورا هاما في مواجهة المشكلات المتعلقة بالهجرة.

إدارة الأزمات كدبلوماسية اقتصادية

Crisis Management as Economic Diplomacy

مع زيادة تدفق البضائع والخدمات عبر الحدود، وكذلك رؤوس الأموال والقوى العاملة خلال القرنين الماضيين، زادت خطورة الشكلين المختلفين للأزمات الاقتصادية الذي يظهر في مكان أو بلدة معينة ثم ينتقل عبر الحدود ويتسبب في تأثيرات اقتصادية عالمية بشكل كبير أيضاً، ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان النظام المالي العالمي متماسكا إلى حد كاف حيث إن البنوك المركزية ووزراء خارجية الدول الاقتصادية الكبرى (بريطانيا ـ فرنسا ـ ألمانيا ـ الولايات المتحدة) بدأوا في التعاون عن

طريق تسهيل قروض وخطوط ائتمانية لبعضهم البعض وذلك في حالة إفلاس بنوك ضخمة مثل بنك بارنجز في المملكة المتحدة (1890) وبنك كنكربوكر في الولايات المتحدة عـام (1907) ومنـذ الحـرب العالمية الثانية والمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات العالمية الكبرى تعمـل عـلى تجنـب تكـرار فشل الدبلوماسية في حل الأزمة الاقتصادية العالمية وهذا عنـدما فشـل المتفاوضـون في الوصـول إلى حل دولي بخصوص انهيار السوق المالي عام 1929، وقد أدت الحلقة الناتجة عن زيادة التعريفة من جانب واحد وانخفاض العملة التنافسي إلى زيادة القومية السياسية وتصاعد العداء بـين الحكومـات والشعوب كما أن توفر التكنولوجيا التي تسهل نقـل الأمـوال إليكترونيـا في العقـود الحاليـة أدى إلى ظهور الحاجة الملحة إلى التعاون الدولي في حالة حدوث أزمات وعجـل بضرورة تواصـل الحكومـات والعمل بصورة جماعية في إطار زمني ضيق عن ذي قبل.

قد تؤدى المخاوف بين العاملين في مجال العملات والصرافة وكذلك المراقبين بخصـوص مـدى تمكن الدولة النامية من سداد مديوناتها المستحقة أو بخصـوص التذبـذبات في التـداولات الأجنبيـة للبنك المركزي لنفس الدولة إلى انهيار قيمة العملة في أسواق التداولات الأجنبية في ساعات وليس في أسابيع أو شهور، كما تمت الإشارة إلى ذلك في أزمة الديون في أمريكا اللاتينيـة في بدايـة الثمانينيـات من القرن الماضي، وكما حدث في المكسيك عام 1994، وفى روسيا وشرق آسيا عام 1997، ويلاحـظ أن الانهيارات المفاجئة في الأنشطة الاقتصادية والتي تحدث بالتزامن مع أحداث أخرى أو التـي تعجـل بحدوث أزمات أو كوارث أخرى هي السبب وراء تقويض ثقة المستثمر، فانهيار سوق البورصة عـام 1987، وكذلك أحداث الإرهاب عام 2001، وأزمة 2007 - 2008 المتعلقة بالاعتماد والرهن العقاري، كل ذلك أدى إلى ردود أفعال سريعة وتنسيقية مـن قبـل مؤسسـات اقتصـادية دوليـة مثـل البنـوك المركزية ووزراء مالية الدول الاقتصادية الكبرى من أجـل إمـداد الأسـواق الماليـة العالميـة بالسـيولة المالية وتشجيع المستثمرين.

ليست الأزمات المالية هي النوع الوحيد للأزمات الاقتصادية والتي تتطلب بشكل متزايد رد فعل دولي منسق وسريع وحيث أن التصنيع يتقدم والتزايد السكاني العالمي يتسارع، فإن الكوارث الطبيعية وبشكل متزايد قادرة على تدمير الكيانات الاقتصادية الإقليمية والمحلية، وقادرة على أن تساهم في زيادة التذبذب وعدم الاستقرار السياسي في الأقاليم المتأثرة بتلك الكوارث. ومثال حي هو تسونامي في المحيط الهندي في يوم 26 ديسمبر (يوم الإهداء الذي تهدى فيه الهدايا بمناسبة عيد الميلاد) عام 2004، والذي حصد أرواح 350000 جراء التدمير الذي سبب أضرارا في البيئة التحتية لحوالي 12 دولة اقتصادية كبرى، وكانت سيريلانكا وتايلاند وإندونيسيا من أكثر الدول تضرراً، وقد شاركت المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مجهودات منظمات المجتمع المدني الكبرى مثل ICRC ومنظمة ميديسنس سانس فرونتيريرز وحكومات والشركات العالمية الكبرى في جمع وتوزع إعانات للأشخاص المصابين والمهجرين وتنسيق عملية إعادة بناء البنية التحتية المهدمة.

هناك نوع آخر من الأزمات ذات الصلة ولها قدرة على أن تسبب أضراراً اقتصادية عالمية ألا وهى تلك التي تتعلق بالأمن الغذائي والصحي، حيث إن تفشى جراثيم جديدة لها القدرة على الانتشار السريع في التعداد السكاني وذلك من خلال شبكة النقل العالمية، مثل فيروس أيبولا، والسارس، وأنفلونزا الطيور، وكذلك الالتهاب الدماغي الأسفنجي القرى والمسمى بجنون البقر، والمرض الذي يصيب فم وقدم الفرس، كل هذه تعتبر تحديات تواجه الحكومات والمؤسسات الدولية، ويجب أن تتكاتف الدبلوماسية والسياسة المتبعة وتنسقا الجهود المبذولة وفى نفس الوقت دون أن تبثا الخوف بين الشعوب العالمية والذي من شأنه أن يدمر القدرة على الحياة والنماء في الجانب الاقتصادي لتلك الدول المنكوبة. لقد أصبحت الدبلوماسية الصحية أكثر تعقيداً وتأثيراً منذ نهاية القرن العشرين، على الرغم من أن المصالح المتعارضة تقف في طريقها، وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع الهيئات الصحية القومية وكذلك كبرى المؤسسات الصحية من أجل التأكيد على التوزيع السريع للخدمات الطبية وعند

الضرورة يمكنها أن تمنع انتشار الأمراض الجديدة عبر الحدود أو تقلل من انتشارها.

يمكن مواجهة العديد من الأزمات الاقتصادية من خلال المؤسسات الدولية الموجودة بالفعل والتي تم إنشاؤها مسبقاً لأجل مواجهة المشكلات المحتملة وتلك التي تم تجاوزها أو مواجهتها مسبقاً، وقد اعتمد صندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن الماضي خبرته في التعامل مع أزمات الديون في الثمانينيات حيث قام بالتنسيق في مواجهة أزمة المكسيك عام 1994 وكذلك الأزمات الروسية والآسيوية مع البنوك المركزية الكبرى وبنوك التجارة العالمية الكبرى، ومع ذلك فإن أكبر التحديات التي تواجه الدبلوماسية الناجحة في مواجهة الأزمات في الوقت المناسب وبطريقه تتعامل مع الحدث ككل هي الأنواع الجديدة من الأزمات أو الأزمات التي يصعب التنبؤ بأبعادها تعريفياً، فالأحداث غير المتوقعة هي المواقف التي لا يجهز الدبلوماسيون لها ردود أفعال مسبقة.

تقع الطرق الخاصة التي تؤثر من خلالها بعض أنواع الكوارث الطبيعية في الكيانات الاقتصادية الإقليمية والمحلية تحت هذه الفئة، فتأثير تسونامي يوم 26 ديسمبر على سبيل المثال، وبسبب موقعه وحجمه وبسبب ندرة حدوث تسونامي في الأماكن المزدحمة بالسكان بشكل كبير يعنى أن المؤسسات لم تستعد لها على ما يرام بشأن الاستجابة السريعة والمؤثرة. كان لبعض الهيئات الدبلوماسية غير الحكومية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي تجارب سابقة باتجاهات جديدة لتطوير شبكات الاتصال والتي من الممكن أن تنسق بين الممثلين الخاصين والحكوميين كي يقوموا بالاستجابة سريعاً وبشكل ناجح تجاه الكوارث.

بعد زلزال عام 2003 في جيوجراث أنشأ المنتدى شبكة عمل لمكافحة الكوارث والتي تتكون من شبكات تواصل قوميه من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والمستعدة للتواصل فور حدوث الكارثة حيث يتمكن القطاع الخاص من العمل بجانب الموظفين الحكوميين بشأن مجهودات المساعدة والمعونة.

أصبحت إدارة الدبلوماسية الاقتصادية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيداً على الرغم من أنها أصبحت أكثر تأثيراً وذلك بشكل تصاعدي. إذ إن عدد الاتفاقيات وعدد ونوع الجهات المشاركة في هذه الاتفاقيات ازداد بشكل كبير كما أن عدد ونوع الهيئات والآليات التي تراقب الالتزام أو الإذعان لهذه الاتفاقيات في تزايد مستمر، ويشار إلى أن الحاجة المتزايدة من قبل الجماهير العالمية للشفافية قد جعلت لهذه المهام المتعلقة بالمراقبة أهمية أكثر وفى نفس الوقت تتطلب براعة فائقة. إذ يجب على الدبلوماسيين المسئولين عن اتفاقيات التفاوض والتواصل مع نظرائهم كجزء من عملية الرصد أو الضبط أن يكونوا ليس فقط ممارسين ذوى مهارة للمهام الدبلوماسية الخاصة بالتمثيل والتواصل وإنما عليهم أن يطوروا من قدراتهم فيما يتعلق بالمجالات الفنية في مجال عملهم (التجارة- السياسة المالية- التنمية- الهجرة- الصحة.....إلخ)، كما أن مستوى الخبرة الفنية المطلوب كي يكونوا ناجحين في هذه المهام هو كل شيء لكن عليهم أن يتأكدوا من استمرار العمل على زيادة خبراتهم الفنية وهذا من شأنه أن يجعل القدرة على التواصل مع النظراء ومع الجمهور بشأن الأمور الشائكة وموقع الجدال والنقاش أكثر أهمية. وللمرة الثانية تلعب مهارات وتدريب الدبلوماسيين دورا مهما فيما إذا كان الممثل الدبلوماسي قادر على استخدام الدبلوماسية الاقتصادية بشكل ناجح في التوسط والقضاء على الاختلافات وتفهم الآخر والقدرة على تحقيق الأهداف السياسية المتبعة.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل العاشر

إدارة الدبلوماسية العسكرية والأمنية

Managing Military and Security Diplomacy

مقدمة: تلبية الاحتياجات الأمنية في العصر النووي

Introduction: Meeting Security Needs in the Nuclear Age

إن نجاح أو فشل الدبلوماسية في محيط العلاقات العسكرية أو الأمنية في العصر النووي لهو موضع جدال من قبل الكثيرين حيث إن الفشل في أسوأ الظروف قد يؤدى إلى تدمير الحضارة كما نعلم، ويعتبر علماء المنهج الكلاسيكي في الدراسات الدبلوماسية أن محاولة تقريب الاختلافات بين الدول التي قد ينشأ بينها صراع مسلح تعتبر من أهم وأكبر المهام الدبلوماسية. كما أن المتطلبات الدبلوماسية والتي تم التعرف عليها أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية والعمليات والممارسات اللازمة لهذه المتطلبات تظهر وكأنها هي قضية علماء الدبلوماسي الكلاسيكية. إن القدرة على التوسط وإدارة وحل الصراع من خلال التواصل ومن خلال المفاوضات لهو السبب وراء بقاء الحكومات أو الدول منذ بزوغ الحضارة لكن الشيء الذي تغير بعد الضربات الذرية في هيروشيما وناجازاكي في أغسطس عام 1945 هو المغزى النسبي للنتائج المترتبة على الفشل في تحقيق التوسط الدبلوماسي المطلوب.

المقصود من الدبلوماسية هو منع حدوث صراعات مستقبلية جاءت نتيجة للحدوث المتكرر للصراعات الدولية منذ القرن الثامن عشر وما جعل القرنين الماضيين يختلفان عن الفترة السابقة لهما هو أن الدبلوماسيين يسعون نحو تأسيس آليات للتمثيل الدبلوماسي والتواصل بطريقة أكثر رسمية وأكثر حداثة كي تسهل عمليات التوسط والحوار وعند الحاجة التفاوض وذلك من أجل تجنب أو حل الصراع.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتمكن الاتفاق الأوربي في القرن التاسع عشر للنظام الأمني والذي انبثق عن مؤتمر فيينا عام 1815 وما تبعه من عصبة الأمم أنشئت بناءً على اتفاقيه فيرساي عام 1919 بعد الحرب العظمى (الحرب العالمية الأولى) لم يتمكن من منع اثنتين من كبريات الحروب في تاريخ الإنسانية ومع ذلك تستمر الحكومات في تصديق حقيقة أن تطوير المؤسسات لأجل تسهيل الدبلوماسية الأمنية قد لعب دوراً إيجابيا في تجنب الصراعات المدمرة والكثيرة الحدوث، ومن هنا فقد شرعت في مناقشة بناء هيكل مؤسسي دولي لأجل الدبلوماسية الأمنية والسائدة حالياً، حيث يلعب مجلس الأمن في الأمم المتحدة دورا رئيسيا، وحيث لكل من الأجهزة الأمنية الإقليمية المتحدة مثل منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) ومنظمة الكومنولث للدول المستقلة للشئون الأمنية (CSTO) دور بارز.

يتطلب العمل الناجح على إذابة الخلافات على مستوى أكبر على أية حال أكثر من آلية فاعلة يستطيع من خلالها الدبلوماسيون أن يتواصلوا مع بعضهم البعض في حالة أزمة توقع أزمة محتملة أو حدوث أزمة فعليه، فالقدرة على التواصل بشكل ناجح تتطلب من الدبلوماسيين أن يكونوا على قدر من التعاون مع بعضهم البعض، ومع الحكومات التابع لها كل منهم ومع عملهم، وأن يكونوا قادرين على التعامل مع موضوع يخص عدة دول أو دولتين. إن التواصل المباشر بين مسئولي الشئون العسكرية للدول المختلفة هي شكل هام من أشكال الدبلوماسية الأمنية لأجل بناء ألفة وتفاهم والوصول إلى الثقة. إذ يحتاج صانعو السياسة الخارجية الكبار أيضاً أن يكونوا قادرين على التواصل بشكل ناجح مع كبار العاملين في المجال العسكري في بلدهم والمسئولين عن خلق وتحقيق استراتيجية عسكرية عن الدول الأخرى، وقدراتها ومصالحها، ومن هنا فإن اللقاءات الثنائية والدولية بين أكثر من دولة من أجل التعارف مع بعضها البعض، ومن أجل وضع معايير بناء الثقة مثل القمم التي تضم رؤساء الدول وكبار المسئولين وكذلك الزيارات المتبادلة للمواقع العسكرية ليعضهم البعض والمشاركة في مناورات عسكريه، هذا كله من شأنه أن يلعب دورا هاما في تجنب الصراع مثله مثل

الهيئات المؤسساتية الخاصة بالتواصل، وقد نشأ التواصل الثنائي في الدبلوماسية الأمنية أيضاً من خلال بناء قنوات متخصصة مثل الخطوط الساخنة بين رؤساء الدول الذين بينهم خصومة أو عداء مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وذلك للتأكد من ألاّ تكون أحداث غير مقصودة وراء إشعال فتيل الحرب والتي قد تؤدى إلى حرب نووية.

الدبلوماسية الأمنية من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن

Security diplomacy through the United Nations Security council

تنشأ الحاجة الأساسية للتوسط الدبلوماسي عند مستوى فعلى بين دولتين أو أكثر عندما يكون هناك خلاف بين حكومتين يزداد خطورة حتى تصبح الحكومتان غير قادرتين على التواصل أو التفاوض مباشرة مع بعضهما البعض من أجل تقليل حدة التوتر بينهما ومن أجل تجنب مخاطر الوصول إلى صراع عسكري أو اقتصادي، في مثل هذه الظروف يتطلب التدخل الدبلوماسي مساعيا حميدة من الأطراف الأخرى، وقد تم إنشاء مؤسسات مثل منظمة التعاون الأوربي وعصبة الأمم خصيصاً لهذا الغرض وبالرغم من ذلك فإن أسباب نشوب الحرب العالمية الأولى والثانية في القرن العشرين هي المؤسسات الدولية الحالية المعنية بالدبلوماسية الأمنية والتي كانت غير قادرة على القيام بعملها كما هو منوط بها ففي يوليو عام 1914 رفضت ألمانيا مبادرة للاجتماع من قبل منظمة التعاون الأوربي والتي كان الغرض منها تجنب الحرب وفى عام 1933 انسحبت الحكومتان الفاشيتان في اليابان وألمانيا من عضوية عصبة الأمم وتبعتهما إيطاليا، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في عدم قدرة عصبة الأمم على منع نشوب الحرب في أوربا عام 1939.

في كلتا الحالتين لم يكن التفاوض الدبلوماسي والذي من شأنه أن يمنع الصراع قادرا على أخذ موقعه الدولي المصمم كي يسهل ذلك التفاوض، ومنذ نشأة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945 أصبح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو حلقة التواصل الرئيسية التي تستطيع من خلالها الحكومات أن تتواصل عن طريق

دبلوماسية ثنائيه أو أكثر كي تتجنب الصراعات أو تعمل على حلها أو إدارتها. وبالرغم من أن مجلس الأمن كان بكل المقاييس ناجحاً في أداء مهمته، إلا أنه ومنذ إنشائه فعلياً تشعر كل الدول أنها مرغمة على البحث عن تصديق أو موافقة على أي عمل عسكري أو على الأقل تبرير عملها العسكري أمام مجلس الأمن من خلال بيانات رسمية أو موافقة رسمية منه وهذا يعنى أن الدول المشاركة والمؤسسة في الأمم المتحدة حققت هدفها من وراء إنشاء مجلس الأمن حيث أصبحت نموذجا لمؤسسه تقوم بالدبلوماسية الأمنية عالمياً.

عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، وافقت الدول الأعضاء طبقاً للبند 25 على الالتزام بكل قرارات مجلس الأمن. والحقيقة بأن معظم قرارات مجلس الأمن تتطلب الالتزام والإذعان عبر تاريخ هذه المؤسسة، جعلت لمجلس الأمن سلطة ونفوذا عبر العالم وكذلك خلقت توقعاً بأن قراراته سوف تنفذ بالقوة، ففي مهمته للحد من الصراع من خلال الدبلوماسية استطاع مجلس الأمن أخيراً أن يوازن في بنائه بين العدالة والمهنية. لقد حصل أعضاء مجلس الأمن (فرنسا- بريطانيا- الولايات المتحدة- الصين- الاتحاد السوفيتي أو روسيا الاتحادية) على مقاعد دائمة في مجلس الأمن مع حق التصويت على القرارات، وهذا كان في حد ذاته إدراك للدور الذي تلعبه الدول العظمى في الدبلوماسية الأمنية عبر التاريخ الطويل لنظام الدول القومية ويستفاليا، وبالأخص من خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وعلى النقيض فإن المقاعد التناوبية تتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة ولو بدرجة أقل في ما اجتمع على تسميته العمل الأساسي للأمم المتحدة ألا وهو حفظ السلام.

قد تتقدم دول أعضاء في الأمم المتحدة بالشكوى ضد أعضاء آخرين وتطلب من مجلس الأمن التصرف أو تقديم يد العون أو التوسط أو في حالة انعدام الوساطة العمل على التزام باقي الأعضاء بالقرارات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبحكم عمله فإن مجلس الأمن قد يدعو أطرافا في نزاع ما وأطرافا أخرى قد يهمها النزاع كي تحضر اجتماعات مجلس الأمن بدون حدوث تصويت في هذه الاجتماعات، وفى الأساس

يمكن لمجلس الأمن أن يسمح باستخدام القوة العسكرية من قبل الأعضاء لأجل تنفيذ قرارات حال اقتضى الأمر ذلك كما يمكنه أيضاً أن يستدعى أعضاء المجلس في للمشاركة العسكرية في العمليات التي من شأنها تنفيذ قراراته.

إن أحد الأوجه المهمة في مقاصد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو أنه لا يحاول أن يقف في طريق مصالح الدول الأعضاء في محاولتها لتجنب صراع ما أو العمل على حله ومحاولة فعل ذلك، وتكفل المادة رقم 51 أيضاً حق الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس بشرط أن يتم إعلام مجلس الأمن بذلك عن طريق تقرير مكتوب.

يواجه مجلس الأمن تحديين رئيسيين وذلك فيما يتعلق بقدرته على تنفيذ أهدافه الواسعة حال الاعتراض على قراراته: الأول يتعلق باعتراض الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مبادرة معينة بسبب أن لهم مصلحه لحسابهم في المحصلة النهائية أو لأن هناك سببا سياسيا وراء الاعتراض بسبب علاقتهم مع عضو أو عدة أعضاء في مجلس الأمن، هذه المواقف تظهر غالباً عندما يتعلق الأمر بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وذلك لأن لهم حق النقض عند اتخاذ القرارات. في بعض الأحيان يصوت الأعضاء الدائمون، وأحيانا يقومون بمنع تمرير قرارات مجلس الأمن والتي يرون أنها ضد مصالحهم الأمنية أو أهدافهم العسكرية أو تلك التي تتعلق بحلفائهم أو أنصارهم المباشرين، فعلى سبيل المثال استخدم دبلوماسيو الولايات المتحدة في الأمم المتحدة حق النقض لمنع العديد من قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية بسبب العلاقات الأمنية للولايات المتحدة مع إسرائيل، وفى حالات أخرى منعت مصالح الولايات المتحدة مجلس الأمن من التأكد من تنفيذ قراراته التي يتخذها، فقد اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 242 والذي صدر عام 1967 بعد الحرب العربية- الإسرائيلية الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من القطاعات التي احتلتها بقواتها المسلحة أثناء الحرب، وقرار مجلس الأمن رقم 338 والذي أصدر عام 1973 بعد حرب يوم الغفران (الخاص باليهود) يعد تأكيدا للقرار رقم 242 لكن لم يكن مجلس الأمن يوماً قادراً على اتخاذ خطوات مباشرة إضافية لتنفيذ القرارات،و قد أدى هذا إلى المشكلة

الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتي استمرت حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فمع الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة شعرت إسرائيل كعضو في مجلس الأمن بأنها قادرة على تجاهل الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338، هذا يشكل التحدي الثاني والرئيسي الذي يواجه مجلس الأمن ألا وهو أن يكون قادراً على إجبار الدول الأعضاء على الالتزام بالقرارات وذلك في غياب التهديد المسمى بالقوة القاهرة من جانب الجيش الدائم للأمم المتحدة.

ومع هذا، فإن هذه المشكلة ليست مشكلة كبيرة كما يتخيل البعض، والجميع يدرك منذ الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى آلية دبلوماسية مثل مجلس الأمن كي تعمل على تهدئة أو وقف الصراعات بين الدول وهذا يظهر في الرغبة العامة لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الالتزام بالقرارات والتعاون على تنفيذها، وعندما يعزم مجلس الأمن على التصرف بشأن موقف خلافي تميل الدول الأعضاء إلى مراقبة قراراته. ويشار إلى أنه من الصعب أن تقنع الجهات غير الحكومية الداخلة في الصراع أن تلتزم بقرارات مجلس الأمن، فعلى سبيل المثال يبذل مجلس الأمن جهوداً لأجل نشر السلام والحفاظ على السلام في منطقة إفريقيا الوسطى والتي تمتد من جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية (DRC والمعروفة سابقاً باسم زائير) إلى أوغندا، ورواندا وبوروندى وذلك من خلال مراقبة دقيقة ومجموعة من القرارات وفرض حظر استخدام السلاح في المنطقة والسماح بنشر جنود حفظ السلام وذلك في عام 2003 خلال هذه المهمة الصعبة والتي قضت عدة سنوات حتى تؤتى ثمارها وأصبح مجلس الأمن قادراً على أن يعمل مع حكومة الكونغو وأوغندا ورواندا وبروندى بشكل أسهل أكثر من منظمات الميلشيات المعارضة مثل القوى الديموقراطية لتحرير رواندا.

العلاقات والمعاهدات الأمنية الثنائية والإقليمية والدولية

Bilateral, Regional and Multilateral security Treaties and Relationships

يعد التحالف الأمني الثنائي بين دولتين شكلا من أقدم أشكال العلاقات الدبلوماسية وأكثرها تقليدية والذي يتخطى العلاقات الدبلوماسية الأساسية، وعلى الرغم من أن الإطار الذي يعمل من خلاله الحلفاء قد تم استبداله بظهور الأمم المتحدة. إلاّ أنه في الحقيقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان يتم صياغة الاتفاقيات في إطار التزام كلا الدولتين كأعضاء في مجلس الأمن. هذه النقلة كانت ذا فحوى بمعنى أنه مع توقيع ميثاق الأمم المتحدة تصبح الدول الأعضاء ملزمة نفسها بمجموعة من معايير السلوك الدبلوماسي والذي من شأنه أن يمنع أي تحالفات ثنائيه مثل التحالفات السرية الثنائية ضد بلد ثالث.

إن معاهدة مولتوف- ريبين تروب بين حكومتي ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي والتي كانت موجهه ضد بولندا تعد أشهر التحالفات التي تتضمن إمدادات سرية، وعادة ما يأخذ التحالف الثنائي شكل معاهدة حيث يضع البلدان مجموعة من الأهداف الأمنية المعروفة والتي تلزم كل دولة بمساعدة الأخرى حال التعرض لهجمات من دوله ثالثة، وتسرى هذه المعاهدات على وجه العموم دون الحاجة إلى إنشاء أمانة أو منظمه تعمل بشكل دائم. تلك المعاهدات تأخذ شكل مجموعة من السياسات المتفق عليها وكذلك إجراءات تحكم التواصل الدبلوماسي الدائم وتضبط أو كيفية تصرف كل جانب تحت ظروف معينة مثل حدوث هجمات على أحد أو كلا الطرفين. مثل هذه الاتفاقيات تتضمن غالباً ودائماً المشاركة في المعلومات العسكرية بين اثنتين من القوى المسلحة وبعض الاتفاقيات أيضاً تتضمن مستويات مختلفة من المناورات العسكرية المشتركة، وتبادل ضباط، ومهام دفاعية مشتركة محددة.

أحد التحالفات الثنائية الناجحة هو اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة عام 1953 بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وطبقاً لشروط المعاهدة تضع الولايات المتحدة

قوات عسكرية بشكل دائم في كوريا الجنوبيـة وذلـك لأجـل العمـل عـلى تأكيـد الاسـتقرار في شـبه الجزيرة الكورية وامتد ذلك لمدة تزيد عن نصف قرن منذ وقـف إطـلاق النـار في الحـرب الكوريـة، وحديثاً ساهمت كوريا الجنوبية بحوالي ما يزيد عن 3000 جندي في قوات حفظ السلام الدوليـة في العراق وأفغانستان.

مثال آخر حديث هو اتفاقية روسيا- بيلاروسيا الأمنية في عـام 1995، حيـث تفـاوض الاتحـاد الروسي وبيلاروسيا معاً لأجل اتفاقية أمنيه ثنائية مع سلسلة مـن اتفاقيـات التعـاون الثنـائي، والتـي تتضمن اتحادا جمركيا، وتعكس تلك الاتفاقيات علاقة سياسية وطيدة تطورت بين بلدين سوفييتين سابقتين من عام 1993.

وتتشابه التحالفات الأمنية الدولية والإقليمية مع التحالفات الثنائية إلا أنها تتكون مـن ثلاثـة أعضاء أو أكثر وأحد هذه الأمثلة هو المعاهدة الأمنية بـين أسـتراليا ونيوزيلانـدا والولايـات المتحـدة (ANZUS) والتي تم توقيعها عام 1951 كاتفاقيه أمن متبـادل بـين الـدول الـثلاث ثـم تـم تعـديل محتواها الهيكلي عام 1984 عندما انسحبت الولايات المتحدة من التزاماتها التحالفية مع نيوزيلاندا بعدما منعت نيوزيلاندا مرور السفن التي تحمـل أسـلحة نوويـة. مـما جعـل التحـالف يتحـول إلى معاهدة ثنائية بين أستراليا ونيوزيلاندا وبين أستراليا والولايات المتحدة.

في مناسبات أخرى تتحول التحالفات الأمنية الثنائية إلى اتفاقيات دوليه أو إقليمية عندما تطلب دولة ثالثه الانضمام، وبسبب طبيعة التحالفـات الدوليـة والإقليميـة فمـن المحتمـل أن يتطلـب الأمـر درجة من التعاون الدبلوماسي الـدولي وكـذلك التنسـيق العسـكري، لـذا فربمـا تجـنح هـذه الـدول في تشكيل منظمات أمنية إقليمية ، فعلى سـبيل المثـال وقعـت دول الكومنولـث المسـتقلة عـلى اتفاقيـة الأمن الجماعية عام 1993 والتي تلزم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد السوفيتي السابق أن تدافع عـن بعضها البعض في حالة حـدوث هجـوم خـارجي، وفى عـام. 2002 عقـدت سـت مـن دول الكومنولـث لقاءً لأجل تغيـير المعاهـدة الأمنيـة الجماعيـة إلى منظمـة التحـالف الأمنـي المشـترك (CSTO) وهـى

منظمة أمنيه جماعية تم تأسيسها بعد الناتو مع تأسيس أمانة إدارية ومناورات عسكريه وتحديد تكلفة التدابير العسكرية.

العمليات الأمنية المشتركة الإقليمية والدولية

Multilateral Regional and Collective Security Processes

تلعب المنظمات الأمنية المشتركة الدولية والإقليمية دورا معقدا مهما في الدبلوماسية المتعلقة بالشئون الأمنية حيث أنها تخدم كوسيلة للعمل المنسق بين الدول المختلفة في المجال الأمني وفى نفس الوقت كقناة للعمليات الدبلوماسية المختصة بوضع وتنفيذ السياسة الأمنية، وعلى الرغم من أن هذه المنظمات مهمة كقنوات دبلوماسية وكجهات دبلوماسية في حد ذاتها، إلا أن التركيز في هذا الفصل على كيفية ممارسة لدبلوماسية الأمنية خلال هذه المنظمات. في العديد من هذه المنظمات مثل منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO)، هناك مواقع مختلفة حيث يلتقي المسئولون العسكريون والمسئولون المدنيون ويتشاورون، على الرغم من أن سبب وجود المنظمة هو التنسيق المتكامل للسياسة الأمنية والعسكرية والمدنية، فمنظمة حلف شمال الأطلنطي هي أكبر وأقدم هذه المؤسسات لكن بعض المؤسسات مثل منظمة الأمن والتعاون الأوربي OCSE والتحالف الاقتصادي للدول الأفريقية ECOWAS وحديثاً الاتحاد الأوربي EU والاتحاد الأفريقي AU ومنظمة شانغهاى للتعاون SCO هي أيضاً منظمات دوليه تنفذ تحالفات أمنيه مهمة.

على عكس المنظمات الأخرى فإن منظمة الأمن والتعاون الأوربي انبثقت عن مؤتمر دولي، وهو مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا CSCE، وتعرف منظمة الأمن والتعاون الأوربي باسم عملية هيلسينكي وهى نفسها جزء من عملية دبلوماسية تعرف باسم انفراج (في العمليات الدولية المتطورة) والتي أذابت الجليد في العلاقات بين الشرق والغرب في السبعينيات من القرن العشرين.

تم تأسيس الناتو وحلف وارسو كتحالفات دفاعية إقليمية عام 1949 وعام 1955 على التوالي كل منها تهدف إلى منع أي هجوم على أعضائها من قبل دول في التحالف الآخر وكان المبدأ الأساسي من كل تحالف هو أن أي اعتداء على أي عضو يعامل على أنه اعتداء على كل الأعضاء، ومن هنا فهو يعتبر تفاوضا دبلوماسي أوليا ذا طبيعة مؤسساتية ومكونا من اتفاقيتين جعلت منه كيانا أمنيا فاعلا لأجل جعل الحرب الباردة باردة دون أن تتحول إلى حرب ساخنة.

خلال فترة الحرب الباردة كان أهم المشكلات الدبلوماسية التي واجهت كل منظمة هو موضوع العضوية وخاصة مع انضمام جمهورية ألمانيا الديموقراطية إلى حلف وارسو عام 1956 وانسحاب ألبانيا عام 1961 وانضمام عدة دول إلى حلف الناتو بدءاً من جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1955، وقد خلقت كلا الاتفاقيتين كيانات مؤسساتية لأجل التوسط والتنسيق بين الدول الأعضاء الفعليين أو بين عملياتهم المشتركة، وفى كل حالة تأخذ شكل اللجنة السياسية وبناء الهياكل العسكرية المشتركة. إن الجانب السياسي للتعاون المشترك يتطلب تمثيلا دبلوماسيا لدى قيادات التحالف (الناتو في باريس وبعدها نقل إلى بروكسل واتفاقية وارسو في وارسو) والهيئة العاملة الدائمة من كبار الدبلوماسيين وكذلك الخبراء وهم إما وفود تابعة للدولة العضو أو من الهيئة العاملة في الناتو.

يعتبر مجلس شمال الأطلنطي NAC المسرح الأساسي للأعمال الدبلوماسية الخاصة بالناتو حيث يخصص لكل عضو في الناتو مقعد في هذا المجلس. ويلتقي أعضاء مجلس شمال الأطلنطي بقيادة السكرتير العام للناتو كل أسبوع على مستوى الممثلين الدائمين للحكومات الأعضاء (سفراء) لدى الناتو، ومرتين في العام على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، وأحياناً على مستوى رؤساء الحكومات وتجدر الإشارة إلى أن ممثلى شمال الأطلنطي مخولون من قبل التحالف في كل القرارات الصادرة بموجب حلف شمال الأطلنطي، وبشكل حاسم يتخذ مجلس شمال الأطلنطي القرارات بالإجماع مما يعنى أن كل دولة عضو لها حق الفيتو كما يعنى أيضاً أنه عندما يتخذ الناتو قراراً فإن

الرسالة التي يبعثها إلى المحاورين أو المشتركين مفهومة على أنها أخذت بالإجماع طبقاً لكل اتفاقيات الإجماع والإقناع.

وقد أنشأ مجلس شمال الأطلنطي عددا من اللجان كي تعلن هذه القرارات بشكل مستمر ويتم الكثير من العمل الدبلوماسي والذي ينفذ بشكل يومي في منظمة الناتو في بروكسل على يد كبار المسئولين بواسطة ما تكتبه تقارير اللجان وترسل به إلى مجلس شمال الأطلنطي. ومن أهم هذه اللجان اللجنة العسكرية حيث أنها الهيئة الاستشارية العسكرية الأعلى مستوى لدى السلطات المدنية في منظمة حلف شمال الأطلنطي.

إن اللجنة العسكرية في حلف شمال الأطلنطي هي أهم شيء أو هي حلقة الوصل بين التحالفات عند اتخاذ القرارات العسكرية والسياسية وتلتقي هذه اللجنة أسبوعيا في اليوم الذي يلي لقاء الحلف ويتلخص الدور الرئيسي لها في تنظيم التعاون العسكري اللازم لتنفيذ قرارات مجلس شمال الأطلنطي وغالباً ما تتكون من كبار المسئولين في القوات المسلحة لكل دولة عضو وتلتقي عدة مرات كل عام على مستوى وزراء الدفاع. إن الحقائق الموجودة على الأرض المتعلقة بهياكل القيادة العسكرية المشتركة تتطلب أوجها متكاملة من الدبلوماسية أكثر من التفاوض بشأن المعاهدات والتعاون لأجل تنفيذ خطط الدفاع الاستراتيجية. وفي هذا الشأن يعتبر التعاون العسكري في منظمة حلف شمال الأطلنطي دبلوماسيا بطريقه تجعله مختلفاً عن بنية القيادة العسكرية وعمليات التخطيط داخل القوات المسلحة لدولة ما.

لكي تتعلم القوات المسلحة الخاصة بالدول المختلفة أن تعمل مع بعضها البعض بشكل ناجح، فإنها بحاجة إلى إذابة قدر كبير من الجفاء والتباعد، ووضع بروتوكولات للتمثيل الدبلوماسي وإنشاء قنوات اتصال، فالقوات عندما تتدرب مع بعضها البعض وإذا تطلب الأمر عندما تقاتل جنبا إلى جنب يجب أن يكون بينها اتفاقية بشأن كل موضوع بدءا من أية لغة يجب أن تستخدم وفى أي موقف وصولا إلى من سيقود من ومن سيأخذ الأوامر ممن في كل موقف يتطلب قتال أو لا يتطلب.

تلك هي متطلبات الدبلوماسية والتي تختلف عن الدبلوماسية العادي - لكنها ليست أقل أهميه منها- والتي عادة ما يربطها علماء الدراسات الدبلوماسية التقليديون بالدبلوماسية الأمنية. ويلاحظ أن اشتراك حكومات أعضاء الحلف وكذلك قواتهم المسلحة في هذه الدبلوماسية الأمنية الفعلية قد غير من العلاقات بين هذه الدول بشكل كبير بطريقة لم يكن مخططا لها من قبل ولم يتوقعها أحد عند إقامة التحالف، وعلى الرغم من التشابه الهيكلي بين منظمة حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو فإن توزيع القوة داخل كل تحالف يختلف عن الآخر لكي يؤثر بشكل فعال في ممارسة الدبلوماسية داخل كل حلف. وعلى مدار الزمن منذ بداية نشأة حلف وارسو عام 1955 وتفككه عام 1991 وهو يعمل كقناة مؤسساتية لممارسة القوه من قبل الحزب الاشتراكي السوفيتي

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يهنئ رئيس الوزراء الدانماركي السابق أندريه راسموسين على اختياره أمينا عاما لحلف شمال الأطلنطي في قمة الحلف، ستراسبورج، ابريل 2009

ويمارس أيضاً الهيمنة العسكرية على حلفاء اتفاقية وارسو. وعلى النقيض فإن منظمة حلف شمال الأطلنطي تحولت إلى موقع ناجح لممارسة التفاوض الدبلوماسي بين الدول الأعضاء التابعين للحلف، ولقد عملت منظمة حلف شمال الأطلنطي على التوسط في سلسلة من القضايا والتي ظهرت خلال الحرب الباردة، بدءاً من اختلاف الأولويات الأمنية للدول الأعضاء في كل جانب من جوانب ووصولاً إلى المسائل المتعلقة بالإستراتيجية العسكرية.

إن المصالح الفعلية لأوروبا وأمريكا الشمالية وعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي كانت خارج نطاق الزمن والمكان أكثر من كونهما حلفاء، فعلى سبيل المثال يرى الأوربيون الغربيون أن تطوير استراتيجية جون كيندى في الولايات المتحدة " الاستجابة المرنة" في بداية الستينيات على أنها تزيد التهديد بغزو أوروبا الغربية من قبل حلف وارسو الذي يستخدم قوات تقليدية ومن ناحية أخرى فإن القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين كانوا يتشككون من سياسة المستشار الألماني الغربي فيلى برانت المنفتحة على السوفييت بالإضافة إلى تخوف الأوروبيون الغربيون من سياسة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الانفراجية عام 1972 (انظر ما يأتي لاحقا) والتي قد تؤدى إلى إنهاء علاقة الولايات المتحدة مع المصالح الاستراتيجية الأوروبية الغربية فيما يتعلق بالأمن الأوربي وعلى الرغم من أن دبلوماسية منظمة حلف شمال الأطلنطي قد فشلت في منع فرنسا من الانسحاب هيكل القيادة العسكرية المتكامل التابع لمنظمة حلف شمال الأطلنطي عام 1966، بقيت فرنسا ملتزمة إلى حد كبير كعضو تابع للحلف ومؤسساته والتزمت أيضاً بالمشاركة في البنيان السياسي للمنظمة وأخيراً في عام 2009 التحقت بالهيكل الخاص بالقيادة العسكرية التابع لمنظمة حلف شمال الأطلنطي.

لقد ساعدت قنوات التمثيل الدبلوماسي والتواصل على الصعيد العسكري والسياسي والتي طورتها منظمة حلف شمال الأطلنطي أثناء الحرب الباردة في تحويلها من منظمة أمن إقليمية إلى منظمة أمن مشتركة على مستوى عالمي وعلى الرغم من أن منظمة حلف شمال الأطلنطي قد بذلت جهودا بعد فترة الحرب الباردة لأجل إعادة

تعريف وإعادة تصور المفهوم الاستراتيجي الخاص بها أو المهمة الرئيسية الخاصة بها إلا أنها أثبتت أنها خبير ماهر فيما يتعلق بالمهام الدبلوماسية للتمثيل والتواصل وكذلك فيما يتعلق بالأهداف التي تهدف إليها هذه المهام: التفاوض، والتوسط لأجل تذويب الاختلافات بين الممثلين الدبلوماسيين المتحالفين وذلك على أعلى مستوى، ولقد بدأت منظمة حلف شمال الأطلنطي هذه العملية بشكل جاد للحاجة الملحة إلى احتضان الأعداء السابقين بدءا من جمهورية ألمانيا الديمقراطية، والتي أصبحت عضوا في منظمة حلف شمال الأطلنطي وجمهورية ألمانيا الاتحادية عند إعادة توحيد ألمانيا عام 1991، كما انضم العديد من الدول الأعضاء السابقين في حلف وارسوا إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي، ويشار إلى أن منظمة حلف شمال الأطلنطي أنشأت المجلس الاستشاري لحلف شمال الأطلنطي NACC في عام 1991 من أجل التأسيس للتعاون بين منظمة حلف شمال الأطلنطي وبين أعدائها السابقين في الحرب الباردة وبعد ثلاثة أعوام أطلقت منظمة حلف شمال الأطلنطي برنامج شراكة لأجل السلام والذي يتيح لغير أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطي في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق الانضمام إلى اتفاقيات التعاون الثنائي حيث إن اتفاقيات الشراكة لأجل السلام تتضمن مظاهر شاملة مثل الالتزام من قبل الدول الموقعة على الاتفاقية بمعايير حقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات وذلك في مقابل ضمان مساعدة منظمة حلف شمال الأطلنطي في مجابهة التهديدات التي تواجه أمن أعضائه. علاوة على ذلك فإن الاتفاقيات المتعلقة ببرنامج شراكة لأجل السلام تتضمن درجة من التعاون العسكري مثل التدريب العسكري المشترك والمساعدة في تحديث القوات المسلحة الخاصة بالدول الأعضاء، وكذلك المشاركة في العمليات الأمنية الخاصة بمنظمة حلف شمال الأطلنطي، والسماح بالانضمام للعضوية، في عام 1997، أصبح المجلس الاستشاري لشمال الأطلنطي يحمل اسم مجلس شراكة الأطلنطي الأوروبي EAPC، والذي يضم الأعضاء الست والعشرين في منظمة حلف شمال الأطلنطي وأربعا وعشرون دولة مشاركة تتكون من دول أوروبية وجمهوريات سوفيتية سابقة وهى ليست أعضاء في منظمة حزب

شمال الأطلنطي وتتقابل بشكل منتظم ورسمي لأجل مناقشة الشئون الأمنية ذات الاهتمام المشترك،و قد قام معظم الدول المشاركة في مجلس شراكة الأطلنطي الأوروبي بتأسيس مكاتب للتمثيل الدبلوماسي لدى المراكز الرئيسة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي في بروكسل.

بدءا من عام 1997، قامت منظمة حلف شمال الأطلنطي بتأسيس علاقة نادرة وذات طابع خاص مع الاتحاد الروسي، الدولة التي خلف العدو السوفيتي السابق وذلك عن طريق توقيع الميثاق التأسيسي "روسيا - منظمة حلف شمال الأطلنطي" بخصوص العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن، وبدأت قوات حفظ السلام الروسية في العمل إلى جانب نظرائها في منظمة حلف شمال الأطلنطي في البوسنة عام 1996، وقد تمخض عن اتفاقية 1997 المجلس المشترك الدائم، [PJC] حيث يجتمع مجلس أعضاء منظمة حل شمال الأطلنطي بكامل أعضائه وكذلك المجلس الشمال الأطلنطي NAC، بانتظام مع الممثل الدبلوماسي الروسي على أساس ثنائي وطبقا لبنود الاتفاقية تقيم روسيا تمثيلا دبلوماسيا وعسكريا وسياسيا في المراكز الرئيسة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي في بروكسل. بعد عامين قام الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الأطلنطي بنشر جنود مشتركة لأجل حماية سكان كوسوفا الألبانيين العرقيين من هجمات القوات القومية الصربية في الإقليم الصربي لكوسوفا على الرغم من أن ذلك تم بشيء من الاختلاف بين منظمة حلف شمال الأطلنطي والقادة العسكريين الروس حول نطاق السيطرة للقوات الدولية في كوسوفا إلا أن نشر القوات يمكن أن يعتبر علامة على نجاح الدبلوماسية الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي في إذابة الخلافات مع من كان في الماضي يعتبر أكبر أعدائها وإقامة ليس فقط تمثيل دبلوماسي وتواصل، ولكن أيضا صيغة رسمية مؤسساتية للتعاون الأمني على أساس مستديم، وبمراجعة لاتفاقية 1997 عام 2002 تحول المجلس المشترك الدائم إلى مجلس روسيا - منظمة حلف شمال الأطلنطيCNPC حيث يلتقي الأعضاء الست والعشرون في منظمة حلف شمال الأطلنطي مع روسيا شهريا على مستوى السفراء الدبلوماسيين كمجلس يتكون من

سبع وعشرون عضوا لمناقشة الشئون ذات الاهتمام الأمني المشترك كما يكون اللقاء شبه سنوي على مستوى وزراء الدفاع والخارجية وبين الفينة والأخرى على مستوى رؤساء الدول.

تعدى النطاق العريض لأشكال ودرجات التعـاون في منظمـة حلـف شـمال الأطلنطـي نطـاق الخصوم التقليديين والدول الأوروبية المجاورة واللصيقة، حيـث أقامـت المنظمـة حـوار دول البحـر المتوسط مع سبع دول حول حوض البحر المتوسط لمناقشة شئون ذات اهتمام مشترك وعـلى الـرغم من أن الهدف وراء إنشاء حوار دول البحر المتوسط هو تحسن التواصل بـين منظمـة حلـف شـمال الأطلنطي وبين الدول المشاركة، إلا أن قوات عسكرية من مصر والأردن والمغرب ساهمت أيضـا مـع قوات حلف شمال الأطلنطـي في البوسـنة وكوسـوفا. كـما أقامـت منظمـة حلـف شـمال الأطلنطـي علاقات وطيدة مع الحكومات والقوات المسلحة لدول لها نفس الاهتمام المشـترك في محـيط إقلـيم آسيا - المحـيط الأطلنطـي وهـو خـارج نطـاق المنطقـة التقليديـة لعمليـات منظمـة حلـف شـمال الأطلنطي مثل اليابان، واستراليا، وكوريـا الجنوبيـة ونيوزيلانـدا، وبـدأ المسـئولون في منظمـة حلـف شمال الأطلنطي في مقابلة نظرائهم في اليابان في بداية عام 1990 وما بدأ كتعاون سـياسي تطـور إلى مشاريع تطبيقية حيث قدمت اليابان يـد العـون للأعـمال التـي قامـت بهـا منظمـة حلـف شـمال الأطلنطي في البلقان وأفغانستان كما أن استراليا لها الآن تمثيل دبلوماسي في المركـز الـرئيسي لمنظمـة حلف شمال الأطلنطي في بروكسل لأجل تسهيل التعاون الفعلي في مشروعات مثل مكافحة الإرهاب بالإضـافة إلى نشر القـوات الأسـترالية بجانـب قـوات منظمـة حلـف شـمال الأطلنطـي في مهمـة في أفغانستان تتعلق بنشر قوات المساهمة في الأمن الدولي (ISAF)

فيما يعتبر واحدا من أكبر اختبارات القدرة عـلى التكيـف المؤسسـاتية والسياسـية لمنظمة حلف شمال الأطلنطـي بـدأ الاتحـاد الأوروبي تطـوير كيانـه الخـاص كلاعـب في المجال الأمني من خلال مجلس الدفاع والأمـن الأوروبي ESDP، بالتعـاون مـع منظمـة حلف شمال الأطلنطي منذ عـام 2001 وتحـت قيـادة مجلـس الـدفاع والأمـن الأوروبي

ESDP أصبح بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يتخذ قرارات بخصوص الشئون العسكرية لم تشارك فيها الولايات المتحدة وكندا، حيث استخدم الاتحاد الأوروبي قوات منظمة حلف شمال الأطلنطي وهيئات القيادة العسكرية التابعة له لكن دون المشاركة الأمريكية أو الكندية، ولأسباب تاريخية مختلفة لم تشترك كل أعضاء الاتحاد الأوروبي من منظمة حلف شمال الأطلنطي، لكن منذ 2004، أصبح تسع عشرة من أصل سبع وعشرين دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلنطي، وفي عام 2003 توصل كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة حلف شمال الأطلنطي إلى اتفاقية "+ برلين" والتي تسمح للاتحاد الأوروبي باستخدام مصادر منظمة حلف شمال الأطلنطي في العمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي تحت قيادة نائب قائد قوات التحالف الاستراتيجي بأوروبا والتابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي SACEUR، وهو منصب يشغله أوروبي بصفة دائمة، وأحد الدلالات التي تشير إلى مدى اعتقاد منظمة حلف شمال الأطلنطي في أهمية التحولات التي مرت بها وكذلك الأهمية التي أضفتها على قدرة توصيل معنى التحول لبقية العالم، هو توسع المنظمة في النشاطات الدبلوماسية العالمية وكذلك في الهيئة العاملة (انظر فصل 8) كما تدرك منظمة حلف شمال الأطلنطي مدى التفاهم العالمي الشامل لمهامها والذي أسهم في تحقيق أهدافها وفى الأعوام الأخيرة تحولت إلى المصادر الدبلوماسية كي تقوم بهذه المهمة بشكل أكثر فاعلية.

الدبلوماسية المتعلقة بضبط التسلح Arms Control Diplomacy

لأن قدرة التسليح على جلب الدمار على حياة المدنيين، والقوات العسكرية على حد سواء قد غلبت على القرن العشرين، أخذ اهتمام الدبلوماسيين يتزايد بالتفاوض من أجل الحد من استخدام السلاح والحد من تأثيره على غير المشاركين في الحرب إذ إن تأثيرات استخدام غاز الخردل في الحرب العالمية الأولى قد هزت كلا من المدنيين والحكومات على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى الضغط العالمي على الحكومات كي

تتفاوض في اتفاقية جنيف لعام 1925 (اتفاقية تتعلق بمنع استخدام الغازات الخانقة والسامة وكذلك منع استخدام القنابل الجرثومية في الحرب) التي منعت استخدام الغازات السامة والأسلحة الجرثومية في الحرب، وقد تم تنفيذ الدبلوماسية التي تتعلق بضبط التسلح في اتجاهات مختلفة ولكن مع نقلة كبيرة في الاهتمام منذ نهاية الحرب الباردة بالتعددية السياسية وعدم نشر الأسلحة، وقد اهتمت الدبلوماسية بهذه المهمة إلى درجة كبيرة حيث تم إقرار عدد كبير من الاتفاقيات التي تحد من سلوك الحكومات حال الحرب وكذلك التأكيد على إذعانها للأنظمة الحديثة، وعلى الرغم من نجاح دبلوماسية ضبط التسلح، إلا أن الحاجة مستمرة إلى المزيد من هذه الدبلوماسية وهذا بسبب التطور المستمر في تكنولوجيا الأسلحة وظهور عدد وفير من الأنواع الحديثة للجهات غير الحكومية والذي يصعب على دبلوماسيي الحكومات والمنظمات الدولية أن تتواصل معهم طبقا للإجراءات الدبلوماسية التقليدية.

إن أقدم طرق الدبلوماسية المتعلقة بضبط التسلح هو التفاوض بشأن اتفاقيات دولية تضع قوانين للحرب والذي من شأنه إلى جانب أهداف أخرى أن يمنع استخدام السلاح بغرض إلحاق الضرر بالمدنيين، وقد بدأت هذه المجهودات في القرن التاسع عشر بقيادة المجلس الأوروبي وازدادت في القرن العشرين كرد فعل على ظهور تكنولوجيا التسليح الحديثة ، فعلى سبيل المثال ألزم إعلان لاهاي في عام 1899 والمتعلق باستخدام القذائف التي تنشر الغازات الخانقة والضارة بالصحة، الدول المتحاربة بعدم استخدام الصواريخ الباليستية أو صواريخ أخرى محملة بالغازات السامة في ضرب أعدائهم، وثمة طريقة أخرى للتفاوض بشأن اتفاقيات تعمل على الحد من أنواع السلاح أو منعها بشكل صريح كونها موجهة نحو نشر أضرار جانبية تصيب المدنيين مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والكيميائية CBW واتفاقية جنيف عام 1952 تلتها بعد حوالي ستين عاما اتفاقية الأسلحة الكيميائية الدولية (اتفاقية بمنع تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وآثارها المدمرة) والتي تم الاتفاق عليها عام 1992، وتم تنفيذها عام 1997 ومع عام 2007 وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية

حوالي 183 دولة وتلزم الاتفاقيـة المـوقعين بنـزع السـلاح الكيميـائي والالتـزام بعـدم اقتنـاء أسـلحة كيميائية جديدة.

نوع ثالث من دبلوماسية ضبط التسلح، وهو التفـاوض بشـأن اتفاقيـات الحـد مـن التسـلح، والتـي ظهـرت أثنـاء الحـرب البـاردة وبـالأخص عـلى أسـاس ثنـائي بـين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفيتي، كنتيجة لسباق التسلح النووي بين بلـدين تبغـي كـل مـنهما أن تتفـوق عـلى الأخـرى في صـناعة الأسـلحة، أمـا الاتفاقيـات الكـبرى بشـأن هـذا النـوع كانـت اتفاقيـات الحـد مـن الأسـلحة الاستراتيجية SALTI، والتي وقع عليها الرئيس الأمريكي رتشارد نيكسـون والسـكرتير العـام للجـزب الاشتراكي السوفيتي ليونيد بريجينيـف عـام 1972 و2 salt والتـي وقـع عليهـا بريجينيـف والـرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام 1979 حيث أوقفت اتفاقية SALT1 الصواريخ الباليستية عابرة القـارات عند المستويات الحالية، على الرغم من أن اتفاقية SALT2 تكفلت بتقليل أعداد المركبـات القاذفـة وحددت تطوير أنظمـة الصـوايخ الحاليـة وبنـاء عـلى ذلـك تـم توقيـع اتفـاقيتين لخفـض التسـليح الاستراتيجي (SALT) الأولى والثانيـة) وذلـك عـام 1991، 1993 عـلى الترتيـب والأخـيرة كانـت بـين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الاتفاقيـة SALT الأولى نصـت عـلى الحـد مـن أعـداد الصـواريخ ورؤوس الطوربيد والطائرات قاذفة القنابل والصواريخ الباليستية عابرة القـارات بشـكل أسـاسي، في حين أن اتفاقيـة SALT الثانيـة منعـت اسـتخدام قاذفـات الصـواريخ الأحاديـة القـذف والمتعـددة الأهداف وهى تكنولوجيا تسمح لعدة رؤوس حربية أن تطلق على عدة أهـداف مـن نفـس قاذفـة الصواريخ، وهناك اتفاقيـة أخـرى تسـمى اتفاقيـة خفـض الهجـوم الاسـتراتيجي SORT أو اتفاقيـة موسكو والتي تم توقيعها من قبل الرئيسين فلاديمير بوتن وجورج بوش والتي تلزم كلا من الولايـات المتحدة والاتحاد الروسي بتقليل عدد الرؤوس الحربية الفاعلة إلى ما بين 1700 إلى 2200 لكل منهما بحلول عام 2012.

النوع الرابع وهو التفاوض بشأن اتفاقيات منع تزايد التسلح والتـي بـدأت أثنـاء الحرب الباردة كمحاولة من الأسرة الصغيرة حينها والمكونة مـن الـدول صـاحبة الإنتـاج

النووي (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجمهورية الصين الشعبية) لمنع الدول الأخرى من امتلاك أو الحصول على أسلحة نووية ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح هذا النوع من دبلوماسية ضبط التسلح أهم نوع وأصبح هذا النوع منتشرا دوليا بشكل موسع وحيث أن الدول النووية والدول الصغيرة تخشى تأثيرات زيادة التسلح النووي وخاصة مع انضمام أعضاء جدد في التجمع الخاص بالدول ذات التسلح النووي فإن وقف زيادة التسلح أصبح مطلبا دبلوماسيا دوليا لكنه واجه صعوبات في تحقيق أهدافه خاصة مع امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية أو القدرة على تصنيع أسلحة نووية، وهناك عدد من الدول على وشك امتلاك هذه القدرة، وقد حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن يحدا من انتشار التسليح باستخدام سيكولوجية مختلفة، ألا وهى التفاوض من أجل اتفاقية ثنائية بشأن منع الصواريخ الباليستية ABM وكان ذلك عام 1972 وتمنع هذه الاتفاقية كلا الجانبين من بناء نظام دفاع يعتمد على الصواريخ الباليستية في مواجهة القاذفات الأخرى وكان الهدف من وراء هذه الاتفاقية هو أنها قد تشجع المخططين العسكريين في كلا البلدين على عدم التفكير في تخطيط عسكري يجعلها تنجو من تبادل إطلاق الأسلحة النووية أثناء الحرب ثم ما لبثت حكومة جورج بوش أن سحبت عضوية الولايات المتحدة من هذه الاتفاقية عام 2002 بعد اعتراضات روسية قوية وكان مبرر إدارة بوش أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تحرص على أن تتعاون مع الدول في بناء نظام دفاعي يعتمد على الصواريخ الباليستية للدفاع ضد هجمات من دول متطرفة وجهات غير حكومية يستخدمون خططا إرهابية، وظلت حكومة روسيا متشككة من هذا التغيير في الاستراتيجية، وظل مستقبل النظام الدفاعي المتعلق بالصواريخ الباليستية غير مؤكد.

بجانب التحدي المتعلق بالتفاوض في اتفاقيات ضبط التسلح وكذلك تنفيذها، كان هناك التحدي الأكبر المتعلق بالتأكيد على استمرار التزام كل الدول الموقعة على الاتفاقية بها، ويعلم المفاوضون أنه في حالات عديدة ربما يكون في مصلحة حكومة ما

وقعت على اتفاقية ضبط التسلح أن تغش أو تخـدع، إذا أمكنهـا أن تفعـل ذلـك دون أن تكتشـف، خاصة إذا كانت الحكومة تخشى الطرف الآخر أو الأطراف الأخـرى أن يكـون لديـه ميـل لأن يفعـل نفس الشيء، ومن هنـا يكـون هـدف المتفاوضـين هـو أن يوضـع في نـص الاتفاقيـة بنـود للمراقبـة والتفتيش والتأكد من الالتزام ببنود الاتفاقية: مثل إثبات أنظمة نزع السـلاح، ومسـتويات التسـليح في مواقع بعينها وكميات الوقود النووي المخزنة، عدد الجنـود عـلى قائمـة الرواتـب، ويمكـن أن تـتم المراقبة من خلال الإبلاغ الذاتي أو من خلال إجراء تفتيش دولي من قبل كل الموقعين على الاتفاقيـة، ويمكن أن تكون المراقبة للمواقع الخاصة بالقذائف سـلبية إذا تمـت مـن قبـل رقابـة بعيـدة، أو أن تكون إيجابية إذا تم من خلال زيارات فعليـة للمواقـع ويمكـن أن تـتم هـذه الزيـارات أو تجـدول بشكل مفاجئ. إن الهدف الرئيسي للدبلوماسيين الذين يتفاوضون بشأن اتفاقية ضـبط التسـلح هـو الوصول إلى نظام إلزامي يفرض معايير تعمل على تقليل الشروع في الغش.

الدبلوماسية الأمنية مع الجهات غير الحكومية

Security Diplomacy with Non-State Actors

من أهم التحديات الضخمة التي تواجه الدبلوماسيين عند التعامل مع أزمة أمنيـة هـو كيـف يقدموا أنفسهم وكيف يتواصلون مع جهات غير حكومية مختلفة عنهم وهذا مـن شـأنه أن يعـوق وضع إجراءات لإدارة الدبلوماسية وهذا من شأنه أن يطرح سؤالا أكبر ألا وهو كيف يمكـن لجهـات دبلوماسية غير حكوميـة أن تمثـل نفسـها وتتواصـل بشـأن الأمـور الأمنيـة. ومـن الأمـور التـي تشـكل مشكلات اقل في مجال الممارسة الدبلوماسية هي مشكلات التواصل بين الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمية حيث تبرز هذه المشكلات عند الحاجـة إلى الإغاثـة الإنسـانية سـواء في منـاطق الحـروب أو عـلى مسـتوى الكـوارث الطبيعيـة، وعـادة مـا تكـون قنـوات التواصـل بـين وزراء الخارجيـة ومـنظمات المجتمـع المـدني والتـي غاليـا مـا تسـاهم في مجهـودات الإنقـاذ مؤسسـة

بشكل جيد، وتلعب الأمم المتحدة دورا كبيرا في تسهيل قنـوات التواصـل حيـث ترسـل العديـد مـن منظمات المجتمع المدني ممثلين دائمين لها في الأمم المتحدة كي يكونوا مستعدين لتقديم مجهـودات خيريه عندما يتطلب الأمر ذلك في الأعوام الحالية، كما يسهل المنتدى الاقتصادي العالمي أيضا هـذه القدرة التواصلية عن طريق إنشاء شبكة لتوصيل الإعانة عند حدوث الكـوارث، والتـي مـن خلالهـا يتسنى للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات العالمية والتي تبغـي المشـاركة في التخفيـف من آثار الكوارث أن تتواصل بسرعة لتنسيق توزيع سريع للإعانات وذلك في عقب الزلازل والأعاصير وكوارث تسونامي، والكوارث الطبيعية الأخرى.

تمثل أنواع أخرى من الجهات غـير الحكوميـة تحـديات أكـبر للدبلوماسـية الأمنيـة لأن سـبب الأزمات الأمنية التي تتطلب دبلوماسية في الغالب هو وجود جهات غير حكومية فالمناطق المتمردة أو الأقاليم الانفصالية والتي تحاول أن تنفصل عن هيمنة الدولة غالبـا مـا تشـكل حكومـات فعليـة نسبيا لها وزارات خارجية وكذلك لديها الاستعداد للـدخول في علاقـات دبلوماسـية مـع الحكومـات والمنظمات الدولية الأخرى، فعلى سـبيل المثـال، جنـوب اوسـيتيا وأبخازيـا هـي مقاطعـات حاولـت الانفصال عن جمهورية جورجيا وهى خير مثال لتلك الحكومات المنشقة في العقد الأول مـن القـرن الحادي والعشرين. تبرز المشكلة في هذا الأمر عندما تواجه الحكومات الأخرى صـعوبات أو عوائـق سياسية في الارتباط بعلاقات دبلوماسية رسمية مع تلك الكيانات غير الحكومية وإن حدث وأقامـت علاقات مع هذه الكيانات المنشقة فإن ذلك يشكل ضرراً في العلاقات الدبلوماسية القائمة مع الدولة الأصلية والتي انشقت عنها هذه الكيانات. وعلى هـذا فـإن المفاوضـات تـتم في إطـار غـير رسـمي وغالباً ما تتم من تحت المنضدة أو بشكل سري أو من خلال المساعي الحميدة لطـرف ثالـث، أمـا بالنسبة لبعض الدول أو الحكومات والتي يعتبر الاعتراف بها موضع جـدل ونقـاش حيـث يعـترف بوجودها قلة من الحكومات الأخرى مثـل جمهوريـة الصـين في تـايوان وجمهوريـة شـمال قـبرص التركية، فإن التمثيل الدبلوماسي وكذلك التواصل يمكن أن يـتم بشـكل أكـثر علانيـة وانفتـاح لكـن

مع بعض التحفظ بشأن الكيانات غير الفعلية والبروتوكول المصاحب (أو عدم وجود بروتوكول من الأصل) وإن كانت هذه العلاقات تبقى في النهاية غير رسمية، إن حكومة جمهورية الصين في تايبي تمثل في الولايات المتحدة بمكتب تمثيلي ثقافي واقتصادي كما أن حكومة الولايات المتحدة تمثل في تايوان بالمعهد الأمريكي في تايوان، وهما كيانات خاصة غير رسمية مهمتها القيام بكل المهام الدبلوماسية والقنصلية المعتادة والتي من المفترض أن تتم داخل السفارات والقنصليات.

لم تعد القنوات الرسمية للتواصل بين واشنطن وإقليم تايبي معلنة مثل تلك العلاقات بين واشنطن وبكين، وعلى الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية، إلا أن حكومة الولايات المتحدة تظل ملتزمة بالحفاظ على أمن تايوان ضد الاعتداءات الخارجية.

تعتبر الدبلوماسية الأمنية من النوع الثالث والذي يتعلق بالجهات الدبلوماسية غير الحكومية أكثر تعقيداً فالمنظمات التي تستخدم أساليب إرهابية [OTMs] والمنظمات الإرهابية العالمية [TCOs] وأمراء الحرب الذين يتحكمون في أراضي وسكان ومصادر طبيعية داخل الدولة كلها تشكل عوائق أمام الدبلوماسية وغالباً وبشكل أدق لأن هذه الأنواع من الجهات الدبلوماسية تختار دائماً ألا تتواصل مع جهات دبلوماسية أخرى (انظر فصل6)، وتفضل المنظمات الإرهابية أمثال منظمة القاعدة أن تقوم بالدبلوماسية الجماهيرية بالطريقة الخاصة بها من خلال تسريب تسجيلات سمعية ومرئية (شرائط فيديو وكاسيت) إلى شبكات إعلامية من المفترض أنها تتعاطف مع القاعدة مثل شبكة قنوات الجزيرة، لذا ليس هناك حكومة أو منظمة دولية لها تمثيل دبلوماسي لدى منظمة القاعدة وليس هناك حتى أي قنوات تواصل غير رسمية يمكن اللجوء إليها حال الحاجة إلى مخاطبة منظمة القاعدة، ومن هنا فإن الاتصال الدبلوماسي الوحيد والذي من شأنه أن يذيب التباعد بين منظمة القاعدة وبقية العالم يجب أن يتم مراقبته من خلال الإعلام العالمي مع كل هذه التحديات التي يفرضها هذا النوع غير المباشر من التواصل، وعلى الرغم من أن بعض المنظمات الإجرامية العالمية والقادة العسكريين قد يفضلون

التواصل مع المتحدثين الحكوميين في محاولة لتحقيق أهداف خاصة بهم، إلا أن هذا التواصل لا يرقى إلى مستوى الدبلوماسية بمعناه المعتاد وذلك لأن بعض المعايير السلوكية التي تحكم البروتوكولات الدبلوماسية مثل توافر هياكل متينة من التمثيل الدبلوماسي والحفاظ على سلامة المتفاوضين لا تتوفر علاوة على ذلك على الرغم من الحاجة الشديدة إلى تواصل دائم، إلا أن التمثيل الدبلوماسي المستمر بين الممثلين والحكومات مستحيل لأن الحكومات والمنظمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية وكذلك أمراء الحروب لا يعترفون بالآخرين كجهات رسمية فاعلة، ودون القدرة على تخطي حاجة الدبلوماسية الأساسية إلى الاعتماد، فإن أي تواصل من أي نوع على أحسن التقديرات لن يعدو عن كونه تواصلا مؤقت وقائما لغرض ما.

توسعة أجندة قضايا الدبلوماسية الأمنية

Broadening the Security Diplomacy Issue Agenda

لعل أكبر تحدٍ أمام فهم كيفية إدارة الدبلوماسية العسكرية والأمنية في الفترة الحالية هو صعوبة تحديد أين تنتهي الدبلوماسية أو بالأحرى كيف أن موضوعات دبلوماسية أخرى وكثيرة وبشكل متزايد تعتبر ذات صلة وطيدة بالمسائل الأمنية فالصراع المسلح بشكله المعتاد بين الدول كأداة لحل مشكلة الصراع بشأن مقاطعة ما أو إقليم ما بسكانه الذين يعيشون فوق أرضه لم يعد شائعاً هذه الأيام وذلك بسبب النجاحات الأمنية بين الدول ومن هنا ظهرت أهمية أن يكون لدى الدبلوماسية الأمنية أجندة لمكافحة الفقر، والعنف الأسري ومحاربة الإبادة الجماعية والدمار الناشئ عن الكوارث الطبيعية والتآكل البيئي والتغيرات المناخية ومثلما يتم بشكل كبير استدعاء القوات المسلحة لوقف عمليات الإبادة الجماعية أو المساهمة في الإنقاذ والإسعاف عند الكوارث فإن التفاوض من أجل إقرار وتنفيذ سياسات قابلة للتطبيق أصبح مهمة حاسمة أمام الدبلوماسية الحالية ، بهذا المعنى الشامل، يتوجب على أجندة الدبلوماسية الأمنية أن تأخذ على عاتقها الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالشئون البيئية والمناخية

العالمية وأن يكون هذا على أعلى قائمة اهتماماتها.

تعتبر المؤتمرات الخاصة بالقانون البحري برعاية الأمم المتحدة من أعظم الجهود الدولية في مجال الدبلوماسية المتعلقة بشئون البيئة ففي المؤتمر الخاص بالقانون البحري الثالث في بداية السبعينيات من القرن العشرين، توصل المتفاوضون إلى اتفاقية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقانون البحري والذي يفرض قوانين لحماية البيئة البحرية وقوانين للنمو التجاري فيما يتعلق بالمصادر الموجودة في قاع البحر. وبحث المتفاوضون في التوصل إلى تحقيق توازن بين المصالح المتعلقة بالعمل في الشركات الكبرى لدى الدول الصناعية والحاجة إلى استخدام المصادر البحرية في إيجاد مصادر ثروة للدول النامية. وقد أقرت الاتفاقية كيانات دولية مثل هيئة قيعان البحر الدولية، المحكمة الدولية المختصة بالقانون البحري كي تقوم بفرض بنود الاتفاقية وتنفيذها، وعلى الرغم من وجود اعتراض من الإدارات الأمريكية على عدد من البنود الرئيسية في الاتفاقية الخاصة بالقوانين البحرية، إلا أنه يعتبر أول منتج ضخم للدبلوماسية الأمنية والبيئية والذي أثبت نجاحاً متوسطاً ولكنه نجاح كبير من ناحية تحقيق المعايير المتفق عليها والتي يراقبها المجتمع الدولي.

تعتبر "عملية كيوتو للتخفيف من وطأة التغيير المناخي" والتي شارك فيها عدد كبير من الحكومات والجهات غير الحكومية دليلا على الاتجاه المتطور الذي تسير فيه الدبلوماسية المتعلقة بشئون البيئة، فميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالتغير المناخي تم إقراره عام 1997 في مؤتمر الأمم المتحدة في كيوتو باليابان ثم دخل حيز التنفيذ عام 2005، ومع حلول عام 2009 وقعت على الميثاق ما يزيد عن 180 دولة وفي عملية كيوتو ألزمت الحكومات القومية نفسها وكذلك الشركات الخاصة التي تعمل على أرضها بخفض الانبعاث الحراري والغازات الضارة المترتبة عليه في الغلاف الجوي ، ولقد قامت عملية كيوتو بخلق دبلوماسية مركبة بشكل معين وخاصة بها حيث يقوم الدبلوماسيون لدى المؤسسات العالمية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في الشئون البيئية بالتفاوض مع بعضهم البعض وكذلك بالتفاوض مع الحكومات القومية

والفرعية والمنظمات متعددة الأطراف كما نشأت تحالفات دبلوماسية غير عادية بين ممثلين مختلفين لهم اهتمامات متباينة الأمر الذي أدى إلى اقتراح المتفاوضين لآليات جديدة لتقليل تأثير الانبعاث الحراري ويعتبر المشروع المرتكز على آليات السوق والمثير للجدل بشأن المتاجرة في انبعاث الكربون أحد نتائج هذه العمليات، والزمن وحده سوف يثبت مدى كفاءة هذه العملية الدبلوماسية الخاصة والاتفاقيات التي تبعتها،هذه الدبلوماسية المتعلقة بشئون البيئة والتي هي أيضاً لها علاقة بالأمن هي خارج نطاق الشك وقادرة على قلب الفشل إلى نجاح، قادرة على التخفيف من وطأة التغير المناخي كي لا يسبب كوارث طبيعية وصراعات مسلحة على النطاق العالمي، وبنفس الطريقة توفير الأمن لأجل استخدام المصادر الطبيعية وكذلك حمايتها مثل الماء الذي أصبح من أهم الموضوعات في الأجندة المتعلقة بالدبلوماسية الأمنية ومن المحتمل أن تزداد أهميتها في الأعوام القادمة.

أدى التحول الهائل الذي حدث في الدبلوماسية الأمنية منذ الحرب العالمية الثانية إلى ظهور منظمات أمنية دولية ناجحة مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي، وقد نشأ هذا التحول جزئياً كنتيجة للزيادة الكبيرة في مخاطر الفشل في حفظ السلام في منطقة ما حيث أدت التكنولوجيا إلى تطور كبير في أسلحة الدمار الشامل، ولكن التفاوض بشأن الاتفاقيات الأمنية وكذلك مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات وتحقيقها أصبح سهلا بطريقة كبيرة مع ظهور الكيانات الأمنية الدولية التي أسهمت إلى حد كبير في هذه العملية عن طريقة تطوير نهج دبلوماسي خاصة بها. تلك الشبكات الضخمة من الألفة والتفاهم والعلاقات الشخصية فعلت الكثير من أجل التقليل من المخاطر الأمنية والتي نشأت عن شك أو تخوف أحد الأطراف الدبلوماسية بشأن كيفية تصرف الطرف الآخر عند حدوث أزمة. ويشار إلى أن الدبلوماسية الأمنية الإقليمية والدولية لم تحل بأية حال من الأحوال محل الدبلوماسية الأمنية الثنائية التقليدية وما زالت الكيانات الدولية تساعد الحكومات القومية على الحفاظ والاستمرار في التواصل الدبلوماسي والتفاوض المطلوبين لمواجهة ظهور تهديدات من الأنواع الجديدة من

الجهات الدبلوماسية مثل المنظمات الإرهابية والإجرامية وكذلك التحديات الجديدة التي تواجه الأمن مثل البيئة والتغير المناخي والكوارث الطبيعية والفقر، ومثل إدارة الدبلوماسية الاقتصادية فإن الدبلوماسيين المعنيين بالشئون الأمنية يجب أن يكونوا قادرين على الجمع بين المهارات الدبلوماسية التقليدية مع مستوى متقدم من الخبرة التقنية، حيث يسهم مستوى الخبرة لدى كل دبلوماسي بشكل كبير في قدرته على العمل بشكل أكثر أو أقل تأثيراً من النظراء المشاركين في الحوار.

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الحادي عشر

إدارة الدبلوماسية الثقافيـة

Managing Cultural Diplomacy

مقدمة: تقريب الاختلافات بين الثقافات

Introduction: Mediating Differences between Cultures

تعد الثقافة السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى الدبلوماسية وذلك من أجل إذابـة الفـوارق بـين الدول، وكذلك فهي تعد وسيلة دبلوماسية هامة لإذابة هذه الفـوارق فالثقافـة تعـد أحـد الأسـباب الرئيسية وراء الاختلافات بين الشعوب والحكومات والشركات والمنظمات، وغالبا ما يعتقد الناس أن تلك الثقافات التي تختلف عن ثقافاتهم غريبة، وفي العديد من الحالات، تشكل تهديداً لهم وتـدور الثقافة الدبلوماسية بشكل أساسي حول الطريقة التـي يتسـنى للحكومـات بهـا أن تسـتخدم ثقافـة دولتها أو الثقافة المتعلقة بالمكان من أجل التواصـل مـع الآخـرين والتعبـير عـن أنفسـهم وعـلى أن تكون هذه الثقافة وسيلة للقضاء على التباعـد عـن الآخـرين، ويمكننـا القـول إن الشركـات العالميـة يمكن أن يكون لها باع في أشكال الدبلوماسية الثقافية مـن أجـل تحقيـق القبـول العـالمي لمنتجاتهـا الخاصة وكذلك من أجل توحيد الثقافة فالمنظمات متعددة الإطراف مثل الأمم المتحـدة تضـع عـلى رأس مهماتها القضاء على التباعد الثقافي بين شعوب العالم ومع ذلك تعد الثقافة أكثر الأشياء تعقيداً على الأرجح وذلك في إطار العلاقات بين الـدول، وأن الصراعـات بـين المبـادئ الثقافيـة للمجتمعـات والدول يمكن أن تستثمر مـن قبـل الحكومـات والقـادة السياسـيين في المواقـف ذات الطـابع الـذي يتسـم بوجـود تباعـد ثقـافي بـين الـدول، وتجـدر الإشـارة إلى أن الخلافـات مثـل تلـك التـي تتعلـق

بإصدار فتوى من قبل الإيراني إيه الله روح الله الخوميني بخصوص الروائي البريطاني الهندي سلمان رشدي وما يتعلق بإصدار روايته المسماه "آيات شيطانية" وكذلك الجدل الحديث بشأن ارتداء الفتيات غطاء الرأس الإسلامي في المدارس التركية وكذا المدارس الفرنسية، كل ذلك يوضح مدي قوة التباعد الذي ينشأ بسبب الاختلافات الثقافية، وهناك مثال متطرف بشكل كبير فيما يتعلق بالتباعد الثقافي فمع بداية عام 2008 قامت الحكومة السودانية الإسلامية بسجن المعلمة البريطانية جيليان جيبونز التي سمحت لتلاميذ الفصل ذوى السبعة أعوام والذين تقوم هي بتدريسهم أن يطلقوا اسم "محمد" على اللعبة التي يقتنيها الأطفال والتي تأخذ شكل الدب وكانت التهمة التي وجهت إليها هي سب الرسول، وقد عفا الرئيس السوداني عمر البشير عن المعلمة جيبونز بعد توسلات من قبل الأعضاء المسلمين في مجلس اللوردات البريطاني.

من أجل المشاركة في أوجه الثقافة الخاصة بدولة ما مع دولة أخرى يتطلب هذا من الشعوب أن تقوم ببناء جسور من الألفة ومستويات من الارتياح مع بعضها البعض الأمر الذي يعتمد بدوره على المعرفة والدراية بأداء أو تصرف حكومة وشعب دولة أخرى وكذلك رد الفعل عند مواجهة موقف ما، وفي الأغلب تتم الدبلوماسية الثقافية (على الرغم من أن الأمر ليس كذلك على الدوام من خلال التبادل الثقافي بين دولتين أو أكثر مثل التبادل التعليمي، وفرق كرة القدم، والفرق الاستعراضية، والروائيون الحاصلون على جوائز، وهذا بعض من كل)، ومن هنا فإن عملية بناء جسور الألفة والارتياح غالبا ما يكون المقصود بها هو أن تكون تبادلية على الرغم من أن الدبلوماسية الثقافية ترتبط بشكل كبير بالدبلوماسية الجماهيرية، إلا أن الدبلوماسية الثقافية تختلف في أنها لا يتم تنفيذها بشكل عام بحيث يكون هناك تركيز على رسالة ذات موضوع محدد فالدبلوماسية الثقافية بين الشعوب يمكن أن تتم وتنفذ من قبل منظمات المجتمع المدني دون أي تدخل من الحكومات، وفي بعض الحالات الأخرى، عندما ترعي الحكومة الدبلوماسية الثقافية، فإن الجماهير التي تقوم بالدبلوماسية الثقافية ربما لا تكون من العامة وإنما من حكومة أخرى أو رئيس هذه الحكومة، وقد تشكل الدبلوماسية

الثقافية أحد أركان استراتيجية الدبلوماسية الأكثر اتساعاً.

على الرغم من أن الثقافة تعتبر أداة مهمة تستخدم في التواصل مع الجماهير الأجنبية، إلا أن الدبلوماسية الجماهيرية تستخدم نطاقا أكبر من الأدوات التواصلية وذلك بشكل أكبر من الذي تستخدمه الثقافة بمفردها ومن هنا فإن الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الجماهيرية يجب النظر إليهما على أنهما مجالان مختلفان حتى في حالة تداخلهما.

تختلف إدارة الدبلوماسية الثقافية اختلافا جوهرياً عن إدارة الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية في أن دور المؤسسات أو المنظمات العالمية والنظم التأسيسية الأخرى، وكذلك الترتيبات لإدارة العلاقات يعد أصغر ويميل إلى كونه أكثر تخصصاً أو تحديداً من الناحية الوظيفية، يلاحظ أن بعض الدبلوماسية متعددة الأطراف تقع في إطار الدبلوماسية الثقافية فعلي المستوي العام تلعب منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونيسكو) دورا نشطا في تعزيز وحماية التنوع الثقافي العالمي وأحد الطرق الرئيسية التي تتبعها منظمة اليونيسكو لأجل حماية وتنشيط التنوع الثقافي هو بناء حوار ثقافي داخلي والذي يأخذ طريقة من خلال استدعاء خبراء في تواريخ الأديان المختلفة وذلك كي يقوموا ببناء أطار من التفاهم الديني الداخلي، كما قامت الأمم المتحدة وذلك بشكل موسع بمبادرة سميت تحالف الحضارات والتي بدأت عام 2005، والتي تمتد عبر العديد من منظماتها المهنية (بما فيها اليونيسكو) والتي تعمل على بناء جسور تفاهم ثقافية داخلية كحصن وقائي ضد الاستقطاب والتطرف وتقدم بعض منظمات المجتمع المدني الكبرى مثل المنتدى الاقتصادي العالمي أطر عمل للدبلوماسية الثقافية (انظر ما يأتي لاحقاً) في المجالات المهنية للتعليم والرياضة والدين، كما أن منظمات المجتمع المدني المتخصصة مثل اتحاد الدول الناطقة بالانجليزية، واللجنة الاوليمبية العالمية (IOC) والمجلس العالمي للكنائس كلها تقدم دعماً، وفي بعض الأحيان مساهمة تنظيمية في برامج التبادل الثقافي، وعلى الرغم من أنشطة المؤسسات العالمية ومنظمات المجتمع المدني، إلا أن العديد من مجهودات إدارة

الدبلوماسية الثقافية تظل في أيدي حكومات الدول، وذلك كما يتضح في المناقشات التاليـة المتعلقـة بالممارسات والنطاقات المهنية.

الزيارات الرسمية والثقافية Ceremonial visits and Culture

في البداية، يجب ملاحظة أن أحد أقدم أشكال التواصل الـدبلوماسي هـو زيـارة رئـيس دولـة لدولة أخرى الأمر الذي غالباً ما يكون له مردود مهم في الدبلوماسية الثقافية فزيارات الدولة وطبقاً للبرتوكول الدبلوماسي الرسمي تعد أكثر أشكال التبـادل الشـخصي بـين الـدول القوميـة يـتم مراعـاة قوانين البرتوكول الخاصـة والتـي تحكـم الكثـير مـن شـكل ومحتـوي هـذه الزيـارات، بـدءاً مـن الطريقة التي يتم بها استقبال رئيس الدولة لدى وصوله عند الدولة المـزعم زيارتهـا ووصـولاً إلى أشكال حفلات العشاء التقليدي الذي تقيمه الدولة على شرف الرئيس الزائـر ويلاحـظ أن زيـارة الدولة هـي ثقافية في محتواها وبالأخص عندما يكون على الأقل أحد رؤساء الدول والـذي يقـوم بزيارة يرأس دولة ذات نظام سياسي يعتبر فيه رئيس الحكومة ورئيس الدولة منصـبين مختلفـين في مثل هـذه الحالات، لا يكون الهدف الرئيسي من الزيارة التفاوض أو التوقيع عـلى المعاهـدات ذات الصبغة السياسية، وليس كمثل الحالة المتعارف عليها عند لقاء اثنين من رؤساء الحكومـات فزيارات الدولة التي تضم الـرئيس الشرفي للدولـة مثـل المملكـات الدسـتورية (مـثلما الحـال في المملكة المتحدة واليابان وهولندا) أو رئيس منتخب في نظام برلماني (مـثلما الحـال في جمهوريـة ايرلندا، إسرائيل، جمهورية ألمانيا الفيدرالية) على العموم فإن مثل هـذه الزيارات تـؤدي وظيفـة مختلفة حيث يشارك رئيس الدولة الزائر في المراسم ثم ينخرط في مناقشات مع الرئيس المضيف أو الرئيسة المضيفة وخلال الجزء البـاقي مـن الزيـارة يشـارك في أوجـه الثقافـة المختلفـة أو قـد يدعم ويؤكد على الاهتمامات الثقافيـة المشـتركة كـما أن تبـادل الهـدايا (انظـر مـا يـأتي لاحقـاً) وكذلك الاستعراضات الثقافية والمنظمة لأجل رئيسي الدولتين، وحتـى الطعـام المقـدم في العشـاء الرسمي، كل ذلك سوف يحقق الوظيفة السابقة. وكمثال على ذلك الأخير، عنـدما قامـت جلالـة

الملكة اليزابيث الثانية ملكة انجلترا بزيـارة الولايـات المتحـدة عـام 2007، سـافرت إلى لويسـفيل في ولاية كنتاكي لأجل حضور سباق الخيل في تشيرشيل دوانز وبقيامها بذلك، فقد أكدت الملكة إليزابيث على الاهتمام الثقافي المشترك المتعلق بتربية الخيل وكذلك سباق الخيل في كل من الولايـات المتحـدة والمملكة المتحدة بالإضـافة إلى أواصر العمـل القائمـة منـذ زمـن بـين الـدولتين فـيما يخـص التجـارة المتعلقة بالخيل، كما كانت أيضاً قادرة على مشاركة أسرتهـا الحـب العميـق لسـباق الخيـل مـع مـا يماثله من حماس في كنتاكي معقل سباق الخيل الأمريكي.

تقديم وتلقي الهدايا The Giving and Receiving of Gifts

إن أحد أقدم أشكال الدبلوماسية الثقافية وأكثرها اتساماً بالتقليدية ولكنهـا مهمـة في الوقـت الحالي كوسيلة لإذابة التباعد بين الدول والشعوب هو تبادل الهدايا والتي ترمز بشكل ما إلى الدولـة أو الوطن كتذكار ثقافي أو رمز للصداقة، فالهدية التي قدمها رئـيس الحـزب الاشـتراكي الصـيني مـاو ريدونج للشعب الامريكي والتي هي عبارة عن دبين ضخمين من أنواع الباندا، هسينج هسينج، ولينـج لينج والتي قدمها إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1972، كانـت واحـدة مـن أقـوي الهـدايا التذكارية والتي تركز على إنهاء الدبلوماسية لعزلة كبيرة سابقة بـين دولتـين في الوقـت المعـاصر، وعـلى الرغم من حقيقة أن الباندا الضخمة تتسم بكونها شـديدة الخجـل ولـيس مـن السـهل عـلى الإنسـان الاقتراب منها، إلا أن الصورة المرتبطة بها ككائنات جميلة وجديرة بالمعانقة قد ساهمت بشكل كبير في تحسين الصورة العامة للصين والتي كان يُنظر إليها من قبل الولايات المتحدة على أنها غامضـة ومُنفـرة وتمثل تهديداً وذلك في السبعينيات من القرن العشريـن وقامـت حديقـة الحيـوان الوطنيـة بواشـنطن ببناء بيت خاص للباندا التي وصلت مؤخراً تضم مساحات بها مناظر خارجية وداخلية وكـذلك أمـاكن معزولة يمكن أن تأوي إليها الباندا حال احتياجها إلى الخصوصية وعاشت كلتـا الـدبتين حيـاة طبيعيـة في حديقة الحيـوان الوطنيـة بواشـنطن وظلتـا محـط أنظـار الزائـرين وسـكان واشـنطن عـلى السـواء

حيوانات الباندا العملاقة تاي شان ومي زيانج، حديقة الحيوان الوطنية، واشنطن دي سي، فبراير 2006

ونالتا شهرة فائقة وبعد موت هسينج هسينج، ولنيج لنيج، وافقت الصين على تقديم زوج آخر من الحيوانات النادرة من أجل أن يحظي أهالي واشنطن بالمتعة.

أن تقديم الهدايا الدبلوماسية شيء معتاد يصحب الزيارات الرسمية بين رؤساء الدول ولا يفقد أهميته مطلقا نظراً لأنه أصبح شيئا روتينيا ذلك لأن كل هدية مقدمه تمثل بطريقة ما عنصرا من عناصر الثقافة لدى الدولة المقدمة للهدية والتي تأمل من الدولة المتلقية أن تتذكرها على الدوام بعد انتهاء الزيارة أو اللقاء وعندما زارت كل من جلاله الملكة اليزابيث ودوق ادنبره الرئيس جورج بوش والسيدة الأولى لورا بوش في البيت الأبيض في واشنطن عام 2007 قدم بوش وزوجته للملكة تمثالا برونزيا بالحجم الطبيعي وهو نسخة مطابقة لتمثال "أميرة الصحاري العالية" المقام في واجهة متحف

راعية البقر الوطني وفي قاعة فيم في كورت ورث بولاية تكساس، كما أهدي بوش وزوجته دوق ادنبره صندوقا من الفضة الخالصة والذي يحمل إهداءً محفورا كما قدم أيضا بوش وزوجته للملكة والدوق علبة للعرض مصنوعة من الجلد تحوي وثائق من الأرشيف الوطني وتضم نسخة من خطاب كتبه عام 1938 الرئيس روزفلت إلى الملك جورج السادس، وصورا فوتوغرافية من زيارات ملكية سابقة، وقرصا مدمجا يحمل بعضا من صور أول زيارة للملكة للولايات المتحدة (كانت الأميرة اليزابيث حينئذ) عام 1951 وفي المقابل أهدي الدوق والملكة الرئيس الأمريكي والسيدة الأولي طبقا من الفضة الخالصة حجمه أكبر من المعتاد يحمل الختم الرئاسي والختم الملكي وختم مركزي يحمل نجمة تكساس محاطة بالورود، وقدموا للورا بوش ساعة كريستال ذهبية مختومة بالختم الذهبي كلاهما مصنوع بيد الجواهرجي البريطاني المتميز ويليام وابنه. وقد وضعت الحكومات المتعددة قوانين مختلفة بخصوص ما إذا كان من حق متلقي الهدايا الدبلوماسية أن يحتفظ بهم كمقتنيات شخصية أم لا حيث تطلب العديد من الدول من متلقي الهدايا ذات القيمة العالية أن يردها إلى ملكية الدولة أو ملكية الشعب.

الفنون The Arts

لعل الوسيلة الرئيسية للدبلوماسية الثقافية والتي تصل إلى جمهور كبير هي تبادل المنتجات الإبداعية والفنية، فتقديم الثقافة من خلال الفنون ربما يعتبر المصدر الوحيد والأعظم للانطباعات التي تكونها الشعوب بالخارج عن تلك الدولة، ومنذ نعومة أظفارهم والأطفال يتعلمون كيف يفرقون بين الدول وبعضها من خلال المظاهر الثقافية الخاصة بكل منها مثل الموسيقي والرسم، والزي التقليدي أو الملبس، والمباني الشهيرة والبنايات الموجودة في أماكن معينة. كما تنقل الفنون الصورة أو الانطباع بشكل غير مسيس بل يتسم بالأصالة والتميز والجودة، ولقد علقت السفيرة السابقة للولايات المتحدة لدى هولندا والتي تدعي سنثيا شنيدر بقولها أنها وجدت أن العروض التي تقدمها حفلات موسيقي الجاز تُعد إحدى أكثر الطرق الفاعلة لنقل

صورة إيجابية عن الولايات المتحدة وشعبها حتى لدى الشعوب التي لا تحمل انطباعاً إيجابيا عن الولايات المتحدة، فتبادل الفنون يأخذ عدة صور بدءاً من جولات المغنيين والفنانين وكذلك الكتّاب ومروراً بالمعارض الخاصة بالفنون المرئية والتصميمات والملابس ووصولا إلى عروض المهرجانات المتعددة الوسائط والتي تقدم إعلاماً فنياً مختلفاً ومتعدداً عن دولة ما في الجوار، هناك دول سلكت مسلكاً آخر ألا وهو بناء مراكز ثقافية دائمة في المدن الكبرى بالخارج أو إنشاء أنشطة ثقافية متخصصة داخل السفارات والقنصليات، والتي قد تستضيف منتديات ثقافية تمثل الوطن التابع له السفارة أو القنصلية وذلك على نحو مستمر، ويشار إلى أن تبادل الفنون يؤدي وظائف عدة في مراحل مختلفة من العلاقات الدبلوماسية إذ عند بداية إقامة علاقة دبلوماسية بين دولتين لأول مرة، أو عند التصالح بعد فترة من التباعد والجفاء، يصبح تبادل الفنون مؤشرا مهما على التواصل والتفاوض بشأن أمور جوهرية تتعلق بجدل أو نزاع كائن بين الدولتين. أما في العلاقة الكائنة بالفعل بين دولتين فإن تبادل الفنون يؤدي وظيفة تدعيم لا تقل أهمية فيما يتعلق بتقوية أواصر التفاهم المتبادل بين الشعبين والحكومتين ومع ازدياد أعمار الأجيال المتعاقبة من الأطفال تظهر الحاجة المستمرة إلى دمجهم اجتماعياً في العلاقات الدبلوماسية والتي تقوم على الألفة بين الشعوب والثقافات.

يتطلب استخدام التبادل الثقافي في مرحلة إقامة علاقة بين دولتين أو إذابة خلافات بينهما جولة يقوم بها فنانون ذوو مكانه عالية ومشهورون يقومون بالسفر إلى الدول دون صحبة دبلوماسيين ذوى مكانه عالية وكذلك دون صحبة مسئولين سياسيين، فالحفلة الموسيقية التي أقيمت في فبراير 2008 من قبل اوركسترا نيويورك في بيونج يانج بكوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) هي خير مثال يوضح هذه النظرية بشكل جيد، وقد أفسحت اتفاقية كوريا الشمالية والتي ضمت محادثات سداسية الأطراف عام 2007 لأجل التوقف عن برنامجها النووي في مقابل دعم مالي في مجال تطوير توليد الطاقة النووية الطريق أمام تحسن محتمل في العلاقات

الدبلوماسيين بين دولتين لم يوقعا على الإطلاق أي معاهدة سلام منذ الهدنة الخاصة بوقف الحرب الكورية عام 1953. ويعتقد العديد من الباحثين أن الجهود المتعددة الجوانب لأجل الوصول إلى توافق بشأن البرنامج النووي الخاص بكوريا الشمالية قد توقفت بسبب المستوي العالي من الشكوك المتبادلة وعدم الثقة بين الحكومة الأمريكية ومثيلتها الكورية. كلاهما تشك في دوافع وأهداف الأخرى. لكن زيارة الاوركسترا إلى بيونج يانج بدأت بكل المقاييس في إذابة هذه البيئة التي يشوبها الشك أو عدم الثقة ففي القاعة المخصصة للحفلة الموسيقية تم رفع العلمين الأمريكي والكوري الشمالي بشكل واضح للعيان.

بدأت الاوركسترا الحفلة الموسيقية بَعزف السلام الوطني الأمريكي وكذلك مقطوعة علم النجوم المتلألئة، والتي تضم بعض الكلاسيكيات الأمريكية مثل تلك التي كتبها جورج جيرشون والمسماة "أمريكي في باريس" وختمت بعزف أغنية فلكورية كورية تقليدية تسمي "اريرانج" والتي تمثل لدى الكوريين حنيناً لإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، تمت إذاعة الحفلة الموسيقية على الهواء مباشرة في كوريا الشمالية واستمع إليها جماهير حاشدة، وطبقاً للتقارير الإخبارية تأثر العديد من الكوريين الشماليين بهذا العرض بشكل عميق. وطبقاً لوزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري والذي حضر العرض فإن السبب وراء تراجع العلاقات الأمريكية الكورية هو عدم الثقة والتي نشأت عبر عقود من الزمان، ثم حدث شيء رائع هو اوركسترا نيويورك التي قدمت عرضاً رائعاً في بيونج يانج وحدث تواصل بين الشعب الأمريكي والكوري وتحدثوا بلغة واحدة لا تحتاج إلى ترجمة وتلك اللغة قادرة على القضاء على عدم الثقة والتي تسببت في تراجع العلاقات.

أما بخصوص تبادل الفنون بين البلدان التي تتمتع بعلاقات وطيدة بالفعل فإنه يصل إلى جمهور أكبر عبر فترة أطول، حتى في حالة جذب إعلامي أقل من تلك الأحداث الضخمة مثل تلك الخاصة بزيارة الاوركسترا إلى بيونج يانج قامت كل من الهند والولايات المتحدة بافتتاح مراكز ثقافية في عدد من الأماكن حول العالم، على

الرغم من أن أعداد المراكز الثقافية الأمريكية بدأت في التناقص في الأعوام الماضية بسبب ترشيد النفقات. مؤخراً قامت الهند بتقديم عرض يسمي "مهرجانات الهند" في عدد ضخم من البلدان مثل بريطانيا، وتحت مظلة هذه المهرجانات، قامت الحكومة الهندية بتنظيم جولات للفنانين بدءاً من فرق الاستعراض الكلاسيكي وفرق اليوجا ووصولاً إلى نجوم بوليوود والعروض الموسيقية الشعبية وعروض الفنون المرئية وعروض الأزياء وعروض الطهي وعروض تسويقية للمنتجات الهندية وللسياحة في الهند.

يمكن للتبادلات الفنية أن تكون ذات أثر حتى عندما تُوجه إلى جماهير قليلة، وذلك إذا كان الجمهور يضم جماعات من النخبة من قادة الرأي فالاحتفالات على هامش أحداث مثل اللقاء السنوي في دافوس للمنتدى الاقتصادي العالمي وكذلك القمم الاقليمية تساهم في خلق منبر للتبادل الثقافي مع حشود من النخب العالمية في مجال الأعمال وفي الحكومة وفي المجتمع المدني من ذوي الرؤي ووجهات النظر والذين من المحتمل أن يؤثروا بشكل فاعل عند عودتهم لأوطانهم. في اللقاء السنوي الخاص بمنتدي دافوس عام 2007، عزفت أوركسترا بيرن مقطوعة موسيقية للوفود في آخر ليلة من الملتقي وهي تمثل الدولة المضيفة سويسرا أما في القمة الإقليمية الخاصة بمنتدى الهند في دلهي في نوفمبر عام 2005، دعا وزير التجارة بالهند وفود المنتدى لقضاء ليلة تضم عروضا راقصة وعروضا موسيقية هندية حديثة في الهواء الطلق، وبالأخص العرض الذي تم تحت ظلال بيورانا فيلا وهي عبارة عن حصن تاريخي والذي تبعه عشاء فاخر يضم الأكلات الهندية المحلية تحت خيام في مواقع تضم حدائق منبسطة وممتدة.

هناك منتدى عالمي مؤسس منذ زمن طويل لأجل التبادل الثقافي في مجال الموسيقي المحببة يدعي مسابقة الاغنية الأوروبية المرئية بدأت هذه المسابقة عام 1956 وتم بثها تلفزيونياً بشكل موسع كما تضم مسابقة سنوية بين مغنيين البوب الأوروبيين والذين يتم ترشيحهم من خلال عدة تصفيات مختلفة في دولهم. يشار إلى أن الفنون الأوروبية

معروفة بشكل موسع بدءاً من ايسلاندا وحتى اذربيجان وإسرائيل، وتتناوب الدول المشاركة في المسابقة إقامة التصفية النهائية للمسابقة كل عام بما في ذلك من تغطية الأحداث النهائية وما تضمه من المعجبين والمشجعين في البلد التي تم اختيارها لاستضافه النهائيات. يتسنى للجماهير التي تحضر العرض مباشرة وكذلك المتابعين للأحداث من خلال التلفاز أن يستمتعوا ويقارنوا بين أساليب البوب المختلفة والتي تقدمها أكثر من خمسين دولة وعلى وجه الخصوص الدول الصغيرة المشاركة والتي حصلت على استقلالها حديثاً حيث تجذب الاهتمام بها كوسيلة لتعريف الجمهور الأوروبي بكيانها وثقافتها وتمثل مسابقة الأغنية الأوروبية المرئية جزء من نسيج التبادل الثقافي والذي يخدم بدوره في القضاء على العزلة أو التباعد عبر القارة الأوروبية والذي يُعني بشكل موسع بمساعدة الشعوب في التعرف على الثقافات وبالتالي الشعوب التابعة لدولة أخرى بشكل أفضل وفي بعض المواقف هذا الدور الوسيط يمكن أن يصبح أكثر أهمية عن الأدوار الأخرى وفي مايو عام 2008 - على سبيل المثال - أقيمت تصفيات مسابقة الأغنية الأوروبية المرئية في بلجراد، بالأخص في ذلك الوقت حيث كانت صربيا في موقف سياسي معقد أمام الاتحاد الأوروبي بعد الإعلان أحادي الجانب لاستقلال احد مقاطعاتها - كوسوفو- والموافقة على هذا الإعلان من قبل ثمانية عشر دولة من أصل سبع وعشرين دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

التعليم ودراسة اللغة Education and Language Study

مثل تبادل الفنون، فإن التبادل الطلابي في جميع مستويات التعليم من أجل تعلم ثقافات الدول المضيفة ومن أجل التعلم جنباً إلى جنب مع الطلاب في الدول المضيفة هو عامل رئيسي في الدبلوماسية الثقافية فالتدفقات الطلابية التبادلية تعد شيئا جوهريا، فعلي سبيل المثال، في العام الدراسي 2005-2006، استقبلت الأمم المتحدة أكثر من 564000 طالب من بلدان أخرى وأرسلت 223000 طالب أمريكي كي يدرسوا بالخارج، إن الإلمام بمعلومات عن بلد آخر بشكل مباشر من خلال المعلمين الذين

يسكنون هذا البلد يسمح بتذويب الفروق والقضاء على التباعد بشكل أكبر من دراسة ومعرفة الدولة عن بعد فالدراسة مع طلاب من بلد آخر في أراضي هذه البلدة يخلق شيئا يسميه جيرجين هابير ماس "عالم الحياة" بين الطلاب والذي هو عبارة عن شبكة من المعاني المشتركة والتفاهم واللذان ينشآن بسبب العمل مع بعضهم البعض بشكل متقارب لانجاز مهمة مشتركة لها هدف مشترك، كما أن العديد من الطلاب الذين يدرسون بالخارج يكونون صداقات وطيدة تستمر مدي الحياة، علاوة على ذلك فإن التعلم أو الدراسة في بلد آخر يمكن الطلاب من اكتساب معرفة عن هذه الدولة وعن شبعها في كل مناحي الحياة اليومية وذلك علاوة على الدراسة الأكاديمية التي يدرسونها أياً كانت، فطلاب المدارس الثانوية وكذلك بعض طلاب الكليات يتضمن برنامجهم الخاص بالتبادل الطلابي عنصر الإقامة حيث يتطلب ذلك منهم خلال الدراسة كلها أو خلال جزء منها المعيشة والمشاركة في حياة الأسرة المضيفة والذين ربما يكون لديهم أطفال في نفس عمر الطالب الزائر. ويلاحظ أن الإقامة في منزل لدى الدول المضيفة يعد جزءا مهما جدا في البرامج التبادلية حيث دراسة اللغة جزء من الهدف (انظر ما يأتي لاحقا).

أنشأت العديد من الدول وكالات أو وزارة خاصة مهمتها تنفيذ التبادل الطلابي. ففي المملكة المتحدة يقوم المركز البريطاني بتحقيق هذه المهمة حيث يقوم بتمويل العديد من برامج التبادل الطلابي ويقدم أيضاً معلومات عن مصادر التمويل للطلاب الذين يبغون الدراسة في المملكة المتحدة وتقدم الحكومات برامج تمويل خاصة لأجل تبادل الطلاب في المرحلة الثانوية والجامعية وما بعد الجامعية لفترات تتراوح ما بين جولات دراسية قصيرة (مثلما الحال في طلاب المرحلة الثانوية) إلى فصل دراسي واحد أو عام كامل بالخارج (لأجل طلاب المرحلة الثانوية والجامعية) ووصولا إلى تمويل كامل لبرامج الدراسة الخاصة بالدراسات العليا. في عام 1979، على سبيل المثال، قامت الحكومة البريطانية بإنشاء مشروع المنح للباحثين عبر البحار (ORSAS) وذلك لجذب أفضل الطلاب غير البريطانيين والذين لا ينتمون إلى أحدي دول الاتحاد الأوروبي

للدراسة في الجامعات البريطانية لاستئناف دراستهم العليا البحثية والحصول على درجات علمية ويتم خفض المصروفات الجامعية للحاصلين على المنح السنوية من كونها مصروفات طلاب ما وراء البحار إلى كونها مصروفات أقل تماثل المصروفات التي يدفعها الطلاب المحليون وطلاب دول الاتحاد الأوروبي وطبقاً للبرنامج المختص بمنح الدرجات الدراسية فإن الفائز بمنحه الدراسة للباحثين عبر البحار يمكن أن يُوفر حوالي 10000 جنيه إسترليني، كما وضعت دول الاتحاد الأوروبي، في بداية تطورها المؤسسي أولوية سياسية، حيث يستخدم التعليم كأداة لبناء ودعم التكامل الأوروبي. ففي عام 1987 أسس الاتحاد الأوروبي برنامج ايرسمس والذي يمول التبادل الطلابي بين طلاب الجامعات عبر الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية وتركيا، ويعمل البرنامج بشكل رئيسي من خلال شبكات من الفروع الأكاديمية في دول الاتحاد الأوروبي بهدف إتاحة الفرصة للطلاب لقضاء فصل دراسي أو عام دراسي في جامعة في دولة أوروبية أخرى والتي تتيح لهم الحصول على ساعات معتمدة كاملة عند حصولهم على درجاتهم العلمية من جامعتهم الموجودة بوطنهم ومنذ عام 1987 استفاد أكثر من 1,5 مليون طالب من الدعم المخصص لبرنامج ايراسمس، وفي التسعينيات من القرن الماضي أصبح البرنامج جزءا من نظام أكبر لدعم وتبادل الطلاب والمعلمين في المدارس الثانوية وحتى مستويات الدراسات العليا يسمي "سقراط"، وفي منتصف العقد الأول من القرن الحالي تم التوسع في أهداف التبادل الطلابي بشكل أكبر تحت رعاية برنامج يعرف باسم "التعلم مدي الحياة". الهدف واضح ونتائج هذا البرنامج أثبتت نجاحها: الطلاب من دول الاتحاد الأوروبي الذين يدرسون في مؤسسات أوروبية أخرى يظهرون فهما أكبر للثقافة الأوروبية وكذلك يدركون التشابه والاختلاف بين الثقافات الأوروبية. وكنتيجة مترتبة على ذلك، فإنهم يكونون أكثر دعما ومساندة للاتحاد الأوروبي عموما، والتكاملات الأوروبية الأخرى، وذلك بشكل أكبر من الطلاب الذين لم تتح لهم فرصة مماثلة. وبرنامج الفولبرايت هو مثال شائق بشكل كبير على التعاون الثنائي من أجل تمويل التبادل التعليمي، هذا النظام

التبادلي الفريد تم تأسيسه عام 1946 من خلال المبادرة التـي قـدمها عضـو الكـونجرس الأمـريكي ج وليام فولبرايت ويتم إدارته من قبل مكتب وزارة الخارجية للشئون الثقافية والتعليمية، ويتم تمويل البرنامج بالمشاركة بين الولايات المتحدة والحكومات الأخرى بشكل أساسي من خلال 50 هيئة ثنائية الجنسية وكذلك من خلال علاقات مباشرة بين سفارات الأمـم المتحـدة ووزارات الخارجيـة المنـاظرة ووزارات التعليم لأجل إتاحة التبادل الدولي لطـلاب الدراسـات العليـا وكـذلك المعلمـين وذلـك بـين الولايات المتحدة وأكثر من مائة دولة، هؤلاء الطلاب الذين يتم اختيارهم لمنح الفولبرايت يسـافرون للخارج لأجل المشاركة في المهام التعليمية، بمـا في ذلـك التـدريس والدراسـة والقيـام بعمـل أبحـاث مستقلة، وقد حصل أكثر من 286000 طالب على منح فولبرايت منذ نشأة هذا البرنامج.

ليست الحكومات القومية وحدها هـي الممثـل الوحيـد المسـئول عـن الدبلوماسـية الثقافيـة للتبادل التعليمي، فالعديد من منظمات المجتمع المدني هدفها هو تيسير أو إتاحـة التبـادل الطـلابي إذ إن المؤسسات الخيرية مثل روديس تراست، ومنظمة وينستون تشيرشـل وكـذلك تمويـل مارشـال الألماني التابع للولايات المتحـدة يقومـون بتمويـل التبـادل الثقـافي في مسـتوي التعلـيم الجـامعي وقـد أنشئت مثل هذه المؤسسات إما نتيجة رؤية شخصية مفرده للتعاون التبادلي خلال تحالف أو انـدماج مجموعة أفراد ملتزمة بالبرنامج نفسه فمنظمة روديس تراست تقدم تمويلا لمنح دراسـية لطـلاب دول الكومونويلث وكذلك طلاب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث يدرسون في جامعـة اكسـفورد في المملكة المتحدة وقد أنشئت المنظمة بناء على وصية سيسل روديس، خريج جامعـة اكسـفورد والـذي هاجر إلى جنوب إفريقيا عام 1870 وأصبح بعد ذلك حاكم مسـتعمرة كيـب تـاون والتزمـت مؤسسـة روديس ببناء وتدعيم الأواصر الثقافية بين الإمبراطورية البريطانيـة والشـعوب الانجلـو ساكسـويةن في العالم فيما يخـص التعلـيم العـالي أمـا مؤسسـة وينسـتون تشيرشـل فقـد تأسسـت بالولايـات المتحـدة الأمريكية عام 1959 بقيادة سير وينستون تشيرشـل وانشـأت برنـامج المـنح في السـتينيات مـن القـرن

العشرين كي تتيح للطلاب الأمريكيين استكمال دراستهم العليا في جامعة كمبردج بالمملكة المتحدة. وفيما يتعلق بمؤسسة مارشال الألماني للتمويل فقد تأسست في الولايات المتحدة عام 1972 من خلال منحة من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية عرفاناً وتقديراً لإعادة البناء الاقتصادي والمساعدة في تطوير ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وتقوم المنظمة بتمويل التعاون عبر الأطلسي بين طلاب جامعيين أوروبيين وأمريكيين وبين صناع السياسة والصحفيين كما أن بعض المؤسسات الأخرى الخاصة مثل خدمة الميدان الأمريكي (AFS)، ومؤسسة "شباب لأجل التفاهم" تقوم بتمويل وتنفيذ برامج تبادل في عدة دول لطلاب المدارس الثانوية.

ظهر نوع آخر من التبادل التعليمي في الأعوام الأخيرة وهو إنشاء جامعات لها فروع عبر البحار أو إنشاء حرم جامعي يرتاده طلاب تلك البلاد على سبيل التبادل الطلابي وأيضاً يرتادها في العديد من الحالات طلاب البلدة نفسها. وكانت الجامعات الأمريكية والبريطانية روادا في هذا المجال. فمع بداية الخمسينيات من القرن العشرين أنشأت جامعة هوبكينز فروعا لكلية الدراسات العليا للعلاقات الدولية، وكلية الدراسات الدولية المتقدمة في كل من بولندا وإيطاليا وأخيرا في الصين، كما أنشأت جامعة كنت البريطانية في أواخر التسعينيات كلية الدراسات الدولية في بروكسيل لكي تكون مركزا لدراسة العلاقات الدولية وتسوية النزاعات باللغة الإنجليزية، كما أنشأت جامعات بريطانية أخرى فروعا لها في اليابان ومنطقة الخليج العربي.

وفي إطار التبادل التعليمي تعتبر الدراسة في الخارج بغرض تعلم لغة أخرى أمرا غاية في الأهمية، فتعلم لغة أجنبية هو الوسيلة الأساسية للتعلم عن الثقافات الأخرى، وقد أنشئت في بلدان عديدة الكثير من المعاهد التي تهدف إلى الارتقاء بالتعليم ثقافتها من خلال التدريس بلغتها، ويتلقى بعضها تمويلا حكوميا والبعض الآخر يموله القطاع الخاص، ومن هذه المعاهد معهد جوته، وهو بجانب مؤسسات أخرى يتم تمويلها من قبل الحكومة الألمانية كما أنه مؤسسة أنشئت لأجل نشر الثقافة الألمانية من خلال تدريس اللغة الألمانية ولمؤسسة جوته 147 مركزا في 83 دولة وذلك لتدريس

اللغة الألمانية وكذلك الثقافة الألمانية وتقوم بتقديم تبادل ثقافي داخلي. أما مؤسسة لاميزو فرانيسه والتي تقوم الحكومة الفرنسية بتمويلها عبارة عن شبكة من مراكز اللغة الفرنسية والمراكز الثقافية المنتشرة عبر الجامعات حول العالم. كذلك مؤسسة اليانس فرنسيه وهي منظمة مجتمع مدني تتلقي إعانة مالية من الحكومة الفرنسية لأجل نشر وتعليم اللغة الفرنسية من خلال شبكة عالمية من الفروع المنتشرة في أكثر من 130 دولة. وتم إنشاء اتحاد الدول المتحدثة الانجليزية ESU بعد الحرب العالمية الأولى كمؤسسة خيرية دولية خاصة تقوم بتحقيق نوع من التفاهم العالمي من خلال التعلم ومن خلال استخدام اللغة الانجليزية، وتحت رعاية جلاله الملكة اليزابيث الثانية فإن اتحاد الدول المتحدثة الانجليزية وموقعه الرئيسي المملكة المتحدة يوجد له فروع في أكثر من 50 دولة حيث يقوم بتمويل الحوارات الدولية بالانجليزية كذلك ومسابقات الحوار بالانجليزية، هذا بالإضافة إلى تمويل برامج التبادل الطلابي في المرحلة الثانوية وفي المستوي الجامعي وحديثاً، كما أن حكومة جمهورية الصين الشعبية قامت بإنشاء مؤسسة كونفوشيوس وهي تعمل على برنامج طموح لنشر تعلم اللغة الصينية على مستوي العالم وأنشئت هذه المؤسسة عام 2004، وحتى وقت كتابة هذا الكتاب فهناك أكثر من 320 مؤسسة تفتح أبوابها في حوالي 80 دولة وهي في طريقها لتحقيق هدف حكومة بكين لإنشاء 1000 مؤسسة بحلول عام 2020.

الرياضة Sport

تلعب المسابقات الرياضية الدولية دوراً فاعلا في القضاء على التباعد بين الشعوب وبالتالي الحكومات وكذلك في تحقيق تفاهم وتعاون ثقافي على نحو تبادلي منذ زمن الألعاب الاوليمبية الإقليمية في اليونان القديمة، حيث يمثل الأفراد والفرق الرياضية بلدانهم في المسابقات والتي أصبحت بديلاً عن الصراعات المسلحة بين الدول وبطبيعتها، فإن المسابقات الرياضية تدعو المتسابقين والمشجعين والمناصرين لمعرفة قوانين اللعبة وأن يلعبوا بشكل قانوني منسجم مع قواعد اللعبة، وأن يقبلوا الفوز أو الخسارة كنتيجة

محتملة، إن المشاركة في رياضة ما تعد ثقافة مشتركة يتشارك فيها اللاعبون بغض النظر عن جنسياتهم حيث يتشارك كل من المتسابقين والفرق الرياضية رابطة ما مع منافسيهم، ألا وهي الحب المتبادل للرياضة والإخلاص لهذه اللعبة، وتلك الرابطة غالبا ما يتاح لها أن تتطور من خلال التواصل الشخصي قبل وبعد المباراة أو المسابقة ويمثل المشاهدون للحدث وكذلك المتابعون من خلال التلفاز مجتمعا واقعيا وفي أغلب الأوقات فإن رؤساء الحكومات ورؤساء الدول، وكبار المسئولين الحكوميون غالباً ما يكونون على رأس الحاضرين لمشاهدة الأحداث الرياضية العالمية، حيث يتابعون المباراة أو المسابقة معاً ويشجعون فرقهم الرياضية ويستخدمون الحدث لعقد لقاءات غير رسمية لمناقشة بعض الشئون المشتركة ويعملون على تسوية بعض الخلافات أما الآن فأصبح دور المسابقات الرياضية العالمية معقدا بسبب حقيقة أن هذه المسابقات أصبحت تجارة دولية مربحة بشكل كبير من خلال الإعلام ورعاية الحدث إذاعياً أو تلفزيونياً والعلاقات التسويقية، كما أصبحت الشركات الدولية ممثلين مهمين في الدبلوماسية الرياضية ، وفي الوقت الحالي تلعب الدبلوماسية الرياضية ثنائية الجانب دوراً مهماً في إعادة العلاقات المتجمدة بين الدول، وعلى الأغلب في المواقف التي لا مجال فيها للعلاقات الدبلوماسية الرسمية في بعض الأحيان ربما تقرر الحكومات الموافقة على إقامة حدث رياضي ما مع دولة تتسم العلاقات معها بدرجة من الخصومة والعداء وذلك كإجراء لبداية تفاعلات دبلوماسية قد تؤدي إلى علاقات وطيدة كما يمكن للمسابقات الرياضية أن تجعل الجمهور المحلي يري دولة ما بطريقة أفضل والتي كانت تظهر مسبقاً في الإعلام المحلي وفي الخطابات الرسمية على أنها دولة معادية وفي الغالب فإن ذلك التغيير الناتج في نظرة الجمهور المحلي لدولة أخرى وكذلك لشعب هذه الدولة والذي كان يعتبر في الماضي خصما أو عدوا، تصبح تلك النظرة نفسها دافعا للحكومة الوطنية كي تقوم بتصعيد التواصل الدبلوماسي مع الجانب الآخر. أحدث مثال على هذه الظاهرة والذي يتسم بالتشويق وهو ما يدعي بدبلوماسية الكريكيت بين الهند وباكستان والتي بدأت عام 2004 وذلك بعد فترة من الصراع المسلح العنيف بين الدولتين في ربيع وصيف عام

2002 وذلك بخصوص الأعمال الإرهابية على الحدود في كشمير وتم توجيه الدعوة إلى فريق الكريكيت الهندي لأول زيارة لهم في باكستان منذ أربعة عشرة عاما وذلك في 8 مارس عام 2004 وكان لاعبو الكريكيت في كلا الجانبين على دراية بحساسية الموقف الذي تم إسناده إليهم بشأن الدبلوماسية بين البلدين. راميز راجا المدير التنفيذي في مجلس إدارة فريق الكريكيت الباكستاني صرح قائلاً: "أنا في منتهي السعادة والبهجة لأن هذا الشيء يحدث وتم الاهتمام برياضة الكريكيت بشكل كبير في هذا الشأن لأن ذلك سوف يسهم في تحسين العلاقات الرياضية ليس ذلك فحسب ولكن الكريكيت أصبح جزءاً من المحادثات الثنائية وذلك من وجهة نظري، لذا فأنا سعيد جداً" أما المدرب الهندي سوارف جانجلى علق بشكل مماثل قائلاً: "عندما نسافر فنحن نسافر كسفراء لبلدنا" وفي نفس الوقت حذر راجا من أن الرياضيين لا يجب أن ينخرطوا في العملية السياسية قائلاً: "نحن معشر لاعبي الكريكيت لنا تجاربنا وثقافتنا وبيئتنا، لذا يجب علينا أن نضع السياسية خلف ظهورنا" تلك الجولة حازت على حماس كبير من قبل كلا الشعبين الباكستاني والهندي ومازال هناك عدد لا يستهان به منهم لديه أقارب وأفراد من عائلته تعيش في الجانب الآخر من الحدود الفاصلة التي اتخذت عام 1947، ثم قام فريق الكريكيت الوطني الباكستاني بزيارة مماثلة إلى الهند في العام التالي وتم استقباله بنفس الحفاوة ويزعم المراقبون أن دبلوماسية الكريكيت على العموم تساعد في تمهيد الطريق المؤدي إلى تحسين العلاقات الدبلوماسية بين الهند وباكستان، الأمر الذي شهد تقدماً ملحوظاً في الأعوام التالية من نفس العقد.

في حالات أخرى، يعمل التواصل بين المتسابقين الرياضيين أنفسهم كبادرة افتتاحية للمسابقات ثنائية الجانب والتي من شأنها أن تمهد الطريق لتحسين العلاقات الدبلوماسية وأكبر مثال على سلسلة من نوعية هذه القضية كان دبلوماسية "البنج بونج" بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة في بداية السبعينيات من القرن العشرين، ففي مسابقة البنج بونج (تنس الطاولة) أقيمت في اليابان عام 1971، تحادث البطل العالمي زيهانج زيدونج إلى جلين جوان وهو أحد أعضاء الفريق الأمريكي حيث كان

الأخير في حاجة إلى الركوب في حافلة الفريق الصيني بعد أن غادرت المركبة التي تقـل أفـراد فريقـه ونشأت صداقة بين زيهانج وجوان وتبادلا الهدايا واقترح زيهانج إقامة مبـاراة بـين الفريـق الصـيني والأمريكي في وقت تلاشت فيه العلاقات الدبلوماسـية بـين الـدولتين حيـث قـام فريـق البـنج بـونج الأمريكي بزيارة الصين في إبريل عام 1971، وتـم اسـتقبالهم بحفـاوة وقـام الفريـق الصـيني بزيـارة مماثلـة للولايـات المتحـدة في العـام الـذي يليـه، إن تحسـن العلاقـات بـين الشـعبين سـاعد في بـدء واستهلال علاقات دبلوماسية عاليه المستوي بين الحكومتين حيث قام وزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر بزيارة الصـين في أكتـوبر عـام 1971 وعقـب ذلـك كانـت تلـك الزيـارة التاريخيـة للـرئيس ريتشارد نيسكون للصين في فبراير عام 1972، وتم تخليد هذا الحدث ثقافيا بطريق مختلفـة وذلـك من خلال المؤلف الغنائي جون آدامز والذي كتب أوبرا غنائية بعنوان نيسكون في الصين.

تلعب الدبلوماسية الرياضية المتعددة الجوانب دوراً في اتجاهات مختلفة بشكل لا يماثل الدبلوماسية الثنائية لأن الدبلوماسية الرياضية المتعددة الجوانب تتسـم بكونهـا تـنظم وتقـام بشكل دوري من قبل منظمات المجتمع المدني العالمية الدائمة والتي تضـع القواعـد والأنظمـة الرياضية وكذلك القوانين الخاصة بالنزاعات القضائية، مثل هذه المنظمات تقوم بوضـع لائحـة المسـابقات الدوليـة ولائحـة العقوبـات وكـذلك تنظـيم المسـابقات وفي بعـض الحـالات تقـوم باستضافة تلك المسابقات ولكن مثلها في ذلك مثل الأشكال الأخرى للدبلوماسية الثقافية، فـإن هذه الكيانات الدولية وكذلك المسابقات الدولية والتي تـتم برعايـة هـذه الكيانـات يمكـن أن يكون كلاهما سببا للتباعد الثقافي ووسيلة مهمة للقضاء على هذا التباعد من بـين أكـبر وأشـهر هذه المؤسسات: اتحاد لعبة كرة القدم العالمي (الفيفا) وهي الهيكل العـالمي الـرئيسي لاتحـاد كرة القدم والذي يقيم كأس العالم لكرة القدم كل أربع سنوات والتي تعـد أكـبر مسـابقة يـتم تنظيمها عالمياً وتحظي بأكبر نسبة مشاهدة يمكن أن تحظي بها رياضة واحدة، وكذلك مجلس الكريكيت العالمي (ICC) ومجلس الراجبـي العـالمي (IRB) والـذي يقـوم بتنظـيم مسـابقات

كأس العالم للكريكيت والراجبي كل أربع سنوات، وكذلك اتحاد التنس العالمي (ITF) والـذي يضـم 205 اتحاد محلي (أكبر اتحاد تشهده الرياضة)، وكـذلك الاتحـاد الـدولي للتزحلـق (FIS) كـل هـذه المؤسسات تقوم بتنظيم دورة دولية سنوية من المسابقات للأفراد وكذلك للمسابقات على المسـتوي المحلي ، ومعظم الرياضات الأخرى والتي تحظي بمشاركة دولية لا يستهان بها، بما في ذلـك الألعـاب الرياضية (سباقات المضمار والميـدان، الجولـف، التزحلـق عـلى الجليـد، العـوم، سـباقات السيارات وحديثاً انضم إلى هذه المجموعة البيسبول) كل هذه الألعاب لديها منظمات دوليـة مشـابهة تقـوم بإدارة وتنظيم المسابقات الدولية كما أن العديد من المؤسسات الرياضية العالمية تحظي بنصيب أو جزء لا بأس به من الأموال وذلك من قبل وسائل الإعلام العالميـة والشركـات التجاريـة، الأمـر الـذي يقتضي الاهتمام بالرعاة (جمع راعي وهي الشركـات التـي تمـول الحـدث الريـاضي في مقابـل البـث التلفزيـوني أو الإذاعـي) حيـث أنهـم يلعبـون دوراً في الدبلوماسـية الرياضـية وهـذا يشـكل تحـديا دبلوماسيا آخر للمسئولين عن المنظمات الرياضية الدولية حيث أنه يتوجـب علـيهم القيـام بالـدور الإداري دون تداخل هذا الدور مع قدرتهم على تحقيق أهدافهم.

إن مثل هذه الكيانات الرياضية الدولية الكبرى على درايـة بقـدرتها عـلى أداء دور في القضـاء على التباعد الثقافي وكذلك قدرتها على أداء تلك المهام فعلي سبيل المثـال، فـإن بيـان المهـام الخـاص بالفيفا (اتحاد كرة القدم العالمي) على موقعها الالكتروني يذكر الآتي:

> "يعد العالم مكانا يعج بجمال الطبيعة وكذلك الاختلافات الثقافيـة ولكنـه أيضـاً مليء بالمحرومين من حقوقهم الأساسية ولذلك فـإن اتحـاد كـرة القـدم العـالمي (الفيفا) تقع على عاتقه حاليا مسئولية كبرى ألا وهي أن يصل إلى العالم ويحتك به من خلال كرة القدم والتي ترمز للأمل والتكامل... ونحن نـري أن مسـئوليتنا هي أن نساهم في بناء مستقبل أفضل للعالم مـن خـلال اسـتخدام قـوة شـعبية كرة القدم... إن كرة القدم لم تعد فقـط مجـرد لعبـة دوليـة، لكـن أيضـاً لـديها

القدرة على توحيد العالم ولديها من المميزات ما يجعلها قادرة على المساهمة بشكل كبير في المجتمع ، نحن نستغل قوة لعبة كرة القدم كأداة للتقدم الإنساني والاجتماعي وذلك عن طريق تدعيم عمل العديد من المبادرات حول العالم التي تعمل على مساندة المجتمعات المحلية في مجالات نشر السلام والتكامل أو الاندماج الاجتماعي، والصحة والتعليم و.........).

كتب جوزيف ستب بلاتر رئيس اتحاد كرة القدم العالمي في نهاية بيان المهمة التي تؤديها الفيفا "نحن نري أنه من واجبنا أن نقوم بأداء المسئولية الاجتماعية والتي تأتي جنباً إلى جنب مع وضعنا الذي يسمح لنا بإدارة وتنظيم أكبر رياضة محبوبة في العالم" كذلك مجلس الكريكيت العالمي يغلب عليه نفس التوجه حيث ذكر قائلاً: "إن رياضة الكريكيت العالمية سوف تجذب اهتمام الناس من كل الأعمار والخلفيات والأجناس والقدرات وسوف تلهمهم كذلك وفي أثناء ذلك تعمل على بناء روابط بين القارات والدول والمجتمعات وعلاوة على المنظمات الرياضية الدولية الفردية والمسابقات التي ينظمونها، فهناك أيضاً الألعاب الأولمبية الحديثة والمنظمات التي ترعي هذه الألعاب، هناك أيضاً الهيئة الأولمبية الدولية (ioc) حيث بدأت الحركة الأولمبية الحديثة عام 1896 على يد بيردي كوبرتن، وكان الغرض من تأسيسها بالتحديد هو تحقيق السلام العالمي عن طريق تقريب التباعد بين الدول والشعوب فمهرجان المباريات الأولمبية القديم والذي كان يسمح للرياضيين وأسرهم أن يسافروا للمهرجان ويشاركوا في الألعاب القديمة وأن يعودوا إلى ديارهم سالمين، كان قد تم الموافقة على إقامته من قبل ثلاثة ملوك يونانيين وذلك في القرن التاسع قبل الميلاد وكان يتم الإعلان عنه لدى الدول المشاركة عن طريق الرسل أو السفراء، وقد قامت الهيئة الأولمبية العالمية (ioc) بتطوير وتوسعة فكرة الأولمبياد في محاولة منها لتحقيق الأهداف الآتية:

- زيادة الوعي وتشجيع الزعماء السياسيين على العمل من أجل السلام.
- حشد الشباب لأجل تحقيق الأفكار والمثل الأولمبية.
- بناء علاقات بين المجتمعات المتخاصمة.

- تقديم دعم إنساني للدول التي تعاني ويلات الحرب.

وعلى وجه العموم:

- خلق نافذة من فرص الحوار، والتصالح، وحل النزاعات.

منذ بداية عام 1992، تقوم الهيئة الأولمبية الدولية بأداء سلسلة من مبادرات السلام بالتعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي يتم تحت رعايتها استخدام نموذج المهرجان الأولمبي للتخفيف من حدة التوتر بين الدول المتنازعة، وخلق مجال للتواصل والتفاوض ويشار إلى أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة تبنت دور الرسل أو الزعماء اليونانيين القدماء وذلك فيما يتعلق بتنظيم المهرجان الأولمبي كل عامين، وقبل عام من بداية الاولمبياد تتم دعوة دول العالم لبحث كونها على وفاق وامتثال لأهداف وأغراض ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو التسوية السلمية لكل الصراعات العالمية وذلك من خلال وسائل دبلوماسية وسلمية وكذلك إدراك أهمية مبادرات الهيئة الأولمبية الدولية لتحقيق الرفاهية الإنسانية والتفاهم الدولي. ففي عام 1992 تمت الموافقة على قبول الرياضيين في جمهورية يوغوسلافيا السابقة والتي انهارت وسط الصراع المسلح وذلك قبيل بدء الألعاب الصيفية المقامة في برشلونة للمشاركة في الألعاب الاولمبية ، وفي صيف عام 2000 في سيدني، شارك الرياضيون من كلا الكوريتين (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) معاً تحت ظل علم واحد هو شبه الجزيرة الكورية. كما أن احتلال جمهورية جورجيا في أغسطس من عام 2008 من قبل الاتحاد الروسي مع بداية أولمبياد بكين لا يمكن اعتباره على أنه يتماشى مع روح مهرجان الاولمبياد.

هناك حقيقة تتعلق بالنشاط الاوليمبي الحديث والألعاب التي ينظمها حيث أنها أصبحت مواقع دورية للنقاش الدبلوماسي الذي يحظى باهتمام ثقافي عالمي وذلك يُعزي إلى الألعاب. فقد قام أدولف هتلر بعرض المنجزات الخاصة بالنازية في الإمبراطورية الألمانية في أولمبياد عام 1936 المقامة في برلين، وقد قاطعت العديد من الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة أولمبياد عام 1980 في موسكو على أثر احتلال الاتحاد السوفيتي عام 1979 لأفغانستان. هناك جدل كبير بخصوص العملية التي تقوم

الهيئة الأولمبية العالمية على أساسها بتخصيص جائزة مربحة للمدينة التي تستضيف الاولمبيـاد عـلى أرضها والمشكلات التي تتعلق بتعاطي المتسابقين للمنشطات عمومـا، أن الجـدل الـذي يحظـى بـه النشاط الاولمبي يظهر وكأنه يماثـل ذلـك الجـدل الـذي تحظـي بـه الأحـداث والمـنظمات الرياضـية الدولية الكبرى. فالمشكلة الكبرى التي تواجه الدول والمنظمات الرياضية المحليـة وكـذلك الرياضـيين هي المصداقية والشرعية والنزاهة، وكذلك المسائل التي تتسـم بأنهـا دبلوماسـية في طبيعتهـا والتـي تتطلب القيام بعمليات التمثيل الدبلوماسي والتواصل، وتعتبر مسألة الإجازة أو الاعتماد فيما يتعلق بأي دولة تؤهل للمشاركة في الاولمبياد وأيها لا تؤهل حجـر الزاويـة في الشـأن الـدبلوماسي الأشـمل الذي يتعلق باعتراف الدول ببعضها البعض. بعـد الانهيـار المفـاجئ للاتحـاد السـوفيتي عـام 1991، شارك الفريق الاولمبي السوفيتي السابق في ألعاب برشلونة للموسم الصيفي تحـت مسـمي الفريـق الموحد وبعد أربعة أعوام، شكلت كل جمهورية كانت تابعة للاتحاد السوفيتي فريقها الخاص بهـا للنزول به في الاولمبياد، في بعض الأحيان قد لا يتفق على الدول التي يجب أن تؤهل للاولمبياد وفي بحث مشترك لأجل السماح لأكبر عدد ممكن من المشاركة في الرياضة، توصل النشاط الاولمبـي إلى أشكال من التصالح أو الحل الوسط والذي في بعض الأحوال يمكن أن يكون نموذجا لتسوية النـزاع السياسي الأكـبر المتعلـق بموضـوع إدراك أو اعـتراف الـدول ببعضـها الـبعض فلعـدة أعـوام كانـت جمهورية الصين في تايوان غير مسـموح لهـا بالمشـاركة في الاولمبيـاد وذلـك نظـراً لوجـود حكومـة جمهورية الصين الشعبية في بكين وبالتالي فإن هناك دولـة واحـدة تسـمي الصـين وكـذلك فريـق واحد يمكن له أن يشارك تحت اسم الصين وكانت حكومة بكين ضـد اسـتخدام مسـمي "تـايوان" وكذلك علم الصين، حيـث إن قبولهـا لـدى المجتمـع الـدولي والاعـتراف بهـا يتـداخل مـع حـدود الشرعية المتعلقة باستقلال تايوان، وفي النهاية توصلت الحكومتان حكومة بكـين وحكومـة إقلـيم تايبي لاتفاق مع الهيئة الاولمبية العالمية بشأن الأمور المتعلقة بمسألة السـيادة ومسـألة التسـمية والسماح لتايوان بالمشاركة تحت اسم إقليم تاتيبي الصـيني عـلى أن يرفـع علـم الاولمبيـاد (وهـو

عبارة عن خمس دوائر ملونة على خلفية بيضاء). إن الخوف من الاستبعاد من المسابقة الرياضية العالمية (الاولمبياد) والذي يُعد آلية أخرى للاعتماد الدبلوماسي من خلال الرياضة يمكن أن يخدم كدافع مهم للحكومات كي تلتزم بالقوانين الدولية للسلوك الرسمي كما أن المقاطعة الرياضية (الحرمان من المشاركة في الاولمبياد) نادرة الحدوث وتعتبر سلوكا قاسيا أو متطرفا. ويشار إلى أن العقود الطويلة من المقاطعة الرياضية لحكومة أقلية البيض في جنوب إفريقيا وكذلك النبذ العالمي قد لعب دوراً في تشجيع حكومة جنوب إفريقيا في النهاية على وقف سياسة التمييز العنصري والتحول إلى حكم الأغلبية الذي يستند على الديمقراطية. فالمؤسسات الرياضية الدولية هي التي تقرر ما إذا كانت المقاطعة مجدية أم لا وكذلك لها الحق في تطبيق أو العمل على سريان هذه المقاطعة ففي عام 2002، قام المجلس الدولي للكريكيت بتوجيه تحذير لفريق الكريكيت الوطني التابع لإنجلترا أنه ربما يتم إنزال عقوبات للفريق الرياضي لرياضة الكريكيت في مسابقة الكريكيت الدولية وذلك لرفضهم المشاركة في مباريات كأس العالم المقامة في زيمباوي بسبب رفضهم لسياسات الرئيس الزيمبابوي روبرت موجابى وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أعرب عن معارضته لقيام الفريق الانجليزي باللعب هناك في هذه الحالة، فإن مجلس الكريكيت الدولي دعم القوانين المتفق عليها بشكل عام والتي تتعلق في معظم الأحوال بأهمية وضرورة أن تضع جميع الأطراف التي تأهلت للمشاركة في المسابقة في حسبانها ضرورة المشاركة وتعلي من شأن استخدام المشاركة الرياضية كأداة في تسوية المنازعات السياسية والدبلوماسية.

الدين Religion

الدين، مثله مثل أشكال الثقافة الأخرى، يعد سببا ووسيلة للقضاء على العزلة أو التباعد بين الدول فالعديد من الديانات تتخطي الحدود القومية ويصبح لديها معتنقون وتابعون في عدة أماكن. إن البناء المؤسسي للديانات المنظمة يختلف بشكل كبير على الرغم من ذلك. فبعض الديانات تمارس وتسود بشكل سائد ومهيمن على المستوي

المحلي والبعض الآخر تمارس بشكل قومي داخل الدول القومية، وهناك أديان تتسم بأن لها كيان مؤسسي يتخطي الحدود القومية. وغالبا ما تؤدي المنظمات الدينية العالمية وظيفة ممثل المجتمع المدني العالمي والتي تخدم كجسور ثقافية بين الدول والشعوب المتخاصمة كما أن العلاقة بين المنظمات الدينية وحكومات الدول القومية أيضاً تختلف بشكل كبير عن الدول التي ليس لحكوماتها أي علاقة بالمؤسسات الدينية وتختلف كذلك عن الدول التي لديها مؤسسة كنسية أو دين راسخ حيث يلعب كبار رجال الدين دوراً تعاونياً في التواصلات الدبلوماسية للحكومة. فعلي سبيل المثال، أسقف كنيسة انجلترا ونظراً لأنها الابراشية العليا لقارة أوروبا فإن موقعه يسمح له بالتواصل مع رجال الدين الآخرين عبر أوروبا بخصوص الشئون الروحية أو الدنيوية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان أسقف هذه الابراشية ديفيد جيوفيري رويل، قادرا على أن يقوم بدور الرسول أو الجسر المفيد لنقل المعلومات بين الحكومة البريطانية ومجموعة من المتحدثين السياسيين أو المشاركين في المجتمع المدني عبر قارة أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. وهكذا، فإن رويل حاز على مكانة دبلوماسية ظاهرياً أكبر من الدبلوماسيين الحكوميين الانجليزيين من خلال زياراته الأوروبية فقط، وفي بعض الحالات النادرة الحدوث تتداخل الحكومات مع المنظمات الدينية ليصبح لهما حدود مشتركة والكرسي البابوي مثال شاذ من حيث أنه يعتبر بقايا دولة قومية مع حكومتها وهي المركز الرئيسي لمنظمة مجتمع مدني عالمية تضم أكثر من مليار تابع (من مختلف الدرجات) للمذهب الكاثوليكي الروماني للديانة المسيحية وعلى الرغم من أن إسرائيل تري نفسها كدولة دينية، إلا أن حكومتها لا تفرض السلطة الدينية على اليهود سواء في إسرائيل أو في الخارج ، ومنذ إلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924، لم تظهر أي منظمة إسلامية دولية رسمية تضم رموزا سياسية ودينية تتسم بالقوة وذلك في بلاد إسلامية مثل إيران والملكة العربية السعودية واندونيسيا وماليزيا تتحدث بصوت المسلمين على المستوى العالمي، وتعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي هي المنظمة التي تضم الحكومات القومية ذات الكثافة السكانية الإسلامية العالية.

تميل الأديان بطبيعتها إلى الالتزام بالتعايش السلمي وهنا مضمون رئيسي بالأساس في كل الأديان على الرغم من أنه - لسوء الحظ - لا يتم تطبيق ذلك المضمون بشكل كاف في الأغلب لذلك فإن المنظمات الدينية وكذلك المسئولين في هذه المنظمات يلعبون دوراً في التسوية الدبلوماسية للنزاعات وذلك بشكل دوري، كما يقومون بتدعيم التواصل بين الأطراف المتخاصمة فالزعماء الدينيون، إذا تم تبجيلهم، في العموم يتمتعون بدرجة من المصداقية والنوايا الحسنة لدى الحكومات المعادية والتي ربما لا تكون على استعداد لقبول الدولة الأخرى دبلوماسياً أغاخان على سبيل المثال، القائد الشيعي لأنصار الحركة الإسماعيلية، كان طوال حياته قائداً نشطاً في مجال الدعوة للتسامح الديني بين الأديان والقس المسيحي البروتساتنتي الأمريكي جيسي جاكسون قام بعده سفريات في مناسبات مختلفة لدول ليس لها علاقات على الإطلاق مع الولايات المتحدة وذلك لتحقيق بعض المهام مثل إطلاق سراح رهائن.

يمكن النظر إلى رجال الدين أيضاً على أنهم ُسبب للشقاق أو الخلاف وذلك عندما ينحازون في بعض المواقف بخصوص الشئون السياسية التي تُعني بها الدولة التي يسكنون بها وعلاقاتها مع الدول الأخرى فالبابا بياس الثاني عشر والذي تم انتخابه للبابوية عام 1939 أثناء الحكم الفاشي لبنيتو موسوليني بعد أن خدم كسكرتير أول لوزارة الخارجية في الكرسي البابوي خلفاً لسابقة بياس الحادي عشر، لاقي نقداً واسعاً نظراً لمشاركته في توقيع الاتفاقية البابوية (معاهدة) مع موسوليني والحكومة الفاشية بكرواتيا والإمبراطورية الألمانية التي يحكمها هتلر، وكذلك بسبب عدم تقديم الحماية الكافية لليهود في روما عندما اجتاحت الجيوش النازية تلك المدينة في نهاية الأمر عام 1944 ، أما الدالاي لاما، الزعيم الروحي للبوذيين بإقليم التبت والذي يعيش في منفي في الهند منذ إلحاق إقليم التبت بالصين عام 1959، يوجه إليه النقد من قبل جمهورية بكين بأنه سبب للخلاف والشقاق نظراً لدعمه السياسي لاستقلال التبت، وآية الله روح الله خوميني الزعيم الديني والدنيوي السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية تم انتقاده وشجبه بقوة من المجتمع الدولي في نهايات الثمانينات من القرن

العشرين وذلك لإصداره فتوى دينية يدعو فيه كل المسلمين حول العالم لقتل الروائي سلمان رشدي.

وبشكل أشمل فإن الثقافة في المجتمع الدولي تعد سبباً في التباعد والخصومة بين شعوب العالم والحكومات والمؤسسات وكذلك وسيلة فاعلة للقضاء على هذه العزلة أو التباعد، ويمكن أن تستخدم الدبلوماسية الثقافية من قبل الحكومات والمؤسسات العالمية والشركات العالمية ومنظمات المجتمع المدني في بناء جسور من التفاهم والتقارب بين الشعوب المختلفة وكذلك بين الدول، ومنذ الحرب العالمية الثانية والدبلوماسية ساهمت بشكل جوهري في منع حدوث صدام مسلح وتلقي بظلالها في القضاء على الفقر في العالم وعدم المساواة والصراعات الناشئة عن ذلك كما أن احتمال زيادة الاختلافات الثقافية قد يزيد من الصراعات الدولية، هذا الأمر يستوجب الحاجة إلى دبلوماسية ثقافية وإدارة أكثر فاعلية للجهود في مجال الدبلوماسية الثقافية ، فالدبلوماسية الثقافية لا تحتاج في إدارتها إلى الحكومات كي تكون فاعلة وإنما من المحتمل أن تكون أكثر فاعلية ونجاح عندما تتضافر جهود كل من الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني معاً.

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الثاني عشر

الخاتمـة

النظرية والممارسة الدبلوماسية المعاصرة:نظرة مستقبلية

Managing Military and Security Diplomacy

مقدمه: واقع الدبلوماسية الحالية أثناء الأزمة المالية عام 2008

Introduction: Contemporary Diplomacy in Practice During the 2008 Financial Crisis

بدأت الاضطرابات المالية العالمية في صيف وخريف عام 2008 بأزمة في سوق الرهن العقـاري عالية المخاطر في الولايات المتحدة والذي أدي إلى عـدم قـدرة الأسـواق الماليـة عـلى تحديـد أسـعار السندات المالية الدائنة والتي تمتلكها مؤسسات مالية كبري حول العالم، هذا بـدوره أدي إلى تجمـد في الأسواق الائتمانية وتدهور حاد في أسواق الأسهم حول العالم وتراجع كبير في الاقتصاد العالمي غير المالي، ويشـار إلى أن العمليـات الدبلوماسـية التـي حـدثت عنـدما تعـاون كـل المسـئولين في أغلـب الحالات لحـل هـذه الأزمـات ومنـع انهيـار النظـام المـالي العـالمي والعمـل عـلى إعـادة بنـاء النمـو الاقتصادي حول العالم كانت بمثابة لوحة فنية توضح بشكل حيوي كل الأفكـار التـي تـم عرضـها في هذا الكتاب. تمت السيطرة على الأسواق الائتمانيـة العالميـة، وتشـاور وزراء الماليـة ومحـافظو البنـوك المركزية مع بضعهم البعض من خلال تكنولوجيا الاتصال عن بعد وذلك بشكل شخصي، حيث تواصلوا وتقابلوا بشكل شخصي مع الرؤساء التنفيـذيين للشركـات الماليـة العالميـة الكـبرى مثـل سـيتي جـروب والبنك الملكي باسكتلندا وساكس جولد مان ومورجان سـتانلي وليـودز HBOS. تقـوم البنـوك المركزيـة بتنسيق عمليات خفض معدل الفائدة ومنح السيولة في الاقتصاد العـالمي وزيـادة تسـهيلات القـروض

حيث وافق وزراء المالية في الدول العظمى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة على تغيير رأس المال الخاص بالمؤسسات المالية الكبرى عن طريق أخذ أسهم بالتساوي كما تسهم المنظمات العالمية مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي كأدوات لمتشاورات والتداولات الدولية على نحو منظم كي تعمل على تحفيز الاقتصاد.و قد وافق صندوق النقد الدولي على أن يساهم في منح سيولة إضافية للتقدم المالي العالمي كما تمت دعوة محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية للقيام بدورهم في الدبلوماسية وذلك بانتخاب لجان أو هيئات تشريعية في بلدانهم على أن يكونوا قادرين على تبرير وشرح ما يقومون به من إجراءات وحيث أن الدول النامية تعاني من الركود العالمي الكبير، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في الدول النامية دعت إلى تقديم تنازلات من جانب الدول المتقدمة على أن يتم ذلك بشكل سريع من أجل إبرام أجندة الدوحة للتنمية لمنظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة العالمية.

يحاول هذا الفصل أن يطبق طرق التفكير الخاصة بالدبلوماسية المعاصرة والتي سبق ذكرها في الفصول السابقة على المشكلات والتحديات مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي من المحتمل أن يواجهها الدبلوماسيون في المستقبل القريب، وهناك سؤال منهجي رئيسي يطرح نفسه ألا وهو هل من المنطقي أن نتجاوز للاستمرارية والتغير في الجهات الدبلوماسية الحالية والعمليات الدبلوماسية ونحاول أن نضع نظريات للدبلوماسية بشكل أكثر تنظيماً، ويركز الجزء القادم بشكل أكثر تحديداً على العلاقة بين ممارسة الدبلوماسية ووضع نظريات عن الدبلوماسية في ضوء التغيرات الحالية (وكذلك ما هي عليه) في الممارسة الدبلوماسية. وعلى ما يبدو فإنه ليس من السهل كما قد يعتقد الواحد منا أنه من اليسير الفصل بين النظرية الدبلوماسية والممارسة الفعلية. يتبع هذا بيان لموضوعات الكتاب في إطار التحديات التي تواجه الدبلوماسية في المستقبل.

الدبلوماسية ما بين النظرية والتطبيق Theorizing and Practicing Diplomacy

ما معني كتابة نظريات عن الدبلوماسية؟ يمكن أن يخدم الجانـب النظـري مـن الدبلوماسـية عدة أهداف: فهو يحلل ويشرح بشكل أفضل ماهية الدبلوماسية وما يقوم به الدبلوماسـيون وهـو يخدم كموجه نحو الممارسة الأفضـل ويوضـح دور الدبلوماسـية في النطـاق الأوسـع مـن التفـاعلات الدوليـة والتـي تقـع تحـت مسـمي العلاقـات الدوليـة، وكـما تمـت الإشـارة إلى ذلـك مسـبقاً، فـإن الدبلوماسية في الحقيقة أصبحت فقط علما قائما بذاته يُـدرس للبـاحثين بـين الحـربين العـالمتين، ولم تصبح فكرة الدراسة النظرية للدبلوماسية مقبولة سوي بعد الحرب العالمية الثانيـة، والدبلوماسـية، مثلها مثل السياسية والعلاقات الدولية، كانت تُدرس كجزء من دراسة علم التاريخ كما أن النصـوص القديمة المكتوبة عن الدبلوماسـية والتـي كتبهـا دبلوماسـيون محترفـون أمثـال سـير ايرنسـت سـاتو ظهرت في شكل سير ذاتية مثل السيرة الذاتية لساتو والتي أسماها "دبلوماسي في اليابان"، وقد ظهـر منذ الحرب العالمية الثانية اتجاهان واسعان في مجال كتابة النظريات الخاصـة بالدبلوماسـية: الأول عبارة عن طريقة وضعية - يقينية على وجه العموم لوضع الدبلوماسـية في إطـار العلاقـات الأمنيـة المتبادلة بين دولتين، أما الثاني فهو عبارة عن رؤية ما بعد الوضعية اليقينية عن الدبلوماسـية حيـث تشمل نطاقا أكبر من الجهات الدبلوماسية والعمليات الدبلوماسية، ويعتبر الاتجاه الأول العلاقة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالدبلوماسية شيئا مختلفا كثيراً عما يتضمنه الاتجاه الثاني.

يُعتبر الباحثون في الاتجاه الأول هم الذين شكلوا فكرتنا الحالية عن الدبلوماسـية وذلـك مـن خلال نظرياتهم عن الدبلوماسية، حيث قاموا في هذه العملية بتطوير مجال للدراسة أو فرع ثانوي يسمي الدراسات الدبلوماسية، وقد صاغ المناصرون لهذه الفكرة الكلاسيكية للدراسات الدبلوماسـية بدءاً من سير هارولد نيلسون إلى آدم واطسون وجيوف بيردج الفهم القويم للدبلوماسية كـما ظهـر في الفصـل الأول عـلى النحـو التـالي، أولاً: تعتـبر الدبلوماسـية هـي العلاقـات بـين الـدول القوميـة، ثانياً: تختص الدبلوماسية بأمور السياسات العليا، وثالثاً: نشأت في عصر النهضة الأوروبيـة واتصـفت

بكونها فوق التاريخ واستمرت بالرغم من التغير الكبير في النظـام الـدولي، ويلاحـظ أن الدبلوماسـية طبقاً لهذه الرؤية التقليدية تطورت جنباً إلى جنب مع ظهور الدولة القومية وفكرة سـيادة الدولـة، كما أن اتفاقيات اوسنا بيرك ومانستر واللتين أسسـتا سـلام ويسـتفاليا في عـام 1648 كانـت كلتـاهما نتاجا رئيسيا لظهور الدبلوماسية كما نعرفها، وحجر الزاوية في خلق نظام الدولة القومية الذي عـزز الممارسة الدبلوماسية، وكانت هذه الاتفاقيات وغيرها بمثابة المحتوي أو البناء الجوهري لما يجب أن تكون عليه الدبلوماسية المتعلقة بالسياسات العليا وهيمنة الخيار الأمني فوق الخيـارات السياسـية الأخرى، ويمكن النظـر إلى السياسـات العليـا للسـيادة بطريقـة خاصـة عـلى أنهـا تشـير إلى الأقـاليم والحـدود والسـكان أو حتـى الاسـتعمار والاسـتيلاء عـلى الأرض. عنـدما تتعلـق السياسـات العليـا بالاقتصاد، فإنها تنظر للشئون الاقتصادية فقط من المنظور الأمني: هـل هنـاك بـترول وغـذاء كـاف للجيش والأسطول في المقام الأول، ولعامة الشعب في المقام الثاني؟ هـل مصـادر الطاقـة قـادرة عـلى توفير طاقة للصناعات الثقيلة التي تحتاجها القوات المسلحة؟

لكن منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، اعترضت مجموعة جديدة مـن البـاحثين أمثال دونالي، وبيريان هوكينج، ريتشارد لانجهورن، اجيميس دير ديريان وكوستاس كونستاتينو، على النظرية الدبلوماسية الكلاسيكية الوضعية ووجـدوا أن الفهـم القـانوني للدبلوماسـية يقلـل من أهمية المكون الرئيسي للممارسة الدبلوماسية المعاصرة ويهمشه ويمحوه، والأهـم مـن ذلـك أن القانون التقليدي للدبلوماسية يقلل من قيمة الشأن الاقتصادي والثقافي على حسـاب الشـأن الأمني- هذا إذا لم يُمحها، ويتم هذا على عدة مستويات مختلفة: أولاً أن التمركز العقلاني حـول تركيز الدولة على السياسات العليا لنظام ويسـتفاليا كـان دائمـاً مـا يهمـش الجانـب الاقتصـادي والاجتماعي بنفس الطريقة التي ميزت وضع الجهات الرسمية في النظام الدولي على الأشكال الأخـرى مـن الجهـات مثـل الطبقـات الاجتماعيـة والمجموعـات السياسـية شـبه القوميـة أو الجهات غير الرسمية مثـل الشركـات، ويسـمح هـذا التركيـز والـذي يعـد جـزءا مـن الاتجـاه

الواقعي الحديث في الجانب النظري للعلاقات الدولية حالياً بالكاد بظهور المنظمات الدولية ويقلـل من دور الجهات غير الرسمية، وكرد فعل على هذا الاتجاه يلفت الناقـدون الانتبـاه إلى كـل العمـل القنصلي، والدبلوماسية التجارية الدعائية وتسهيل الأعمال وزيادة الصادرات الذي تقوم بـه معظـم الحكومات على الدوام منذ اتفاقية ميثوين الأوروبية البرتغاليـة عـام 1702 وحتـى اتفاقيـة مـراكش عام 1995 والتي أدت إلى ظهور منظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى اتفاق بريتـون وودز عـام 1944 والذي أدى إلى ظهور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن العديـد مـن الجهات الدبلوماسية المهمة والمفاوضات المهمة والاتفاقيات الدولية والثنائية المهمة كانت كلها تركز على التجارة العالمية.

يزعم الباحثون في الدراسات الدبلوماسية التقليدية أن الحكومات وكذلك دبلوماسـييها كـانوا لا يولون اهتماماً كبيراً للتجارة والاقتصاد وذلك فيما يخص العلاقات مع الدول الأخرى، وعوضـا عـن ذلك فإنهم يزعمون أن الدبلوماسيين يعتـبرون الاقتصـاد وسـيلة لكسـب ميـزات سياسـية أو وسـيلة للحد من التهديدات، أو لزيادة الأمن، والعديد أن لم يكن معظم الدبلوماسيين التقليديين على مدي التـاريخ كـانوا يـزدرون الدبلوماسـية التجاريـة حيـث يعتقـد الدبلوماسـيون أن التفـاوض بشـأن الاتفاقيات التجارية يعتبر شيئا يحط من قدرهم ولا يتناسـب مـع مكـانتهم العاليـة المعتـادة وهـم يزعمون ذلك ويقولونه، غالبا بشكل سري، وأحيانـاً عـلى المـلأ ، وكـان لـدى الدبلوماسـيين في القـرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اعتقاد بأن قبول المناصـب التجاريـة في وزارة الخارجيـة لـه أثـر مدمر على تقدمهم الوظيفي وقد سخر وليام ايـورات جلادسـتون، أحـد رؤسـاء الـوزراء البريطـانيين العظماء، على الملأ من المساومة والمماحكة التـي تتصـف بهـا الدبلوماسـية التجاريـة، والتـي ربطهـا بالتجار أو العاملين في التجارة ، ومع ذلك، فإن جلادستون يعتبر واحدا من الدبلوماسيين التجـاريين العظماء على مر العصور نظراً لقيامه بتوقيع الاتفاقيـة التجاريـة الفرنسـية الانجليزيـة كوبـدين - شـيفالير عـام 1860، وهـي نـوع مـن الاتفاقيـات تعتـبر الأصـل لاتفاقيـة الجـات والتـي أسسـت

مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية وقللت من التعريفات الجمركية عبر أوروبا بنسبة حوالي أكثر من 50% وغيرت من الشكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للقارة الأوروبية، وبالطبع، لو سئل جلادستون في ذلك الوقت لماذا قمت بتوقيع هذه الاتفاقية، لأجاب قائلاً إنه من أجل التخفيف من حدة التوتر العسكري الذي كان قائما بين انجلترا وفرنسا في أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

لدى الباحثين في مجال الاجتماع التاريخي تفسير آخر لهذه الظاهرة ألا وهو الطبقة الاجتماعية حيث كان هؤلاء الذين يلتحقون بالسلك الدبلوماسي في أوروبا وشمال أمريكا منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين من العائلات الارستقراطية والذين كونوا ثرواتهم وممتلكاتهم من إيرادات الأراضي الزراعية أو من خلال الخدمة لدى الحكومة الملكية أو من خلال تدبير الموارد المالية وحسن استخدامها، ولقد اعتبر الدبلوماسيون أن الطبقة التجارية الصاعدة والتي كان السبب في نشأتها هو رسوخ نظام الدولة القومية وهي بدورها زادت في صلابة وقوة هذا النظام، اعتبروا أن هذه الطبقة تتسم بأنها سوقية، فهم يريدون تقديم القليل أو المساهمة بالقليل بخصوص المساومات والتعاملات التجارية بقدر الإمكان، ولقد شرح المؤرخ التاريخي د.س.م بلات أسباب سعادة الدبلوماسيين في وزارة الخارجية البريطانية في عام 1870 عند توقف المفاوضات الخاصة باتفاقيات تحرير التجارة لصالح سياسة التجارة الحرة أحادية الجانب قائلاً:

> النبلاء يتصفون بأنهم يتضجرون وتثبط همتهم وتنقصهم الخبرة فيما يتعلق بالشئون التجارية والمالية أو يجدون في سياسة عدم التدخل التبرير الذي يبحثون عنه، وباستطاعتهم تفادي الاتصالات البغيضة مع أشخاص ومشكلات ذات صلة بالممولين التجاريين وبنية حسنة فقط بالإشارة إلى التقاليد التي تملي عدم التدخل والتجارة الحرة والتنافس الحر. وكان صحيحاً أن السياسات العليا عند مستوياتهم وفي المجتمع الذي يندمجون معه كانت شائقة بدرجة كبيرة، ويشار إلى أن النزاعات الفكرية والخيارات المفضلة لدى الأكاديميين الأمريكيين فيما

بعد الحرب العالمية الثانية والتي تعكس النزاعات السياسية والاقتصادية والثقافية الحالية كانت مفيدة وذات أثر في تشكيل النموذج السائد للدراسات الدبلوماسية، مثلما كانت كذلك بالنسبة للنظام الشامل للعلاقات الدولية كما بدأ الاقتصاد السياسي العالمي في التغير والتطور وتغيرت معه الدبلوماسية بشكل واضح، وفي نفس الوقت استمرت الدراسات الدبلوماسية في توضيح وتدعيم وتقوية التمثيل التقليدي لمن يقوم بأداء الدبلوماسية وما الذي يجب أن يركزوا على تأديته بشكل أكبر ويميل الباحثون في الدراسات الدبلوماسية إلى التركيز على أمور مثل تقسيم ألمانيا، وأزمة الصواريخ الكوبية ومباحثات SALT والصراع الدائر بشأن عدد الجمهوريات السوفيتية وأي دولة صينية أولى بالمقعد في الأمم المتحدة وزيارة الرئيس ريتشارد نيسكون إلى الصين، والانفراج في العلاقات الروسية الأمريكية، وتركز الدراسات على المفاوضين الذين يشاركون في تسوية صراعات الحرب الباردة ولعل أبرزهم في ذلك العصر، هو وزير الخارجية الأمريكية هنري كسنجر الذي كتب واحدا من أبرز المؤلفات في هذا المجال واسماه "الدبلوماسية".

وهكذا طوال فترة الحرب الباردة، يشترك النموذج الأمني الثنائي القطب الواقعي الحديث في الكثير مع نقيضه الثاني الذي يتعلق بالاقتصاد العالمي الليبرالي الحديث، ويجب أن تولي الاتجاهات النظرية الكبرى نحو فهم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً بهذه العلاقة الشائكة ، فالواقعية الحديثة ، بتركيزها على الأمن والليبرالية الحديثة بتركيزها على التعاون الدولي يجمع بينهما نقاط تشابه كثيرة كنظريات في العلاقات الدولية، ويلاحظ أن مركزية الدولة والمنهج التجريبي كانا في صميم كلتا النظريتين فكلا الاتجاهين فرق بين الشكل الدولي والمحلي، والعام والخاص، السياسة والاقتصاد. ويمكن أن نفهم أن ظهور الليبرالية الحديثة في السبعينيات من القرن العشرين ليس فقط كصور تقليدية متغيرة لما سبقها وإنما تركز الليبرالية الحديثة على ظهور مؤسسات دولية تعمل على تذليل العقبات لأجل التعاون بين الدول القومية، كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل 3 تدرك الدراسات الدبلوماسية القديمة أن هذه

المؤسسات تعتبر جسوراً للدبلوماسية بين الدول لغرض التواصل والتفاوض بشأن شئون بعينها، فإدراك حقيقة أن هذه المؤسسات تعمل على تدعيم التعاون قد يبدو ملائما نظرياً لأجل تحديث طرق تفسير الدبلوماسية كتمثيل وتواصل بين الدول من أجل الوصول إلى حل وسط فيما يتعلق بالمصالح والحد من الخلافات لكن الليبرالية الحديثة أيضاً تنطوي بداخلها على مبدأ معين من مبادئ الاقتصاد العالمي والذي يفترض نفس التفرقة بين الدولي عن المحلي والعام عن الخاص والسياسة عن الاقتصاد، وتضع تصورا عن كيفية تشكيل وبناء الاقتصاد العالمي على هيئة قواعد تكنوقراطية فهي تقضي على احتمالية النزاع السياسي المتعلق بالأهداف الاقتصادية الدولية للتجارة الحرة في البضائع والخدمات، والتدفق الحر لرأس المال والاستثمارات عبر الحدود وأهمية تسعير سوق البضائع والخدمات ، لذا فإن الليبرالية الحديثة تمهد الطريق لعودة تركيز الدبلوماسيين التابعين للدولة القومية والباحثين على الشئون المتعلقة بالسياسات العليا. تتفاوض حكومات الدول بشأن اتفاقيات التجارة لأجل تحقيق أهداف تتعلق بالسياسة والأمن كلاهما على السواء، وتحاول الليبرالية الحديثة إنهاء تهميش كل الجهات الدبلوماسية غير الرسميين، حتى المؤسسات الدولية نفسها وذلك عن طريق اعتبار هذه المؤسسات على أنها تلعب أدواراً غير متحيزة عند تواصل الدول وتفاعلها مع بعضها البعض.

تزعم دونا لي وديفيد هورسون أن تأثير ما يسمونه النموذج العقلاني الإيجابي على الدبلوماسية النظرية هو أن يجعل الدبلوماسية التجارية "متواجدة ولكن غير مرئية"، حيث أشار كلاهما إلى أن الدبلوماسية التجارية كانت دائماً في قلب التواصل والتمثيل الدبلوماسي من قبل ظهور الدول المدنية في عصر النهضة في شبه الجزيرة الايطالية كما أن الرحلات التجارية كانت مألوفة منذ العصور القديمة. أن العمل خارج نطاق الترتيبات الخاصة بالدفع عبر الحدود السياسية وبين الأنظمة المالية المختلفة كان جزءا من صميم مهام العلاقات الدبلوماسية حتى منذ ظهور الدبلوماسية الحديثة وكما يظهر في الدراسات الدبلوماسية فإن كلا من لي وهورسون مقتنعان بأن النشاطات التجارية

أخذت الجزء الأعظم من وقت المهام الدبلوماسية والوزارات التي أرسلت هذه المهام وهم يؤيـدون ذلك ويعضدونه عن طريق فحص السجلات التاريخية للتواصلات والعلاقـات الدبلوماسـية وكـذلك الصـفقات عـلى العكـس مـن المجـالات المفضـلة لـدى الدبلوماسـيين وهـي المجـالات التـي يؤكـد الدبلوماسيون أنهم يهتمـون بهـا، ويـزعم كـل مـن لي وهورسـون أنـه فـيما يتعلـق بـالإدراك وفهـم الاقتصاد السياسي للدبلوماسية فإن نشاط الدبلوماسية التجارية بطبيعته يندمج مـع الشـأن المحـلي والعالمي، الخاص والعام، الاقتصادي والسـياسي، حيـث يجلـس رجـال الأعـمال حـول العـالم وكـذلك الشركات المحلية مع موظفي الحكومة كي يخططوا لأجل استراتيجيات التصدير والسفريات الخاصـة بالاستثمار وكيفية تنظيمها، كـما أن السياسـات الاقتصـادية الخارجيـة يـتم التـداول بشـأنها بشـكل سياسي بين الجماعات ذات الاهتمام المختلف في المجتمـع، فعـلي سـبيل المثـال هـل اتفاقيـة دوليـة ليبرالية حديثة بشأن الاستثمار من شأنها أن تساعد العمال في الهنـد أم تـؤذيهم وكـذلك العـمال في كندا؟ ولا تعتقد المنظمات غير الحكومية، والإعلام وعامة الجماهـير في هـذه البلـدان أن مثـل هـذه الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستثمار سوف تقدم لهم يد العون، لذا قاموا بتنظيم معارضة عبر حدود الدولة القومية وذلك عن طريق الشبكة العنكبوتية وكانت النتيجة أن دبلوماسـيي الدولـة القوميـة وكذلك دبلوماسيي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قاموا بإجراء مفاوضات بشأن تلك الاتفاقيـة عام 1998، وأجمعوا على أن الاتفاقية يجب أن تعضد وتساعد العمال.

لاحظ كل من لي وهدسون أن الدبلوماسية تُصور بشكل طائش على أنها مركزيـة أوروبيـة. وهـذا ليس مصادفة ولكنه جزء لا يتجزأ من فكرة الدبلوماسـية كحجـر أسـاس في نظـام الـدول الأوروبيـة بـل يضـع الدبلوماسـية داخـل إطـار الثقافـة الخاصـة وفي فـترة تاريخيـة معينـة حتـى إذا اعتـبر الجهـات الدبلوماسية والأهداف والوظائف الدبلوماسية كشأن خالد فيما وراء التاريخ أو ضد التاريخ ، لكـن فهـم الدبلوماسية من هذه الزاوية يقتضي أن تستبعد الثقافات الأخـرى والاجتيـاح العظـيم الشـامل للتفاعـل بين الثقافات والعمليات المنظمة للتمثيل الـدبلوماسي والتفاعـل بـين الثقافـات والتـي تحـدث في أغلـب

العالم منذ زمن بعيد، ويقدم الكتاب المهم الخاص بكيشان رانا والذي يسمي "داخل الدبلوماسية" وصفا دقيقا للممارسة الدبلوماسية المعاصرة في أطار الفهم التاريخي لدبلوماسية الهند والتي ترجع إلى ما يقرب من القرن الثالث عشر قبل الميلاد على الأقل، فالدبلوماسية التقليدية لا تشجع دراسة هذه التفاعلات لأنها لا تري أن حكومات ما قبل ويستفاليا لها مكانة مماثلة للدول القومية، ويقترح كل من لي وهدسون أنه من الأفضل على سبيل المثال، أن نختار نموذجا للنظام الدبلوماسي، على ألا يكون نظاما مغلقا كدبلوماسية يوستفاليا للدول المدنية في شبه الجزيرة الايطالية في القرن الخامس عشر، ولكن من الأفضل أن نختار المهام الاقتصادية والثقافية المختلفة والتي كانت لفترة من الزمن تتم بين الجمهورية الفينيقية ومجتمعات ليفانت وآسيا.

ذهب كوستا كونستانتنو بعيداً في هذا الشأن حيث افترض فكرة تناول الجانب النظري للدبلوماسية بشكل مستقل عن ممارسة الدبلوماسية حيث تناول كونستانتنو الفكرة الكلية للمؤسسة وزعم أن الدبلوماسية كعملية ليست فقط وظيفية ولكن بحكم طبيعتها هي غير موضوعية ومتداخلة، فالأعضاء والممثلون الدبلوماسيين لا ينفصلون عن الدبلوماسية ولكنهم يتواجدون بشكل بنائي واجتماعي من خلال التفاعل الدبلوماسي، ويزعم كونستانتنو أننا في حاجة إلى أن نتساءل كيف يمكن لعمل تمثيلي دبلوماسي أن يجسد في التمثيل الذي يتطلب استكشافا لسياسات عمليات الاعتماد والتي يُسمح من خلالها لشخص ما أن يتحدث باسم شخص آخر ذي سيادة ، ويفترض كونستانتنو على سبيل المجاز أن اللغة نفسها تُعتبر نوعاً ما بمثابة السفير فهي تعد ممثلا دبلوماسيا من المرسل إلى المستقبل، من الكاتب إلى القارئ، من المتحدث إلى المستمع، هذا السفير (اللغة) ينقل النظرية من المرسل إلى مكان أجنبي، هذا الأمر من شأنه أن يجعل النظرية دبلوماسية و"مسيسة".

إن فهم الجهات الدبلوماسية وأعمال التمثيل الدبلوماسي التي تقوم بها بهذه الطريقة لها مضامين مباشرة في كيفية ممارسة الدبلوماسية طبقاً لقول كونستانتنو حيث يشير كونستانتنو إلى أن جيكويز ديرا يعتقد أن المنهج الفلسفي يُعد من أعمال السفارة،

حيث تتم عملية نقل الكيان حيث من خلال الإرسال من المرسل، فـإن الكيـان ينتقـل إلى المسـتقبل ويوافق ديريدا على أن أوراق اعتماد هؤلاء السـفراء الـذين ينقلـون النظريـة دائمـاً مـا تكـون مثـار تساؤل لأنهم ليسوا السيادة نفسها ولكنهم فقط ممثلين لهذه السيادة ، ومن هنا فإن الدبلوماسيين يجب أن يرفضوا اعتماد سفراء يدعون حقيقة أصلهم وأصل حقيقتهم، وعندما ينقل الدبلوماسـيون رسائل من رؤساء الدول التابعين لها، فإن معاني هذه الرسائل دائماً ما تخضع للتفسـيرات أو التأويـل فالرسائل الدبلوماسية ليست دائماً كما تبدو وبنفس الطريقة وربما لا يسمعون ما يريـدون سـماعه، لذا فإنهم يفسرون الرسائل بطريقة تُسعد رؤساء دولهـم ، فعنـدما أعلـم الدبلوماسـيون العراقيـون نظراءهم الأمريكيين والبريطانيين عام 2002، بعـدم امـتلاك حكومـة صـدام حسـين لأسـلحة الـدمار الشامل، لم يصدقهم بعـض الدبلوماسـيين الأمـريكيين والبريطـانيين، في حـين صـدقهم الـبعض الآخـر وأصبح لدى القادة الأمريكيين والبريطانيين قرار سياسي بشأن أي تفسير يتوجـب علـيهم أن يقبلـوه ويتصرفوا على أساسه أن سفير النظرية شيء معترف به طبقاً لكونستاتينو لكن فقـط إذا أدركنـا أنـه رسول ليس له صفة سيادية، ولـكي تكـون مقبولـة وشرعيـة يتوجـب عـلى النظريـة الدبلوماسـية أن تستخدم استراتيجيات وأساليب الدبلوماسية. فالنظرية يجب أن تكون موضوع الدبلوماسية نفسها، وهي تحتاج أن تنعكس على المصطلحات والمقولات التي تستخدمها. إذ يدعونا منطـق كونسـتاتينو إلى أن نفكر في الممارسة الدبلوماسية كنظريـة دبلوماسـية مسـتمرة دائمـاً إلى الحـد الـذي لا يجعـل الدبلوماسيين والباحثين في مجـال الدبلوماسـية يؤكـدون أو يفترضـون أن التواصـل الـدبلوماسي جـدير بالاعتماد والقبول، وهو خارج نطاق التفسيرات (لا يخضع للتفسير أو التأويـل) ، وبشـكل أسـاسي فـإن الاتجاه الوضعي اليقيني والاتجاه ما قبل الوضعية نحو الجانـب النظـري للدبلوماسـية يختلفـان فـيما يعنيانه بشأن الممثلين الدبلوماسيين والممارسة وكذلك يختلفان بشأن الكيفيـة التـي يتنـاولون بهـا دور النظريـة نفسـها، إن الدراسـات الدبلوماسـية القديمـة قـد قـدمت إسـهامات مهمـة في مـدي فهمنـا للدبلوماسية المعاصرة، كما تم إيضاح ذلك في الفصول السابقة، لكن لدرجة ما فيما عـدا هـذه النقطـة

فإن الاتجاهات النظرية ما قبل الوضعية أو اليقينية أصبحت ضرورية لأجل فهم نشأة الدبلوماسـية في الماضي القريب ولأجل فهم التحديات التي نقابلها في المستقبل القريب.

التحديات أمام النظرية والتطبيق في الدبلوماسية تمضي قدماً

Challenges for Practicing (and Theorizing) Diplomacy Going

في الفصل الأول من هذا الكتاب، تم اقتراح موضوع مفـاده أن دراسـة الدبلوماسـية المعـاصرة تقدم أفضل طريقة لفهم التفاعل العالمي المعاصر في عالم معقد يضم الجهات الدبلوماسية الرسـمية وغير الرسمية والعديد من المؤسسات والهياكل كما أن المضـمون الـرئيسي للدبلوماسـية في الاقتصـاد السياسي العـالمي- حيـث الـدول القوميـة لا تقـل أهميـة، لكـن تنضـم إلى عـدد مـن الجهـات غـير الحكومية التي تتمتع بقدر معتدل مـن القـوة والتـأثير- هـو أن الدبلوماسـية تحظـى بتقـدير مـن يؤديها بشكل أقل مما يؤديه وكيف يؤديه. ففي يناير عام 2009، الشبكة الإعلامية العالميـة لشـئون الأعمال CNBC ذكرت قصة حول كيفية قيام بعض القراصـنة باختطـاف سـفن تجاريـة في المحـيط الهندي واحتجاز طاقمها وما تحمله من بضائع لأجل الحصول على فدية وقاموا بتعيـين متحـدث كي يتكلم بصورة دورية للإعلام عن أمـور تتعلـق بمـا يمارسـونه مـن أعـمال وقـد ذكـر المتحـدث باسـم القراصنة بعض المعلومات مثل عدد القراصـنة الـذين لقـوا حـتفهم في الصراع المسـلح مـع القـوات البحرية الذين حاولوا استعادة السفن، وقد وصفت مذيعة الأخبار ايـرين بيرنيـت المتحـدث باسـم القراصنة على أنه متخصص في العلاقات العامـة مـع كلمـة سـاخرة ألا وهـي ليسـت هنـاك دعايـة سيئة، ومن الواضح أن يفهم هذا في سياق هذا الكتـاب عـلى أنـه مثـال أخـر للتمثيـل الـدبلوماسي والتواصل للدبلوماسية الشعبية من قبل ممثـل غـير رسـمي - في هـذه الحالـة هـو ممثـل لمنظمـة إرهابية عالمية ، مرة أخرى وبمواكبة رأي كونستاتينو، في الدبلوماسية في عصر التجمع غير المتجـانس للدول القومية ما بعد ويستفاليا والدبلوماسيين غير الرسميين، عنـدها تصـبح السـيادة أقـل أهميـة من القوة، هذا جـدال بالكامـل حـول الفاعليـة، إن الحكومـة الإقليميـة دون القوميـة والتـي هـي قادرة على التفاوض من أجل اسـتجلاب اسـتثمار ضـخم مـن قبـل شركـة طاقـة عالميـة إلى إقليمهـا

بالتعاون مع منظمة بيئية عالمية ربما تعتبر أكثر مهارة في الشئون الدبلوماسية من الحكومات الفيدرالية غير المجدية ذات السيادة على أقاليمها لكن وزارتها المختصة بالتطور الاقتصادي لا تلعب أي دور في هذا الشأن. وكما يزعم براين هو كينج، من المحتمل إهمال المؤسسات الدبلوماسية التقليدية مثل وزارات الخارجية ويتم تخطيطها الواقعي للممارسة الدبلوماسية إلى الحد الذي يحاولون فيه أن يؤدوا دورهم التقليدي كحراس لوزارات الدولة الأخرى التي في حاجة للتفاعل مع نظرائها الآخرين إلى الحد الذي يصبحون عنده قادرين على العمل كأدوات ربط الحدود التي تسهل وتهيئ التواصل بين أعضاء الدولة الكثيرين ووزارات الحكومة الأخرى (وممثلين عن الأعضاء غير الرسميين)، عندها سوف يستعيدون دوراً في صميم الممارسة الدبلوماسية.

ومن هنا، العودة إلى مناقشة الهيكل الإداري التي تمت الإشارة إليها في الفصل الأول، فإن الدبلوماسية تتم في عالم تصبح فيه الوكالة ذات اليد العليا: من يعمل كممثل دبلوماسي وكيف ينخرط في العمل الدبلوماسي وكيف يؤدي عمله الدبلوماسي بشكل جيد، فالمؤسسات تتفاعل مع الوكلاء كضوابط للدوافع والتصرفات وليس كمحددات بالمعني الوضعي الميكانيكي، ومن بين المؤسسات التي تؤثر في الدبلوماسية - وهي المؤسسات الأكثر أهمية - هي المؤسسات الدبلوماسية، مؤسسات الحوكمة وكل مؤسسات اقتصاد السوق العالمي. يلاحظ أن المؤسسات تظهر وتتواجد وتتطور عبر التاريخ، لذا فإن الخيارات المؤسساتية تحكم الطرق التطورية التي تسلكها المؤسسات والخيارات التي يوفرها ممثلو المستقبل لهم ، على سبيل المثال، عندما انضمت حكومة الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، فإنها ألزمت نفسها بأهداف تحرير التجارية العالمية وكذلك بمبادئ وقوانين التمثيل الدبلوماسي والتواصل في الهيكل الخاص بمنظمة التجارة العالمية وبفعل هذا فإن حكومة بكين أدركت أنه من الصعوبة بمكان أن تغير رأيها وأن ترفض أهداف منظمة التجارة العالمية وقوانينها وممارساتها لاحقا، ذلك لأن التكلفة السياسية للانسحاب من مثل هذه المؤسسة أعلي بكثير من تكلفة عدم الانضمام منذ البداية.

يتعلق أحد التساؤلين الفلسفيين الواسعين اللـذين أثـيرا في الفصـل الأول بكيفيـة التمييـز بـين الاستمرارية والتغير في الدبلوماسية والأمر الذي أصبح واضحاً جلياً من هذا البحث هو لو أننا ننظـر إلى الدبلوماسية من حيث وظائفها الرئيسية المتعلقة بالتمثيل والتواصل، فإن الاستمرارية الضرورية للدبلوماسية تقبع في حقيقة أن هذه الوظائف الجوهرية لا تتغير بشـكل كبـير عـبر الزمـان. عنـدما يكون هناك تمثيل وتواصل، فإن الدبلوماسية تدوم، حتـى لـو زادت أنـواع الممثلـين الـذين يقومـون بالعمل الدبلوماسي ولو تنوعت قنوات وتقنيات التواصل.

هناك تغيران مهمان مستمران في مجراهما دون توقف: الأول هو أن السلطة أو القـوة داخـل النظام قد تغيرت وأصبحت أكثر انتشاراً، فعمر المجموعة الصغيرة ذات القوى العظمى والتـي تـدير معظم العلاقات الدبلوماسية يتقلص بسرعة. ثانياً: عدد الجهات الحكوميـة وغـير الحكوميـة بـدأ في التزايد، كذلك فإن كمية التواصل والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض وتسوية الخلافات قد تزايد بشكل كبير ومن المحتمل أن يستمر في الزيادة ، فعلي سـبيل المثـال، دعـت حكومـات الـدول العظمـى في محاولة لاحتواء الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، إلى إقامة قمة الدول العشريـن الكـبرى والتـي تتكون من رؤساء حكومات الدول العظمى وكذلك حكومات الدول النامية الكبرى وذلك في نـوفمبر عام 2008، كما عقد اللقاء المعتاد للنادي الدبلوماسي الحصري لمجموعة السـبع دول العظمـى ذات النفوذ المالي العالمي، وعلى أية حال فإن الإدارة الفاعلـة للأزمـة الماليـة العالميـة لعـام 2008، كانـت تتطلب ليس فقط تجمع الدول السبع العظمى كي يلتقوا عـلى أسـاس دوري، لكـن أيضـاً المقـابلات المنتظمة لمجموعة الدول العشرين كي تصبح جزءاً من الهيكل الفاعل للدبلوماسية الاقتصـادية. دون المشاركة الفاعلة والكلية من الدول ذات القوى الاقتصـادية الناشـئة مثـل الصـين والهنـد والبرازيـل، يصبح من الصعب بل ومن المستحيل عـلى مجموعـة الـدول السـبع العظمـى أن توافـق وتنفـذ أو تحقق المستويات المالية والمادية المطلوبة لأجل القضاء على الاضطرابات المادية والتي من المحتمـل أن تنتقل من دولة إلى أخرى ومن بنك إلى بنك في الوقت الحالي.

يتعلق التساؤل الفلسفي الثاني بما إذا كانت الدبلوماسية عبارة عن صفة مميزة ومنطقية للمجتمع العالمي يثبت هذا التساؤل أن المجتمع في الواقع يتطور ومؤسساته وقوانين العمل مستمرة وسيستمر التمثيل والتواصل الدبلوماسي على أعلي مستوياته محركا لها، كما ستستمر أهمية الشئون العالمية ذات الصلة بقضايا محلية في الأجندة السياسية لكل حكومة حول العالم في الظهور بشكل كبير، فالتغير في المناخ العالمي وإدارة المصادر العالمية مثل الماء والطاقة وقيعان البحار والتجارة العالمية والفقر والإرهاب وأسبابه والجريمة العالمية المنظمة، كلها تمثل فقط بعضا من الأمور ذات الشأن والتي تحتاج إلى أن تحظي باهتمام أكبر من القادة السياسيين وكذلك من الدبلوماسيين الذين يعملون لديهم. وبالمثل، ولعل أحد أهم هذه المضامين في هذا الاتجاه هو أن الشبكات الدبلوماسية للتمثيل والتواصل أصبحت أكثر تعقيداً وفي نفس الوقت أكثر دقة. يطلب من الدبلوماسيين حاليا أن يمثلوا دولهم لدى بلدان أخرى مستخدمين نفس (في بعض الأحيان أقل) المصادر فيما يتعلق بالتمويل، والموظفين، لذا يتوجب على الدبلوماسيين أن يكونوا أكثر مهارة في استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام الحديثة في التواصل وأن يكونوا أكثر تمكناً وبراعة بشأن المكان الذي يتم فيه التواصل الدبلوماسي وكذلك الشخص الذي يتم التواصل معه، وقد وصف داريل كوبلاند هذه الظاهرة على أنها دبلوماسية الغوريلا في كتابه الذي يحمل نفس الاسم فقد استحضر صورة الدبلوماسي الغوريلا الذي يسافر في طريق وهو يحمل الكمبيوتر المحمول فوق ظهره لإرسال البريد الالكتروني وكتابه التدوينات على الشبكة العنكبوتية كما يحمل وسيلة محمولة للاتصال اللاسلكي في يده لأجل الاتصال الفوري من خلال عدة مواقع شبكية أمثال فيس بوك وتوتير.

وحيث أن قنوات وأشكال التمثيل الدبلوماسي مازالت في متناول الجماهير في ذلك المجتمع العالمي، فإن الحاجة إلى دبلوماسيين كي يقوموا بدبلوماسية جماهيرية بشكل أكبر من المحتمل أن تستمر. كما تعتبر أشكال الإعلام الجديد مثل مواقع شبكات التواصل الاجتماعي والألعاب على الشبكة العنكبوتية والتي يلعبها عدة

لاعبين ذات أهمية كبرى من حيث إن الدبلوماسيين يبحثون عن طرق جديدة لإرسال وجمع معلومات من خلال التواصل مع الجمهور العالمي. وطبقاً للسكرتير الثاني لوزير الخارجية لشئون الدبلوماسية الجماهيرية كولين جرافي، فإن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتوتير أًصبح جزءا مهما من استراتيجية الدبلوماسية الجماهيرية الأمريكية. ففي الصراع الدائر بين إسرائيل وحماس، استخدمت الحكومة الإسرائيلية تويتر لأجل توضيح موقفها للعالم، في حين أن قنوات الجزيرة استخدمت شبكات التواصل على توتير وفيس بوك لأجل جمع وعرض معلومات عن الصراع للجمهور. وبنفس الطريقة فإن حكومات السويد والاتحاد الأوروبي قدموا سفراء افتراضيين كي يمثلوهم ويمثلوا أجنداتهم واهتماماتهم وذلك على اللعبة المسماه "الحياة الثانية"، وهي عبارة عن لعبة عالمية تستخدم بشكل موسع وتلعب من قبل عدة لاعبين حيث يسكن ويتفاعل اللاعبون في عالم افتراضي قاموا ببنائه بشكل جماعي.

ومع المضي قدما، فإن الوظائف الدبلوماسية الجوهرية للتمثيل والتواصل من المحتمل أن تبقي كما هي، فكون التمثيل الدبلوماسي والتواصل مبسطا وفي متناول الجميع في المجتمع العالمي يجعل من مكانة الدبلوماسيين الرسميين مستمرة في فقدان ميزاتها. وبشكل كبير فإن التمثيل الدبلوماسي سوف يتم من قبل ممثلين خصوصيين وعموم وسوف يكون هناك اختلاف غير ملحوظ بين الدبلوماسيين الرسميين والأفراد الآخرين الذين يؤدون مهمة تتعلق بالتواصل أو التفاوض. هذا الأمر لا يجب أن يقلل من أهمية الدبلوماسية الرسمية والهيئة العاملة التي تقوم بهذا الدور لكن المنافسة - كما كانت - يجب أن تكون حافزاً للدبلوماسيين الرسميين كي يزيدوا من تأثيرهم وفاعلتيهم. إن البروتوكول والقوانين الخاصة بالدبلوماسية، كالعشاء الرسمي، ولقاءات القمة، والمفاوضات المتعددة الجوانب سوف تستمر في مجراها وستسمر في كونها معترف بها، ومع مرور الوقت - على الرغم من ذلك - من المحتمل أن تحظي بالقليل من النشاط الكلي للدبلوماسية حيث إن العديد من طرق التواصل بين الناس والمؤسسات في المجتمع الدولي ستدرك أنها جزء من صميم عمل الدبلوماسية.

AIbright, Madeline, Madam Secretary. New York: Miramax Books, 2003. al-Zawahiri, Ayman, audio tape, November 2008, translated in Fre, Republic, 'Zawahiri Considers Obama Election a Victory for AI Qaeda;' Warns Obama', 19 November 2008,www:freerepublic.comlfocus/f-newsl/ 2134560/ posts, accessed 24 December 2008.

Anholt, Simon, Competitive Identity: The New Brand Management for Nations;1, Cities and Regions. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007.

Axelrod, Robert, The Evolution of Co-operation. London: Penguin Books, 1990. Bayne, Nicholas, and Stephen Woolcock, eds., The New Economic Diplomacy.; London: Ashgate, 2003."

BBC News, 'India Win Thriller', 13 March 2004, http://news.bbc.co.ukl sportl /hi/ cricket/ othecinternational/3507532.stm, accessed 13 March 2004.

BBC News World Edition, 'US Firm Ditches Tax Dodge', 2 August 2002, http:// news.bbc.co. uk/ 2 /hi/business/ 2167602.stm, accessed 20 July 2009.

Bedell, Geraldine, Make Poverty History: How You Can Help Defeat World Poverty in Seven Easy Steps. London: Penguin Books, 2005.

Bernays, Edward, Propaganda. New York: IG Publishing, 1928.

Berridge, G. R., Diplomacy: Theory and Practice, 3rd edn. Basingstoke: Palgrave, 2005.

Bono with Michka Assayas, Bono on Bono: Conversations with Michka Assayas. London: Hodder & Stoughton, 2005.

Bull, Hedley, The Anarchical Society. Basingstoke: Macmillan, 1977.

Burnett, Erin, report on pirate spokesperson, CNBC, Squawk on the Street, 13 January 2009.

Business for Diplomatic Action, Who We Are, Introduction, www:business-fordiplomaticaction.org/ who / index.html, accessed 10 December 2006.

Business Week, 'Charlotte Beers' Toughest Sell', 17 December 2001, www.businessweek.com/ magazine / content/ 01_51 /b3 762098.htm, accessed 19 September 2008.

Buzan, Barry, From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Camilleri, Joseph A., and Jim Falk, The End of Sovereignty. Aldershot: Edward Elgar, 1992.

Campbell, David, Writing Security, revised edn. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998.

Chehabi, H. E., 'Sport Diplomacy between the United States and Iran', Diplomacy and Statecraft 12(1), 2001, pp. 89-106.

Clinton Global Initiative, About CGI, www.c1intonglobalinitiative.org/ NETCOMMUNITY /Page.aspx?pid=2358&srcid=895, accessed 9 January 2009.

Commission for Africa, Our Common Interest: An Argument. London: Penguin, 2005.

Constantinou, Costas, On the Way to Diplomacy. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Cooper, Andrew F., Celebrity Diplomacy. Boulder: Paradigm Publishers, 2008. Cooper, Andrew F., and Brian Hocking, 'Governments, Non-governmental Organisations and the Re-calibration of Diplomacy', Global Society 14(3), 2000, pp. 361-76.

Cope1and, Daryl, Guerrilla Diplomacy: Rethinking International Relations. Boulder: Lynne Rienner, 2009.

Cornago, Noe, 'The Normalization of Sub-state Diplomacy', The HagueJournal of Diplomacy 5(1),2010.

Cornwell, John, Hitler's Pope. New York: Viking Penguin, 1999.

Council of the European Union, Homepage of Javier Solana, www.consilium. europa.eu/ cms3_applications/ applications / solana / index.asp?cmsid =246&lang=EN, accessed 16 December 2008.

Day, Kathleen, 'Reinventing the Bank', The Washington Post, 31 October 1999.

Der Derian, James, On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement. Oxford: Basil Blackwell, 1987.

Der Derian, James, Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media- Entertainment Network. Boulder: Westview Press, 2001.

Derrida,Jacques, Of Grammatology. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997.

Destler, I. M., American Trade Politics, 4th edn. Washington: Institute for International Economics, 2005.

Diamond, Harris, CEO Weber Shandwick Worldwide, remarks at USC Annenberg School for Communication, Los Angeles, 14 November 2005.

Dobson, Hugo, The Group of 7/8. Abingdon: Routledge, 2007.

Dunn, David H., 'The Lure of Summitry: International Dialogue at the Highest Level', pp. 137-69 in Christer J6nsson and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vol. Ill. London: Sage Publications, 2004.

Dunn, David H., ed., Diplomacy at the Highest Level: The Evolution of International Summitry. London: Palgrave Macmillan, 1996.

Ellul, Jacques, Propaganda: The Formation of Men's Attitudes, tr. Jean Lerner and Konrad Kellen. New York: Vintage Books, 1965.

Fang, Bay, 'Musical Diplomacy Thaws U.S. - N. Korea Freeze', The Baltimore Sun, 26 February 2008, http://weblogs.baltimoresun.com/news/politics/ blog/ 2008/02 /musicdiplomacy _thaws_usn_kore.html, accessed 16 March 2008.

Fierke, Karin M., and Knud Erik Jf2Jrgensen, eds., Constructing International Relations: The Next Generation. Armonk, NY: M.B. Sharpe, 2001.

FIFA, Mission, About FIFA, FIFA. corn, www.fifa.com/aboutfifa/federation/ mission.html, accessed 5 April 2008.

Fitzpatrick, Kathy, ~dvancing the New Public Diplomacy: A Public Relations Perspective', The Hague Journal of Diplomacy 2(3), 2007, pp. 187-211.

Flintoff, Corey, 'Gaza Conflict Plays out Online through Social Media', NPR, 7 January 2009, www;npr.org, accessed 8 January 2009.

Foreign Policy, 'Brand U.S.A.', 127, November/December 2001, p. 19. Forsythe, David P., and Barbara Ann J. Rieffer-Flanagan, The International Committee of the Red Cross: A Neutral Humanitarian Actor. Abingdon: Routledge,2007.

Fox News.com, 'Taliban Offers Military Support to Pakistan in Event of War with India', 2 December 2008, wwwJoxnews.com/story/0,2933,460646,00. html, accessed 24 December 2008.

Fry, Michael Graham, Erik Goldstein and Richard Langhorne, eds., Guide to International Relations and Diplomacy. London: Continuum, 2002.

Galbreath, David J., The Organization for Security and Co-operation in Europe. Abingdon: Routledge, 2007.

Garten, Jeffrey A., The Big Ten. New York: Basic Books, 1997.

Gilboa, Eytan, 'Public Diplomacy: The Missing Component in Israel's Foreign Policy', Israel Affairs 12(4), October 2006, pp. 715-47.

GlobalSecurity.org, Military, Venezuela Crisis of 1902, www;globalsecurity. org/military/ops/venezuela1902.htm, accessed 29 February 2008.

Goldstein, Erik, 'The Politics of the State Visit', pp. 357-80 in Christer J6nsson and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vol. n. London: Sage Publications, 2004.

Gordenker, Leon, The UN Secretary General and Secretariat. Abingdon: Routledge, 2005.

Graffy, Colleen P., ‘A Tweet in Foggy Bottom', Washington Post, 24 December 2008, p. All, www. washingtonpost.com /wp-dyn /content/ article/ 2008/ 12/23/ ARZ008122301999 .html?referrer= emailarticle, accessed 13 January 2009.

Graz,jean-Christophe, 'How Powerful are Transnational Elite Clubs? The Social Myth of the World Economic Forum', New Political Economy 8(3), November 2003, pp. 321-40.

Greenpeace,www;greenpeace.org/international/about/faq/questions-aboutgreenpeace-in,accessed 23 June 2008.

Guha, Krishna, 'Pakistan to Offer India Kashmir-free Project Deals', Financial Times, 30 January 2005, www.ft.com. accessed 31 January 2005.

Habermas, Jtirgen, On the Pragmatics of Social Interaction. Oxford: Basil Blackwell, 2003.

Hall, Rodney Bruce, 'The Discursive Demolition of the Asian Development Model', International Studies Quarterly 47(1), March 2003, pp. 71-99.

Hamilton, Keith, and Richard Langhorne, The Practice of Diplomacy. Abingdon: Routledge, 1995.

Hamm, Steve, Bangalore Tiger: How Indian Tech Upstart Wipro is Rewriting the Rules of Global Competition. New York: McGraw-Hill, 2007.

Hammill, Des, The Treaty: Thoughts on the Treaty of Waitangi. Wellington: First Edition, 2006.

Hardt, Michael, and Antonio Negri, Empire. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2000.

Hayden, Craig, 1\rguing Public Diplomacy: The Role of Argument Formations in U.S. Foreign Policy Rhetoric', The Hague Journal of Diplomacy 2(3),2007, pp. 229-54.

Henry, Rene A., Jr., Marketing Public Relations: The Hows that Make it Work. Ames: Iowa State University Press, 1995.

Hocking, Brian, 'Catalytic Diplomacy', pp. 21-42 inJan Melissen, ed., Innovation in Diplomatic Practice. Basingstoke: Macmillan, 1999.

Hocking, Brian, 'Privatizing Diplomacy?', International Studies Perspectives 5(2), May 2004, pp. 147-52.

Hocking, Brian, ed., Foreign Ministries: Change and Adaptation. Basingstoke: Macmillan, 1999.

Hocking, Brian, and Steven McGuire, eds., Trade Politics, 2nd edn. London and New York: Routledge, 2004.

Hocking, Brian, and David Spence, eds., Foreign Ministries in the European Union. Basingstoke: Palgrave, 2003.

Horwitz, Sari, and Dan Eggen, 'FBI Searches Saudi Arabia's PR Firm', Washington Post, 9 December 2004, p. A8.

Ibrahim, Alia, 1\ Divine Seal of Approval', The Washington Post, 19 November 2006, p. B3.

India Brand Equity Foundation, About Us, www.ibe£org/aboutus, accessed 15 December 2006.

Institute for International Education, opendoors 2007 Fast Facts, http:// opendoors.iienetwork .org, accessed 4 April 2008.

International Chamber of Commerce, The World Business Organization, www.iccwbo.org, accessed 15 December 2008.

International Cricket Council, About ICC, Mission Statement, http:/ / ice-cricket. yahoo. corn / about -ice / mission-statement.html, accessed 5 April 2008.

International Monetary Fund, About the IMF, Anti-Money Laundering I Combating the Financing of Terrorism, Reference Materials, www:imf. org/externallnplleg/amlcft/ eng /am14.htm, accessed 7 March 2008.

Ismail, Faizel, Mainstreaming Development in the WTO. Jaipur: CUTS / Friedrich Ebert Stiftung, 2007.

Johnson-Cartee, Karen S., and Gary A. Copeland, Strategic Political Communication: Rethinking Social Influence, Persuasion, and Propaganda, ed. Robert E. Denton, Jr. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2004.

J6nsson, Christer, and Martin Hall, 'Communication: An Essential Aspect of Diplomacy', International Studies Perspectives 4(2), 2003, pp. 195-210.

J6nsson, Christer, and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vols. I-Ill. London: Sage Publications, 2004.

Josselin, Daphne, and William Wallace, Non-state Actors in World Politics. Basingstoke: Palgrave, 200l.

Jurgensen, John, 'Marketing of Image Conflicts with Perception as Aggressor', Hartford Courant, 19 March 2003.

Kelly, Dominic, 'Global Monitor: The International Chamber of Commerce', New Political Economy 10(2), 2005, pp. 259-7l.

Kissinger, Henry, Diplomacy. New York: Simon and Schuster, 1994.

Kurbalija, Jovan, 'Diplomacy in the Age of Information Technology', pp. 171-91 in Jan Melissen, ed., Innovation in Diplomatic Practice. Basingstoke: Macmillan, 1999.

Langhorne, Richard, 'Establishing International Organizations: The Concert and the League', Diplomacy and Statecraft 1(1),1988, pp. 1-18.

Langhorne, Richard, 'The Development of International Conferences, 16481830', Review of International Studies 11, 1982, pp. 61-92.

Langhorne, Richard, 'The Regulation of Diplomatic Practice: The Beginnings to the Vienna Convention on Diplomatic Practice, 1961', pp. 315-33 in Christer J6nsson and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vol. Il. London: Sage Publications, 2004.

Langhorne, Richard, and William Wallace, 'Diplomacy towards the Twentyfirst Century', pp. 16-22 in Brian Hocking, ed., Foreign Ministries: Change and Adaptation. Basingstoke: Macmillan, 1999.

Lee, Donna, 'The Growing Influence of Business in u.K. Diplomacy', International Studies Perspectives 5(1), February 2004, pp. 50-4.

Lee, Donna, and David Hudson, 'The Old and New Significance of Political Economy in Diplomacy', Review of International Studies 30(3), June 2004, pp. 343-60.

Leira, Halvard, and Iver B. Neumann, 'The Emergence and Practices of the Oslo Diplomatic Corps', pp. 83-103 in Paul Sharp and Geoffrey Wiseman, eds., The Diplomatic Corps as an Institution of International Society. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008.

Lindley-French, Julian, The North Atlantic Treaty Organization: The Enduring Alliance. Abingdon: Routledge, 2007.

Lose, Lars G., 'Communicative Action and the World of Diplomacy', pp. 179-200 in Karin M. Fierke and Knud Erik J0rgensen, eds., Constructing International Relations: The Next Generation, Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2001.

Luck, Edward C., UN Security Council: Practice and Promise. Abingdon: Routledge, 2006.

Marcus, Karen, 'Ping-pong Melts Cold War Rifts', USC US-China Institute, rptd from USC Daily Trojan, 27 September 2007, http://china.usc.edu/ ShowArticle.aspx?articleID =814, accessed 4 April 2008.

Marlin, Randal, Propaganda and the Ethics of Persuasion. Toronto: Broadview Press, 2002.

Marsh, David, and Gerry Stoker, eds., Theory and Methods in Political Science, 2nd edn, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2002.

Marshall, Katherine, The World Bank: From Reconstruction to Development to Equity. Abingdon: Routledge, 2008.

Mattingly, Garrett, 'The First Resident Embassies: Mediaeval Italian Origins of Modern Diplomacy', Speculum 12(4),1937, pp. 423-39; rptd as pp. 214-31 in Christer Jonsson and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vol. 11, History of Diplomacy. London: Sage Publications, 2004.

Mallaby, Sebastian, 'Trade and Aid: Stars Are Aligned', Washington Post, 21 November 2005.

May, Christopher, The World Intellectual Property Organization: Resurgence and the Development Agenda. Abingdon: Routledge, 2007.

McKenzie, Richard B., Trust on Trial. Cambridge, Mass.: Perseus Publishing, 2000.

Melissen, Jan, 'Theory and Practice', pp. 3-27 in Melissen, ed., The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.

Melissen,Jan, ed., The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.

Miller, Jade, 'Soft Power and State-Firm Diplomacy: Congress and IT Corporate Activity in China', International Studies Perspectives 10(3), August 2009, pp. 285-302.

Nagl, John A., Learning to Eat Soup with a Knife: Counterinsurgency Lessons from Malaya and Vietnam. Chicago: University of Chicago Press, 2005.

Narlikar, Amrita, The World Trade Organization: A Very Short Introduction. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Neumann, Iver B., 'The English School on Diplomacy', Discussion Papers in Diplomacy, no. 79, Netherlands Institute of International Relations (Clingendael); rptd as pp. 92-116 in Christer Jonsson and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vo!. I, Theory of Diplomacy. London: Sage Publications, 2004.

Neumann, Iver B., '"A Speech that the Entire Ministry May Stand For", or:

Why Diplomats Never Produce Anything New', International Political Sociology 1, 2007, pp. 183-200.

New York Federal Reserve Bank, 'Trading Foreign Exchange: A Changing Market in a Changing World', www.newyorkfed.org/education/addpub/ usfxm/ chap1.pdf, accessed 9 January 2009.

Newman, Edward, A Crisis of Global Institutions? Multilateralism and International Security. Abingdon: Routledge, 2007.

News Corporation, Investor Relations, Corporate Profile, www.newscorp. com/investor/index.html, accessed 16 December 2008.

Nicolson, Sir Harold, Diplomacy, 3rd edn. Oxford: Oxford University Press, 1963.

Nye, Joseph S., Jr, Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs (Perseus Books Group), 2004.

O'Brien, P. K.., and Geoffrey AIlen Pigman, 'Free Trade, British Hegemony and

the International Economic Order in the Nineteenth Century', Review of International Studies 18, April 1992, pp. 89-113.

Obstfeld, Maurice, and Alan M. Taylor, Global Capital Markets. Cambridge: Cambridge University Press.

Olins, Wally, 'Making a National Brand', pp. 169-79 inJan Melissen, ed., The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.

Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), Signing of the Helsinki Final Act, www.osce.org/item/15661.html, accessed 11 December 2008.

Pahlavi, Pierre c., 'Evaluating Public Diplomacy Programmes', The Hague Journal of Diplomacy 2(3), 2007, pp. 255-81.

Panova, Victoria v., 'Impressions of the 2005 Gleneagles Summit', G-8 Information Centre, Toronto, 18 July 2005.

Peters on, M.]., The UN General Assembly. Abingdon: Routledge, 2006. Pigman, Geoffrey AlIen, 'A Multifunctional Case Study for Teaching International Political Economy: The World Economic Forum as Shar-pei or Wolf in Sheep's Clothing?', International Studies Perspectives 3(3), August 2002, pp. 291-309.

Pigman, Geoffrey Allen, 'Citigroup, Microsoft and Global Firm-Host Country Relations: The public-Private Interplay in U.S. Economic Diplomacy', paper presented to the International Studies Association 2000 Annual Conference, Los Angeles, 15-18 March 2000.

Pigman, Geoffrey Allen, 'Hegemony and Trade Liberalization Policy: Britain and the Brussels Sugar Convention of 1902', Review of International Studies 23, April 1997, pp. 185-210.

Sharp, Paul, 'For Diplomacy: Representation and the Study of International Relations', International Studies Review 1(1),1999, pp. 33-57.

Sharp, Paul, 'Making Sense of Citizen Diplomats', pp. 343-61 in Christer J6nsson and Richard Langhorne, eds., Diplomacy, vol. Ill, Problems and Issues in Contemporary Diplomacy. London: Sage Publications, 2004.

Short, Clare, An Honourable Deception? LOl1don: Free Press, 2005.

Snow, Nancy, and Philip M. Taylor, eds., The Routledge Handbook of Public Diplomacy. Routledge: Abingdon, 2009.

Starks, Timothy, 'Saudi Arabia Spent $14.6 Million on P.R.: King Will Host "Martyrs'" Kin', New York Sun, 30 December 2002, p. 1.

Stempel, John, 'Intelligence, Covert Action, and Ethics: Oxymoron or Necessity?',

تصوير أحمد ياسين

paper presented to International Studies Association Annual Conference, San Francisco, 2008.

Stopford, John, and Sus an Strange, Rival States, Rival Firms. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Strange, Susan, States and Markets, 2nd edn. London: Pinter Publishers, 1994.

Strange, Susan, The Retreat of the State. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Taylor, lan, and Karen Smith, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Abingdon: Routledge, 2007.

Terriff, Terry, Stuart Croft, Lucy James and Patrick M. Morgan, Security Studies Today. Cambridge: Polity Press, 1999.

The Elders, www:theelders.org, accessed 23 June 2008.

The Olympic Truce, History, The Movement, www.Olympic.org, www. olympic.org/ uk/ organisation/ missions / truce/ truce_uk.asp, accessed 5 April 2008.

The Wolfsberg Group, The Wolfsberg Statement against Corruption, www. wolfsberg-principles.com / statemencagainsccorruption.html# _ftn1, accessed 7 March 2008.

'Time is Ticking for Blair's Africa Plan', The Times, 11 March 2005.

Traub, James, 'The Statesman: Why, and How; Bono Matters', The New York Times Magazine, 18 September 2005.

US Department of State, Announcement of Cal Ripken, Jr as Special Sports Envoy, Secretary Condoleezza Rice Remarks with Under Secretary for Public Diplomacy and Public Affairs Karen Hughes, Washington, DC, 13 August 2007, www:state.gov/ secretary / rm/ 2007 / 08 /90860.htm, accessed 10 April 2008.

US Department of State, Ask the White House with Raymond P. Martinez, 8 May 2007, www.state.gov/s/cpr/news/84520.htm. accessed 15 March 2008.

US Department of State, Biography, Karen Hughes, www:state.gov/r/pa/ei/ biog/53692.htm, accessed 10 December 2006.

UNICEF, UNICEF People, Goodwill Ambassadors, www:unicef.org/people/ people _ambassadors.html, accessed 31 January 2008.

United Nations General Assembly, Report of the Secretary-General in response to the report of the Panel of Eminent Persons on United Nations - Civil Society Relations, 13 September 2004, AI 59 I 354.

van Ham, Peter, 'Power, Public Diplomacy, and the Pax Americana', pp. 47-66 in

Jan Melissen, ed., The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.

Vreeland, James Raymond, The International Monetary Fund: Politics of Conditional Lending. Abingdon: Routledge, 2007.

Walter, Andrew, 'Unravelling the Faustian Bargain: Non-state Actors and the Multilateral Agreement on Investment', pp. 150-68 in Daphne Josselin and William Wallace, eds., Non-state Actors in World Politics. Basingstoke: Palgrave, 2001.

WaIter, Andrew, World Power and World Money. New York: Palgrave Macmillan, 1991.

Watson, Adam, Diplomacy: The Dialogue Between States. London and New York: Routledge, 1991 (1982).

Weber, Tim, 'Pakistan Pushes India on Pipeline', BBC News, www:bbc.co.uk, 31 January 2005, accessed 31 January 2005.

Webster, C. K., 'Must Diplomacy Be Secret?', Christian Science Monitor, 29 May 1934, p. WM 1.

Weinglas, Frans W, and Gonnie de Boer, 'Parliamentary Diplomacy', The HagueJournal of Diplomacy 2(1),2007, pp. 93-9.

Wellman, David Joseph, Sustainable Diplomacy: Ecology, Religion and Ethics in Muslim-Christian Relations. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004.

Wells, F. Jean, 'Banking and Finance Mergers and Consolidation: Policy Issues', CRS Report for Congress, 15 July 1998.

Wells, Rob, and John Rega, 'Congress Rewrites U.S. Banking Laws', Bloomberg. com, 4 November 1999.

Whitehouse, Tammy, 'FASB May Adopt IFRS for Tax Accounting', Compliance Week, 28 May 2008, www:complianceweek.com/artic1e/4161/fasb-mayadopt-ifrs-for-tax-accounting, accessed 18 December 2008.

Williams, Andrew, Failed Imagination? New World Orders of the Twentieth Century. Manchester: Manchester University Press, 1998.

Wiseman, Geoffrey, 'Pax Americana: Bumping into Diplomatic Culture', International Studies Perspectives 6(4), November 2005, pp. 409-30.

Wittgenstein, Ludwig, Philosophische Untersuchungen / Philosophical Investigations, 3rd edn, tr. G. E. M. Anscombe. Oxford: Blackwell, 2001.

World Federation of Exchanges, Activities, www:world-exchanges.org/WFE/ home.asp?action =activites, accessed 15 March 2008.

World Trade Organization, Understanding the WTO: Cross-cutting and New

تصوير أحمد ياسين

Issues: Investment, competition, procurement, simpler procedures www.wto.org /english/thewto_e/whatis_e/tiCe/bey3_e.htm. accessed 1 March 2008.

Zamborsky, Peter, 'Slovakia: Bargain Motors', Economist Intelligence Unit - Business Eastern Europe 23, 19 July 2004, http://people.brandeis. edu / ~zamborsk/ Article%20on%20investment%20incentives%20for%20Bconomist%20Group.html, accessed 20 July 2009.

@Ahmedyassin06

تصوير

أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

هــــذا الكتــــــاب

إن الدبلوماسية تتألف من – وظيفتين أو نشاطين محوريين وهما التمثيل والاتصال، وحيث يبدأ التمثيل بفكرة الجهة الدبلوماسية ذاتها ويسأل كيف يقدم الممثل نفسه للآخرين الذين يرغب في إقامة علاقة وحوار معهم والحفاظ على تلك العلاقة و ذلك الحوار، هل حاكم دولة ذات سيادة يمثل نفسه أو نفسها في المفاوضات بشكل مباشر -أي شخصياً ؟ هل يعين أو تعين مبعوثاً خاصاً يتولى المهمة الدبلوماسية ؟ هل يعين الحاكم ممثلاً دائماً أو سفيراً مقيماً في المكان الذي يرغب أن تمثل فيه بلده؟ هل ينشئ آلية للتواصل المنتظم أو الطارئ باستخدام التكنولوجيا مثل لقاءات الفيديو كونفرانس أو التليفون "الساخن"؟ كيف تختلف هذه الاختيارات إذا كانت السيادة للأمة نفسها وليست للحكومة؟ كيف تختلف إذا لم يكن الحاكم رئيساً لحكومة دولة ولكن رئيساً تنفيذياً لشركة كبرى مثل مايكروسوفت أو رئيساً لمؤسسة مجتمع مدني مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أميناً عاماً لمنظمة دولية مثل الأمم المتحدة؟

وفى النهاية قد يبدو أمرا مفيداً في تحقيق أهداف هذا الكتاب لغرض الوصول إلى طبيعة دراسة الدبلوماسية وليس مجردالوقوف على معنى الدبلوماسية ، فغدما نرى أن دراسة الدبلوماسية هى دراسة التمثيل والاتصال بين اللاعبين الدوليين بما فيها الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدنى والشركات الكبرى فاننا بهذا الفعل نضع لأنفسنا خارطة طريق للمساحة التى يمكننا تغطيتها بدون أن نضطر إلى أن نتناول مقدماً كل الحالات الصعبة والأسئلة المترتبة على ما إذا كان أمر ما له علاقة بالدبلوماسية أم لا.

والله ولى التوفيق ،،

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

دار الفجر للنشر والتوزيع

٤ شارع هاشم الأشقر- النزهة الجديدة - القاهرة تليفون : ٢٦٢٤٦٢٥٢ فاكس : ٢٦٢٤٦٢٦٥

www.daralfajr.com info@daralfajr.com

ISBN 978-977-358-311-8